

سيد علي السيد باقر العوّامي

الحركة الوطنية السعودية

١٩٧٣ - ١٩٥٣

الجزء الأول



رياض الريس للكتاب والنشر
RIAD EL - RAYYES BOOKS



الحركة الوطنية السعودية
١٣٧٣ - ١٣٩٣ هـ / ١٩٥٣ - ١٩٧٣ م

سيد علي السيد باقر العوّامي

الحركة الوطنية السعودية
١٣٧٣ - ١٣٩٣ هـ / ١٩٥٣ - ١٩٧٣ م

الجزء الأول



رياض الرييس للكتاب
RIAD EL-RAYYES BOOKS

THE NATIONAL MOVEMENT IN EASTERN SAUDI ARABIA

1373-1393 AH/ 1953-1973 AD

Part One

Sayyed Ali al-Sayyed Baqer al-Awwami

First Published in January 2012

Copyright © Riad El-Rayyes Books S.A.L.

BEIRUT- LEBANON

elrayyes@sodetel.net.lb . www.elrayyes-books.com

www.elrayyesbooks.com

ISBN 978-9953-21-511-2

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording or otherwise, without prior permission in writing of the publishers

الطبعة الأولى: كانون الثاني (يناير) ٢٠١٢

لشراء النسخة الإلكترونية:

www.arabicebook.com

تصميم الغلاف: هوساك كومبيوتر برس

المحتويات

٩	تصدير
١٣	الإهداء
١٥	المقدمة
٢٥	الفصل الأول: الوضع العام في المنطقة قبل النفط
٦٥	الفصل الثاني: ما بعد ظهور النفط
٧٧	الفصل الثالث: الحركة العمالية الأولى (أحزاب عام ١٩٥٣م)
٩٩	الفصل الرابع: ما بعد الإضراب
	الفصل الخامس: الحركة العمالية الثانية
١٨٣	أحداث عام ١٩٥٦م - ١٣٧٥هـ
٢٧٧	ملحق الوثائق
٣١١	فهرس الأعلام
٣١٥	فهرس الأماكن

تصدير

هذا كتاب تأخر، كثيراً، عن مواعده، تأخر في تدوينه، وتأخر في صدوره، ولئن التمسنا العذر لمؤلفه (رحمه الله) في الظروف التي اكتفتها في حياته، فلم تأذن له بنشره، فما ندري كيف ولمن نعتذر في التقاعس عن عمل ذلك بعد وفاة مؤلفه طيلة هذا الوقت، مع حاجة المكتبة العربية إليه، بالنظر إلى أهمية ما يشتمل عليه من معلومات تؤرِّخ لحقبة هامة وأساسية في تاريخ النضال الوطني في المملكة العربية السعودية، قد لا يعلم كثيرٌ من جيل اليوم دورها المؤسس لحركة النهوض التي نعيشها اليوم، ولولاها فلربما بقينا - حتى اللحظة - رفاق الجمل، وأخذان الماعز.

ولأن نسخ مخطوطة الكتاب قد تسرَّبت وتداولتها الأيدي إبان حياة مؤلفه، في داخل البلد وخارجه، ورجع إليها أكثر من كاتب وباحث، فإننا لا نرى ما يمنع من إتاحتها للجميع.

وما شجَّعنا على المبادرة إلى نشره هو قناعتنا بانتفاء الموانع حتى في

الكشف عن أسماء قد لا يؤدُّ أصحابها أن تكشف، فهي إما أسماء مناضلين أدوا واجبهم تجاه وطنهم، ومن حقهم أن يكشف عن دورهم فيعرفوا، وأن يذكروا فيشكروا، ويشكر دورهم الريادي المؤسس في حركة النضال الوطني، وإما أسماء متخاذلين أضروا بمسيرة العمل النضالي، وتسببوا في إعاقتها، جهلاً أو قصداً.

إذن لا تثريب على المؤلف أن عرض الدور الحقيقي لهؤلاء، فليس هو من صنعه أو اخترعه، وما دام لم يسيء لأحد بشيء، ولا حتى بلفظ ناب، أو عبارة جارحة، فتلك غاية الموضوعية، ومنتهى النصفة.

وحين تُذكر الموضوعية والصدق، فالمؤلف (ابن بجديتها، فلقد كان موضوعياً، صادقاً، عفيفاً في أسلوبه ولغته، وأبعد ما يكون عن المس والتجريح والإساءة، وحسبك من الأمثلة أنه حين ينقل قولاً لأحدٍ ما يحتوي لفظاً نابياً فإنه يستعيض عنه بنقط، نأياً بنفسه وقلمه عن الفحش والبذاءة، ويبقى الحكم - بعد ذلك - للقارئ وللتاريخ.

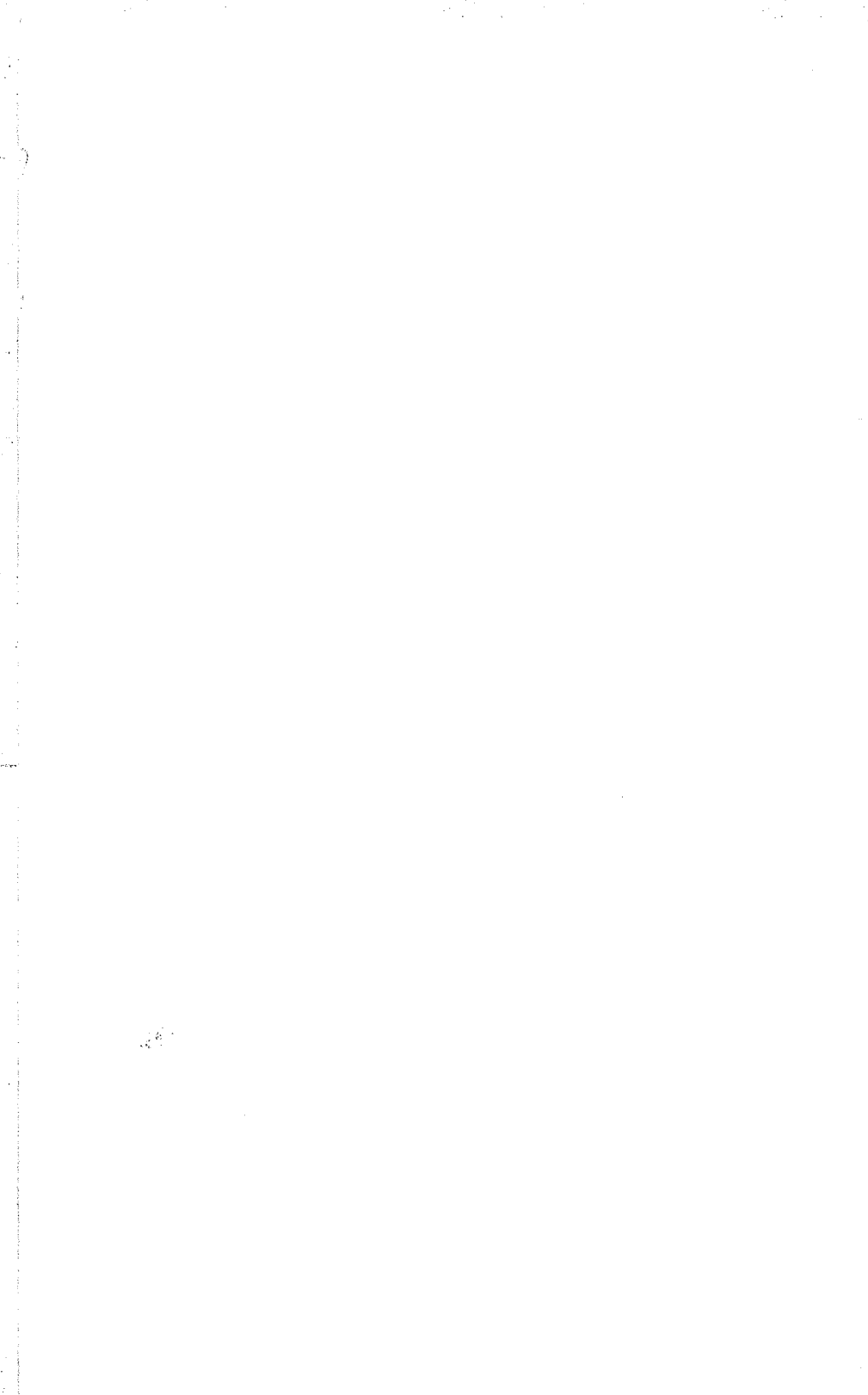
وصف الأستاذ محمد العلي الكتاب فقال: «قرأت (الكنز) الذي ننتظره، كل شيء فيه - من موضوعية وصدق؛ من عرض للأحداث، وتقييم للأشخاص - ينبض بالأمانة الأخلاقية، في تواضع شاق، كل هذا وغيره يجعلني أقول لك بأمانة: إنك لم تعلمنا، فقط، بأسلوبك العملي، بل علمتنا به وبأسلوبك الأدبي أيضاً».

وأما دورنا، نحن، في الكتاب فإنه لم يجاوز المراجعة والتصحيح، وإيضاح ما رأيناه بحاجة إلى إيضاح. كذلك ما اختلف فيه رأينا

أو معلوماتنا عن المؤلف، كل ذلك أوردناه في تعليقات هامشية، أو في استدراقات مميّزناها عن تعليقات المؤلف واستدراكاته بالحرف (م) رمزاً لعبارة: (المراجعون)، وكذلك هذه العلامة: (())، دون أن نتدخل بشيء في المتن بشيء سوى تصحيح الأخطاء الطباعية، كما أضفنا لوثائق المؤلف بعض الوثائق التي رأيناها ضرورية؛ إما لتوثيق رواية المؤلف، أو لتعزيز رأينا عند اختلاف رأينا عن رأيه، فعسى أن نكون وفقنا، وإلا فعذرنا أننا بذلنا الوسع. وقد يحسب علينا تصرفنا بإضافة كلمة (شرق) لعنوان الكتاب، إذ وجدنا أنه لا يتعدى أحداث المنطقة الشرقية وحدها وإن وردت به إشارات لغيرها.

وإن بقي ما نقوله في الختام فهو الشكر والعرفان لكل من ساهم بجهدي في هذا الكتاب، سواء بالمراجعة والتصحيح، أو بإضافة معلومة أو تصويب أخرى. وبالله التوفيق.

المراجعون



الإهداء

إلى الجيل الجديد من شباب هذا البلد، الذي لم يشهد هذه الأحداث، ولم يعاصرها؛ علّه يستفيد من تجاربها — سلبيًا وإيجابيًا، خطأً أو صوابًا — في مسيرة نضاله الوطني الشاق؛ فحركة النضال حلقات متصلة يتبع بعضها بعضًا، والجيل الجديد ما هو إلا امتدادًا لمن سبقه، وحلقة وصل لمن يأتي بعده، في عملية تطوّر، ونموّ حضاريّ، تسير عليه الإنسانية كلّها.

سيد علي

المقدمة

لم يذُرْ بخَلْدِي، يوماً مَّاء، أن أكونَ مؤرِّحاً، أو مُدوِّناً، ومسجِّلاً
لأحداثٍ تاريخية.

وحتى عند ما بدأ لديَّ اهتمامٌ بالأدب والشعر والثقافة العامة -
خلال دراستي لدى أستاذي الشيخ ميرزا حسين البريكي (رحمه
الله)، وعندما بدأتُ أكتب في الصحافة المحليَّة مقالاتٍ أعالج فيها
قضايا وشؤوناً عامَّةً، داخلية؛ اجتماعية، أو سياسية - حتى ذلك
الحين لم يخطر ببالي أن أهتمَّ بالأحداث التاريخية، وتدوينها، وكلُّ
ما كنت أتطلَّع إليه هو أن أصبحَ أديباً وكاتباً؛ كي أستطيعَ معالجةَ
قضايا المجتمع العامة، سياسية، أو اقتصادية، أو غيرها؛ لهذا فإنِّي لم
أقم بتدوين مذكراتٍ يومية عن الأحداث والقضايا الاجتماعية،
التي تحدُّث، بصورة مفضَّلة.

نعم كنت، أحياناً، أشير، في بعض المذكرات، إلى تاريخ وقوع
بعض الأحداث الاجتماعية؛ لكي يساعدني ذلك على تحديد تاريخ

حدوثها عند ما أحتاج إلى الرجوع إليها خلال تعرّضي - بأيّ شكل - لما حدث، أو يحدث.

غير أن الظروف والأحداث التي تُمَرُّ بالإنسان - دون أن تكون له يدٌ في حدوثها - قد تُزَجُّ به في مجالٍ ووضعٍ لم يكونا في حسابته، ولا في ظنّه، وهذا ما حدث لي؛ فلقد شاءت الظروف أن أكون شاهداً، وعن قرب، على أحداثٍ هائلةٍ وقعت في المنطقة، هذا تارة، ومصطلياً بأثونها - دون إرادة مني - تارة أخرى، وفاعلاً ومشاركاً في بعض منها حيناً آخر.

وتمرُّ السنون والأعوام، وتظل تلك الأحداث مجردةً ذكرى، وأطيافٍ عالقةٍ بذهن البعض من الذين كانوا في لبّها، أو عاصروها، ومجرّدة أخبارٍ ومعلوماتٍ غير مكتملة لدى الجيل الجديد الذي أتى بعدها.

وبحكم هذا الموقع الذي كنت فيه - سواء كنت معاصراً ومشاهداً فقط، أو كنت داخلياً ومشاركاً وفاعلاً في هذه الأحداث - فقد كنت، دائماً، موضعَ تساؤلٍ واستفهامٍ عن كثيرٍ من هذه الأحداث من قِبَل بعض الشباب المثقّف ممن لم يعاصرها.

ثم أخذ هذا التساؤل يتحوّل إلى مطالبة، وإلحاحٍ عليّ بأن أقوم بتدوين ما لديّ من معلوماتٍ عنها حتى لا تضيع، وهي جزءٌ من تاريخ هذا البلد، وحركة تطوّره ونُمُوّه.

ولقد جاءت هذه المطالبة وهذا الإلحاح من قبل أناسٍ عزيزين عليّ، أجّلهم، وأحترم آراءهم وأفكارهم.

وبالرغم من اتّفاقي مع هؤلاء - من حيث المبدأ - بوجود تدوين

هذه الأحداث؛ إلا أنني كنت أختلف معهم في وجوب قيامي -
أنا شخصيًا - بهذا الدور؛ لأسباب عديدة؛ منها:

١- إن الظروف السياسية التي نعيشها الآن لا تفسح للمؤرخ، أو
الكاتب، أن يتناول هذه الأحداث بصدق وأمانة؛ لأن ذلك لن
يُرضي السلطات، وسوف تُعرض من يتناولها لأشد العقوبات؛ إذا
ما وقعت كتاباته - لأي سبب - في أيديها.

وحتى لو أراد أحد أن يكتب شيئاً عنها ويستبقه في الأدرج طي
الكتمان حتى يجيء الوقت المناسب لنشرها؛ فإن هذا - أيضًا،
رغم أهميته وصدقه، من حيث المبدأ، بالنسبة إليّ، شخصيًا - غير
مضمون، ولا مأمون العواقب؛ ذلك أنني كنت أعتقد بأني مُعرض
- في أي لحظة، ولأي سبب تافه - لأن أداهم من قبل المباحث،
وأتعرض للتفتيش الدقيق، ومصادرة ما لدي من أوراق وكتب.

٢- إن كتابة التاريخ لا بدّ لمن يريد القيام بها أن يكون لديه:

أ - إلمام تام وإحاطة كاملة بالحدث الذي يريد تدوينه، وتفصيله،
وأبعاده، ومسبباته، والعوامل الفاعلة فيه.

ب - أن تكون لديه الوثائق التي تُثبت صحة رواية الحدث،
وتحدّد، بالضبط، تاريخ وقوعه، ومكانه، وشخصه الفاعلين،
والمؤثرين فيه.

وكل ذلك غير متوفّر لدي؛ فبعض الأحداث ليس لديّ عنها
معلومات كاملة، وإنما كل ما لدي هو نتف من معلومات مجزأة.

أما موضوع الوثائق فقد كنت أهتم بالاحتفاظ بصور البرقيات

والعرائض التي كان الأهالي يرفعونها للدولة حول مختلف قضايا البلاد الداخلية؛ سواء كنت مشاركاً فيها أو غير مشارك.

كما كنت أحتفظ بجزء كبير من منشورات وبيانات اللجنة العمالية عام ١٩٥٣ م، وكذلك منشورات وبيانات الهيئة التنفيذية العليا بالبحرين (١)، التي نشأت هناك في عقد الخمسينات الميلادية.

كذلك كنت أحتفظ بما يقع في يدي مما يكتب عن السعودية في الصحافة العربية في الخارج، وطبعاً كنت أحتفظ بصور لكل ما كتبه من مقالات في صحف محلية أو خارجية، ما نشر منها، وما لم ينشر، ولكن كل هذه الأشياء جرفتها عاصفة الاعتقالات عام ١٣٨٤ هـ، ١٩٦٤ م، ولم يعد لدي شيء منها بعد خروجي من السجن.

من هنا كنت أحتج عن الاستجابة لما يُطلب مني - رغم إيماني بأهمية التدوين - إلا أن هؤلاء الأصدقاء لم يكونوا يشاركوني الرأي، ولا يجدون - في ما سقته من أسباب - مبرراً كافياً لتَهْزِبي وامتناعي، وظلُّوا يواصلون إلحاحهم، وطلبهم، حتى وجدتني مضطراً لأن أعيد النظر في موقعي، فأستجيب لإلحاحهم.

قصة هذا الكتاب

لما اقتنعتُ بأنَّ عليَّ أن أقومَ بما أستطيع القيام به، حتى وإن كان غيرَ مكتملٍ، من باب (ما لا يدرك كُله لا يُترك قُله)، وأنَّ ما سأكتبه - وإن كان ناقصاً - لا شكَّ، سيكون جزءاً هاماً من مصادر المعلومات عن فترة هامة من فترات تاريخ هذه المنطقة، يحتاج إليه من يريد أن يكتب عن تاريخ هذه البلاد؛ من هنا قرَّرتُ - بيني وبين نفسي - أن أستجيب لطلبات ورغبات أولئك الأصدقاء الأعزاء، لكنني كنت أتحبُّ الفرصة والوقت الذي يتاح لي فيه التفرغ لهذا العمل.

وتقاعدت عام ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، وفي صيف عام ١٩٨٧م قُدِّر لي أن أسافرَ للولايات المتحدة، وأن أقيمَ لمدة ثلاثة شهور في مدينة صغيرة من مدن ولاية «نيو مكسيكو»، وتسمَّى «هَبْس»^(*)؛ إذ إن

(*) هَبْس Hobbs: مدينة في مقاطعة لي (Lea county)، بولاية نيو مكسيكو، تلامس خط ولاية تكساس بالولايات الأمريكية المتحدة، سميت باسم =

ابنتي «آمال» تعمل لدى أرامكو، وكانت مندوبةً للعمل هناك، وسافرت أنا والدتها لتكون بصحبتها.

ولما كانت هذه المدينة صغيرة، ولا تتوفر فيها كتب، ولا صحف عربية، ولم أكن أستفيد، كثيرًا، من التلفزيون وبرامجه؛ لأنني لا أجيد اللغة الإنكليزية، ووجدت لدي وقتاً لا أعرف كيف أقضيه؛ هنالك فكرتُ في أن أبدأ بكتابة وتدوين بعض المحفوظات لدي، أسجلها من الذاكرة.

وهكذا كان، فكتبت الفصلَ الأوَّلَ الذي تعرَّضت فيه لأحوال ووضع المنطقة عند بدء حكم الملك عبد العزيز آل سعود لها، ثم التطورات والتحويلات التي بدأت المنطقة تتعرَّض لها بعد ظهور النفط، ومن ثم أحداث وحرارة العمال الأولى عام ١٩٥٣م، ثم ما بعدها - بعض الأحداث، والنشاطات الشبابية في القطيف - ثم أحداث وحرارة العمال عام ١٩٥٦م.

دَوَّنتُ كل هذه الأحداثِ مما كان مخزونًا في ذاكرتي، وليس لدي، هناك، من مرجع أو مصدر أعود إليه، حتى فيما يتعلَّق بتاريخ بعض الأحداث؛ لذلك تركت حقل بعض التواريخ مفتوحًا.

ولما أكملت كل ذلك، قبيل موعد عودتي للسعودية، بقيت مشكلة إدخال ما دَوَّنته للسعودية؛ إذ لا يمكنني أن أغامر بحملها معي، فقممت بوضعها في ظرف مختوم، وأبقيتها هناك لدى أحد الأصدقاء، ممن كان يعمل هناك، من موظفي شركة أرامكو، ولكن

= «جيمس هيس» الذي استوطنها عام ١٩٠٧م، اكتشفها مرتبط باكتشاف البترول فيها سنة ١٩٢٩م.

في غير المدينة والولاية التي كنا فيها، وبقيت لديه لمدة عام، ولما أراد هذا الصديق العودة استطعت، بطريقة ما، أن أوصلها لبيتي سالمة دون أن تُمسّ بسوء.

بعد ذلك قمت بمراجعة لها على فترات متقطعة، وأدخلت عليها بعض التعديلات الطفيفة، ثم قمت بطباعتها على الآلة الكاتبة مُدخلاً عليها - خلال الطباعة - بعض التعديلات أيضاً.

وبعد إكمال طباعتها كنت لا أزال غير واثق من صلاحيتها، لكني، أيضاً، كنت متهيئاً من إطلاع أحد عليها، خوفاً من أن تقع - ولو بطريق الخطأ - في يد السلطات، فيحدث ما لا تحمد عقباه، وأخيراً قرّرت عرضها على صديق عزيز عليّ أديب، وشاعر، ومثقف، وناقد هو الأستاذ «محمد العلي»، فبعثت بها إليه مع خطاب؛ طالباً منه إعطائي رأياً صريحاً فيها، لكن - بعد فترة - وجدته يعيدها إليّ مع خطاب قصير كله ثناء ومدح، وليس فيه نقد (صورة الخطاب الذي بعثته إليه، والرد الذي جاءني منه موجودان ضمن الوثائق المرفقة)^(*).

ثم عرضتها على أخي السيد حسن فأبدى، نحوها، بعض الملاحظات والاستدراكات، كما عرضتها على شخص أحترمه، وأحترم رأيه، وفكره، وهو ممن كان معنا بسجن العبيد، علّه أن يستدرك شيئاً، أو يُدكّرني ببعض ما قد أكون ناسياً، إلا أنه أعادها إليّ بسرعة دون نقد أو تعليق قائلاً: «لا أستطيع أن أحتفظ في بيتي بقنبلة ثقيلة مثل هذه».

(*) ملحق الوثائق، الوثيقتان رقم (٢)، ورقم (٣)، ص: ٣٧٩ - ٣٨١. م

وعرضتها، كذلك، على الصديق «عبد الله رضي الشماسي» فأرسل لي مذكرة مطوّلة حول البلدية، مذكراً إياي بشيء نسيت، وقد نشرتُ مذكرته هذه^(*).

وفي آخر عام ١٩٩٥م اشتريت جهاز كمبيوتر، وبعد أن تدرّبت على الكتابة عليه قمت بطبع ما كتبت، وتخزينه بالكمبيوتر، وخلال الطبع أدخلت بعض التعديلات، والاستدراكات التي قدمها لي الأخ السيد حسن، كما أنني أضفت تواريخ بعض الأحداث التي كانت مفتوحة، حيث استطعت الحصول عليها أثناء تنقيبني في بعض المفكرات الصغيرة التي كانت لدي، ونجحت من عاصفة عام ١٣٨٤هـ، ١٩٦٤م حتى جاء هذا الجزء الذي ينتهي بنهاية أحداث حركة العمال عام ١٩٥٦م على الصورة التي هو عليها الآن.

علماً بأن ما كتبته في الولايات المتحدة هو الجوهر والأساس لهذا الجزء، وكل التعديلات التي أُدخِلت عليه هي في الصياغة، والأسلوب، أو في إضافة التواريخ، أو تصحيحها، أو بعض المعلومات الإضافية، والاستدراكات الطفيفة.

أما الجزء الثاني، الذي يبدأ بأحداث الستينات الميلادية، فقد بدأت في كتابة قسم صغير منه في سوريا - عندما كنت هناك - خلال شهري سبتمبر، وأكتوبر عام ١٩٩٣م.

وكان ما كتبته هو بمثابة مقدمة، أو توطئة، تلقي الضوء على خلفية الحدث الرئيسي الذي سيكون محور ذلك الجزء - اعتقالات عام

(*) يريد: أنه أدرجها في هذا الكتاب، وانظرها بعنوان: تعليق وإيضاح، الفصل الرابع، (أحداث أخرى)، ص: ٢٠١ - ٢٠٨ م.

١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م - وقد سلّمت ما كتبت هناك لأحد الأصدقاء خزّنه في قرص كمبيوتر، وأوصله إليّ، ثم أكملته بعد عودتي للقطيف، لكنه لا يزال مسودات خطية، وسوف أبدأ قريباً - إن شاء الله - في مراجعته، وصفّه، وتخزينه في الكمبيوتر ليكون الجزء الثاني من هذا الكتاب، أسأل الله أن يمنحني الصحة، والقدرة على إتمامه^(*).

وثمة ملاحظة لا بدّ من الإشارة إليها هي الهوامش؛ فلقد جعلت من الهوامش جزءاً من هذا الكتاب حرصت أن أدوّن فيها بعض المعلومات التي أعتقد أنها هامة، سواء عن الأشخاص، أو الأحداث التي لها علاقة أو صلة ما - ولو من بعيد - ببعض الأحداث التي تعرّضت لها في المتن؛ عملت ذلك إتماماً للفائدة.

وإني لأعترف بأن ثمة نقصاً، وثرغرات في هذا الكتاب، وأنه قد يكون هناك أشياء فاتتني الإشارة إليها؛ لأن ذاكرتي لم تحتفظ بها؛ إذ إن الجزء الرئيس والهام من هذا الكتاب هو من مخزون الذاكرة، وما أكثر ما تخون الذاكرة!

لهذا فإنني أرجو ممن يطلع عليه - إذا ما قُدّر له أن ينشر - ولديه تصحيحات، أو معلومات أن لا يبخل بها؛ حتى تكون الفائدة أعمّ، وأكثر نفعاً، وعذري أن هذا هو غاية جهدي، وليس في الإمكان أبدع مما كان.

وفي الختام أتقدم بالشكر الجزيل لابن العم الصديق عدنان بن السيد محمد السيد محفوظ العوامي على تذكيري بأحداث نسيتها.

(*) لقد أمّته، وهو الجزء الثاني من هذا الكتاب. م

كما لا أنسى دوره في تدريبي على الكمبيوتر؛ إذ كانت معلوماتي عن هذا الجهاز صفراً، حينما ابتعته، وبواسطته، هو نفسه؛ لكن جهوده المتواصلة معي سهّلت عليّ العمل عليه، ومكنتني من انجاز هذا الجزء في فترة قصيرة بالنسبة لشخص لا يزال مبتدئاً، وفي خطواته الأولى، فله الشكر مرة أخرى.

القطيف، ذو القعدة ١٤١٦ هـ. ابريل ١٩٩٦ م.

(١) الهيئة التنفيذية: هيئة منبثقة عن (هيئة الاتحاد الوطني)، وهي تنظيم سياسي تشكل في البحرين في ١٦/٢/١٣٧٤هـ، ١٣/١٠/١٩٥٤م، من ١٢٠ شخصية، وهيئة التنفيذية العليا تتكون من ثمان شخصيات هم الأساتذة: السيد علي كمال الدين، ومحسن التاجر، وإبراهيم بن موسى العالي، وعبد الله أبو ذيب، وعبد علي العليوات، وعبد العزيز الشمالان، وإبراهيم فخرو، وأمينها العام عبد الرحمن الباكر، تأسس التنظيم على أثر نشوب أزمة حادة بين الشيعة والسنة بسبب اعتداءات بعض المغرر بهم من السنة على مواكب العزاء الشيعية في اليوم العاشر من شهر محرم سنة ١٣٧٣هـ، ٩/٩/١٩٥٣م، عزاهما الوطنيون إلى تدبير المستشار البريطاني تشارلز بلجريف، بقصد شق اللحمة بين أهل الوطن الواحد، تنفيذاً لسياسة (فرّق تسد).

ومع أن بريطانيا اعترفت بالتنظيم ممثلاً لشعب البحرين، إلا أنها انتهزت فرصة المظاهرات التي نقّدها أهالي البحرين تضامناً مع مصر إبان العدوان الثلاثي عليها عام ١٩٥٦م، فقامت باعتقال أعضاء الهيئة التنفيذية، وحاكمتهم، وأصدرت حكماً بنفي أربعة منهم خارج البحرين مدّة ١٤ عاماً، فنفت السيد علي كمال الدين (إلى النجف)، والباقون وهم: عبد علي العليوات وعبد العزيز الشمالان وعبد الرحمن الباكر فنقمتهم إلى جزيرة (سانت هيلانة) في جنوبي المحيط الأطلسي، ولكنها اضطرت - تحت ضغط المطالبات والاحتجاجات - للإفراج عنهم بعد خمس سنوات. م

الفصل الأول

الوضع العام في المنطقة قبل النفط

كانت القطيف^(١) والأحساء - قبل أن يفتحهما الملك عبد العزيز آل سعود في عام ١٣٣١هـ، ١٩١٣م - تقعان تحت سلطة الدولة العثمانية (تركية)، وكانتا تعيشان في بحبوحة اقتصادية - ككل ساحل الخليج العربي يومذاك - بسبب ازدهار الغوص، ورواج تجارة اللؤلؤ المستخرج من قاع الخليج، وقد ساعد على ازدهار اقتصادهما خصوبة الأرض، ووفرة المياه فيهما؛ فكان الفلاح يشتغل في الفلاحة شتاءً، ويمتهد الغوص صيفاً، وكان طبيعياً أن يتبع ذلك ازدهار الحركة التجارية بسبب ارتفاع القدرة الشرائية، غير أن الازدهار الاقتصادي كان يشوبه اختلال الأمن العام بسبب ضعف الحكومة، يومذاك؛ لأن الدولة المسيطرة، تركيا، كانت تعيش أ أيامها الأخيرة، حتى أنها كانت تُسمى (الرجل المريض)، كما هو معروف.

وكان البدو، في البر، والقراصنة، في البحر، كثيراً ما يهددون أمن البلاد، وسلامتها - فضلاً عن تجارتها - ويعرضونها للمخاطر.

فالبدو يقومون بغارات على المزارع، وبساتين النخيل، فيقتطعون ثمارها، وينهبون منتجاتها، والقراصنة، في البحر، يهددون السفن التي تحمل البضائع من وإلى القطيف؛ ينهبون البضائع، ويقتلون البحارة، وربما صادروا السفن بما فيها، وما وقعة الشربة^(٢) التي وقعت في ١٩ جمادى الأولى عام ١٣٢٦هـ، ١٨ يونيو ١٩٠٨ م حيث حاصر البدو فيها مدينة القلعة - حاضرة القطيف - لمدة شهرين، وقيل ثلاثة أشهر^(٣)، وقُتِل، خلالها، عددٌ غير قليل من أهالي القطيف إلا دليل على اختلال الأمن، وضعف السلطة المحلية، وهذا هو ما حدا بالمواطنين - في الأحساء والقطيف - لأن يرحبوا بالملك عبد العزيز لما جاء فاتحاً؛ علّه يحقق لهم الأمن الذي افتقدوه في سنواتهم الأخيرة.

ففي الأحساء ما أن استطاع الملك عبد العزيز ورجاله تسلق سور الهفوف، والسيطرة على قصر الحكم، فجراً، وما أن نادى المنادي - بعد طلوع النهار - بأن عبد العزيز آل سعود هو الذي أصبح مَلِكاً على البلاد حتى استبشر الناس فرحاً، وجاءوا إليه، طوعاً واختياراً، يبايعونه.

أما في القطيف فإن أهالي القطيف - عند ما سمعوا بفتح الملك عبد العزيز للأحساء - اجتمعوا للتداول، والتشاور في الموقف الذي يجب أن يتَّخذه.

(*) لم يقتصر الحصار على القلعة وحدها، بل شمل واحة القطيف كلها وطرقها البحرية باستثناء بلدة دارين لتعاون أهلها مع البدو. انظر: التقارير البريطانية عن هذا الحصار، مجلة الواحة، بيروت، العدد الأول، محرم،

وخلال الاجتماع جاء خادم حسين بن نصر زعيم سيهات يحمل مذكرة من حسن الكسني (المطوع)^(*) الى حسين بن نصر نفسه يخبره بأن ابن سويلم (عبد الرحمن) مندوب الملك عبد العزيز، (الذي عُيِّنَ أميراً على القطيف فيما بعد) مخيّم في (مريجب)، غربي سيهات، وأن السيد سلمان - من أهل القارة بالأحساء، وأحد شخصياتها البارزين - مرافق لابن سويلم، وعندها قام أهالي القطيف - من علماء ووجهاء - بالاجتماع بالوالي التركي، وطلبوا منه الخروج - بمن معه من الجنود الأتراك - من البلاد مدّعين أن ابن سعود جاء بقوة لا قبل لهم بها، وهم غير مستعدين لسفك دمائهم في معركة خاسرة، والدولة ليس لديها قوة كافية لصد ابن سعود.

ولما تردّد الوالي في القبول؛ خوفاً من أن يقع تحت طائلة المساءلة والعقاب من حكومته، أعطوه كتاباً خطياً يشهدون له فيه بأنه لم يغادر البلد إلا بناءً على طلبهم؛ إذ ليس لديه القوة التي تستطيع مقاومة ابن سعود.

وهكذا كان، وركب الوالي سُفُنَه مع من لديه من الجند - ويقال إنهم لا يزيدون على أربعمائة شخص - متّجهين إلى البحرين، ودخل ممثل عبد العزيز البلد، ثم جاء عبد العزيز نفسه إلى القطيف، وبايعه رجالها^(**)، ولم يكن لديهم عليه سوى تحفظ

(*) الرسالة من الحاج حسن بن سنبل، والكسني - حامل الرسالة - يعمل خادماً لديه. م

(**) احتل عبد العزيز الأحساء في ٥ جمادى الأولى ١٣٣١هـ، ١٣ أبريل ١٩١٣م، وبعدها، مباشرة، احتل القطيف، وفي عام ١٣٣٢هـ، ١٩١٤م =

واحد؛ هو موقف الدولة السعودية، الوهابية، من الشيعة، ومعاداتها لهم، وقد خبروا ذلك في الدولة السعودية - الأولى والثانية - خلال الفترتين اللتين سيطرتا فيهما على القطيف؛ لهذا فإنهم اشتروا على عبد العزيز - قبل أن يبايعوه - بأن يكونوا أحراراً في ممارسة طقوسهم، وعاداتهم المذهبية التي تستكرها الوهابية، وتراها منافية لمبادئ الإسلام.

ولقد قبل عبد العزيز هذا الشرط، وأعطاهم بذلك كتاباً(*) - كما يقال - وكان عبد العزيز مضطراً أن يقبل ذلك؛ لأنه، يومها، في الموقف الأضعف، ولكنه لما اشتد ساعده، وقويت شوكته تنكر لهذا الشرط، ولهذه النقطة، بالذات، حكايات تطول، فيها مآسٍ وآلام، وربما تعرّضنا لشيء منها خلال الفصول القادمة.

وكما سبق أن قلنا؛ فإن الوضع الاقتصادي في الأحساء والقطيف كان - عند ما فتحهما الملك عبد العزيز - في حالة جيدة، بل ممتازة، ولكن ظهور اللؤلؤ المزروع في الأحواض في اليابان، ومنافسته اللؤلؤ الطبيعي المستخرج من الخليج، ثم قيام الحرب العالمية الأولى، والضرائب الباهظة التي فرضها الملك عبد العزيز من

= دخل مع العثمانيين في مفاوضات بوساطة متصرف لواء البصرة السيد طالب النقيب، عبر الشيخ عبد اللطيف المنديل - أسفرت عن تعيينه والياً على نجد، ومنتصفاً على الأحساء، ومنحه الوسام العثماني من الدرجة الأولى، ورتبة الباشوية، ولقب صاحب الدولة، لكن ذلك كله بقي جبراً على ورق، وقد تقاضى النقيب - من عبد العزيز لقاء تلك الوساطة - مبلغ ٦٠٠٠٠ ريال، انظر: تقرير المفوض البريطاني في الخليج، الميجور نوكس، ملحق الوثائق، الوثيقة رقم (٤)، ص: ٣٨٢ - ٣٨٣ م

(*) لم يتسن لنا معرفة الشخص أو الجهة التي تحتفظ بهذا الكتاب. م

أجل تموين حروبه، وغزواته (وهذه الضرائب هي القشة التي قصمت ظهر البعير)، كل ذلك كان إيذاناً بانتهاء فترة الرخاء والازدهار الاقتصادي.

ولقد ساعد على سرعة تدهور الوضع - اقتصادياً، في القطيف والأحساء - ما فرضه الملك عبد العزيز من ضرائب باهظة لتمويل حروبه وغزواته التي كان يخوضها في بدء تأسيس حكمه، ولم يكن يوجد في نجد - يومذاك، بل وحتى الآن لولا زيت المنطقة - موارد تستطيع إمداده بما يحتاج من سلاح، ومؤن، ومواد أخرى، فكان يلجأ إلى فرض الضرائب على البلدين الغنيين الأحساء والقطيف.

لقد وضع ضريبة على أهالي القطيف سماها الجهاد^(*) (لست أعرف، بالضبط، ما إذا كانت هذه الضريبة قد فُرضت، أيضاً، على أهالي الأحساء، وإن كان ذلك أقرب)، بالإضافة إلى ضريبة الزكاة المرتفعة التي كان عبد العزيز يستحصلها على النخيل، المورد الزراعي الهام الذي كانت تعتمد عليه كل من القطيف والأحساء.

وهكذا أخذت الأحوال تتدهور سنة بعد أخرى، وصارت الأزمة

(*) كانت الغالبية العظمى من المقاتلين، الذين كان الملك عبد العزيز يحارب بهم، من الوهابيين المنغلقيين، المتعصبين، وكانوا يُعرفون، يومذاك، بالإخوان، ولما كان أهالي القطيف شيعة، وهم - في نظر الإخوان - ليسوا مسلمين؛ فقد فرض الملك عبد العزيز عليهم ضريبة الجهاد بدلاً من تجنيدهم للقتال، وهي - أي ضريبة الجهاد - غير ضريبة الزكاة التي تؤخذ على محاصيل النخيل، وغير ضريبة الجمارك (المكوس) التي تؤخذ على البضائع المستوردة.

الاقتصادية تأخذ بخناق الناس، ولم يقتصر ذلك على الطبقة العاملة الفقيرة فحسب؛ بل شمل الطبقة الأرستقراطية الغنية (المُلُوك)^(٣)، وتجار اللؤلؤ، وأرباب سفن الغوص - هذه الطبقة التي كانت تعيش في بحبوحة ورفاهية من ذي قبل - حتى اضطرَّ عددٌ غير قليل من سكان القطيف إلى الهجرة للخارج؛ العراق، وسائر أنحاء الخليج.

وفي منتصف الأربعينات للهجرة - أواخر العشرينات، وأوائل الثلاثينات للميلاد - بلغت الأزمة ذروتها؛ إذ تفاقمت الأوضاع الاقتصادية الداخلية المتدهورة تفاعلاً مع الأزمة الاقتصادية العالمية المشهورة - ١٩٢٩ م، ١٩٣٢ م - مما اضطر الكثيرين - ممن كانوا يُعدُّون من الأغنياء - للتخلف عن تسديد ما هو مطلوب منهم من ضرائب، بعد أن نفدت مَذخراتهم، وباعوا حتى حليِّ وذهب نسائهم.

ولقد اضطر البعض للتنازل عن بعض قطع نخيلهم، والطلب من الدولة أخذها بدلاً من الضريبة المفروضة عليها؛ لأن إيراداتها لا تفي بما عليها من ضرائب بسبب انخفاض عائد منتجات النخيل - الرطب والتمور والسلوق^(*) - إذ لم تعد لها قيمة؛ لأن الطاقة الشرائية للمواطن منخفضة، غير أن الدولة رفضت هذا العرض.

ولقد شاهدت بنفسي - وكنت، يومها، طفلاً صغيراً، لكن هذا المنظر ظلَّ محفوراً في ذاكرتي - أحد الشخصيات المرموقة في

(*) السلوق: البُسر المسلوق، وهو يُعمل من صنف خاص من النخيل يسمى (الخنيزي)، يسلق ويجفَّف بنشره في الشمس، ثم يعبأ في أكياس الخيش، «الجوت»، ويصدَّر للهند، وكان من أهم صادرات النخيل في القطيف. م

القطيف، وممن كان يُعَدُّ من كبار الملاكين، ورجل الإمارة (الخوي)^(٤) يكرهه بذباب سيفه في ظهره، دافعاً به للأمام في وسط السوق، وأمام كل الناس قائلاً: «امش، يا...»^(٥)، طالباً منه تسديد ما عليه من ضرائب، وهو يتوسَّل إليه، ويرجوه أن يتركه، ويعطيه مهلة لينما يجد من يشتري منه تماً ليسدد ما عليه من ضرائب، ولكن (الخوي) أخذ يدفعه ليذهب به للأمير ليرى رأيه فيه.

ولقد غُصَّت السجون بعدد كبير من الشخصيات، وذوي المراكز الاجتماعية، ممن لا جرم لهم سوى عجزهم عن تسديد ما عليهم من ضرائب.

وفي عام ١٣٤٧هـ، ١٩٢٩م فرضت الحكومة ما أسمته بـ (الجهاد المثني) - أي المضاعف - فثار الناس^(٦)، وحدث تمرد وعصيان في بعض المدن القطيفية الكبرى، سيهات، القديح، العوامية، صفوى، وغيرها، وفرَّ عددٌ كبيرٌ من رجالات وعُمدٍ عددٍ من قرى القطيف للبحرين.

وهناك تجمعوا، وتقدَّموا للمقيم البريطاني في الخليج يطلبون منه تدخل بريطانيا، واحتلال القطيف لإراحتهم من الحكم السعودي

(*) الثَّقَط بدل ألفاظ فاحشة تعفَّف المؤلف عن ذكرها. م

(**) أُرْخ علي بن حسن أبو السعود هذه الأحداث في مذكراته بسنة ١٣٤٨هـ، وعليٌّ هذا من ألمع زعماء القطيف وقتها. ولذا انتدبه الشيخ علي بن حسن علي الخنيزي مع الشيخ محمد علي الجشي لمقابلة الملك عبد العزيز أثناء وجوده في الأحساء، بشأن الأحداث ذاتها التي استمرت إلى عام ١٣٥٠هـ. انظر: الهامش (١) ص: ٣٤، وخطاب الملك عبد العزيز وردَّ الشيخ علي الخنيزي عليه وثيقة (٥) و(٦)، ص: ٣٨٤ - ٣٩٠. م

الجائر^(٥)، إلا أنَّ بريطانيا - لأسباب وظروف دولية، ولارتباطات خاصة بينها وبين الملك عبد العزيز، يومذاك - لم ترَ من مصلحتها أن تتدخل في القطيف^(٦)، فلم تستجب لطلب التدخل، رغم أن المقيم في الخليج كان يود لو أن بريطانيا تدخلت^(٧).

لقد قام أمير القطيف، يومذاك، بعملية إرهاب، وتفرقة طائفية؛ فاستدعى عدداً كبيراً من سكان قرى دارين، وأم الساهك، وغيرهما من القرى الصغيرة التي سكانها من السنة^(٨)، وجمعهم في الحسينيات^(٩)، داخل مدينة القلعة^(٩)، عاصمة القطيف، وصاروا - طوال الليل - يعرضون، ويهزجون، ويطلقون رصاص بنادقهم في الهواء بغزارة؛ بقصد إزعاج السكان، وتخويفهم.

كما أنَّ زجَّ، في السجن، بعدد كبير من أهالي المدن، والقرى التي سافر بعض سكانها للبحرين، ولا سيما أبناء وأقارب المسافرين.

غير أن كبار رجال القطيف - علماءها وأعيانها - لم يسكتوا على هذا الوضع؛ فبالرغم من أنهم لم يؤيدوا الذين طلبوا من بريطانيا التدخل، إلا أنهم كتبوا لعبد العزيز يشرحون له خطورة الوضع، موضحين أن سوء الأحوال الاقتصادية هي التي دفعت من سافر للبحرين لهذا التصرف.

(*) الحسينيات: مبانٍ كبيرةٌ تحتوي على قاعات واسعة تكون محل اجتماع عام في مناسبات إقامة التعازي (المآتم)، ولاسيما في أيام عاشوراء، حيث يحتفل الشيعة بذكرى استشهاد الحسين بن علي (ؑ)، أحد أئمة الشيعة، والاسم مشتق من اسمه.

كما أنهم انتقدوا أمير القطيف في الطريقة الهوجاء التي عالج بها الأزمة^(*).

وهنا اضطر الملك عبد العزيز للمجيء للجبيل^(١٠)^(**)، وأرسل على أمير القطيف، كما اجتمع ببعض كبار الأهالي، وعرف منهم حقيقة الوضع؛ فأمر بإسقاط كل الضرائب المتخلفة، وخفف من بعضها^(١١).

كما أنه أصدر عفواً عاماً عن كل من سافر للخارج، وطلب منهم العودة لبلادهم^(١٢).

وتنفّس الناس الصعداء، وانفرج الوضع، إلى حد ما؛ لكن الوضع الاقتصادي ظل في حالة تخلف شديد، وظلت حالة الفقر والعوز سائدة بعد هذه الأحداث لسنوات حتى ظهور النفط.

(*) بتاريخ ١٣٥٠/٦/٧هـ انتدب الملك كلاً من خالد أبو الوليد، ومحمد السليمان التركي، ومحمد العلي الميمان، للتحقيق في التظلمات، وزوّدهم بكتاب إلى أهالي القطيف كافة - انظر: ملحق الوثائق، وثيقة رقم (٥)، ص: ٣٨٤ - ٣٨٥، وتشير رسالة موجهة للملك من الشيخ علي بن حسن علي الخنيزي - أبو عبد الكريم، قاضي القطيف آنذاك - أن شخصيتين من أعيان القطيف هما الشيخ محمد علي الجشي، وعلي بن حسن أبو السعود، توّجها لمقابلة الملك، والظاهر أن الملك لبّى مطالب الأهالي استجابة لرسالة الشيخ علي بن حسن علي الخنيزي، ووفادة الشيخ محمد علي الجشي، وعلي بن حسن أبي السعود، انظر: ملحق الوثائق، الوثيقة رقم (٦)، ص: ٣٨٦ - ٣٨٧ م.

(**) في تاريخ أبي السعود آنف الذكر أن الملك جاء للأحساء، ومنها بعث بالمذكورين. م.

وكان طبيعياً أن يصاحب تدهور الوضع الاقتصادي وحالة الفقر السائدة تخلفاً في التعليم، وتفشي الأمية، وفي الوضع الصحي، وتفشي الأمراض السارية، وسوء الحالة الصحية للمجموع، وكذلك سبل ووسائل المواصلات؛ فلنتعرض - بصورة موجزة - لكل هذه الأوضاع^(*).

أولاً - التعليم

لم يكن في البلاد، قبل ظهور النفط، مدارس، ولا معاهد تعليمية بالشكل الذي نعرفه الآن^(**)، وإنما كانت وسيلة التعليم هي ما يعرف بـ(الكتاتيب)، ولا يتعدى منهجها تعليم الطالب مبادئ القراءة والكتابة (فك الحرف)، وربما بعض القواعد الحسابية البسيطة من جمع، وضرب، وطرح، وقسمة، وإذا ما تخرج الطالب من أحد هذه الكتاتيب عُده متعلماً، وغالباً ما يدير هذا الكتاب شخص واحد، ويُسمى: (المعلم)، وقد يديره أكثر من شخص^(١٣).

ولكن كان هناك التعليم الديني، وهو العلم الذي يتأهل فيه الطالب

(*) اعتمدت، في قصة التمرد، على ما سمعته ممن شهد تلك الأحداث؛ إذ لم يكن ثمة شيء مدون عنها.

(**) عرفت القطيف التعليم النظامي منذ العهد العثماني، كما تشير إلى ذلك (سالنامة لواء البصرة) لعام ١٣١٨هـ؛ فقد جاء فيها بالنص: «ويبعد قضاء القطيف عن مركز اللواء مسافة أربعين ساعة، ويوجد فيه مقر للحكومة، ومدرسة ابتدائية»، انظر: (من وثائق الأحساء في الأرشيف العثماني، ١٢٨٨ - ١٣٣١هـ)، د، سهيل صابان، ص: ٢٧، ويبدو أن هذه المدرسة لم تقفل إلا في العهد السعودي، وسيذكر المؤلف ذلك، انظر: هوامش الفصل الرابع، الهامش: ٢٢، ص: ٢٢٧ - ٢٢٨ م.

لأن يكون عالماً دينياً (رجل دين)، وهذا التعليم، هو أيضاً، ليس منظماً على شكل مدارس، أو معاهد، وجامعات؛ وإنما يقوم به أفراد في منازلهم، فكل فرد يُدرّس من هو أدنى درجة منه في مراحل التعليم.

ويدرس طالب العلم الديني، أولاً، قواعد اللغة العربية؛ من نحو، وصرف، وبلاغة (معاني وبيان)، ثم يدرس شيئاً من المنطق، وعلم الكلام^(*)، والفقه، والأصول^(**).

فإذا ما أتم الطالب دراسة الكتب المقررة لكل هذه العلوم - وتُسمى (المقدمات)، أو السطوح^(١٤) - وأراد أن يكون عالماً مجتهداً؛ شدَّ رحاله للنجف الأشرف في العراق - مركز الشيعة الإمامية للعلم الديني - ليحضر، هناك، محاضرات كبار العلماء، وتسمى هذه المحاضرات، (بحث الخارج)، حتى إذا ما تكوّنت لديه ملكة الاستنباط، والقدرة على استخلاص الأحكام؛ عُدَّ مجتهداً، ويُمنح شهادة الاجتهاد من أحد كبار العلماء المعترف بهم، بعد أن يُجرى له امتحاناً خاصاً، ويناقشه في بعض المسائل الفقهية.

وقد يُمنح الطالب المتخرج شهادةً من أكثر من شخص للتأكيد على أنه مجتهد (بحق).

وحينما يتحصّل الطالب على شهادة الاجتهاد يحقُّ له إصدار

(*) علم الكلام: علم يستدل به استدلالاً عقلياً على إثبات الأصول العقائدية؛

كالتوحيد، والنبوة والإمامة (لدى الشيعة)، وغيرها.

(**) علم الأصول: هو علم أصول الفقه؛ أي القواعد التي يتبعها الفقيه عند ما يريد استنباط حكم شرعي من الكتاب والسنة.

الفتوى في المسائل الشرعية، أما الشخص الذي لم يبلغ مرحلة الاجتهاد فيسمى فاضلاً.

وتختلف درجة الفضيحة حسب الدرجة التي بلغها الطالب في دراسته للمقدمات، والمراحل التي قطعها، وما يبيده من مقدرة، وفهم، واستيعاب لما درس.

وقد كان في كل من القطيف والأحساء - قبل ظهور النفط - عدد غير قليل من رجال الدين وعلمائه؛ ما بين مجتهد وفاضل، أما العلوم الحديثة الأخرى كالطب والهندسة والقانون - من غير الأحكام الشرعية، واللغات الأجنبية، وغيرها من العلوم الأخرى - فليس لها وجود البتة.

وهناك فئة أخرى من المتعلمين هم فئة الخطباء - أو من يُعرفون بالقراء - وهم الذين يمتحنون القراءة في المآثم، وهؤلاء لا بد أن يكون لديهم - لكي يؤدوا مهمتهم على الوجه الأكمل - إلمام بتاريخ الرسول محمد (ﷺ)، وسيرته، وتاريخ آل البيت (ع)، والتاريخ الإسلامي عموماً.

كما أنهم لا بد أن يكونوا على معرفة، وإطلاع، وحفظ للأشعار المتعلقة بمذاهب آل البيت، ومراثيمهم؛ وبذلك تتكوّن لديهم ثقافة أدبية تاريخية.

وهؤلاء الخطباء فيهم من درس - بالإضافة إلى ذلك - شيئاً من العلوم الدينية، وهم القراء المتميزون، وهذه الفئة لا تزال، حتى الآن، تمارس مهنتها، وهي معروفة، أما القانون فهو غير معروف، إذ ليس لدى الدولة، حينذاك، أيّ قوانين، أو أنظمة وضعية.

وكان المحامون - ويسمى المحامي عند العامة: (أوقاتي)^(*) - لا يتعدى تحصيلهم العلمي الإحاطة بأحكام الشرع الإسلامي في قضايا البيع، والشراء، والرهن، والإيجار، وغيرها من القضايا الاقتصادية، وتعرف بالمعاملات، أي التعامل بين الأفراد، كما أنهم، أي المحامون، لا بد أن يحيطوا علماً بالأحكام الشرعية فيما يتعلق بالعقد، والنكاح، والطلاق، والميراث، وغيرها من الأحوال المدنية

وبرغم كثرة المتعلمين من رجال الدين، والخطباء، وغيرهم، مما جعل القطيف تتميز - الى حد ما - بطبقة متعلمة مثقفة، إلا أن الأمية كانت هي السائدة في المجتمع، ولا سيما القرى، حتى أن بعض القرى كان المتعلمون فيها - الذين لا يتعدى تعليمهم القدرة على القراءة البسيطة (فك الحرف) - هؤلاء لا يتجاوز عددهم أصابع اليد الواحدة، في حين أن مجموع السكان يبلغ العشرات من الألوف.

وحتى مدينة القلعة وضواحيها، وهي المركز الرئيسي للقطيف كلها، كانت نسبة الأمية فيها عالية.

فليس مستغرباً، آنذاك، أن تجد شخصاً ما وهو ذو مركز اجتماعي مرموق، ومن أسرة محترمة، وعلى جانب من الثراء والوجاهة، إلا أنه - الى جانب كل ذلك - أمي لا يحسن فك الحرف، ولا كتابة اسمه، وإنما يلبس في خنصره خاتماً - ويسمى المهر، بضم الميم وإسكان الهاء - وقد نُقش اسمه على فص الخاتم، وبه يوقع على أوراق البيع، والشراء، والعقود، والشهادات، وغيرها، من الأوراق التي تحتاج إلى توقيع، أو إمضاء^(١٥).

(*) أوقاتي: تعريب للكلمة التركية: (Avukat)، أو (أوقاتلق Avukatlik)،

وتعني: المحامي، أو الوكيل الشرعي. م

الصحة

لم يكن الوضع الصحي العام للسكان - قبل ظهور النفط - إلا نتيجة طبيعية لحالة التخلف العامة التي تعيشها المنطقة؛ فلم يكن ثمة مستشفيات عامة، ولا مراكز صحية، بل لم يكن ثمة في البلد، ولا طبيب واحد بالمعنى الصحيح لكلمة طبيب، نعم؛ كان هناك متطبِّبون أو - على الأصح - أدعياء الطب، وكانت كل ثقافة هؤلاء المتطبِّبين، ومعلوماتهم الطبية أنهم قرأوا تذكرة داود^(١٦) قراءة سطحية دون أن تكون لديهم خلفية تساعدهم على فهمها فهماً سليماً؛ فإذا ما جاء إلى أحد هؤلاء المتطبِّبين شخص يشكو مرضاً ما - مهما كان هذا المرض - جس نبض المريض، وهو لا يعرف عن النبض شيئاً، وكم هي معدل دقات النبض عند الشخص السليم، ثم يصف له أحد الأشربة المستخرجة من أدوية الأعشاب المتوفرة لدى العطارين (الحوَّاجين)^(١٧)، وكانت الملاريا منتشرة بحيث قلَّما يسلم منها أحد^(١٨)، كما أن مرض الدوسنتاريا، وأمراض العيون، كالتراخوما، هي أيضاً، كانت منتشرة، وكان الجدري إذا ما اجتاح البلد - وما أكثر ما يجتاحها - ذهب بأغلبية الأطفال حديثي الولادة، وسبب لعدد غير قليل التشوهات، والعمى، والعور، ومن هنا كانت نسبة العميان، والعوران، ومجدوري الوجه عالية، وحتى في الحالات العادية كانت نسبة الوفيات، ولاسيما بين الأطفال، عالية، وحتى الأمراض الجنسية كالسفلس كانت منتشرة، ولم يكونوا يعرفون أن هذا المرض معدي، وأن الاتصال الجنسي بين مريض وصاح يسبب العدوى^(١٩)، ولما لم يكن للطب وجود؛ فطبيعي أنه لم يكن يوجد قابلات (ولادات) متعلمات يجدن التوليد بصورة سليمة، وإنما كانت القابلة امرأة عادية، أمية، تعلمت التوليد بالممارسة، وحتى

هذه المتمرسه لم تكن تجري عملية التوليد حسب القواعد الصحية المطلوبة، وما أكثر المشاكل والأمراض التي تتعرض لها المرأة حين الولادة - جزاء التوليد غير السليم - وما أكثر النساء اللواتي فقدن حياتهن، وهن في ميعة الصبا - إذا ما تعسرت ولادتهن - أو إذا ما تعرضن لتزفٍ حادٍّ لا تستطيع القابلة إيقافه، وكان الملح هو أداة علاج جرح المرأة، توضع كمية منه في خرقة رقيقة نظيفة، ثم يُدس في مهبل المرأة ليمتصّ الموادّ السائلة، ويساعد على التئام الجرح، ولكن هذه الطريقة كانت خطيرة، فكثيراً ما كانت القابلة تخطيء في تقدير الكمية التي تضعها، أو الفترة التي تبقّيها، فتسبب، بذلك، يبساً في المهبل، أو انسداداً فيه، بحيث تصبح عملية الاتصال الجنسي مؤلّة للمرأة، بل وغير ممكنة، أحياناً، وبذلك تفقد المرأة أنوثتها وهي في مقتبل شبابها^(٢٠).

المواصلات

كانت أداة المواصلات الرئيسية، يومذاك، الحيوانات، ولاسيما الحمير؛ إذ لم تُعرف البلد السيارات، بعد، فكان الحمار هو وسيلة النقل للبضائع والأحمال، كما كانت أنثى الحمير - الأتان، أو الحمارة، كما كانت تعرف لدى عامة الناس - هي المركوبة (الركوبة) التي يمتطي ظهرها ذوو الوجاهة، وكبار الشخصيات، والأعيان في تنقلاتهم.

وكان لدى كل واحد منهم عدد من إناث الحمير المدربة، المعتنى بها، لهم، ولأفراد أسرهم، مثلما هو الآن لدى الأثرياء من عديد السيارات، لهم ولأولادهم.

وكان يتبع بيت كل ذي شخصية محلّ خاص بالحمير يسمى

(مربطاً)، أو (حوطة) (*).

ولا بدّ من شخص للعناية بهذه المراكيب؛ أما أجيّزٌ أو مملوك (عبد) (٢١).

وكان ركوب الحمار، الذكر، من قبيل ذوي الجاه والمركز شيئاً غير مناسب (معيناً).

وكان ثمة عدد قليل من الوجهاء لديهم خيول يركبونها في تنقلاتهم بدل الحمير، أمّا السيارات فلم يبدأ استعمالها في المنطقة على نطاق واسع إلا بعد الحرب العالمية الثانية، واتساع أعمال شركة الزيت (أرامكو).

وأول سيارة - في مدينة القطيف - جاء بها أمير القطيف - محمد بن عبد الرحمن بن سويلم - لاستعماله الشخصي، ثم اشترى بعض الأفراد من ذوي اليسار سيارة، إلا أن كلتا السيارتين لم تعمرا كثيراً؛ إذ لم تكن الطرق صالحةً لسير السيارات، كما أنه لا يوجد من يستطيع إصلاحها، إذا ما اختل فيها شيء، ولا يوجد محل لبيع قطع الغيار.

وأول الطرق المسفلتة التي عرفتها المنطقة هي الطرق التي قامت شركة الزيت (أرامكو) بسفلتتها لتربط بين مناطق عملها، ولقد بقيت هذه الطرق، ولفترة طويلة، هي الطرق الوحيدة المسفلتة في المنطقة.

الفكر والثقافة العامة

باستعراضنا للوضع العام؛ من اقتصاد، وتعليم، وصحة،

ومواصلات؛ ندرك أن الفكر - وهو لا ينمو إلا في مجتمع يسوده التعليم، وتنشط فيه الحركة الثقافية، ويتمتع بالحرية الفكرية - كان في حالة ركود وجمود، وأن الثقافة كان مجالها ضيقاً ومحدوداً.

وبالرغم من وجود طبقة مثقفة، ومتعلمة تضم علماء، وشعراء جيدين حسب مستوى ومقاييس ذلك العصر؛ إلا أن هؤلاء، أيضاً، لا يختلفون عن غيرهم من سائر الناس في الإيمان بالخرافات، والخرارق، والمعجزات.

وكان التصديق بالجن، والشعوذة، وكتابة التعويذات، والأحجية شيئاً سائداً حتى لدى المتعلمين، ومن يُعدُّون من المثقفين^(٢٢).

وكانت الأثكالية، والتسليم بالقضاء - بمعناه الحرفي الاستسلامي، وأن الإنسان ضعيف لا حول له ولا قوة، وأن رزق الإنسان وأجله مقدّران عليه، لا يستطيع لهما تغييراً، ولا تبديلاً - هي السائدة في المجتمع.

كل هذه الأفكار والمعتقدات كانت أموراً بدهية لا جدال فيها، وكانت الموروثات العقائدية التي غلّفت الكثير من الأوهام، والخرافات بالدين حتى صارت حقائق لا تقبل النقاش، ويُعدُّ المنكِرُ لها، أو المشكِّكُ فيها كافراً، أو ملحداً، أو - على الأقل - ضعيف الديانة والإيمان.

أما الثقافة العامة فكانت محدودة المجال، وكان الاهتمام بالأدب، والشعر، والتاريخ، محصوراً بين فئة قليلة جداً، وكان الاهتمام بها يعتبر فضلةً، وشيئاً ثانوياً، وأن الأولوية يجب أن تكون للعلوم الدينية.

فكنت ترى، مثلاً، عالماً مجتهداً ضليعاً في ما يتعلق باختصاصه (العلوم الدينية)؛ تجده - في الجوانب الأخرى - ضحل الثقافة، قليل الاطلاع.

وإذا ما اهتم بشيء من الأدب، والتاريخ فلا يتعدى اهتمامه الشعر المختص بمدح الرسول (ﷺ) وآل بيته (ع)، ومرائيتهم، وتاريخهم فقط.

وقليل منهم من تتعدى اهتماماتهم بالأدب والتاريخ والشعر إلى التاريخ الإسلامي، فضلاً عن العالمي ككل، والشعر والأدب العربي في مختلف عصوره وأزمته.

وحتى هذا المثقف المطلع فإن اطلاعه وثقافته مجرد حفظ دون الاهتمام بدراسة العلل، والأسباب، والعوامل التي حركت الأحداث التاريخية، ودون فهم للتغيرات، والتحويلات التي صاحبت الأدب العربي، وفنونه، وتطوراته من عصر لعصر.

وكان الشعر الذي يتضمن المحسنات البديعية، والتلاعب بالألفاظ، والكلمات، والتخميس، والتشطير، والتضمين، والمشجرات، والمعارضات، إلى غير ذلك مما كان سائداً ومعروفاً في الأوساط الأدبية العربية إلى ما قبل عصر النهضة - هذا النوع من الشعر هو الذي كان يلقي الاستحسان والترحيب لديهم.

وعلى العموم فإن التحويلات التي طرأت على مختلف الفنون الأدبية بعد عصر النهضة في مصر والشام (بمعناها الواسع)، والعراق؛ لم تعرفها المنطقة قبل ظهور النفط.

كما أن فئة غير قليلة - حتى من ذوي المؤهلات العلمية، والثقافية،

ومن لهم وزنهم، وثقلهم في المجتمع كأشخاص بارزين ومحترمين - هؤلاء لا يجدون عيباً في اهتمامهم وحفظهم للشعر والأقاصيص من (الأدب المكشوف)، والتغزل بالغلما ن من أمثال بعض شعر صفي الدين الحلي، ومن سار على منواله.

وهؤلاء ليسوا الوحيديين في ذلك؛ فقد كان ذلك سائداً - فيما قبل عصر النهضة - في عموم الوطن العربي.

كما أنه لم يكن ثمة نتاج فكري ومؤلفات ذات قيمة؛ فحتى إذا ما ألف بعض العلماء في مجال اختصاصهم، كالفقه، أو العلوم الدينية الأخرى، فإنهم لا يأتون بجديد، وإنما يكتبون شروحاً، وتعليقات كلها معاد ومكرر، سبقهم بها من جاء قبلهم^(*)، أمّا الصحف والمجلات - بما فيها الصحف التي كانت تصدر في الحجاز - فلم تعرفها المنطقة، ولم تصل إليها إلا بعد الحرب العالمية الثانية^(**)، وكذلك الراديو (المذياع) لم تعرفه البلد قبل ذلك، ولما

(*) يصدق عليهم قول أحد شعراء العراق المحدثين، مخاطباً علماء النجف:

إنّما الفقه، يا هداة، كتابٌ لستم زائديه بعضٌ مزيد
كتب الناس قبلكم فيه قِدْماً وكتبتم ما لم يكن بالجديد
وأضعتُم زماتكم في كلامٍ هو، عند اللبيب، غير مفيد

(**) ليس الأمر بهذا السوء؛ فالصحف كانت تصل إلى بعض أعيان القطيف،

والمؤلف نفسه ذكر ذلك في كتابه (رجال عاصرتهم)، في ترجمته لعلي بن حسن أبو السعود، انظر: مجلة الواحة، بيروت، العدد ٨، شوال ١٤١٧هـ، وقبل أبي السعود كان علي بن منصور اخوان يرسل إليه الطيب الأمريكياني، دول هاريسن، الصحف من البحرين، حسيما نصت عليه رسالته المؤرخة في سنة ١٩١٥م، ملحق الوثائق، الوثيقة رقم ٧،

قامت الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ م - ١٣٥٨ هـ لم يكن في القطيف كلها إلا جهاز راديو واحد لدى مدير لا سلكي القطيف، ثم لدى أمير القطيف بعد ذلك.

ولما اشتدت الحرب، وبدأت نارها تلسع الناس بتعسر الاستيراد، ونقص المواد الغذائية، وارتفاع أسعارها، أخذ الناس يهتمون بالحرب، وأخبارها، وقام بعض الأفراد - من ذوي اليسار - باستيراد راديوات لهم، ولكن ذلك كان في مجال ضيق، ومحدود بين أفراد معدودين، وصارت أخبار الحرب يتناقلها الناس ممن كانوا يستمعون إلى الراديو، أما الفكر السياسي، والتيارات، والمذاهب الفكرية، والسياسية فلم تعرفها المنطقة إلا في الخمسينات الميلادية - السبعينات هجرية - كما سيجيء تفصيل ذلك لاحقاً^(*).

تلك هي حالة المنطقة العامة قبل ظهور النفط، فكراً وثقافة، اقتصاداً، وتعليماً، صحةً، ومواصلات؛ ذكرتها بصورة موجزة توطئةً وتمهيداً للمقارنة بينها وبين التطورات، والتغيرات، والتحويلات التي حدثت بعد ظهور النفط، وتوفر الثروة.

(*) إرهابات الفكر السياسي في القطيف سبقت تلك الفترة؛ فقد كان المثقفون فيها منقسمين بين مؤيد لدول المحور، ومؤيد للحلفاء، كما أن أدبيات تلك الحقبة تؤيد هذا السبق، فنرى الشاعر أحمد الكوفي يجاري نونية الرصافي في الترحيب بالرأسمالي (مستر كراين) عند زيارته بغداد سنة ١٩٢٩ م. (انظر: ديوانه ص: ٢٦٧). بل ربما سبق بعض الرموز الدينية هذا التاريخ، كالشيخ حسن علي البدر وله دور بارز في مناهضة الإنجليز في العراق، كما ألف كتابه (رسالة الموحدين إلى حماية الدين)، داعياً لنصرة ليبيا ضد عدوان الطليان عليها سنة ١٩١٢ م، انظر: الشيخ حسن علي البدر، فؤاد الأحمد، ص: ٨٢، و١١٩ - ١٢١ م.

الهوامش

(١) حَصَّصْتُ القَطِيفَ بالذكر من بين مدن المنطقة؛ لأن مدينتي الدِّمام والخبر – المدينتين الرئيسيتين حالياً فيها – لم تكونا مأهولتين قبل الأربعينات من القرن الرابع عشر الهجري، الذي اكتُشف فيه النفط، وإنما كانتا مجردَ مساحاتٍ خاليةٍ من السكان، وربما لجأت إلى ساحليهما بعض السفن من البحر في حالة حاجتها إلى التزود بالماء، أو اضطرارها إلى اللجوء إلى الساحل؛ اتفاقاً للعواصف والرياح الشديدة، وقد ساعدهما، على ذلك، قرُبهما من مدينة الظهران – المنطقة الرئيسية والإدارية لشركة الزيت – كما أن منتجات القَطِيف وأسواقها كانت المصدرَ الرئيسي لتموين المدينتين في السنوات الأولى من بدء نزوح قبيلة الدواسر إليهما.

وفي السبعينات للهجرة – الخمسينات للميلاد – انتقلت إمارة المنطقة من الهفوف، بالأحساء، إلى الدمام، فأصبحت الدمام العاصمة الإدارية للمنطقة، وكانت الهفوف، بالأحساء، هي عاصمة المنطقة قبل ذلك، كما انتقلت الدوائر الرئيسية للدولة، كالمالية وغيرها، من القَطِيف، وأما الجبيل فلا تختلف كثيراً؛ إذ لم يبدأ استيطانها إلا بعد هجرة (آل بو عينين) إليها في أواخر العهد التركي.

(٢) كان من بين الأعمال التي يتكسب منها بعضُ الناس – أيام الصيف اللاهب – بيع الماء في السوق؛ بأن يقوم الفردُ منهم بملء بعض الخِزَار (بكسر الجيم، جمع جرّة) المصنوعة، محلياً، من الفَخَّار، بالماء منذ الليل، ووضعتها في سطح بيته لتعرض للهواء حتى يبرد الماء فيها، إذ لم يكن الثلج معروفاً، ولا متوفراً، يومذاك، بالقَطِيف، ثم يحملها في الصباح على كتفه، ويحمل معه طاسة يدور بها في السوق؛ فيبيع منها للعطشانين مقابل نقود قليلة – بيضة أو أكثر (البيضة وحدة نقد هندية كل ٦٤ وحدة منها تساوي «رَبِيَّة» هندية، وهي العملة المتداولة، يومذاك، في القَطِيف).

وكان شخص لا يزال صبيّاً من بلدة الدِّيبيّة اسمه مكّي بن الحاج إبراهيم

الدُّبُوس يدور بجرّوته؛ فطلب منه أحد البدو من بني خالد^(*) شربة ماء، فأعطاه الماء.

ولما شرب البدوي الماء رفض دفع ثمن ما شربه، فتلاسنّا، وأصرّ البدوي على عدم الدفع؛ فقام حامل الجرة بضرب البدوي لكمة في صدره، فقام البدوي، وأخذ الجرة، وضرب بها الأرض، وكسرها، فحدثت بينهما مضاربة.

ولما كانت الواقعة في محلّ مزدحم بالناس من كلا الطرفين (سوق الجبلّة، واليوم يوم الخميس)^(**)، فقد ناصر كل واحد جماعته، وقامت مضاربة بين أهالي القطيف والبدو، وكانت هذه هي الشرارة التي أشعلت الحرب بين الطرفين، وأدت إلى حصار القلعة والديبية لمدة شهرين، وقيل ثلاثة أشهر، وقُتل، خلالها، عدد غير قليل من أهالي القطيف، بينهم المرحوم - جعفر بن الحاج حسنعلي الخنيزي - أخو العلامة الشيخ علي الخنيزي «أبو عبد الكريم»، كما جرح أخوه (شقيق القتل)، الحاج أحمد، مجرحاً بليغاً في يده اليمنى، وظل بسببه أعضب^(***) طوال حياته، وكان قد سقط جريحاً، وأراد بعض البدو قتله، ولكن أحد شيوخ قبيلة «المهاشير» عزفه، وكان صديقاً لوالده، فحماه، وأخذَه عنده، وعالج جرحه، وأعادَه لأهله بعد انتهاء الحرب.

(٣) تطلق كلمة (ملاك)، في القطيف، على الشخص الذي يملك أراضي زراعية، ونخيلاً، وتكون هي مصدر عيشه وأسرته، وكثير من الملاكين -

(*) لا يبدو أن البدوي من بني خالد؛ فقد شارك في الحصار تحالف كبير من قبائل البدو: الصبيح ومطير والعجمان والعوازم والعمامر والمهاشير، وغيرها، ولم يذكر بنو خالد بالاسم. انظر عن (وقعة الشربة): التقارير البريطانية، مجلة الواحة، بيروت، العدد الأول، محرم، ١٤١٦هـ، ص: ٣٨ - ٥٤ م.

(**) سوق الخميس: سوق شعبي، تقام أسبوعياً في القطيف، تجلب إليها الأنعام، ومنتوجها، والمشغولات اليدوية وغيرها من المنتوجات المحلية، من قرى القطيف، وأريافها، وباديتها، وما تزال تقام إلى اليوم. م

(***) الأعضب: الأشل، من أعضبه المرض: أزمته، ومنعه من الحركة. م

ولاسيما كبارهم - لا يمارسون عملاً آخر - لا هم ولا أولادهم - حتى إذا كبروا وتزوجوا، وربما اعتبر بعضهم العمل عيباً لا يليق بمكانتهم الاجتماعية، وهم أشبه ما يكونون بالإقطاعيين والباشوات في مصر أيام الحكم الملكي.

وقد نشأت هذه الطبقة - فيما أعتقد - إبان ازدهار فترة الغوص وتوفر السيولة المالية؛ مما دفع بالكثيرين من تجار اللؤلؤ (الطواشين)، وأرباب السفن الذين يمولون الغواصين، الى اقتناء الأراضي الزراعية، والنخيل، وكثيراً ما تعجز موارد هذه الأملاك - ولا سيما عند ما يموت المالك الكبير، وتتجزأ أملاكه، ويتوازعها أبناءه - فلا تفي مواردُها بحاجة الفرد منهم، وهنا لا يتخلى عن كبريائه، ويحاول أن يمتنح عملاً.

على أنه ليس كل الملاكين يرفضون ممارسة العمل، بل إن ضيق مجال الأعمال، حينذاك، كان له الأثر الكبير في نشوء هذه الطبقة العاطلة؛ فهم لا يستطيعون ممارسة العمل اليدوي؛ كالفلاحة، أو أعمال البناء، أو غيرها من الأعمال اليدوية، ولا يوجد شركات أو مؤسسات، بل ولا حتى دوائر حكومية يمكن أن يعمل بها هؤلاء، ولما جاءت «أرامكو»، وفتح باب العمل؛ تقاتر على العمل فيها كثيرون من أبناء الأسر الكبيرة، والملاك.

وكانوا يضطرون لبيع منتجات نخيلهم قبل أوانها، وبسعر أقل، كثيراً من سعرها إبان موسمها لسداد احتياجاتهم، ويسمى هذا النوع من البيع (بيع المعلق)، أي إنه يبيع الثمرة وهي لا تزال معلقةً على النخل، لم تنضج بعد، أو أن الوفاء بتسديد البضاعة المبيعة معلقٌ على المستقبل.

على أن بيع المعلق ليس مقتصرًا على الملاكين؛ بل إن الفلاحين هم، أيضاً، يبيعون (معلقاً) للصرف على النخيل التي تكون تحت ضمانهم، ويسددونه مما يتبقى لهم من الثمرة بعد تسديد الضمان المتفق عليه بين الفلاح والمالك، وبعضهم يلجأ إلى رهن قطعة النخل لدى المرابين، ونسب عالية من الفوائد متفق عليها حينذاك، ويطلقون عليها اسم (١٠ - ١٢) أي إن كل عشرة يدفعها المرابي إلى المستدين فإن على هذا أن يدفع إليه - بعد انتهاء مدة الرهن، وعادة ما تكون عاماً كاملاً - يدفع إليه (١٢) بدل العشرة التي استلمها؛ أي إن الفائدة تصبح بنسبة

(٢٠٪)، هذا إذا كان البائع من ذوي السمعة الحسنة، ومن الموثوق بهم، أمّا إذا كان الشخص من غير ذوي الثقة فإن النسبة ترتفع إلى ما يتراوح بين (٣٠ - ٤٠٪).

وتعرف هذه الطريقة باسم (بيع الخيار)، ومؤداهما أن البائع له الحق في فسخ عقد البيع، وإعادة الثمن الذي استلمه، زائداً الفائدة المتفق عليها، خلال مدة يُتفق عليها بينهما، وغالباً ما تكون عاماً، ويكون المبيع خلال فترة الخيار لدى البائع يستثمره، فإذا ما أعاد البائع الثمن مع الفائدة للمشترياً عند انتهاء المدة أو قبّلها - تحرر المبيع، وإلا أصبح - بعد انتهاء المدة - ملكاً للمشتري، وغالباً ما يكون المبلغ المستلم، حين الرهن، أقلّ من الثمن الحقيقي للمبيع بكثير، وهنا يُضطر البائع - إذا لم يستطع إعادة الثمن - تجديد عقد البيع، ودفع الفائدة للبائع عن السنة القادمة، أو إضافتها على الثمن في عقد البيع المجدد، وهكذا تتراكم الفوائد سنة بعد أخرى، حتى يصل مبلغ الدين - بسبب تراكم الفوائد - إلى الثمن الحقيقي للمبيع، فلا يجد البائع أمامه طريقاً سوى تسليم المبيع، والتنازل عن ملكه بثمان بخس.

ولكم فقد كثير من الملاكين نخيلهم، وباعوها بأثمان بخسة، ولاسيما في سنوات الأزمات، ولقد بقيت كلمة (ملاك) تطلق على هؤلاء إلى وقت متأخر، رغم فقرهم، ولما أسست الدولة دوائر للجوازات وحفاظ النفوس (التابعة) صار يكتب أمام خانة المهنة كلمة: (ملاك).

(٤) الخوي، في لغة أهل القطيف، هو الصديق، أو المرافق، أو المساعد والمعين، أو المتفق مع شخص على شيء ما؛ يقال: «فلان خوي فلان، وفلان خاوى فلان على كذا»، أي أتفق معه، وتعاون إياه، كما إنّه قد يقول شخص لآخر: «أنا ذاهب لمحل كذا، أو مسافر لجهة كذا، هل تخاويني؟»، أي هل ترافقني وتصحبني؟ ولعله معرّف عن: أخى، فقدموا الخاء وقالوا: «خاوى».

والخوي، وجمعه أخوياء - في المصطلح الرسمي - هم: جماعة - وغالباً ما يكونون من العبيد، الزوج - غلاظ الطباع، أشدّاء، يستعملهم الأمراء حراساً، وأدوات قمع.

وكانوا يقومون مقام الشرطة، حالياً، ويسمّون، أيضاً: (العداوية)، والمفرد: (فداوي)، محرف من: فدائيين؛ لأنهم يدافعون عن أسيادهم، لأنهم يُقدّمون فداءً لهم.

وكانوا، هم وحدهم، رجال الأمراء والدولة؛ إذ لم يكن قد أُحدث، آنذاك، نظام الشرطة، ولقد ظل هؤلاء مستعملين لدى كبار رجال الدولة والأمراء حُرّاساً خاصين حتى بعد تأسيس دوائر الأمن العام، الشرطة، والمباحث والإستخبارات.

(٥) لم تكن النعمة على حكم الملك عبد العزيز بسبب الأزمة الاقتصادية، والضرائب المرتفعة فقط؛ بل كانت لها أسباب أخرى دينية، ولكن فوّض ضريبة (الجهاد الثني)، أي الضريبة المضاعفة - كانت القشة التي قصمت ظهر البعير؛ فقد كان الإخوان المتعصبون ينظرون الى أهالي القطيف على أنهم كفّار، وغير مسلمين، وكانوا يضغطون على الملك عبد العزيز ليضيق على الشيعة، وكان - من نتيجة ذلك الضغط - أن منعت الحكومة الأهالي من ممارسة شعائرهم الدينية التي لا يعتقد الوهابيون بصحتها، فمُنِعوا من إقامة التعازي (المآتم) التي يقيمها الشيعة تخليداً لذكرى مآسي آل البيت (ع)، كما أن الحكومة فرضت على الأهالي أن يُصلّوا، جماعةً، مع أئمة سنّة أرسلتهم، هي، ووزعتهم على مساجد الشيعة في كل مدن القطيف وقرائها.

وكان كثير من هؤلاء الأئمة جهلة^(*)، لا يجيدون حتى قراءة الفاتحة

(*) كان الناس - حتى وقت قريب - يتندّرون بأولئك الأئمة، ومنهم شخص يدعى «دغش»، أجبر الناس على الصلاة خلفه في مسجد ببلدة الشريعة ما يزال يحمل اسمه، وفيه يقول الشاعر الشعبي علوي بن علوي بن سيد كاظم القصباب:

إلّغوا أهل الشريعة لا يموتوا بالعطش
طلعت عين التوازي امكابلة مسجد دغش

الحكوا: الحقوا، أدركوا، وامأثلة: مقابلة، والتوازي: البئر الارتوازية المحفورة بمكينة الحفر المعروفة، لا المنبتقة طبيعياً، إنجليزية أصلها: Artesian well. م

بصورة صحيحة، في حين أن الشيعة كانوا يصلُّون، جماعة، مع علمائهم، ورجال الدين منهم، وبلغ الأمر بالدولة أن أرسلت أحد المدعويين بالمطاعة، من الرياض، ويسمى (ابن بشر) - وهو غير ابن بشر المؤرخ المعروف - لكي يطلب من أهالي القطيف أن يُسَلِّموا على يديه^(*)، واستدعى أمير القطيف كبار العلماء، ورجال الدين، وأعيان ووجهاء وشخصيات القطيف ليحضروا الى مقر الإمارة، ويقال إن الأمير استدعى - أيضاً، ليكونوا شهوداً - كباراً ورؤساء القبائل البدوية، كبنى خالد وغيرهم، ممن كان لهم أملاك ونخيل في القطيف، وكانت تربطهم بأهالي القطيف صلات ومنافع (كانت هذه القبائل تتخذ من محلة عنك - تقع على الجانب الشرقي لطريق القطيف/ سيهات - مقراً لها في الصيف؛ لتجنب حرارة الصحراء، ولتحصيل ثمرات ومحاصيل نخيلهم، وفي الشتاء يرحلون للبر، أما الآن فإن هذه العادة قد تلاشت، بعد ظهور النفط، وأقاموا لهم منازل في عنك وغيرها، واندمجوا في الحياة المدنية، ودخلوا المدارس والجامعات، وتخرج منهم الموظفون في مختلف الشركات

(*) كان ذلك بناءً لفتوى أصدرها شيوخ الإخوان في ٨/٨/١٣٤٥هـ، وحُصِّت القطيف والأحساء فيها بالفقرة التالية: «وأما الراضية فأفتينا الإمام أن يُلْزِمَهُم البيعة على الإسلام، ويمنعهم من إظهار شعائر دينهم الباطل، وعلى الإمام، أيضاً، أن يُلْزِمَ نائبه على الإحساء أن يحضرهم عند الشيخ ابن بشر ويباعوه على دين الله ورسوله، وترك دعاء الصالحين من أهل البيت وغيرهم، وعلى ترك سائر البدع من اجتماعهم على آمتهم وغيرها، مما يقيمون به شعائر مذهبهم الباطل، ويُمنعون من زيارة المشاهد، كذلك يُلْزَمُونَ بالاجتماع على الصلوات الخمس، هم وغيرهم في المساجد، ويُرتَّب فيهم أئمة ومؤذنون ونواب من أهل السنة، ويُلْزَمُونَ بتعلُّم ثلاثة الأصول، وكذلك إن كان لهم محال مبنية لإقامة البدع تهدم، ويمنعون من إقامة البدع في المساجد وغيرها ومن أبى قبول ما ذكر يُنْفَى من بلاد المسلمين، وأما الراضية من أهل القطيف فيُلْزَمُ الإمام - أيده الله - الشيخ ابن بشر يسافر إليهم ويلزمهم بما ذكرنا». جزيرة العرب في القرن العشرين، ص: ٢٩٢، ٢٩٣ م.

والدوائر الحكومية، بل وتخرج منهم مهندسون وأطباء، وأما «عنك» فقد تحوّلت إلى مدينة بها بلدية خاصة بها.

وقد كان يوم الاجتماع - مع بن بشر في مقرّ إمارة القطيف، وبحضور الحشد الهائل من أهالي القطيف وغيرهم - يوماً مشهوداً في تاريخ القطيف، كما حدّثنا، بذلك، بعض من حضر الاجتماع؛ إذ جرت مناظرة دينية بين مندوب الحكومة، الذي جاء من أجل أن يحمل أهل القطيف على الإسلام، وبين فضيلة الشيخ علي بن الحاج حسن علي الخنيزي «أبي عبد الكريم (ع)»^(*) - أحد كبار علماء القطيف، يومذاك، وقاضياها الرسمي - ففشل «ابن بشر» في هذه المناظرة فشلاً ذريعاً، وظل ساكناً لا يحير جواباً، ولا يعرف ماذا يقول، وثبت جهله بالدين، وهنا اضطر أمير القطيف لفض الاجتماع، وخرج الناس فرحين مستبشرين.

والحقيقة أن العلاقة بين أهالي القطيف والحكم السعودي - في الفترات التي سيطر فيها السعوديون على القطيف في مختلف أدوار دولتهم - كانت علاقة سيئة للغاية، بسبب كون السعوديين متمسكين بالمعتقد الوهابي الذي يحارب الشيعة، ويعتبرهم غير مسلمين، وهذا ما دفع أهالي القطيف لأن يشترطوا على عبد العزيز - حينما جاء لأخذ البيعة من أهل القطيف، كما تقدم - بأن يكونوا أحراراً في عقيدتهم، وممارسة شعائرهم المذهبية، ولكن هذا الوعد تبخّر - كما تبخّرت كل وعود الدولة.

وحتى الآن - ونحن في أواسط العقد الثاني من القرن الخامس عشر الهجري، أواسط التسعينات من القرن العشرين الميلادي، وبعد أن أصبحت حرية العقيدة حقاً تمارسه كل شعوب العالم - في هذا الوقت لا تزال الحكومة السعودية تعامل أهل القطيف والأحساء - لكونهم شيعة - معاملة المواطنين من الدرجة الثانية، بل إنها أصبحت، مؤخراً، تحول بينهم وبين العمل لدى شركة الزيت الذي ينبع من أراضيهم، وغيرها من

(*) يفهم من رسالة الشيخ منصور آل سيف، المؤرّخة في ١٤/١٠/١٣٤٥هـ، أن المناظرة اشترك فيها عدد من علماء القطيف، وليس الشيخ علي وحده، انظر: ملحق الوثائق، الوثيقة رقم (٨)، ص: ٣٩٠ - ٣٩١ م.

الشركات الكبرى، كشركات (سابك) في الجبيل، وتضع العراقيل في طريق دخول شبابهم الجامعات، الى غير ذلك من ضروب وأساليب التمييز الطائفي البغيض بينهم وبين إخوانهم السنة؛ مما لا مجال لتفصيله هنا، والمواطنون لا يزالون في أخذ ورد مع الدولة، ولكن بدون جدوى.

(٦) لقد عصّت بريطانيا أصابعها ندماً، بعد ذلك، على رفضها الإستجابة لطلب أهل القطيف، وذلك حينما ظهر النفط بغزارة في المنطقة، والمعروف أن الملك عبد العزيز منح شركة إنكليزية - في العشرينات ميلادية - امتيازاً للتنقيب عن النفط^(*)، إلا أن الشركة تخلت عن هذا الامتياز بعد بضع سنوات، عند ما قرّر مهندسوها أن الزيت الموجود قليل لا يغطي تكاليفه. وهكذا تشاء الأقدار إلا أن تكون المنطقة من نصيب الشركات الأمريكية - الدولة الاستعمارية الجديدة، وورثة الاستعمار البريطاني الآفل.

(٧) لم يؤيّد علماء الدين، من أهالي القطيف، طلب البعض تدخّل بريطانيا؛ لأن الملك عبد العزيز ملك مسلم، ولا يجوز تأييد الكافر؛ وإعانتة على المسلم، كما لا يجوز أن يسלטوا الكفار على ديارهم الإسلامية.

وهكذا برهن أهالي القطيف على تمسكهم بدينهم، ووطنيتهم في أحلك الظروف، رغم المآسي والآلام التي كانوا يعانونها من حكم الملك عبد العزيز يومذاك. وهذه ليست أول مرّة يرفض فيها أهالي القطيف الحكم البريطاني؛ ففي عام ١٣٢٧هـ، وبعد أحداث وقعة الشربة المعروفة (راجع الهامش رقم «٣» ص: ٤٨ - ٥٠) بين أهالي القطيف والبدو؛ جاء أحد الساسة البريطانيين في الخليج الى المرحوم الحاج منصور بن جمعة^(**) -

(*) الشركة هي: (الوكالة الشرقية العامة Eastn and general Syndicate)، ووقع العقد عنها ممثّلها الميجر فرانك هولنز، في شهر رمضان ١٣٤١هـ مايو ١٩٢٣، انظر:

Lunde, Paul. A king and concession. Aramco world, May-June 1984.

(**) منصور بن جمعة: زعيم أسرة غنية جداً، أصلها من البصرة، انتهت له الولاية على القطيف في العهد العثماني، أنعم عليه السلطان برتبة =

الشخصية السياسية والاجتماعية المعروفة يومذاك - جاءه في بيته، وطلب

= الباشوية، توفي سنة ١٣٢٨هـ، قبل احتلال الملك عبد العزيز آل سعود للقطيف بثلاث سنين، وبعد وفاته تولى أخوه عبد الحسين الأمر، وبعد استيلاء الملك عبد العزيز على القطيف اعتقله ونقله إلى الأحساء، وبعد ما يقرب من عام على اعتقاله قام بإعدامه سرّاً، واستولى على ما لأسرته من ثروة طائلة من اللؤلؤ والقصور والأراضي وبساتين النخيل، ونفى من بقي من أفراد أسرته إلى البحرين، ومنها هاجرت إلى المحمرة، ثم استقرت في العراق، وفي رسالة سرّية بعثها - من أبو شهر- المفوض السياسي البريطاني في الخليج الميجور اس. ج. نوكس، إلى حكومته بالهند، إشارة إلى أن والي البصرة العثماني «السيد طالب النقيب» احتجز رسائل بعثها عبد الحسين بن جمعة إلى السلطات التركية في العراق يطلب فيها استعادة القطيف، وسلمها إلى الملك عبد العزيز. انظر: ملحق الوثائق، وثيقة رقم (٤)، ص: ٣٨٢ - ٣٨٣.

ولا يُستبعد أن السيد طالب قد زوّر هذه الرسائل للإيقاع بعبد الحسين، فقد سبق أن قام بمثل هذا العمل يوم كان قائم مقام الأحساء، وكان بينه وبين منصور خصومة، فاغتنم غياب منصور في سفر، وقام بمداهمة قصور آل جمعة بدعوى أن فيها بعض الصحف والكتب المنوعة، ثم قام بالإستيلاء على أملاك آل جمعة، وسجن عبد الحسين، وحين علم منصور بذلك كاتب السلطات في بغداد، واستصدر أمراً بعزل السيد طالب، وإعادة أملاك منصور إليه، (انظر: مداخل بعض أعلام الجزيرة العربية في الأرشيف العثماني)، د، سهيل صابان، ص: ٩٥، ٢١٥، ومجلة الواحة، بيروت، العدد الأول، محرم، ١٤١٦هـ، يونيو ١٩٩٥م، ص: ١١٣ - ١١٤، وانظر، أيضاً: الصراع بين منصور بن جمعة و طالب النقيب، د. محمد القريني، مجلة الواحة، العدد الأربعون، ٢٠٠٦م).

ويتداول الناس حكاية خلاصتها أن عبد العزيز - لما اعتقل عبد الحسين - اجتمع بأعيان القطيف، وأطلعهم على الرسائل، وطلب منهم أن يضمنوا له عدم تكرار هذا التصرف من عبد الحسين، فضمينه الشيخ محمد علي =

منه أن يتعاون مع بريطانيا، ووعده بأنها ستنتصبه أميراً على القطيف مثل حكام أمراء الخليج في قطر والبحرين والكويت، ويتخلّى عن الحكم التركي. وسوف تحمي القطيف من غارات البدو، لكن بن جمعة رفض العرض؛ لأن تركياً دولة إسلامية، ولا يمكن أن يستبدلها بدولة غير إسلامية.

(٨) الغالبية العظمى من سكان القطيف - مدنها وقراها - هم من الشيعة الإمامية الاثني عشرية، إلا بعض المدن الصغيرة - كدارين وأم الساهك - يقطنها جماعة من السنة، كما أن بعض القبائل البدوية السنية مثل قبيلة بني خالد، وغيرها من القبائل، لهم أملاك ونخيل في القطيف، وكانوا يتخذون من مدينة «عنك» مصيفاً لهم - راجع الهامش (٦) ص: (٦٠) - ولم يكن بين هؤلاء السنة سواء منهم سكان المدن، أو حتى القبائل البدوية - رغم الحروب التي كانت تنشأ بينهم وبين أهالي القطيف أيام الحكم التركي - أي خلافات أو مشاحنات طائفية، بل كان الوثام يسود بين الطرفين، وكانت تجري بينهما عقود البيع والشراء، بل كانت هناك صداقات وروابط شخصية بين وجهاء وكبار الطائفتين، وكان القاضي الرسمي في البلد من الشيعة، وهو الشيخ علي بن الحاج حسنعلي الخنيزي «أبو عبد الكريم» (١) الذي مرّ ذكره - وكان موضع ثقة السنة، فحتى بعد أن فتحت محكمة سنية في القطيف، ولم يصبح، بعد، التحاكم لديها أمراً إلزامياً - كما هو الآن - كان كثير من السنة يفضلون التحاكم لدى «الخنيزي» - قاضي الشيعة - حتى ولو كان الخصم من أهالي القطيف الشيعة، ثقةً منهم في نزاهته وعدالته؛ لذلك اعتبرت خطوة أمير القطيف محاولة لشق الصفوف بتأليب السنة ضد الشيعة، إنها عملية قدرة تستهدف إشعال فتنة طائفية.

(٩) القلعة: مدينة مسورة كانت عاصمة القطيف، ولست أعرف، بالضبط،

= الجشي، لكن بعضهم - لأمر غير مفهوم - أشار للملك بأن الشيخ مختل العقل، فلم يقبل منه الضمان، ونهض مؤذناً بانتهاء الاجتماع، وبعدها اعتقل عبد الحسين، ثم قتله، واستولى على أملاكه وأملاك أسرته. م

تاريخ بنائها، ولكن سوزها بناه السلطان سليم الثاني في القرن الحادي عشر الهجري، وبالضبط عام ١٠٣٩هـ (١)، وقد تهدم قسم من السور نتيجة لقدمه، ثم قامت البلدية بإزالة بقاياها نهائياً، ثم أزيلت القلعة نفسها، وهدمت بيوتها، وعض أصحابها؛ بحجة أنها غير لائقة صحياً؛ لضيق طرقها، وعدم صحة طريقة بناء مساكنها، وذلك في عامي ١٤٠٤هـ - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م - ١٩٨٥م، ولقد أبقت البلدية جانباً وأحاطته بشبك دون أن تحدث فيه أي شيء - أبقت كدليل أثري، ولكنها عادت فأزالته في عام ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م (راجع وصف القلعة وسورها، في كتاب ساحل الذهب الأسود لمحمد سعيد المسلم، ص: ٤٤ - ٤٨) (٢).

(١٠) الجبيل: مدينة تقع شمالي القطيف، وتبعد عنها حوالي (١٠٠) كيلو، وتقع على ساحل الخليج، يعتمد غالبية سكانها - مثل أهالي القطيف - على البحر والتجارة، وسكانها سنة، ولقد تضاءلت بعد ظهور النفط؛ لبعدها عن مراكز العمل، وهاجر أكثر أهاليها لمناطق الزيت، والمدن المستجدة - الدمام والخبر - ولكن النشاط عاد إليها في السنوات الأخيرة حينما أقامت الدولة مشروع الجبيل - ينبع؛ إذ جعلت من الجبيل شمالي المدينة القديمة مركز صناعة البتروكيماويات، وأنشأت فيها ميناءً كبيراً لتصدير المنتجات، كما أقامت فيها مشروعاً ضخماً لتحلية مياه البحر المالحة (٣)، ومنه زوّدت الرياض - عاصمة المملكة - بالمياه العذبة، وتعتبر الجبيل، حالياً، مركزاً صناعياً هاماً في المملكة.

(١١) كانت طريقة استحصال زكاة النخيل هي أن ترسل الدولة - عند بدء ظهور ثمرة النخيل - عدّادين يقومون بعدّ نخيل كل قطعة منها على

(*) بناء السور أقدم بكثير، ولعل التاريخ الذي ذكره المؤلف هو لترميم السور، فقد ذكر أبو الفداء (ت ٧٣٢هـ)، فقال: «وللقطيف سور وخنديق، ولها أربعة أبواب، والبحر إذا مدّ يصل إلى سور القطيف»، انظر تقويم البلدان، تأليف أبي الفداء، ص: ٩٩ م.

(*) هذا اشتباه من المؤلف، فمحطة التحلية تقع جنوب الجبيل في موضع يتبع صفوى يسمى (غزلان). م.

حدة، وكانت النخيل تقسّم الى فئات: أعلى، وأوسط، وأدنى، حسب جودة النخلة وحالتها، قوة وضعفاً، وكان على كل فئة ضريبة نقدية محددة، ولدى دائرة الزكاة بوزارة المالية سجلات بأسماء بساتين النخيل ومالكها، وعدد نخيل كل واحد منها، والقرية التي تقع فيها، ومقدار ما عليها من ضريبة، غير أن العدّادين لم يكونوا ينظرون بموضوعية حين معاينتهم للنخل؛ فلا يقسمون الفئات كما هي في الواقع، بل كانوا يشتطون في ذلك، وغالباً ما يصنّفون النخل على أنه من الفئات العليا، أو الوسطى، وقلما يصنّفونه على حقيقته، إذا كان من الفئات الدنيا.

ولم يكن لمقدار الثمرة أي اعتبار لديهم، كما أنهم لا يأتون للعد كل عام، وإنما يأتون كل خمس سنوات، ويظل المالك يدفع الضريبة نفسها طوال السنوات الأربع التالية، بغض النظر عن التغيرات التي قد تطرأ على النخل، كما أن هذه الضريبة نفسها كانت، في الواقع، مرتفعة.

وبعد الأحداث أمر عبد العزيز بتخفيض الضريبة المقررة على كل فئة، وبعد سنوات قليلة ألغي نظام العا، واستُبدل بنظام الخرص (التقدير)^(٥)، وذلك بأن تقوم الدولة - عند ما يكتمل نمو الثمر، ويصبح بשרاً، قبل أن ينضج، ويصبح رطباً وتمراً - بإرسال أناس من الفلاحين ذوي الخبرة - غالباً ما يكونون من نجد والأحساء السنّة، ولا يستعان بالفلاحين من أهالي القطيف، ولا من شيعة الأحساء - ويقوم الخبير منهم بالتجول على النخل، والنظر الى الثمرة، ثم يقدر أن هذه القطعة تدُر كذا قلة تمر - القلة في القطيف تساوي (٣٢) كيلو غراماً - وتؤخذ الضريبة بنسبة (١٠٪) من تقدير الخبير.

وقد يشتط البعض في تقديرهم بحيث تستهلك الضريبة ٤٠ - ٥٠٪ من ناتج النخل، ولكن النسبة غالباً ما تتراوح بين ٢٠ - ٣٠٪، وتأخذ الدولة

(*) طريقة الخرص طريقة جائرة، إذ تؤخذ الضريبة على تقدير الثمرة باكراً قبل أن تنضج، دون مراعاة لما قد يحصل لها من أضرار، انظر تظلمات الأهالي إلى الملك عام ١٣٣٨هـ، ملحق الوثائق، الوثيقة رقم (٩)، و(١٠)، و(١١)، ص: ٣٩٢ - ٣٩٧ م.

التمر عيناً، وقد تبيعه على المالك بسعر السوق، أو يزيد قليلاً، وبهذه الطريقة انخفضت الضريبة على النخيل انخفاضاً واضحاً، كما أن ضريبة الجهاد ألغيت، وكان ذلك في أوائل الخمسينات للهجرة - الثلاثينات للميلاد.

ويعود سبب هذا التخفيف إلى أن الوضع في المملكة قد استقر، وانتهت حروب الملك عبد العزيز وغزواته، كما أن عقد اتفاقية التنقيب عن الزيت في المنطقة مع شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا (سوكال) الأمريكية، واستلام الملك عبد العزيز منها، مقدماً، ضريبة منح الامتياز؛ قد حسنت أحوال الدولة، اقتصادياً، حتى قبل أن يبدأ الزيت بالإنتاج.

(١٢) كان الملك عبد العزيز ذكياً، وبعيد الغور في خطوته هذه؛ فهو - حينما ألغى الضرائب المتبقية، وخفّض الآتية، وعفا عن الهارين - لم يكن ذلك رحمة منه، ورافة بهؤلاء الفقراء المساكين، ولكنه كان يدرك أنه لو لم يتخذ هذه الخطوة، لفقد القطيف، وربما الأحساء معها، وهما البقرة الحلوب، بالنسبة إليه، رغم حالة الفقر التي كانت تسودهما، ثم أنهما منفذُ البحري على الخليج.

وبرغم رفض بريطانيا التدخل - أول الأمر - إلا أنه لم يكن مطمئناً إلى أنها ستظل على هذا الرفض حتى الأخير؛ فعبد العزيز تعاون مع بريطانيا منذ اللحظة الأولى التي فكر فيها أن يقوم بحركته لاسترجاع السيطرة التي فقدتها العائلة السعودية، فهو الخبير، العارف بتقلباتها، ومناوراتها، ولذا فهو غير مطمئن إلى أنها لن تغير موقفها، وتنقض - إذا ما أتاحت لها الفرصة مرة أخرى - لتبتلع الساحل الخليجي من مملكته، وتضمه إلى بقية الأطراف المسيطرة عليها، وعندها سيظل أميراً فقيراً منزوياً في نجد القاحلة؛ لأن حكمه في الحجاز لم يستقر بعد^(*).

(*) كانت بريطانيا تمسك العصا من الوسط؛ فهي، من جانب، لم تستجب لطلب أهالي القطيف التدخل لحمايتهم من عبد العزيز، ومن جانب آخر تظهر استياءها من تسليمهم البلد له، انظر رسالة حسين بن نصر إلى الشيخ يوسف كانو، ملحق الوثائق، وثيقة رقم (١٢)، ص: ٣٩٨ - ٣٩٩، وملحقها رقم (١٣)، ص: ٤٠٠ - ٤٠١، ورسالته الأخرى إلى (الباليوز)، وثيقة رقم (١٤)، ص: ٤٠٢ - ٤٠٣ م.

إنه يدرك أن فصل الساحل الشرقي من مملكته سيؤدي إلى موته البطيء، وتلاشي هذه المملكة، فأراد، بهذه الخطوة، أن يقطع الطريق على بريطانيا، مستقبلاً، وأن يسحب البساط من تحت أرجل من اندفع إلى بريطانيا شاكياً إياه، غير أن أمير القطيف الأرعن - ابن سويلم - لم يكن على مستوى هذا الإدراك؛ فبعد أن عاد المسافرون، الذين أتصلوا ببريطانيا، أخذ بعضاً منهم - ممن كان يظن فيهم أنهم رؤوس الحركة ومدبروها - وزجَّ بهم في السجن، بل وجلد بعضهم بجريد النخل الأخضر - أداة الجلد السائدة لدى الحكومة يومذاك - جلدهم جلداً مُبْرَحاً، رغم عفو الملك عنهم، لكن عبد العزيز - لما عرف ذلك - لم يرض بهذا التصرف الأحمق، واستنكره، وأمر بإخراج السجناء، وإطلاق سراحهم، وبعد فترة نقل الأمير من القطيف.

(١٣) مثل كُتَّاب الأستاذين الشيخ محمد صالح البريكي، وأخيه الشيخ ميرزا حسين البريكي؛ إذ كانا شخصين فاضلين، وخطيبين متميزين، وكان كُتَّابُهُما على مستوى من التعليم يمتاز عن سائر الكتاتيب، وكان كثير من الناس - عند ما ينهون تعليمهم في الكتاتيب الأخرى - يلتحقون بهذا الكتاب؛ ليرفعوا من مستوى تحصيلهم، وقد تخرَّج من هذا الكتاب أغلب أبناء جيلي، وأترابي، ولقد أطلقت على المرحوم الشيخ محمد صالح - الأخ الأكبر - في كلمة تأبينية في وفاته عام ١٣٧٣هـ، ١٩٥٤م (أستاذ الجليل)، أمَّا أخوه الشيخ ميرزا حسين - الأخ الأصغر - فهو أستاذ الخاص، الذي درست على يديه - أنا والأستاذ الصديق محمد سعيد المسلم - قواعد اللغة العربية من نحو، وصرف، وبلاغة - معاني وبيان - ومنطق، وفقه، وأصول، كما درسنا على يديه شيئاً من الأدب، والتاريخ، وقد كان أفضل خطيب في عصره، بل هو الذي طوَّر الخطابة - القراءة في المآتم - وأخرجها من أسلوبها التقليدي القديم، إلى أسلوب متطور حديث، وليس هنا مجال الإفاضة في الحدث عنه(*)، وقد توفي (ع) عام ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م.

(*) للمؤلف مقال مسهب عن هذا الكُتَّاب وصاحبيه بعنوان: (البريكيان)، مجلة

(١٤) سُمِّيت هذه الكتب بالمقدمات - وهي كتب معروفة، ومحددة لكل علم - لأنها بمثابة المرحلة الأولى، أو المقدمة التي لا بد للطلاب من الإلمام بها حتى تكون لديه المقدرة - عند حضوره المحاضرات (البحث الخارج) - على فهم واستيعاب ما يلقي فيها، والقدرة على مناقشة ما يلقي في هذه المحاضرات من نظريات، وأبحاث، حتى تتكون لديه المقدرة على استنباط الأحكام، وحينئذ يصبح عالماً مجتهداً، يحق له إصدار الفتوى في المسائل الشرعية، وقد يرشح طالب العلم الديني للنجف بالعراق قبل أن يكمل دراسة المقدمات مفضلاً إكمالها هناك على يد أساتذة يعتقد أنهم أكثر علماً ودراية، ولكي لا يصل الى المراحل العليا إلا وقد تعرّف على المجتمع العلمي، واندمج فيه، وعرف علماءه وشخصياته المتميزة، حتى تتكون لديه القدرة على اختيار الأفضل.

(١٥) لا يقتصر لبس الخاتم - المنقوش على فُصّه اسم صاحبه - على الأميين من ذوي الوجاهة، ولكنه كان من لوازم الزينة لدى كبار الشخصيات، أيضاً، وكانوا يتفتنون في نقش اسم الشخص بدمجه ضمن آية، أو حكمة، أو مثل، أو حديث؛ فمثلاً: كان نقش خاتم جدّي للوالدي، واسمه علي: (عليّ مع الحق)، كما كان نقش خاتم والدي واسمه باقر: (باقر العلم علي)، وخاتم عمّ أبي السيد محفوظ بن هاشم بن السيد سعود: (محفوظ لهاشم سعودها)، وهذا تقليد إسلامي قديم.

(١٦) داود الأنطاكي: طبيب وأديب مسلم، ضرير، ولد في أنطاكية، وأقام في القاهرة، وتوفي في مكة عام ١٠٠٨هـ، ١٥٩٩م، أشهر كتبه: (تزيين الأسواق) في الأدب، و(تذكرة أولي الألباب والجامع للعجب العجائب)، ويعرف بـ (تذكرة داود)، كان المرجع الذي يعوّل عليه من أراد التطب.

وفي عام ١٣٥٤هـ، ١٩٣٥م أرسلت الدولة للقطيف أول طبيب هندي اسمه محمد لطيف، ومعه مساعد صيدلي، هندي أيضاً، اسمه، محمد علي، ولم يكن، يومئذ، يوجد مستشفى أو مستوصف يعالجان فيه، وإنما أقاما في بعض مباني الحكومة القديمة التي ورثتها من العهد التركي، وتقع على سقف بوابة القلعة الشرقية البحرية، وكان معهما بعض الأدوية من حبوب، وإبر، ومحاليل طبية.

(١٧) الحُجاجة: في اللغة العامية لدى أهالي القطيف، هي (مهنة العطار)،

ومفردها حوَّاج، والجمع حواويج، وحوَّاجين، وكان الحواجون يتعاطون بيع مختلف الأدوية الشعبية المستخرجة من الأعشاب، وكذلك العطور، ومختلف أدوات التجميل المعروفة آنذاك؛ فهم صيادلة العصر، ولقد تحوَّل، أخيراً، كثير من الحواجين الى احتراف الصيدلة^(٩).

(١٨) كان توفر المياه، وكثرة المستنقعات؛ سبباً في تفشِّي الملاريا في القطيف، بحيث كانت القطيف تعتبر بلداً موبوءاً بالملاريا، وإذا ماجاءها أحد من الخارج وأقام بها فترة من الزمن؛ فلا بدُّ أن ينالَه نصيب من حمى الملاريا حتى شاع لدى الناس شعر شعبي قيل على لسان القطيف:

أنا القطيف، قُطْفوني إذا جا الغريب خبروني
وان طلع سالم عاتبوني^(*)

(١٩) لم يُعرف أن هذا المرض خطير ومعد إلا بعد مجيء شركة الزيت؛ إذ إنها كانت تقوم بتحليل دم من يريد الالتحاق بالعمل لديها، ضمن فحوصات طبية أخرى كانت تجريها لهم، فكان التحليل يُبرز أن كثيراً من الأفراد مصابون بداء السفلس على درجات مختلفة، فسمي هذا الداء (فساد الدم).

(*) تجاوز المؤلف أنواعاً شهيرة مما عاصره من العلاجات السائدة، منها (الحجامة)، والفصد، وخلع الأسنان، التي يمارسها الحلاق (الزين أو المحسَّن)، حيث يُلجأ إليه، عادة، لخلع السن بعد أن تفشل عملية (السجن) التي يقوم بها (الملا)، والسجن، هو قراءة بعض الأذكار، وكتابة بعض الطلُّسمات في ورقة صغيرة توضع في الفم، وكذلك التجبير، والكي، وهاتان برز فيهما أناس مشهورون. م

(**) حمى القطيف مشهورة منذ القدم، قال الفرزدق:

كَأَنَّ أَخَا الْهَمِّ الَّذِي قَدْ أَصَابَهُ بِهِ مِنْ عَقَابِيلِ الْقَطِيفِ فَلَأَلَّهَا
من قصيدة مطلعها:

وكيف بنفس كلِّما قلت أشرفت على البرء من حوصاء هيص اندمالها
والملال، بضمِّ الأول: عرق الحمى، ووجع الظهر، وهما من أعراض
الملاريا. ديوان الفرزدق، ج٢/٧١ - ٧٦. م

وكانت الشركة تقوم بعلاج المصاب قبل أن تُلجِقه بالعمل لديها، ولم يكن العلاج مقتصرًا على الأفراد الذين يريدون العمل لدى الشركة فقط؛ بل كانت مستشفيات الشركة مفتوحةً أمام الكل (*).

ولما عرف الناس بهذا الداء وخطورته صاروا - ولاسيما الشباب منهم - يقومون، بين الحين والآخر، بعملية تحليل لدمهم؛ للتأكد من سلامتهم، ولقد أتضح أن هذا المرض كان منتشرًا بصورة واسعة، ولاسيما في المدن والقرى التي كانت معروفة بكثرة البغايا فيها، ولقد أثمرت جهود الشركة، وبعض أطباء الدولة - ممن كانوا يعملون في القطيف - في مكافحة هذا الداء الخطير، واستئصاله.

(٢٠) كانت بعض القابلات متفرغات، ومستعدّات للذهاب لأي امرأة تستدعيهن للتوليد، أما بعض الأسر - ولاسيما ذات الجاه والشراف - فكانت القابلة لنسائهم هي نفس الداية المختصة بتلك الأسرة، (الداية - في عامة أهل القطيف - هي الماشطة)، وكان يوجد لكل أسرة من ذوي الثراء والأسر الكبيرة (داية) خاصة تعني بنسائها، وفتياتها؛ تغسل ثيابهن، وتتولّى مرافقتهن إذا ما ذهبن لأحد الحمامات، أو العيون الخاصة بالنساء للإستحمام وتمشيطهن، وغسل شعورهن، ودهنها، وإذا ما تزوجت إحدى فتيات الأسرة قامت الداية على العناية بها، وخدمتها خلال أسبوع العرس، فتتولى إعداد وإحضار الماء الساخن للزوجين داخل مسبح غرفة العروسين الخاص، إذ لا يجوز لأحد العروسين - خلال الأسبوع الأول للعرس - الخروج من المنزل؛ لأنه يعتبر أسبوع (القبولة)، والعريس يقال له (مقيل) (بتشديد الياء)، وهي تعني أن على الزوجين أن يظلا معاً في غرفتهما لا يخرجان منها إلا لساعات محدودة في اليوم، يستقبلان فيها المهنيين، أما الذهاب للعمل، أو المدرسة فلا، (هذه العادة تلاشت أخيراً، وصار الناس لا يتقيدون بها، إمّا لأن ظروف عملهم لا تسمح لهم بذلك، وأمّا لأن البعض يراها تضييقاً لا داعي له، كما أن الأمر لم يعد كما كان سابقاً لا يرى العريس عروسه إلا ليلة الدخلة، كما أن الكثير صار يسافر، هو وعروسه، للخارج لقضاء شهر العسل. وللداية من الزوج خلال العرس منحة مالية - حسب مركز ومقدرة العريس - لقاء خدماتها، وهذا لا يعني أن الداية تقتصر خدمتها على بيت واحد، أو

أسرة واحدة، فبعض الدايات ترتبط بأكثر من بيت، أو أسرة.

(٢١) كان الرُق سائداً في القطيف، كما في كل أنحاء الخليج، والجزيرة العربية، وكانت الأسر الكبيرة، والغنية تمتلك عدداً من الرقيق - ذكوراً وإناثاً - الذكور للخدمات الخارجية، والعناية بمراكيب الأسرة، حميرها، والإناث للخدمات داخل المنزل؛ من طبخ، وكنس، وغسيل ملابس، وغير ذلك. وأغلب الأرقاء - إن لم نقل كلهم - أفريقيون، زنوج، سود البشرة، يجلبهم الحجاج معهم من الحجاز - مكة وجدة - إذ كانت هناك أسواق لهم، وفي الخليج منع الإنكليز - عندما سيطروا عليه - تجارة الرقيق، إلا أنه ظل في المملكة العربية السعودية معترفاً به حتى وقت متأخر، ولم يُلغَ، رسمياً، إلا في عام ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م، في عهد الملك فيصل بن عبد العزيز.

ورغم إلغائه رسمياً فقد ظل هؤلاء الأرقاء يخدمون لدى أسيادهم، ولا سيما الأمراء، وأعضاء الأسرة المالكة، إذ لا تزال منازلهم تُحجج بالخدم من هؤلاء الأرقاء، وفي القطيف، الآن، أسر متحدرّة من الأرقاء ولكنهم أحرار يعملون، ويشغلون كبقية المواطنين، لا يميّزهم سوى لون بشرتهم الشديدة السمرة، أو السوداء.

(٢٢) من أمثلة الإيمان بالشعوذة؛ أن المصاب بالصرع يكتب له أوراق فيها آيات قرآنية، وأدعية، وتغلّف بجلد يخاط عليها؛ كي يلبسها المصاب في زنده لطرد الشياطين المقيمين في جسده؛ فهي، في رأيهم، مصدر الصرع. كما أن ألم الأسنان يعالج، أيضاً، بما يشبه هذه الطريقة، فإذا ما أصيب شخص ما بألم في أسنانه ذهب إلى الشخص المختص؛ فيقرأ عليه بعض الآيات والأدعية، وكلما قرأ آية أو دعاء فتح المريض فمه فينفخ فيه القارئ، ثم يكتب له توميذة في ورقة صغيرة يلقها، ويطلب من المريض أن يضعها بين أسنانه، ويظل، فترة، لا يتكلّم، ولا يفتح فمه حتى تذوب تلك الورقة، وبذلك يزول الألم، حسب اعتقادهم، وتسمى هذه العملية (سجن الأسنان)، فمن العادي والمألوف أن تسمع أن فلاناً سجن أسنانه، أو أن يقول لك شخص سأذهب إلى فلان؛ ليسجن لي أسناني؛ لأنها تؤلني.

ومن أمثلة الخرافات أن المرأة، إذا ما أرادت أن يكره زوجها ضربتها،

ذهبت إلى أحد المتعاطين لكتابة الأحجية؛ لتطلب منه أن يكتب لها حجاباً يجعل زوجها يكره ضَرْتَها، ثم تقوم بدفن الحجاب على باب منزل ضررتها، أو باب غرفتها - إذا كانت تسكن معها في منزل واحد - إلى غير ذلك من أمثلة كثيرة، غير أن القطيف ليست الوحيدة في ذلك؛ فكل المجتمعات الشرقية الإسلامية - ولاسيما القروية - كانت تسود فيها مثل هذه الأمور.

الفصل الثاني

ما بعد ظهور النفط

ليس الغرض - من هذا الفصل، أو ما يليه من الفصول - التعرض، بالتفصيل، إلى ما أحدثه ظهور النفط في المنطقة من تغييرات، وتحولات في مختلف مناحي الحياة، وشتى شؤونها؛ فذاك أمرٌ بدهي وواضح، يدركه الصغير والكبير والجاهل، فضلاً عن المتعلم، ولكن الغرض الأول من هذه الفصول هو تسجيل وتدوين الأحداث التي شهدتها المنطقة بوجه خاص، والمملكة بوجه عام، والتي كانت نتيجة حتمية لما بدأ يظهر على الفكر - لدى الشباب - من آراء ونظريات حديثة؛ نتيجة للوعي الذي صاحب التعليم والاتصال بالعالم الخارجي الجديد، والتعرف على الأفكار والنظريات الحديثة، سواء في العقائد السياسية، أو في المفاهيم، والعادات، والتقاليد الاجتماعية، وكان لا بدَّ لهذه الأفكار الجديدة من أن تصطدم بالفكر التقليدي المحافظ؛ لتزيحه من طريقها، وتثبت أقدامها على أرضه، وتحتل الصدارة في التربية، والتوجيه، وهذا الاصطدام، والأحداث الناتجة عنه هو ما يعيننا في هذه الفصول.

لقد عرّفنا - في الفصل السابق - أن الأُمِّيَّة والجهلَ كانا يسودان المجتمع، وأن الجمودَ والتحصُّرَ كانا يسيطران على الفكر، وأن الاتصال بالعالم الخارجي - ولاسيما في الفكر والثقافة - كان مقطوعاً.

لهذا فإنَّ الناس، يومذاك، لم يكن لديهم تطلُّعات، أو آمالٌ يسعون إليها، اللهم إلا تأميُنَ وسائل عيشهم، فهم، لما ثاروا^(*)، لم يثوروا بدافع أفكارٍ وتطلُّعاتٍ حضاريَّة، ومدنيَّة كانوا يطمحون إلى تحقيقها؛ وإنما كانت ثورتهم ثورةً جياح يطالبون بلقمة العيش التي كان الحكم ينتزعها من أفواههم، يومذاك، ولما استطاعوا أن يحدُّوا من جشعه، ويجبروه على أن يترك لهم ما يسدُّ رمقهم، ويُقيم أودَّهم هدأوا، واستسلموا^(**).

ولما جاءت شركة الزيت عام ١٣٥٢هـ، ١٩٣٣م، وبدأت أعمالها في الاتساع - ولاسيما حين بدأ الإنتاج يتزايد، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، في منتصف الأربعينات الميلادية - وجدت الشركة نفسها بحاجة إلى أيدٍ عاملة وطنية مدربة، ومتعلِّمة، ولما لم يكن التعليم النظامي في المنطقة، يومذاك، موجوداً، ولا يوجد أيُّ معاهد، ولا مدارس مهنية؛ فقد وجدت الشركة نفسها مضطرةً لفتح ورش

(*) بسبب فرض ضريبة الجهاد المثني، أي المضاعف، انظر ص: ٣٠ - ٣٤ م.
(**) يمكن ملاحظة لإرهاصات الوعي السياسي عند النظر إلى أن بعض القيادات الدينية المشاركة في ما سماه المؤلف بالتمرد، أو العصيان، قد درسوا في العراق، وشهدوا ثورة العشرين، وفيهم من انخرط فيها، مثل الشيخ محمد بن نمر، والسيد محفوظ بن هاشم العوامي، وقد ألحنا إلى دور الشيخ حسن علي البدر في الدعوة إلى نصره ليبيا، (انظر تعليقنا بالهامش

للتدريب الأولي، وفصول لحو الأمية، وتعليم مبادئ القراءة والكتابة، وأخرى - أعلى مستوى - لتعليم اللغة الإنكليزية، وشيء من قواعد اللغة العربية، والحساب، والجبر، وغيرها، مما يتعلمه الطالب في المدارس المتوسطة والثانوية^(١).

كل ذلك من أجل تكوين كادر من العمال الفنيين، والمدربين، والمتعلمين؛ تستعين بهم في الأعمال الوظيفية، والإدارية، والصناعية التي هي بحاجة إليها، ولما كان ذلك يتطلب بعض الوقت، وكانت حاجة الشركة آتية، وملحة؛ فقد استعانت بالأيدي العاملة العربية المتعلمة، والمدرية، استقدمتها من لبنان، وسوريا، وفلسطين، والسودان، والصومال، ومصر، والعراق، إلا أن هذين البلدين الأخيرين كانت نسبة العمال منهما قليلة^(٢)، وكانت أعلى نسبة هي من الفلسطينيين، واللبنانيين^(٣).

ولقد عيّنت الشركة عدداً كبيراً من هؤلاء العرب، أساتذة ومعلمين، في مؤسساتها التعليمية التي فتحتها لتدريب وتعليم العمال المحليين، وكان طبيعياً أن يحمل هؤلاء معهم - وهم طبقة متعلمة، ومثقفة واعية - ما كانوا يؤمنون به، وينتمون إلى تنظيماته من أفكار، ومبادئ، وآراء، ونظريات سياسية، وعقائدية، ولاسيما الفلسطينيين منهم؛ الذين كان الصراع على أشده بينهم وبين الصهاينة في وطنهم، فلسطين، منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨م، وسيطرة الانتداب البريطاني عليهم، وفتح باب الهجرة لليهود - تنفيذاً لوعده بلفور - وحتى عام النكبة ١٩٤٨م، ونزوح عدد كبير من الفلسطينيين عن وطنهم.

ومعروف أن هذا الصراع (الفلسطيني - الصهيوني)، الذي استمر على أرض فلسطين لمدة ثلاثة عقود؛ قد أفرز أفكاراً، ونظريات،

ومبادئٍ سياسيةً، وأوجد أناساً متمرسين، ومدربين على إدارة الصراع السياسي الطويل الأمد؛ يعرفون متى يظلمون تحت الأرض، يمارسون العمل السري، ومتى يظهرون للعلن، كما أن بقية البلاد العربية - كمصر، ولبنان، وسورياً والعراق - كانت الحركات الوطنية والسياسية فيها تموج وتضطرب مطالبة بالتححرر من الاستعمار الإنكليزي والفرنسي الذي اقتسم البلاد العربية بعد الحرب العالمية الأولى بموجب معاهدة (سايكس بيكو)^(٥) المعروفة.

وكانت الفئات الوطنية والأحزاب - السرية منها والعلنية - التي تقود حركات التحرر الوطني تتبنى الآراء، والنظريات السياسية الحديثة، كالشيوعية، والاشتراكية، والقومية، فكان هؤلاء الأساتذة العرب - الموظفون في أرامكو - القادمون من هذه البلدان، مزيجاً مختلطاً من هذه الأفكار والنظريات المتعددة، فكان فيهم شيوعيون، وبعثيون، وقوميون عرب، وقوميون سوريون، وآخرون وطنيون يحملون روحاً نضالية، وأفكاراً وطنية دون أن يكونوا منتسبين، أو متأثرين بمذهب سياسي معين.

ولما كان أغلب الملتهقين بمؤسسات ومدارس أرامكو التعليمية هم من الشباب اليافع المتطلع، والتهم للتعلم، والتعرف على الأفكار والنظريات الحديثة، وللدخول والاندماج ضمن العالم الحديث؛ فقد وجد هؤلاء الأساتذة فيهم الأرض الخصبة الصالحة لبذر الأفكار

(٥) معاهدة سايكس بيكو: معاهدة سرية أبرمت سنة ١٩١٦م، بعد استيلاء بريطانيا على فلسطين، بين روسيا القيصرية والندوب البريطاني مارك سايكس وقنصل فرنسا العام في بيروت جورج بيكو، وعرفت باسمهما، على اقتسام العراق وسورية، بين الدول الثلاث، وقد افترض أمر هذه المعاهدة بالثورة البلشفية في روسيا سنة ١٩١٧م.

والنظريات التي يحملونها، فكان الأمر كما قال الشاعر(*):

أتاني هواها قبل أن أعرف الهوى فصادف قلباً خالياً فتمكنا

وكان بعض هؤلاء الأساتذة قد ظلَّ على انتمائه للحزب الذي كان منتظماً فيه وهو في وطنه؛ فصاروا يشرحون أفكارهم، ونظرياتهم، ويدرسونها لطلبتهم؛ فكان الحديث حول هذه الأفكار، والنظريات يقتطع جزءاً كبيراً من أوقات الدروس المقررة، وكان الطلبة راضين بذلك فرحين به، فلم تمض سنوات قليلة حتى كانت الأفكار الشيوعية، والبعثية، والقومية العربية هي الأفكار الأكثر رواجاً بين الطلبة.

ولقد استطاع بعض هؤلاء الأساتذة أن ينظم استيراد صحيفة الحزب الشيوعي اللبناني (الصرخة)، ثم (النداء) في غفلة من الدولة والشركة معاً، وكانت توزع بصورة سرية بين طلبة المدارس، وبعض موظفي أرامكو من المتعلمين والمثقفين، ولقد امتد التأثير إلى بعض العمال المهنيين الفنيين - الأميين - والذين اكتسبوا خبرتهم من ممارسة العمل.

فرغم أميَّتهم؛ إلا أنهم - بسبب احتكاكهم بطبقة المتعلمين

(*) ينسب البيت لقيس بن الملوِّح (مجنون ليلى)، وقبلة:

بِرْغَمِي أَطِيلُ الصَّدَّ عَنْهَا إِذَا نَأَتْ أَحَاذِرُ أَسْمَاعاً عَلَيْهَا وَأَعْيَا

وينسب، كذلك، ليزيد بن الطثرية، وقبلة:

لَقَدْ غَضِبْتَ إِذْ قُلْتَ أَنْ لَيْسَ حَاجَتِي إِلَيْهَا وَقَالْتَ لَمْ يُرِدْ أَنْ يُجِئَنَا

وَهَلْ كُنْتُ إِلَّا مُعَمِّدًا قَانِطُ الْهَوَى أَسْرًا فَلَمَّا قَادَهُ الشَّرْقُ أَعْلَنَا

وينسب بمفرده لعبد السلام بن رغبان الحمصي، المعروف بديك الجن،

انظر: ديوان مجنون ليلى ص: ٢٢٦، وديوان ديك الجن ص: ١٩٤ م

والثقفين - تكوّن لديهم وعي سياسي، وتبنّوا الأفكار الوطنية والنظريات السياسية، وشاركوا - بعد ذلك - في الأحداث التي وقعت بحماس، ونكران ذات.

وكان طبيعياً أن لا تظل هذه الأفكار والنظريات والآراء حبيسة الصدور، وضمن دائرة من اتصل بالأساتذة والمعلمين في مدارس أرامكو؛ بل أخذت تنتشر بين طبقة الشباب الجدد من المتعلمين والطلبة - من غير موظفي أرامكو - وصار الشباب يتطلع إلى اقتناء الكتب التي تبحث وتُعنَى بهذه الأفكار والنظريات، ويُقبل، بنهم، على شرائها.

واستغل هذه الفرصة أحد ممتهني التجارة(*)؛ فأخذ يتعاطى تجارة الكتب - بعد أن أخفق في تجارته السابقة - فصار يستورد الكتب السياسية وخصوصاً اليسارية(٤)، وصار الشباب يشترونها بأثمان باهظة يفرضها عليهم؛ لأنه الوحيد في السوق.

وكان لبدء انتشار التعليم العام، ووصول الصحافة العربية - ولاسيما المصرية منها واللبنانية - للمنطقة لتباع في المكتبات، وانتشار الراديو، وقيام الشباب - في إجازاتهم، وأيام العطل المدرسية - بالسفر لمختلف البلاد العربية.

كل ذلك أدّى إلى انتشار الوعي السياسي، والوطني في المنطقة ككل، وليس بين موظفي أرامكو فقط، وإن كانوا هم طليعة من تبنى هذه الأفكار، كما أن ظهور عبد الناصر، بعد ثورة ٢٣ يوليو

(*) اسمه عبد الحميد منصور الزاير، وستأتي قصة هذا الشخص في أحداث عام ١٩٦٤م، ١٣٨٤هـ؛ لأن له دوراً رئيسياً خطيراً فيها.

١٩٥٢م، وتأثيره المعروف في البلاد العربية - ولاسيما بعد تأميم القناة، وحرب السويس عام ١٩٥٦م - كل ذلك كان له الأثر الفعال في إلهاب المشاعر القومية والوطنية.

وعلى العموم؛ لم تعد المنطقة - كما كانت قبل ظهور النفط - معزولة، لا تعرف ماذا يجري في العالم، ولا تتأثر بأحداثه؛ بل أصبحت جزءاً من البلاد العربية، تموج فيها الأحاسيس والأفكار التي تموج في البلاد العربية الأخرى، وتتأثر - في اللحظة نفسها - بما يجري من أحداث في أي بلد عربي، وتتفاعل معها.

وطبيعي أن من غير الممكن أن تظل هذه الأفكار والأحاسيس، والمشاعر الجديدة مجرد انفعالات عاطفية، ونظريات فكرية لا تحاول أن تجد لها - على أرض الواقع - تعبيراً وتطبيقاً حتى ولو أدى ذلك إلى الصدام بينها وبين المجتمع القديم، والسلطة المسيطرة التي تجد في هذه الأفكار والنظريات خطراً يهدد وجودها، أو - على الأقل - يحد من تسلطها ونفوذها، وهو ما حاوله الوطنيون بأساليب وطرق مختلفة، ولكنها، كلها، ترمي إلى التغيير إلى الأفضل.

فلنتعرف - بعد هذه المقدمة الطويلة، أو هذا التمهيد - على تفاصيل بعض هذه الأحداث الجديدة على مجتمعنا.

الهوامش

(١) كانت الشركة - في أوائل الخمسينات - إذا ما جاءها طالبُ عمل يحمل الشهادة الابتدائية رُحِّبَ به وكأنه يحمل شهادة عليا؛ ذلك لأنه مؤهل للتدريب أكثر من الأمي، ولا يزال لدى الشركة - حتى الآن، ونحن في أوائل عقد التسعينات - أناس يحتلون مناصبَ مهمَّةً في الشركة، التحقوا بها وهم لا يحملون سوى الشهادة الابتدائية.

وفي أواخر عام ١٩٥١ م، أوائل عام ١٣٧١ هـ، قررت الشركة - على أثر قيام الدكتور محمد مُصدِّق، رئيس وزراء إيران، بتأميم شركة النفط الإيرانية - قررت فتح إدارة جديدة لاختبار الذكاء، تجريبه على أيِّ شخص يريد الالتحاق بالعمل لديها، قبل إجراء الفحوصات الطبية، وربطتها بإدارة التوظيف، وعُيِّنت، لرئاستها، أمريكياً خبيراً في علم النفس، واختصاصياً في هذا النوع، يساعده فلسطيني، اسمه - محمد ملحم عيَّاش - (طُرد من الشركة، وأبعد من البلاد عام ١٩٥٦ م؛ لاتهامه بالشيوعية.

ويقال إنه أحد الشخصيات الفلسطينية التقدمية الذين كانوا على صلة بلجنة العمال)، وقد قررت الشركة توظيف عشرة أشخاص يُختارون من شتَّى مناطق المملكة - كل اثنين من منطقة واحدة - ليوكل إليهم - بعد أن يتم تدريبهم - القيام بإجراء الاختبارات.

وكانت نظرية اختيارهم من مختلف مناطق المملكة مبنيةً على أن يتولى كل واحد اختبار العامل المتقدم للعمل الذي هو من منطقتهم؛ ليكون أقدَّر على فهمه، كما أنه سيكون أكثر دقةً في تصحيح المعلومات العامة المتعلقة ببيئته، والتي تجيء ضمن الأسئلة التي يطرحها عليه كجزء من عملية الاختبار، ولا تطلب الشركة من الشخص الذي يلتحق بهذه الوظيفة أكثر من أن يكون قادراً على القراءة البسيطة - فك الحرف - وهي التي ستقوم بعملية تدريبه، بعد ذلك، حتى يتأهل للوظيفة.

وحينما أعلنت الشركة عن هذه الوظائف؛ جاء إليَّ أحد الأصدقاء، من موظفي أرامكو، وقال لي: «هذه فرصة لك لتلحق بالعمل لدى الشركة؛

لأنك لا تريد التوظف لديها عاملاً عادياً، ولا تحسن الإنكليزية لتكون موظفاً كاتباً»، فاستجبت لطلبه - أنا وصديقي المرحوم حسين بن علي الشماسي - وذهبنا، برفقة الصديق، إلى رئيس الدائرة الأمريكي، وكنت أحمل، يومها، كتاب (تيمورلنك) من سلسلة كانت تصدرها دار الهلال بالقاهرة بعنوان: (كتاب الهلال)، ولم يكن الأمريكي يجيد العربية، ولكنه طلب مني القراءة في الكتاب تحت إشراف الصديق الذي جاء بنا إليه، فصرت أقرأ وهو يحدثني في مركزاً نظره على حركة شفتي، وكنت أقرأ قراءة صحيحة، حسب قواعد اللغة العربية، فأدرك الأمريكي أنني أقرأ جيداً، وبدون تلوؤ.

لم يكن الأمريكي يعرف أنني أجيد اللغة العربية أفضل مما يجيدها صديقي الذي أوكل إليه الإشراف على قراءتي؛ إذ لم يكن هذا الصديق قد درس قواعد اللغة العربية مثلي، وبعد ذلك أعطانا الأمريكي، أنا وزميلي، خطاباً لشخص في مكتب التوظيف - فلسطيني اسمه محمد الشؤا - ليمنتحنا، فإذا ما وجدنا صالحين؛ أمرنا بأن نكمل إجراءات التوظيف.

وذهبنا، في اليوم الثاني، للشؤا، واستقبلنا، وأعطى كل واحد منا ورقةً وقلماً، طالباً أن يكتب سورة الفاتحة، وكان معي، يومها، مجلة (الاثنين والدنيا)، وهي مجلة أسبوعية كانت تصدر عن دار الهلال بالقاهرة، وقد توقفت بعد ذلك.

ويومها كانت حركة الفدائيين في مصر - بعد قيام حزب الوفد الذي كان الحزب الحاكم، آنذاك، في مصر بإلغاء معاهدة عام ١٩٣٦م - على أشدها، وكان عنوان افتتاحية المجلة: (كنا في القناة)، فطلب مني الشؤا أن أقرأها، فقرأتها بلغة عربية صحيحة، ففغر الشؤا فاه، وقال: «أين درست قواعد اللغة العربية؟ هل سافرت للخارج، والتحقت بإحدى الجامعات؟» قلت: «كلا، وإنما درستها في القطيف»، فاستغرب قولي.

كان الشؤا يظن أن القطيف مجرد بلد صغير تسوده الأمية، وأن المتعلم فيه لا يتعدى تعليمه القدرة على القراءة البسيطة - فك الحرف - وشرح للشؤا كيفية وطرق وأساليب الدراسة في القطيف، فرحب بي، وأعطاني وزميلي ورقة لإكمال إجراءات التوظيف، ولكنني رسبت في فحص النظر، فلم ألتحق بأرامكو نهائياً، والتحق بها زميلي حسين

الشماسي، وظل موظفاً بالشركة حتى اعتقاله في عام ١٩٦٤م، ١٣٨٤هـ ، كما سيأتي تفصيل ذلك، وقد شغل المكان الذي كنت مرشحاً له الأديب الشاعر محمد سعيد أحمد الجشي (أبو رياض)، وبقي حتى اعتقاله عام ١٩٦٥م، ١٣٨٥هـ.

(٢) لما جاءت عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطيء)، الكاتبة المعروفة، ضمن وفد جامعة القاهرة (جامعة الملك فؤاد سابقاً) في زيارة للمملكة برئاسة زوجها وأستاذها المرحوم أمين الخولي، وذلك في فبراير ١٩٥١م جمادى الأولى عام ١٣٧٠هـ، وزارت مناطق الزيت - كتبت، بعد عودتها لمصر، متطرقة إلى موضوع الجاليات، أو على الأصح، العمالة الأجنبية التي وجدتتها تعمل لدى الشركة، وقد ساءها أن لا تجد للمصريين وجوداً - كتبت تقول:

«ومضيت ألتمس مصرياً واحداً بين الرجال العاملين في شركة الزيت فلم أجد، وقيل لي، فيما قيل: «إن الجزيرة ألحت في طلب مهندسين وأطباء وعمال من أبناء مصر، فلم يستجب لها أحد كما استجاب آخرون من الهند وأندونيسيا وسوريا ولبنان وفلسطين وأوروبا وأمريكا...»، وتساءلت لماذا رفض المصريون؟ ثم أجابت على هذا التساؤل:

«لسبب بسيط هو أن المصريين - حتى عام رحلتي - كُنَّ يأتين الهجرة إلى هذه المنطقة من قطر شقيق، ويرفضن أن يتبعن أزواجهن مهما تكن المغريات»، (راجع كتاب بنت الشاطيء عن رحلتها هذه، الموسوم ب: (أرض المعجزات)، طبع دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ص: ٨٧).

فماذا تقول السيدة بنت الشاطيء الآن - أوائل عقد التسعينات، وقد أمد الله في عمرها - وهي ترى أن المصريين أصبحوا منتشرين، لا في المملكة العربية السعودية، فقط، بل في كل بلاد الخليج والعراق وليبيا وغيرها من البلاد العربية وغير العربية، وأصبح عدد المصريين المهاجرين للخارج، ومنذ العقدين الماضيين، يبلغ الملايين، لكنهم في شركة الزيت، أرامكو، لا يزالون قليلين؟

(٣) كان اختيار الفلسطينيين للعمل لدى شركة أرامكو من باب ضرب عصفورين بحجر واحد؛ فأرامكو بحاجة إليهم؛ لأن فيهم نسبة كبيرة من

المتعلمين تعليماً عالياً، والمدرين تدريباً جيداً.

ثم إنها شركة أمريكية (١٠٠٪) يملكها كبار الرأسماليين من رجال الزيت في أمريكا، وبينهم عدد من الرأسماليين اليهود، ومعروف تعاطف هؤلاء ووقوفهم الصريح في جانب إسرائيل، وكانت مشكلة اللاجئين، يومذاك، وتشريدهم من أوطانهم، بعد حرب ١٩٤٨م، تقلق الأمم المتحدة، وكانت هذه تطالب إسرائيل بأن تعيد من يريد العودة من اللاجئين إلى وطنه، وإسرائيل ترفض إعادتهم؛ لأنها تريد إحلال يهود جدد محلهم.

وكانت تطالب باستيعابهم في البلاد العربية، فكان إلحاقهم بالعمل لدى أرامكو فيه تحقيقاً، ولو جزئياً، لهذه الفكرة؛ إذ إن تقدير أرامكو للموضوع يتلخص في أن حصول الفلسطينيين على وظائف جيدة، وإسكانهم في مساكن ممتازة تتوفر فيها جميع وسائل الراحة - كما هو الحال في حي كبار موظفي أرامكو الذي سكنه عدد غير قليل من موظفي أرامكو الفلسطينيين - وحصولهم على رواتب عالية يستطيعون أن يوفروا منها مبالغ كبيرة تجعلهم قادرين على انتشال أسرهم وذويهم من بؤس خيام اللاجئين.

كل هذا كان - في تقدير أرامكو، ومن وراءها من يخططون لها - كفيلاً بأن يخفف من الضغط على إسرائيل، لكن حساب الحقل جاء مخالفاً لحساب البيدر - كما يقولون - أو كما قال الشاعر: «حفظت شيئاً وغابت عنك أشياء» (*).

(٤) من أمثال (رأس المال، لكارل ماركس)، و(تاريخ الحزب الشيوعي السوفييتي)، و(بيان الحزب الشيوعي) الشهير الذي أصدره «ماركس» و«إنجلز» عام ١٨٤٨م، وسلسلة كتب (هذه هي)، وهي سلسلة صدرت

(* عجز بيت لإبي نواس، ونصّه كاملاً:

فَقُلْ لِنِ يَدْعِي فِي الْعِلْمِ فَلَسَفَةً حَفِظْتَ شَيْئاً وَغَابَتْ عَنْكَ أَشْيَاءُ
من قصيدة شهيرة مطلعها:

دَعَّ عَنْكَ لَوْمِي فَإِنَّ اللَّوْمَ إِغْرَاءُ وَدَاوِنِي بِأَلْتِي كَانَتْ هِيَ الدَّاءُ

ديوان أبي نواس، ص: ٦ - ٧٥. م

في أوائل الخمسينات، تهدف إلى التعريف بالنظريات والأفكار الجديدة مثل - (هذه هي الشيوعية)، و(هذه هي الاشتراكية)، و(هذه هي الديمقراطية)، و(هذه هي الفاشستية)، وغير ذلك، ومثل مؤلفات الدكتور (جورج حنا)، الكاتب الشيوعي المعروف، وغيره من الكتاب الشيوعيين والبعثيين، من سوريين ولبنانيين، ومختلف الكتب السياسية والعقائدية.

كانت الدولة في غفلة من ذلك، أول الأمر؛ إذ لم يكن لديها رقابة، لكنها تنبهت، بعد ذلك، ووضعت رقابة صارمة، فصار إدخال مثل هذه الكتب يضيق، شيئاً فشيئاً، حتى أصبح ذلك أمراً غير ممكن إلا عن طريق مغامرات التهريب، ولقد تسببت الاعتقالات التي توالى منذ منتصف الخمسينات، وتفتيش المنازل الذي يصاحب الاعتقالات في تلف، وضياع، ومصادرة هذه الثروة الفكرية.

الفصل الثالث

الحركة العمالية الأولى (إضراب عام ١٩٥٣م)

جاءت أولى خطوات النضال الوطني من قِبَل الطليعة العمالية لدى شركة أرامكو، وهي النضال من أجل تحسين أوضاع وظروف العمل التي كان العمال يقاسون صعوبتها يومذاك.

ففي أوائل عام ١٩٥٣م^(*) قام جماعة من عمال وموظفي أرامكو من طبقة المتعلمين، والواعين من مناطق الزيت الثلاث: الظهران، رأس تَنْوْرَة، أبقيق - قاموا بعقد اجتماع عام لهم في الظهران، وانتخبوا من بينهم سبعة أشخاص، كلجنة عليا، وسَمَّوها (لجنة العمال) تكون مهمتها الاتصال بكل من الشركة والحكومة، وتقديم

(*) بدأت الحركة النضالية للعمال في السعودية بإضراب عام ١٩٤٥م ١٣٦٤هـ. انظر: دور الأمير فيصل في بناء السياسة السعودية في ضوء الوثائق الأمريكية ١٩٥٨ - ١٩٦٠م، د. أمال سعد زغلول، ص: ١٧، عن تاريخ العربية السعودية، إلكسي فاسيلييف، ص: ٤٠٨ م.

مطالب باسم العمال لتحسين أوضاع، وظروف عملهم، وقد تكونت اللجنة من كل من السادة:

- ١ - عبد العزيز أبو اسنيد^(١).
- ٢ - صالح سعد الزيد.
- ٣ - إبراهيم الفرج.
- ٤ - عبد الله علي الغانم.
- ٥ - عبد الرحمن البهيجان^(٢).
- ٦ - عمر وزنة.
- ٧ - عبد العزيز صفّيان.

وانتُخب السيد عبد العزيز أبو اسنيد رئيساً لهذه اللجنة، وقامت اللجنة بإحاطة كل من الدولة والشركة علماً بتكوينها، وأنها لجنة تمثل العمال، ولم تعترض الشركة، ولا الحكومة - في بادئ الأمر - على الفكرة، ولكنهما، أيضاً، لم تعطيا اللجنة ردّاً ينم عن اعترافهما بها، ومباركتها لفكرة تكوينها.

ثم بعد فترة تقدمت اللجنة بقائمة مطالبها لكل من الحكومة والشركة، كما أنها قامت بطبع بيانات وزعتها على العمال في كل مناطق الشركة، تحيطهم علماً بنبأ تكوين اللجنة، وتطلب منهم الالتفاف حولها^(٣)، وبعد فترة أرسلت الحكومة لجنة برئاسة مستشار قانوني مصري، وانضم إليها رئيس مكتب وزارة المالية بالدمام، يومذاك، الشيخ عبد الله بن عدوان، يصحبه أحد كبار موظفي قسم (المعادن والشركات) بوزارة المالية^(٤)، وهو سوداني، اسمه عبد المنعم المجذوب، سكرتيراً للجنة.

كما حضرها مندوب من إمارة المنطقة، وأرسلت أرامكو مندوباً لها لحضور جلسات اللجنة، واستدعت اللجنة الحكومية رئيس لجنة العمال، وبعض أعضائها، وصارت تعقد اجتماعاتها مساء كل يوم، بعد أن يعطل العمال من أعمالهم، عدا يوم الجمعة، العطلة الأسبوعية.

واستمرت المفاوضات لمدة أسبوعين، استطاع العمال فيها أن يقنعوا اللجنة الحكومية بأحقية وضرورة الكثير من مطالبهم التي تقدموا بها لكل من الحكومة والشركة، وكادت الأمور أن تصل إلى نهاية يرضاها العمال في تلك المرحلة، وأن تصبح لجننتهم معترفاً بها رسمياً، ولكن...

لم يكن من الهين على رجال شركة الزيت (أرامكو)، وهم الذين خبروا الحركات العمالية في بلادهم، وعرفوا كيف استطاعت النقابات، هناك، أن تجبر أعتى الشركات على الخضوع لمطالب العمال، والاستجابة لها - لم يكن هيئاً عليهم أن يدعوا الأمور تجري بطبيعتها، ولم يستطيعوا أن يقفوا موقف المتفرج، العاجز، المستسلم لقدره؛ لتجد أرامكو نفسها، أخيراً، وقد أصبحت تحت رحمة العمال، يفرضون عليها ما يشاءون، وهي لا تستطيع، لذلك، ردّاً، ولا دفعاً.

كما أنها لا تريد أن تظهر رفضها لمطالب العمال منذ الوهلة الأولى، وهي تدرك أن في مطالب العمال الكثير من الحقائق مما لا تستطيع إنكاره؛ إذ بذلك تبدو - في نظر الدولة والعمال معاً - الشركة المتعنتة الظالمة المستغلة لجهود العمال وعرقهم، وحينئذ تصبح أمام جبهة موحدة من الدولة والعمال، وتصبح هي في الموقف الأضعف؛ لذا لجأت إلى أسلوب الاستفزاز، والدس بين العمال والحكومة.

لقد أوحى للحكومة أن العمال يبتغون أكثر مما يظهر على السطح من مطالب لهم، وأن هدفهم الأبعد قد يكون أكثر من مجرد قضايا العمل والعمال، وأن حركتهم قد تتطور، وتمتد - إذا ما أُتيحت لها الفرصة - إلى قضايا البلاد العامة من سياسية، وغيرها(*) .

ثم أخذت على الجانب الآخر - جانب العمال - في استفزاز قادة العمال، وإهانتهم، في أماكن عملهم، علّهم ينفعلون فيقوموا بخطوات وأعمال تخريبية تبرهن بها لدى الدولة على صحة أقوالها، واتهاماتها للعمال، وبذلك يصبح لدى الدولة حجة وذريعة إذا ما اتخذت خطوات ضدهم، وهكذا كان؛ فعلى الرغم من فشل أرامكو في ذلك مع بعض أعضاء اللجنة العمالية إلا أنها نجحت في محاولاتها مع البعض الآخر من أعضاء اللجنة.

لم يكن أعضاء اللجنة العمالية مُغفلين، أو قصيري النظر، وكانوا يدركون أن الطريق الذي مشوا فيه ليس ممهداً، ولا مفروشاً بالورود؛ بل هو طريق شاق، وطويل مليء بالمصاعب والمتاعب، وكانوا يدركون أن الشركة لن تستجيب لهم منذ الوهلة الأولى، وأنها لن تسكت وتستسلم، وأنها إذا بدت، في الظاهر، ساكنة، طيبة، مستجيبة لمطالب العمال، ومتفهمّة لقضاياهم؛ فإنها - مع ذلك - تُظهر غير ما تبطن، وأنها لا بد أن تدبّر لهم أمراً ما

(*) ليس هذا الكلام مجرّد استنتاج وتخمين، بل ظهر في رد الفعل الحكومي بعد الإضراب في بيانات وأقوال وتصاريح كبار رجال الدولة، واتهامهم لجنة العمال بأن قصدها لم يكن الدفاع عن حقوق العمال، كما تدّعي، وإنما كان غرضها التخريب والإفساد، وهو تعبيرٌ يطلق على كل من يتدخل في قضايا الوطن السياسية.

يُجهض حركتهم، ويفشل قضيتهم، كل ذلك كان شيئاً واضحاً، وجلياً في ذهن قادة الحركة العمالية.

ولقد حاولوا أن يفوتوا عليها الفرص، وتواصوا بأن يضبط كل فرد – ولاسيما من المسؤولين وقادة الحركة – أعصابه، وأن يتحملوا – في سبيل ذلك – كل ما يتعرضون له من إهانة واستفزاز^(*)، ولكن من الصعب – إن لم يكن من المستحيل – أن تجد حركةً ما ناشئةً وجديدة في مجتمع لم يعرف مثل هذه الحركات من ذي قبل، ولا خبرة له بها، ويتألف أعضاؤها من بلدان، ومناطق شتى مختلفة المشارب والأذواق والعادات والتقاليد والموروثات – كما هو مجتمع العمال، يومذاك، الذي جاء أفراده من شتى مناطق المملكة وغيرها، حتى وإن جمعت هؤلاء الأفراد مصلحة مشتركة، ومصير واحد – أقول من الصعب بل والمستحيل أن يكون كل أعضاء هذا المجتمع وأفراده – ولا حتى أكثريتهم – على مستوى عال من الإدراك والإحساس بالمسؤولية، بحيث لا يقعون في أخطاء كبرى مميّته.

مرة أخرى أؤكد أن ذلك شيء مستحيل، وهو ما أدركته أرامكو والعمال معاً – فأعضاء اللجنة كانوا قد وضعوا في حسابهم أنه ربما جرى لهم شيء ما – اعتقال أو غيره – لذلك أوصوا زملاءهم بأنه إذا ما جرى لأعضاء اللجنة أي شيء فعليهم الطلب من كل العمال الإضراب عن العمل تأييداً لهم، وليكن ذلك هو السلاح

(*) لقد جرّبت الشركة ذلك مع رئيس اللجنة (أبو اسنيد)، وعملت معه شتى الطرق لاستفزازها، ولكنها أخفقت في إثارتها، وحمله على الخروج عن توازنه.

الأخير للضغط على الحكومة والشركة للاستجابة إلى مطالبهم، أما أرامكو فقد وجدت نقطة الضعف التي تبحث عنها داخل جسم الحركة العمالية؛ ووجدتها في أحد أعضاء اللجنة المتحمسين من الشباب المندفعين، فنفذت خطتها.

لقد كان يعمل في منطقة رأس تنورة كل من السيد عبد الرحمن البهيجان المنتخب عضواً في اللجنة عن رأس تنورة، والسيد ناصر السعيد^(*)، وهو، وإن لم يكن عضواً في اللجنة، إلا أنه أحد الأعضاء النشيطين المتميزين داخل الحركة العمالية، وكان الاثنان لا يزالان شائبين صغيرين في حدود العشرينات - فيما أظن - إلا أنهما كانا من ذوي النشاط البارز في الحركة العمالية، ومهما يكن فقد حدث ما كان متوقَّعاً، أو ما كان يخشى حدوثه، أو كما قال الشاعر: (إن الذي تحذرين قد وقعاً)^(**).

لقد جاء الرئيس المباشر لعبد الرحمن البهيجان (أمريكي) طالباً منه القيام بعملٍ مَّا غير العمل الذي كان يمارسه، ووجده البهيجان عملاً لا يتناسب والوظيفة التي كان يشغلها، وفيه إهانة له، فرفض القيام به، فأوقفه رئيسه عن العمل، وأمره بالخروج من الدائرة، فأخذ معه صديقه ناصر السعيد، وذهبا معاً عصر ذلك اليوم لمقر

(*) ناصر السعيد: المناضل المعروف، والحديث عن كفاحه ونضاله الطويل يحتاج إلى صفحات كثيرة لا مجال لها هنا، وربما تعرضنا لبعض منها في الفصول القادمة.

(**) ينسب هذا الشطر لأوس بن حجر، ولبشر ابن أبي حازم، وصلته:

أيتها النفس أجملني جزعاً إن الذي تحذرين قد وقعاً
ديوان أوس بن حجر، ص: ٥٣، وديوان بشر بن أبي حازم، ص: ١٦٥ م.

اللجنة التي كان ممثلو العمال يتفاوضون معها، حيث مقرها بمطار الظهران، وشرحا الموقف للجنة فهذاً أتتهما، وتدخلت لإعادة البهيجان لعمله، وعاد، ولكن الحادث تكرر معه مرة أخرى، وبصورة أخرى، فعاد هو وزميله مرة ثانية إلى اللجنة، فقالت لهما اللجنة إننا لن نشغل أنفسنا بقضايا فردية، وما ذا يضركم لو أن البهيجان ظل موقوفاً عن العمل لفترة ما، ورفضت اللجنة أن تتدخل في ذلك مرة أخرى، ففجرا قنبلتهما التي نسفت كل شيء.

قالا: نحن لا نتحمل مسؤولية ما قد يحدث إن لم يُعد البهيجان لعمله، إن العمال، إذا أصبحوا، ودخلوا لأعمالهم، ولم يجدوا البهيجان قد عاد لعمله؛ فقد يقومون بأعمال تخريبية، وقد تكون خطيرة، فرمما أشعلوا النار في المصفاة، فسخر أعضاء اللجنة من هذا الغرور، وإعطاء البهيجان هذه القيمة الوهمية الكبرى، وهو مجرد شاب صغير لا يعرفه إلا فئة قليلة من العمال ممن يتعاون معهم.

وحسب أعضاء اللجنة - من غير ممثلي أرامكو والحكومة - أن هذا التحذير ليس جدِّياً، وأنه مجرد أسلوب متهور للضغط على اللجنة لتتدخل؛ فلم يعيروه أي اهتمام، لكن القنبلة انفجرت، ووجد مندوب أرامكو ومندوب الحكومة - ابن عدوان - ضالتهما المنشودة؛ فبعد الاجتماع ذهب بن عدوان إلى أمير المنطقة، يومئذ، عبد المحسن بن جلوي^(٥)، وأحاطه علماً بما قاله البهيجان، والسعيد^(٦)، ويبدو أنه فسَّر كلام البهيجان والسعيد للأمير بأنه ربما ينم عن خطة وضعها العمال، فبدأت الخطوة الأولى لضرب الحركة العمالية، والقضاء عليها في مهدها.

كان ذهاب البهيجان والسعيد للجنة مرة ثانية مساء يوم الاثنين

١٢ أكتوبر عام ١٩٥٣ م، ٤ صفر عام ١٣٧٣ هـ، ولما ذهب بن عدوان لابن جلوي، وأحاطه علماً بما قاله البهيجان والسعيد تحرك ابن جلوي حالاً، وكأنه كان ينتظر الإشارة فقط للتحرك.

ففي مساء ذلك اليوم نفسه - مساء الاثنين ليلة الثلاثاء - قام بإرسال قوة لرأس تنورة، وقبضت على الاثنين - ناصر السعيد وعبد الرحمن البهيجان - ثم أخذت القوة مكانها على بوابات ومداخل العمل للشركة، كما أخذ قسم آخر من القوة مكانه على بوابة المصفاة، وخضع كل من كان يعمل داخل المصفاة، أو قريباً منها، للتفتيش الدقيق^(٧).

ولم تتخذ الحكومة طيلة يوم الثلاثاء والأربعاء وصباح يوم الخميس أي خطوة، أو إجراء ضد اللجنة العمالية؛ لأن العمال، يومئذ، كانوا متمركين، ويسكنون في مناطق العمل، فلم تشأ أن تتعرض للجنة أيام العمل خوفاً من أن يقوم العمال بأعمال تخريبية، ولكنها انتظرت العطلة الأسبوعية^(٨)، حيث يعود فيها أغلب العمال من أبناء المنطقة إلى مساكنهم وأهاليهم، ولا يبقى في مناطق العمل إلا العمال الذين هم من مناطق بعيدة، أو عمال المناوبات.

وفي عصر يوم الخميس ١٥ أكتوبر ١٩٥٣ م - ٦ صفر ١٣٧٣ هـ استدعت اللجنة المفاوضة كل أعضاء لجنة العمال للحضور لديها في مقر اجتماعها في مطار الظهران فذهبوا ولم يعودوا، على طريقة: (خرج ولم يعد).

ففي مساء ذلك اليوم، مساء الخميس ليلة الجمعة، وبعد صلاة العشاء جيء بكل أعضاء اللجنة، وناصر السعيد، وهم مكبلون بالأغلال إلى غرفهم في الحي المتوسط بالظهران^(٩)، وفتشت الغرف تفتيشاً دقيقاً،

ثم أخذوهم - بسيارات اللوري (Lorry) - إلى سجن العبيد(*) بالأحساء، وكان عدد من العمال واقفين على بعد يشاهدون عملية إركاب أعضاء اللجنة مكبلين، بسيارات النقل (اللوري).

وانتشر خبر اعتقال أعضاء اللجنة العمالية بسرعة؛ إذ قام عدد من العمال - كانوا مُعدّين لذلك - بالمرور على غرف العمال في الحين المتوسط والسعودي في نفس الليلة، وإحاطتهم علماً بخبر اعتقال اللجنة، والطلب منهم أن يضربوا عن العمل، وأن يترك مناطق العمل، صباح الغد، ويذهب للمدن من يستطيع ذلك، أو البقاء في الغرف، وعدم الذهاب للعمل.

وفي الصباح من يوم الجمعة توجه عدد آخر لمدن المنطقة، وقراها لإحاطة العمال الذين ذهبوا إلى أهاليهم منذ عصر أمس، الخميس، ولم يعرفوا بنبأ اعتقال أعضاء اللجنة، وطلبوا منهم البقاء في مدنهم، ومساكنهم، وعدم العودة للعمل، تنفيذاً لتوجيهات اللجنة وتعليماتها^(١٠)، وهكذا بدأ الإضراب الكبير.

ففي صباح يوم الجمعة، التالي ليلية اعتقال اللجنة، ورغم أنه يوم عطلة، إلا أن عدداً كبيراً من العمال الذين ظلوا في غرفهم بالظهران؛ لأنهم من مناطق بعيدة - قاموا، في الصباح، بالصعود

(*) سجن العبيد: قصر قديم من العهد التركي، يقع ضمن السور المحيط بالكوت في مدينة الهفوف، بالأحساء، يقطنه عدد من الأخوياء، وعبيد السلطة الغلاظ، وفيه محلات مظلمة لا تهوية فيها، تزج فيها السلطة كبار السياسيين، أو رؤساء القبائل المعادين لها، وسيأتي وصف تفصيلي عن هذا السجن عند ما نتعرض لأحداث الحركة العمالية عام ١٩٥٦م (*).

على التلال، والمرتفعات المطلّة على الشارع الرئيسي، وصاروا يرشقون، بالحجارة، سيارات الباصات التي يستقلها الأمريكيان في ذهابهم وإيابهم للتجول في مدن المنطقة وقراها^(١١)، وكانت هذه هي الشرارة الأولى التي اشتعلت في بدء الإضراب^(١٢).

لقد استجاب العمال استجابة جماعية للإضراب، فلم يذهب أحد من سكان مدن المنطقة وقراها صباح يوم السبت لعمله، وحتى الذين بقوا في غرفهم ظلوا حيث هم، ولم يذهبوا للعمل، وجاءت قوات من الشرطة تدق على العمال أبواب غرفهم طالبة إليهم أن يذهبوا للعمل، ولكنهم رفضوا، فأخذت أعدادا كبيرة منهم بالقوة، وزجت بهم في سجن الظهران حتى ضاق السجن، واتخذت الشرطة من محلات أخرى سجناً مؤقتاً، وصار جماعة من العمال يقومون بالمرور والتجوال - خلال فترة الإضراب - على مدن وقرى المنطقة للاتصال بالعمال هناك، وحثهم على مواصلة الإضراب، وإلحاطتهم علماً بما يستجد من أحداث وأخبار، كما يستنبعون، منهم، عملاً لديهم من أخبار ومعلومات.

وكان هؤلاء المتجولون هم أدوات الاتصال بين العمال في مختلف مدن وقرى المنطقة - في القطيف والأحساء - وكانت الحسينيات في القطيف - وبالأخص حسينية آل العوامي - مركز تجمع العمال، وتشجيع بعضهم البعض، والحث على مواصلة الإضراب.

ولقد برزت - خلال فترة الإضراب - ظاهرة تنم عن الترابط الأخوي - أو على الأصح - الوحدة الوطنية بأحلى وأجلى مظاهرها بين العمال وسائر المواطنين على السواء، واختفاء أي روح للطائفية، أو الإقليمية، أو القبلية؛ فقد استضاف عدد كبير من العمال في مدن وقرى القطيف زملاء لهم من مناطق بعيدة،

وأبقوهم معهم خلال فترة الإضراب بدلا من بقائهم في غرفهم في مناطق العمل، وتعرضهم لمضايقات الشرطة واعتقالاتها.

كما جمعت تبرعات من غير العمال؛ لمساعدة العمال الذين استضافوا زملاء لهم، أو العمال ذوي المراتب الصغيرة، وأصحاب الرواتب الضئيلة، وذوي العائلات ممن لا يتحملون، مادياً، خسارة فترة الإضراب^(*).

وهكذا استمر الإضراب لأكثر من أسبوعي عمل، وهنا اضطرت الدولة للخضوع لضغط الإضراب، فأطلقت سراح اللجنة في يوم الثلاثاء ٣ نوفمبر ١٩٥٣م، ٢٥ صفر ١٣٧٣هـ، ولكنها لم تُعدهم إلى عملهم، وإنما نفت اثنين منهم للخارج هما رئيس اللجنة عبد العزيز أبو اسنيد، وعبد الرحمن البهيجان. نفتهما إلى بيروت - لبنان، أما الآخرون فأبعدت كل فرد منهم إلى بلده - مسقط رأسه - وفرضت عليهم الإقامة الجبرية هناك تحت رقابة الشرطة^(١٣).

ولما عرف العمال بنبأ إطلاق سراح لجننتهم بدؤوا في العودة لأعمالهم تدريجياً^(١٤)، وهكذا انتهى هذا الإضراب الذي أربك كلاً من الحكومة السعودية وشركة أرامكو.

(*) لكثرة العمال المستضافين اضطرت كثير من المضيفين للتضحية بمذخراتهم كحلي زوجاتهم، وأثاث منازلهم. م

الهوامش

(١) دعواناه بـ «أبي اسنيد»؛ لأنه شهر بهذا اللقب، وإلا فلقب أسرته: (الشنييد)، والده سعودي وأمه عراقية، وُلد في سوق الشيوخ بالعراق، وتعلم في مدارس العراق، وقد تأثر، هناك، بالمباديء والأفكار الشيوعية، وجاء إلى السعودية في أواخر الأربعينات الميلادية، والتحق بشركة أرامكو، وتعرّف إلى بعض موظفي أرامكو من الفلسطينيين الشيوعيين، ومنهم محمد ملحم عياش، وغيره، وتأكّدت الصلات بينه وبينهم، وبإيحاء وتوجيه وتخطيط منهم تم تكوين لجنة العمال، وصاروا هم القادة الخفيون للحركة العمالية ونضالها، ولقد كان أبو اسنيد، بحق، زعيماً مؤهلاً، ومناضلاً ذكياً.

ساهم في الحركة النضالية الوطنية، وليس العمالية فقط، ولأمد طويل، وسيأتي تفصيل شيء من ذلك في الفصول القادمة.

(٢) عبد الرحمن البهيجان: أحد أعضاء لجنة العمال، كان يعمل بمنطقة رأس تنورة، وهو من الشباب المتحمسين للحركة العمالية، والمتأثرين بالأفكار والمباديء الماركسية، وهو شخص ذكي، وواسع الثقافة، إلا أنه كان سريع الانفعال، والاندفاع، وقد أبعِد إلى لبنان مع أبي اسنيد بعد خروجهما من السجن.

ولما عفا الملك سعود عن أعضاء لجنة العمال، وأمر بإعادتهم إلى أعمالهم كان هو ثالث ثلاثة رفضت أرامكو إعادتهم إلى العمل، وهم: عبد العزيز أبو اسنيد، وصالح سعد الزيد، وعبد الرحمن البهيجان، وقد سُجِن البهيجان عدة مرات^(*).

(٣) ظلت اللجنة تواصل نشراتها، وإحاطة العمال بكل خطواتها، واستطاعت أن تكسب تأييد العمال لها، وجعلهم يلتفون حول قيادتها، ويمنحونها ثقتهم وتأييدهم.

(*) في آخرها بُعث به إلى عنيزة وأوقف في إمارتها حتى وفاة الملك عبد العزيز، فأبرق البهيجان بتعزية إلى الملك سعود، وطلب إعادته للعمل فأعيد. م

ولقد ألهمت اللجنة مشاعر العمال، وفتقت لديهم أحاسيس النضال، وكان نجاحها في ذلك كبيراً؛ مما أدى إلى نجاح الإضراب الذي دعت إليه - حينما اعتُقل أعضاؤها - نجاحاً باهراً أذهل - أول ما أذهل - كبار شركة الزيت ورجالها.

(٤) كانت جهة الاتصال بين الحكومة والشركة - أول الأمر، أو على الأصح، الجهة الرسمية المشرفة على أعمال الشركة - مكتب ملحق بوزارة المالية يعرف باسم (مكتب الزيت والمعادن)، وكان يرأس فرع وزارة المالية بالدمام عام ١٩٥٣م - أيام حركة العمال - الشيخ عبد الله بن عدوان، وقد تحول هذا المكتب إلى مصلحة عامة برئاسة الشيخ عبد الله الطريقي، الوزير الوطني المعروف.

وكان مركزه الرئيسي بالرياض، وله فرع بالدمام، ومديره السيد مصطفى حافظ وهبه (سيأتي في الفصول القادمة التعرض للدور الرئيسي الذي لعبته هذه الشخصية في حركة النضال الوطني)،

ثم تحولت المصلحة إلى وزارة باسم (وزارة البترول والمعادن)، وعُيّن الطريقي وزيراً لها، وهو أول وزير للبترول في السعودية، وذلك في ديسمبر ١٩٦٠م، رجب ١٣٨٠هـ، وقد عُرفت هذه الوزارة باسم (وزارة الشباب)، وستعرض لها في الفصول القادمة.

(٥) سعود وعبد المحسن هما ابنا عبد الله بن جلوي أحد أبناء عمومة الملك عبد العزيز، والساعد الأمين له في فتح الرياض؛ فهو الذي قضى على عجلان - أمير الرياض من قبل بن رشيد - يوم مغامرة الملك عبد العزيز لاستعادة ملك آبائه باقتحامه الحصن الذي كان عجلان يقيم فيه.

وقد كافأ الملك عبد العزيز ابن عمه عبد الله بن جلوي بأن أعطاه إمارة الأحساء طول حياته، وأن تظل في عقبه بعد وفاته، كما قيل.

ولما توفي عبد الله بن جلوي عام ١٣٥٤هـ، ١٩٣٥م خلفه ابنه سعود على إمارة الأحساء، ولم تكن في الدمام، يومذاك، إمارة، وإنما كانت تابعة للقُطيف، حتى أن زعيم الدواسر بالدمام «محمد الدوسري» عُيّن عضواً في مجلس بلدية القُطيف، ممثلاً للدمام، واستمر حتى حين إنشاء بلدية للدمام.

وبعد ظهور النفط، وبروز مدينتي الدمام والخبر عُيِّن عبد المحسن بن جلوي أميراً بالدمام، وبقي سعود بالأحساء، ولما أخذت أهمية المنطقة تزداد، وبعد الأحداث العمالية جعلت الدمام عاصمة للمنطقة، بدلا من الأحساء التي كانت عاصمة المنطقة منذ استيلاء الملك عبد العزيز عليها، وانتقل الأمير سعود بن جلوي للدمام، وعاد عبد المحسن للأحساء أميراً، وذلك في أواخر عام ١٩٥٣ م، ١٣٧٣ هـ بعد إضراب العمال، وبعد وفاة الملك عبد العزيز في نوفمبر ١٩٥٣ م، ربيع أول ١٣٧٣ هـ.

ولما توفي سعود بن جلوي عام ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٧ م انتقل عبد المحسن للدمام مرةً ثانية، وأصبح أميراً للمنطقة الشرقية، وعُيِّن ابن أخيه « محمد بن فهد بن عبد الله بن جلوي » أميراً للأحساء، ولا يزال حتى الآن (١٤١٥ هـ، ١٩٩٥ م)، وفهد هو الأخ الأكبر لسعود، وعبد المحسن، وقد قُتِل في حياة والده في معركة عبد العزيز مع قبيلة العجمان الشهيرة التي وقعت على مشارف الأحساء.

وقد ظل عبد المحسن أميراً للمنطقة حتى عام ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥ م حينما أُحيل على التقاعد، وعين مكانه محمد بن فهد بن عبد العزيز (فهد هو الملك الحالي*)، وقد توفي عبد المحسن بن جلوي في ٢١/٩/١٤٠٨ هـ، ٢/٩/١٩٨٨ م.

(٦) ربما يكون من الظلم والتجني أن نُحمِّل البهيجان والسعيد مسؤولية النكسة؛ فأرأىمكو لا بد أن تخلق الأسباب والمبررات لحمل الدولة على ضرب الحركة العمالية، فهي لولم تجد عبد الرحمن البهيجان لوجدت بهيجان آخر، ولكن هكذا كان.

ثم أننا لا ندري هل إن البهيجان والسعيد - حينما قالوا ماقالا - لم يكن غرضهما سوى تخويف اللجنة لتقوم بالضغط - مرة أخرى - على الشركة لتعيد البهيجان إلى عمله، وكانا يعرفان جيداً أن ما قالاه لن يحدث، لكنهما لم يكونا مدركين - حينما تلفظا بما تلفظا به - خطورة لعبتهما، وأنهما وقعا في الغلظة الكبرى المميتة (وهذا ما نميل الى الاعتقاد به)، أم إنهما كانا مغرورين، وكانا يعتقدان - وهما - أن مركز البهيجان

بين العمال بهذه المنزلة؟ بحيث يمكن أن يحدث ما ادعيه، (لا أظن ذلك)، أما سوء النية لديهما فأمر غير وارد.

(٧) كنت، يومها، أعمل مع أحد المقاولين في رأس تئورة، وفي صباح ذلك اليوم، الثلاثاء، كنت ذاهباً لمكتب المقاولات في منطقة العمل بصحبة السيد حمد المبارك - أحد كبار موظفي أرامكو السعوديين، ورئيس قسم تملك البيوت برأس تئورة، الذي أنشأته أرامكو حديثاً حينذاك - فرأيت جنوداً واقفين على البوابات - لم يكن في العادة أن يقف جنود على بوابات ومدخل العمل لدى أرامكو في كل مناطقها، وإنما يقف حراس أمن موظفون من قبل أرامكو «سكورتية» - فسألت المبارك: «لم هؤلاء الجنود؟ هل يفتشون عن أحد؟»، فسكت برهة ثم قال: «ربما يفتشون عن أكثر من واحد»، ولم يزد، ولم أعرف الحقيقة إلا في العطلة الأسبوعية.

(٨) كان العمل لدى أرامكو، يومها، ستة أيام في الأسبوع، والعطلة الرسمية يوم الجمعة فقط، وكانت الشركة تعطل كل أسبوعين منذ ظهر الخميس، ويعرف بأسبوع المعاش^(٥).

وكانت أرامكو تدفع رواتب عمالها كل أسبوعين، وليس شهرياً كما هو الآن، وكان العمال الذين هم من أبناء المنطقة لا يعودون إلى بيوتهم ومنازلهم إلا كل أسبوعين مرة؛ لأن أرامكو لا توفر لهم وسائل النقل إلى مدنهم إلا عصر يوم توزيع الرواتب، وتعيدهم إلى مناطق عملهم عصر اليوم التالي، الجمعة.

كما أن الباصات، أو سيارات الأجرة، لم تكن متوفرة، وكذلك شبكة الطرق لم تكن معبّدة بحيث تجعل العامل قادراً على الذهاب والإياب من وإلى عمله يومياً بسهولة، كما هو الحال الآن، ولهذا اختارت الدولة اعتقال لجنة العمال عصر أسبوع توزيع الرواتب، حيث تكون الأكثرية من العمال بعيدة عن مناطق العمل، وحتى تكون لديها فرصة - خلال يوم العطلة - لأخذ الترتيبات التي تمكنها من تفادي ومقابلة أي حركة يقوم

(*) (المعاش) في اللغة الدارجة في القطيف: الراتب، يقال: فلان معاشه كذا، أي إن راتبه كذا، وهي كلمة عربية صحيحة؛ إذ تعني ما يستعاش به.

بها العمال، لكن ذلك لم يحدث، وباءت حساباتها بالفشل، ونفذ العمال ما كانوا قد خططوا له.

(٩) كان عمال الشركة، يومئذ، مقسمين إلى ثلاث فئات تسكن كل فئة منها حيًّا مخصصًا لها؛ فكان هناك كبار الموظفين (سنير ستاف)، وهم طبقة الإداريين، وكبار الفنيين (المهندسين)، ومن ضمنهم كل الموظفين الأمريكيين، وأكثر الأوروبيين، وعدد من العمال العرب الذين استقدمتهم أرامكو - فلسطينيين ولبنانيين وغيرهم - وعدد محدود، جدًّا، من السعوديون، وهؤلاء يقطنون حي كبار الموظفين - يقع ضمن مناطق العمل - وهو حي منسق، وجميل، وبيوته مكيفة تكييفًا مركزيًّا صيفًا وشتاءً، ولها حدائق، ومؤثثة تأثيثًا فاخرًا، وتتوفر فيها كل وسائل الراحة، ولون شارة العمل - البطاقة التي يحملها العامل وعليها رقمه - زرقاء، يليهم المتوسطون (إنتر مديت)، وهم طبقة الموظفين في المكاتب أو الورش من ذوي المهن والخبرة - الفنيين - وهم خليط من السعوديين، وبعض الأوروبيين من غير ذوي المراكز العالية، وأغلب الموظفين العرب من غير السعوديين - أساتذة ومعلمون وموظفو مكاتب ومهنيون فنيون - ويتألف الحي من غرف مبنية على هيئة بلوكات مستطيلة (لاينات)، وغرفة مكيفة، ويسكن كل غرفة شخصان، ويقع قرب مناطق العمل، ولون الشارة التي يحملها هؤلاء صفراء، أما الطبقة، أو الفئة الثالثة؛ فهي طبقة العمال العاديين - غير الفنيين - أو الكتبة من ذوي المراكز الصغرى، ويعرف بالحي العمومي (جنرال) كما يسمى (الحي السعودي)؛ لأن كل سكانه سعوديون، ويكوّنون الغالبية العظمى من عمال أرامكو، وهو - أيضاً، مثل الحي المتوسط - غرفه على هيئة بلوكات مستطيلة، ووسط كل «بلوك» أو «لاين» غرفة مطبخ مزودة بمواقد الغاز، ويسكن الغرفة شخصان، إلا أن الغرف غير مكيفة، وإنما فيها مراوح سقفية فقط.

ويقع الحي السعودي بالظهران في منطقة وعرة، وغير ممهدة تحيط بعض كثبان الرمال التي تنسفها الرياح داخل الغرف، مما يضطر سكانها إلى إغلاق الأبواب، والنوافذ في أغلب الأوقات، وبذلك تصبح حارة لا يطاق السكن فيها، ولاسيما في عز الظهيرة - أيّام الصيف - ولا تجدي المراوح شيئاً، كما أنه يقع في منطقة بعيدة عن موقع العمل.

ولم تكن الشركة، يومذاك، توفر وسائل نقل للعمال من وإلى عملهم، بل كانوا يذهبون إلى العمل، ويعودون منه راجلين يقاسون حرارة الصيف اللاهب، وبرد الشتاء القارس.

كما أن قسماً كبيراً من هؤلاء العمال ظلوا، لفترة، يسكنون خياماً أقامتها لهم الشركة؛ لأنها لم تكن قادرة على توفير الغرف لكل العمال إبان مدة عملية التوظيف، والتوسع في الإنشاءات لدى أرامكو، وعلى العموم كانت أوضاع هذه الفئة من العمال، يومذاك، سيئة جداً. (هذا الحي أُخلي مؤخراً من العمال، وخصص لسكن طلاب جامعة الملك فهد للبترول والمعادن)^(*).

(*) (Senior staff)، و (Intermediate)، و (General)، هي الأسماء الشائعة لهذه الأحياء، وثمة أحياء أخرى في الظهران لم يذكرها المؤلف هي: كم الهنود، أي حي الهنود، وهو خاص بذوي المهن الطبية، وحي الحجاز، وهما بجوار مركز عمل الشركة من الشمال، وحي الخدم في بيوت الأمريكان والمكاتب (الفراشين - Domestic camp - وكان موقعه داخل المركز، وأسوأ هذه الأحياء هو الحي السعودي، وهو مقسّم إلى ثلاثة أقسام؛ الأول: (عَينين)، جمع عُنّة، وهي عشّة من سعف النخل، مجصّصة من الداخل، والقسم الثاني: خيام، ومرافق هذين النوعين (المطابخ والحمامات) خارجة عنها، القسم الثالث مباني من الطابوق، مسقوفة بالصفائح (Tin-sheet)، وهي قسمان، قسم على هيئة مستطيلات، كل مستطيل يحتوي على ١٣ غرفة بين كل غرفتين مطبخ، والحمامات في الخارج، والقسم الآخر على هيئة مربع، كل ضلع منه يحتوي على ٢٦ غرفة، يفصل بين كل ١٣ غرفة مدخل، وتحتل المرافق من مطابخ وحمامات - زوايا هذه المربعات، وفي هذا الحي مركز الشرطة، والمحكمة والأسواق، ومتجر تموينات وأغذية Canteen العمال العموميين، (خاص بشركة أرامكو)، و(حي الصلايخ)، و(حي الكنكري)، إسمان لقسمين من الحي السعودي نفسه، كما أن العيئة أو الخيمة أو الغرفة مخصص كل واحدة منها لعاملين، لكن صاحبها يأويان بها عدداً من عمال المقاولين؛ لأن المقاولين لا يوفرون مساكن لعمالهم. م

(١٠) كما أشرنا من قبل؛ كانت لجنة العمال تدرك أن طريقها ليس سهلاً، ولا ممهّداً، فرغم ما كان يبدو على السطح - أثناء المفاوضات - من سهولة سير سفينتها، والرياح التي كانت تجري رخاءً، إلا أنها كانت تتوقع أن تهب العواصف فجأة، وفي أي لحظة فتنقلب السفينة.

وهكذا خططت اللجنة للخطوة التي يجب أن يتخذها العمال - إذا ما هبت العاصفة، واعتقل أعضاء اللجنة - وهو الإضراب، كما خططت لكل مجموعة من العمال من مساعديها، ممن كانوا يأتون في الصفوف التي تليها - خططت لكل مجموعة دورها، والأعمال التي يقومون بها لإنجاح الإضراب، حتى تأتي ثماره سريعة وعاجلة، ولقد كان تخطيطها سليماً ودقيقاً، ومن هنا نجح الإضراب نجاحاً باهراً، أذهل - أول ما أذهل - رجال أرامكو الذين خططوا لإفشال حركة العمال؛ لأنهم لم يكونوا يعتقدون أن العمال - وهم من فئات شتى، ومناطق متفرقة - سوف تتحد كلمتهم، ويستجيبون لنداء اللجنة، يلتفون حولها بهذا القدر، وأن يصمدوا كل هذه المدة في إضرابهم.

ولقد تناقلت وسائل الإعلام، ووكالات الأنباء العالمية أخبار الإضراب، وصارت تذيب أخباره طوال فترة الإضراب: إذاعات لندن، وباريس، وروما ودلهي، وغيرها من الإذاعات العالمية.

(١١) كانت أرامكو تعدّ سيارات نقل، باصات، في عطلة الأسبوع للأمريكيين الذين يرغبون في التجول في مدن المنطقة: الدمام، والخبر، والقطيف - مدنا وقرى - والأحساء - مدنا وقرى - يذهب اليها الأمريكيون الذين يشتغلون في منطقة أبيق؛ فكانت تجد الأمريكان في هذه المدن، آنذاك، كل يوم جمعة يسرحون ويمرحون، حاملين معهم آلات التصوير - حتى السينماية منها - يصورون كل شيء دون رقيب، وهؤلاء هم الذين تعرضت سياراتهم - عند عودتهم من جولاتهم - للرشق بالحجارة في أول يوم للإضراب.

أما خلال فترة الإضراب فقد مُنعوا من الخروج من مناطق العمل الداخلية المحاطة بشبك وأسلاك شائكة، والمقام على بواباتها حراسة مشددة خوفاً من قيام العمال بأعمال تخريبية، أو الاعتداء على الأمريكيين، مع أن تخطيط اللجنة العمالية أن يقتصر الإضراب على الامتناع عن العمل حتى

يطلق سراح اللجنة، وأن لا يجري أي عمل تخريبي للمنشآت، أو تحطيم للآلات، والمعدات.

وكذلك لا يجوز الاعتداء الشخصي على أي موظف، أو عامل أجنبي - أمريكي أو غيره - بل حتى ولو وُجد شخص ما سعودي لم يشارك في الإضراب لا يجوز إرغامه بالقوة على الإضراب، كل ذلك كيلا تتخذ الحكومة، أو الشركة، من ذلك ذريعة وحجة للفتك بعدد كبير منهم.

من هنا فإنه لم تجر - خلال فترة الإضراب، أو بعد عودة العمال - أي أعمال تخريبية، وهذا دليل على بعد نظر وحصافة قادة العمال.

(١٢) عند ما وصل نبأ اعتقال أعضاء لجنة العمال صباح يوم الجمعة للقطيف، ارتأى عدد من العمال - ممن كان على صلة مباشرة باللجنة - أن يذهب اثنان للظهران ليستطلعوا الأخبار، ويعرفوا كيف كان رد الفعل هناك لدى العمال المقيمين، فذهبت - بعد ظهر ذلك اليوم - أنا وصديقي حسين علي الشماسي (ع)، حسين كان موظفاً لدى أرامكو، ومن لهم اتصال مباشر مع اللجنة، أما أنا فلم أكن موظفاً لدى أرامكو، ولكني كنت على صلة وصداقة بعدد من العمال، ممن كان من الطليعة العمالية المناضلة - ذهبنا عصرنا للظهران، ولقينا هناك بعض العمال، فأخبرونا بما شاهدوه - ليلة البارحة - منظر الحجيء بأعضاء اللجنة مكبلين بالأغلال، وتفتيش غرفهم، ونقلهم بسيارات اللوري.

كما أخبرونا نبأ رشق (الباصات) التي تقل الأمريكان بالحجارة، من قبل العمال، صباح ذلك اليوم، وقالوا: «إن العمال مصممون على الإضراب، وأن كثيراً منهم، ممن كانوا هنا، بدؤوا يعودون لمنازلهم، وعليكم أن تقولوا لعمال القطيف أن يظلوا حيث هم، ولا يعودوا لأعمالهم إلا بعد إطلاق سراح اللجنة - كما هو مخطط - وبعدها ذهبنا لغرفة حسين، وأخذنا كتباً، وأوراقاً كانت لديه هناك للذهاب بها للقطيف، ثم توجهنا لموقف سيارات التاكسي، بالحلي السعودي، للعودة للقطيف، وهناك في الساحة أمام المسجد شاهدنا جماهير كثيرة واقفة وراء حلقة من الشرطة ملتفة حول فضاء، ساحة، وفي وسطها رجال مكبلون، ومجموعة من أخوياء الإمارة، ومن الشرطة، واقفون حول المكبلين، وشرطة آخرون بين الجماهير، وبين حلقة الشرطة يمنعون الجماهير من الاقتراب من حلقة

الشرطة، ولم نستطع تبين وجوه المكبلين لبعدهم، وكثافة الجماهير الواقفة أمامنا، مما يحول بيننا وبين الرؤية الواضحة.

وبعد قليل من وصولنا وصل مدير مكتب الأمير عبد المحسن بن جلوي، واسمه محمد عبد الرحمن الشيباني، وألقى بياناً قصيراً، ولكن بطريقة حماسية قال فيه ما معناه: «لقد قامت جماعة مفسدة بتكوين لجنة زعمت أنها تمثل العمال، وتدافع عن حقوقهم، وغرضها التخريب والفساد، وسيكون جزاء كل مفسد هو العقاب الصارم».

وهنا أخذ الأخوياء والشرطة الجماعة المكبلين، وأكبوهم على وجوههم، وأخذ البعض يمسكون أرجلهم، وآخرون يمسكون رؤوسهم، وآخرون انهالوا عليهم بالعصي يضربونهم ضرباً مبرحاً، وهم يصرخون، ويستغيثون، والشيباني يصرخ: «هذا جزاء كل مفسد»، ثم هدأت أصواتهم بعد طول الضرب المبرح، ولما لم يعد يسمع لهم صوت توقف الضرب، وأخذوهم، وألقوا بهم في السيارات، وذهبوا بهم.

فاعتقدت أنا وزميلاتي، بل وكل من لا يعرف الحقيقة من كان حاضراً هذا المشهد المؤلم - اعتقدنا أن هؤلاء هم أعضاء اللجنة العمالية، وصار زميلتي حسين في حالة اضطراب كبير، وأخذت رجلاه ترتجفان، وهو يحاول أن يتماسك، ويتجلد لئلا يبدو عليه الاضطراب، وهو حامل لكيس ثقيل من الكتب والأوراق، وأخذ الناس في التفرق، وأسرعنا نحن لموقف السيارات لنعجل بالعودة للقطيع، ولكن قبل أن نصل للموقف التقينا بشخص من العمال، من غير أبناء المنطقة يعرفه حسين، فقال لنا: «اطمئنوا، هؤلاء الذين مجلدوا ليسوا أعضاء اللجنة، أعضاء اللجنة منذ البارحة بالأحساء، وإنما هؤلاء من السجناء في جرائم سطو وغيرها، وعليهم عقوبات جلد، فجاءوا بهم، وجلدوهم ليؤهموها الناس أنهم أعضاء اللجنة إرهاباً للعمال وتخويفاً»، ثم قال: «عودوا لبيوتكم، فلا عمل إلا بعد إطلاق سراح اللجنة»، فعدنا للقطيع، وأخبرنا العمال بما شاهدناه، واستمرت السيارات تنقل العمال العائدين من مناطق العمل طوال عصر وليل ذلك اليوم، وبدأ الإضراب الكبير.

(١٣) لم يُفصل من العمال إلا أعضاء اللجنة عدا عبد الله علي الغانم - من القطيع - لأنه كان طيلة أيام المفاوضات والإضراب في إجازة، ومسافراً

خارج السعودية، وقد عاد من إجازته خلال أيام الإضراب، ولكنه لم يدخل السعودية، وظل بالبحرين يتابع الأخبار، فلما عاد العمال للعمل جاء للسعودية، وذهب لعمله فلم يتعرض للمساءلة؛ إذ اعتبر غير مشارك في الأحداث.

ولقد فصل ناصر السعيد من عمله مع أعضاء اللجنة، أما العمال الذين اعتقلوا من غرفهم لرفضهم العمل فقد أطلق سراحهم بعد عودة العمال للعمل، وأعيدوا لأعمالهم، ونُفي إلى بيروت كلي من عبد العزيز أبو اسنيد، وعبد الرحمن البهيجان، أما الآخرون فقد أبعث كل شخص إلى بلده التي هو منها - مسقط رأسه - وفرضت عليهم الإقامة الجبرية في نفس البلد تحت رقابة الشرطة، بحيث لا يغادرها إلى أي مكان.

(١٤) بدأت عودة العمال للعمل خلال الأسبوع الثالث للإضراب، وهو الأسبوع الذي أطلق خلاله سراح أعضاء اللجنة، ولكن العمل لم يكتمل تماماً، بعودة جميع العمال، إلا في أول الأسبوع الرابع للإضراب، أي إن الإضراب كان إضراباً شاملاً لمدة أسبوعين، ومتقطعاً خلال الأسبوع الثالث.

الفصل الرابع

ما بعد الإضراب

كان لا بد أن يُعقب العاصفة هدوءاً، وركوداً لالتقاط الأنفاس، بعد تلك الحركة العنيفة، ولاستعراض، وتقييم الحدث، واستخلاص النتائج، ودراسة السلبيات، والإيجابيات؛ ولهذا فقد استمر الوضع هادئاً طوال عام ١٩٥٤م.

ولقد ساعد على استمرار الهدوء وفاة الملك عبد العزيز بُعيد الإضراب، في نوفمبر ١٩٥٣م ربيع الأول ١٣٧٣هـ، وتولي الملك سعود مكانه^(١)، وانتظار الناس التغيرات التي قد يتخذها الملك الجديد؛ لأنه - كما كان الناس يظنون فيه، وكما هو المفروض - أقرب إلى روح العصر، وأكثر استعداداً لتقبل معطياته الحديثة، ولكن لم تصدر من الملك سعود أي خطوة إصلاحية كبرى ذات تغيير جذري في أسلوب الحكم تؤكد ظن الناس فيه، وتزيد من أملهم، وتمنحه شيئاً من ثقتهم.

إلا أنه في عام ١٩٥٥م أصدر عفواً عن العمال الذين فُصلوا من عملهم - أعضاء اللجنة العمالية - وأمر برفع الحظر على تحركاتهم، والسماح لهم بالعودة إلى مناطق الزيت، كما سمح إلى المبعدين بالخارج بالعودة إلى المملكة، بل وأمر بإعادة كل المفصولين إلى أعمالهم، إلا أن أرامكو استثنت ثلاثة أشخاص، هم: عبد العزيز أبو اسنيد، وصالح سعد الزيد، وعبد الرحمن البهيجان، هؤلاء رفضت إعادتهم لأعمالهم، وقبلت إعادة الباقيين بمن فيهم ناصر السعيد.

ويبدو أن أرامكو لم تقبل هؤلاء إلا لأنها كانت تدبر مكيدة لهم لتحمل الدولة على الرج بهم في السجن مرة أخرى، وبتهمة سياسية لا يستطيع العمال، إزاءها، أن يتحركوا من أجلهم؛ فقد كلفت أحد عملائها من موظفيها - عربي غير سعودي - بتوزيع منشورات تحمل الشعار الشيوعي - المنجل والمطرقة - وزعها بعد وصول عبد العزيز أبو اسنيد من بيروت لمطار الظهران بيوم واحد، وفعلاً وُجِّهت التهمة لأبي اسنيد؛ بأنه هو الذي جاء بها من بيروت.

وعلى الرغم من أنه فُتِّش في المطار، عند وصوله، تفتيشاً دقيقاً، ولم يعثر معه على شيء، إلا أنه سُجن، وحُقق معه، بل وجُلب أثناء التحقيق، لكن المحاولة فشلت؛ إذ استطاع أحد الوطنيين أن يُثبت أن الذي وزع المنشورات هو (فلان) موظف أرامكو، وبذلك أُطلق سراح أبو اسنيد، وأبعد العميل من البلاد.

ولكي نتابع تسلسل الأحداث، وتلاحقها، وتطوراتها لا بد لنا من التعرض لقضايا وأحداث أخرى - غير الحركة العمالية - حدثت ما بين حركة العمال الأولى عام ١٩٥٣م، وحركة العمال الثانية

عام ١٩٥٦م^(١)، وهذه الأحداث منها ما له ارتباط وصلات بالحركة العمالية، وإن لم يكن طابعه عماليًا^(٢).

مكتب العمل والعمال

كانت شؤون العمال، أوّل الأمر، مرتبطةً بمكتب الزيت والمعادن، المختص بشؤون الزيت، والتابع لوزارة المالية^(*)، ثم حُوّل إلى دائرة مستقلة باسم: «مكتب العمل والعمال»، وانتقل إلى مقرّ خاصّ به، وذلك بعد صدور نظام العمل والعمال السعودي السابق^(٣).

وقد رُبطت هذه الإدارة بإمارة المنطقة الشرقية وأميرها «سعود بن جلوي»، أي إن قراراتها تُرفع، أوّلاً، لابن جلوي؛ للموافقة عليها، ثم تأخذ طريقها للتنفيذ، وقد عُيّن الأستاذ «عبد الرزاق الرئيس^(٤)» رئيساً لهذه الدائرة، ولكنه لم يستمر فيها إلا لبضعة شهور، استقال بعدها؛ لأنه اصطدم مع ابن جلوي؛ لتدخلاته في قرارات الإدارة، وإصداره أوامر تخالف النظام الذي وضعته السلطات السعودية نفسها.

وفي عام ١٣٧٤هـ، ١٩٥٥م قررت الدولة تحويل مكتب العمل والعمال إلى مصلحة مستقلة ترتبط بمجلس الوزراء مباشرة، وعين

(*) ستعرض لها بالتفصيل في الفصول القادمة.

(**) لما كنت أشتغل بالمقالات في رحيمة - منطقة رأس تنورة - خلال عامي ١٩٥٢ - ١٩٥٣م كنا نقدم، شهرياً لهذا المكتب، كشوفاً وبيانات بأسماء العمال الذين يعملون لدينا: عددهم، ورواتبهم، وجنسياتهم، ودرجاتهم، الخ، وكان يرئس هذا المكتب، يومذاك، الأستاذ علي أحمد الغامدي، الذي أصبح، بعد ذلك، مديراً لمكتب أمير المنطقة الشرقية بالدمام، ولفترة طويلة حتى تقاعد.

الشيخ عبد العزيز بن ابراهيم بن معمر^(٥) رئيساً لهذه المصلحة، وكُلِّف بوضع هيكل تنظيمي لها، فجاء إلى المنطقة، واختار عددًا من الشباب السعودي من الخريجين الجدد، وعيّنهم رؤساء للأقسام، من بينهم محمد الهوشان^(*)، وعبد الرحمن المنصور^(**)، وعبد الله الضبيب^(***)، كما عين في وظائف هذه المصلحة الأشخاص الثلاثة من العمال الذين رفضت أرامكو إعادتهم لأعمالهم؛ وهم: عبد العزيز أبو اسنيد، وصالح سعد الزيد، وعبد الرحمن البهيجان، وصار يبحث عن الشباب، والكفاءات الوطنية في المنطقة، فاختر يوسف الشيخ يعقوب^(٦)، وعبد الله إبراهيم الحقييل^(****)، وعبد

(*) محمد الهوشان: أحد الخريجين السعوديين في أواسط الخمسينات للميلاد، ظل، لفترة، في مصلحة العمل، ثم سافر لأخذ شهادة الدكتوراه في القانون الدولي، وشغل، لفترة، منصب رئيس صندوق التقاعد لموظفي الدولة.

(**) عبد الرحمن المنصور: هو، أيضاً، أحد الخريجين خلال الخمسينات، أديب وشاعر، ظل في مصلحة العمل حتى عام ١٣٨٤هـ، ١٩٦٤م حينما اعتقل - ضمن من اعتقلوا في ذلك العام، وقد حُكِم عليه بثلاث سنوات(*).

(*) أوردنا نبذة عنه في ج-٢/٨٢ م

(***) عبد الله الضبيب: هو، أيضاً، خريج تلك الفترة، ظل لفترة رئيساً لمصلحة العمل.

(****) عبد الله ابراهيم الحقييل: من عائلة الحقييل المعروفة، وفيها كثير من رجال الدين، شارك في الحركة الوطنية، زاول مهنة المحاماة بعد تركه العمل في مصلحة العمل، اعتقل عام ١٣٨٤هـ، ١٩٦٤م، وحُكِم عليه بالسجن ثلاث سنوات، وبعد خروجه من السجن عاد لمزاولة مهنة المحاماة إلا أنه اعتقل مرة أخرى في جدة ضمن الاعتقالات التي حدثت عامي ١٣٨٩/ ١٣٩٠هـ، ١٩٦٩/١٩٧٠م، وهو الآن رجل أعمال.

الرسول (عبد الله) الشيخ علي الجشي^(٧)، ومنصور عبد الله إخوان^(٨)، وغيرهم.

وبعد انتهاء عملية اختياره لكبار الموظفين، ورؤساء الأقسام؛ بدأت خطوات إكمال الجهاز الإداري للمصلحة بموظفين من ذوي الكفاءات الوطنية، وشكل لجنة ممن سبق أن اختارهم، وعينهم في الوظائف الرئيسية؛ لتقوم باختيار المتقدمين لطلب الوظائف، وصارت اللجنة تعقد جلساتها، ليلاً، خلال شهر رمضان ١٣٧٤هـ، مايو ١٩٥٥م^(*) لاستقبال طلبات المتقدمين لشغل الوظائف الشاغرة، وتجري لهم الاختبارات.

وبعد أن انتهت اللجنة من ذلك قررت إعلان النتائج بعد عطلة عيد الفطر ولكن...

كان الشيخ عبد العزيز بن معمر يسكن، حينذاك، في فندق مطار الظهران، وكان مقرراً - بعد أن يكتمل جهاز المصلحة الوظيفي، ويتم إقرار الهيكل التنظيمي للمصلحة، وتثبيت الموظفين الذين عينوا في وظائفهم، بعد إقرار كل ذلك من قبل الجهات الرسمية المختصة، ومباشرة المصلحة عملها - أن يقوم ابن معمر بنقل عائلته للمنطقة ليستقر فيها، ولكن الجميع فوجئ بما لم يكن في الحسبان، ولا يدور بخلداهم.

ففي فجر يوم الاثنين ١٠ رمضان ١٣٧٤هـ - ٢ مايو ١٩٥٥م

(*) كنت ممن تقدم للاختبار لدى هذه اللجنة من أجل العمل في هذه المصلحة، ولقد علمت أنني كنت من أوائل من رشحتهم هذه اللجنة لإحدى وظائفها، إلا أن تركي بن عطيشان رفض تعيين كل من رشحتهم اللجنة.

جاء أحد كبار ضباط الحرس الملكي، وقبض على عبد العزيز بن معمر، وأخذه مكبلاً معه للرياض، وبُهِت الجميع، وأسقط في أيديهم؛ إذ لم يعرفوا سبب هذه التطورات المفاجئة في حينه^(٩).

وفي يوم السبت ١٥ رمضان ١٣٧٤هـ، ٧ مايو ١٩٥٥م استلم تركي بن عطيشان^(١٠)، إدارة المصلحة خلفاً لابن معمر، وقد قام تركي بفصل بعض الذين عينهم ابن معمر، منهم يوسف الشيخ يعقوب وآخرون، لا أذكر أسماءهم الآن، ولما قدمت لجنة اختبار المتقدمين للوظائف تقريرها، المتضمن ترشيح من رأته مقبولاً إلى تركي بن عطيشان، رفض التقرير جملة وتفصيلاً، وصار هو - بعد ذلك - يعين من يراه، وربطت المصلحة - مرة ثانية - بإمارة المنطقة، وأميرها سعود بن جلوي.

واستمر تركي في المصلحة يديرها حسب أوامر وتوجيهات بن جلوي الكيفية، حتى حين نقل تركي أميراً لمنطقة البريمي، إثر ظهور أزمة البريمي، والخلاف عليها بين الحكومة السعودية وشركة أرامكو من جهة، وبريطانيا وإمارات الساحل (الإمارات العربية المتحدة الآن) من جهة أخرى، وهي قضية معروفة، ثم عين عبد الله الضبيب رئيساً للمصلحة خلفاً لتركيب بن عطيشان، وظلت المصلحة مرتبطة بإمارة المنطقة حتى حين إنشاء وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

وبعد اعتقال عبد العزيز بن معمر بأيام، وفي مساء يوم الإثنين ٢٥ رمضان ١٣٧٤هـ، ١٧ مايو ١٩٥٥م اعتقل عبد الرسول (عبد الله) الجشي بعد أن جرى تفتيش بيته، وأخذ كل ما لديه من كتب وأوراق، وقد أفرج عنه بعد عطلة عيد الفطر بأيام، بعد أن أخفق المفتشون الذين عكفوا على تفتيش أوراقه وكتبه تفتيشاً دقيقاً

– أحققوا في العثور على شيء يدينه^(١١).

الصحافة الوطنية

أ – جريدة الفجر الجديد

في عام ١٩٥٤م – ١٣٧٤هـ حصل أحمد الشيخ يعقوب^(*)، وأخوه يوسف على ترخيص بإصدار جريدة أسبوعية باسم «الفجر الجديد».

وإذا كان ظاهر الأمر أن الجريدة باسم الأخوين – أحمد ويوسف – فإن الحقيقة أن الذي كان يديرها ويشترك في تحريرها هم مجموعة من الشباب الوطني، منهم عبد العزيز أبو اسنيد، ومحمد الهوشان^(**)، وعبد الرحمن المنصور، وعبد الرسول (عبد الله) الجشي، وغيرهم، بل إن طلب الترخيص كان باتفاقٍ مسبق بينهم.

وكان أحمد الشيخ يعقوب مجرد واجهة أمام الجهات الرسمية،

(*) أحمد الشيخ يعقوب: هو شقيق يوسف الشيخ يعقوب، ويكبره سنًا، تولى كتابة عدل الخبر لفترة، ثم امتهن المحاماة، وقد اعتقل عام ١٩٥٦م – كما سيأتي – وبعد خروجه من السجن عاد لمزاولة المحاماة، لم يتيسر لي معرفة تاريخ وفاته.

(**) أتذكر أن محمداً الهوشان كتب في العدد الثاني من الجريدة مقالا بعنوان: (دجال من وراء الأطلسي)، تعرض فيه للكاتب اليهودي الفريد ليلنتال، وكان في زيارة لأرامكو في تلك الفترة، وكان هذا اليهودي يدّعي أنه ضد الصهيونية، وأنه مناصر للقضية العربية؛ إلا أن الهوشان، كما يبدو، لم يكن يصدق هذا الإدعاء، ولا يثق في صاحبه، فكتب مقاله يهاجم فيه ليلنتال، ويكذب ادعاءاته.

ولهذا فإن الجريدة قضي عليها - وإلى الأبد - وهي لا تزال تحبؤ؛ إذ لم يصدر منها سوى ثلاثة أعداد فقط.

ففي يوم الخميس ١٤ شعبان ١٣٧٤هـ، ٧ إبريل ١٩٥٥ م صدر أمر ملكي بإيقاف الجريدة نهائياً.

ولما صدر أمر إيقافها قمنا - نحن جماعة من شباب القطيف - بصياغة برقية أرسلناها للملك سعود، جمعنا فيها توقيعات من عدة أفراد فيهم التاجر، والموظف، وعامل أرامكو، وغيرهم ممن يحملون روحاً وطنيةً.

وقد طالبنا في هذه البرقية بإلغاء أمر إيقاف الجريدة، والسماح لها بمعاودة الصدور، وبعد إرسال البرقية ببضعة أيام، وفي يوم الاثنين ١٨ شعبان ١٣٧٤هـ، ١١ إبريل ١٩٥٥ م استدعي جميع الموقعين على البرقية إلى مكتب إمارة المنطقة الشرقية بالدمام، وهناك جمعنا وحدنا في غرفة خاصة، وبقينا لفترة ننتظر، ثم استدعي من بيننا حسن صالح الجشي^(١٢) لمقابلة الأمير عبد العزيز بن سعود بن جلوي^(١٣).

وبعد استدعائه بقليل جاء إلينا - نحن المجموعين بالغرفة - تركي بن عطيشان، وقرأ علينا بياناً مكتوباً ملخصه:

«إن الحكومة تعرف أنكم، حينما أبرقتم لجلالة الملك تطالبون إعادة صدور الجريدة كنتم تعتقدون أن الجريدة تخدم الشعب والحكومة، ولكن الخبراء في الديوان الملكي العارفين ببواطن الأمور، والذين يدركون ما وراء السطور، ويفهمون في السياسة، هؤلاء عرّفوا أن هذه الجريدة لا تخدم الشعب، ولا الحكومة - ولا شعب بدون حكومة، ولا حكومة بدون شعب، (كلمة حق يراد بها باطل)،

وعليه فإن على الموظف أن يهتم بوظيفته، والتاجر بمتجره، واتركوا السياسة لأهل السياسة؛ فهم أعرف بها منكم».

ثم قال: «قوموا، وعودوا إلى بيوتكم».

وبعد انتهاء ابن عطيشان من قراءة البيان خرج حسن الجشي من عند الأمير، ثم غادرنا، جميعاً، مقرّ الإمارة، وسألنا حسن الجشي:

«ماذا قال لك الأمير؟».

قال: «لقد تكلم معي، أولاً، بمضمون البيان الذي قرأه عليكم تركي، ثم صار ينصحني بأن لا أُفجِم نفسي في أمور لا مصلحة لي فيها، وأن أتفرغ لتجارتني».

وهكذا - بحكم كفي - أطفئ النور الذي لمع، كومضة برق خاطف، في سماء الصحافة الوطنية، ولو قُدِّر لهذه الصحيفة أن تستمر؛ لكانت نموذجاً حيّاً للصحافة الوطنية الهادفة^(*).

ب - محاولات أخرى لإصدار صحف بالمنطقة

لم تكن الفجرُ الجديد أوّل محاولة لإصدار صحيفة وطنية بالمنطقة؛ فلقد سبقتها محاولات ولكنها فشلت كلها قبل أن ترى النور، ففي عام ١٣٧٢هـ - ١٩٥٣م، وقبل إضراب العمال في أكتوبر من نفس العام - كما تقدم - وخلال مرض الملك عبد العزيز

(*) ضمن الوثائق صورة للخطاب الذي بعثه إليّ صاحب الامتياز - أحمد ويوسف - يطلبان فيه المساهمة والتعاون معهما^(*).

(*) ملحق الوثائق، الوثيقة رقم (١٥)، ص: ٤٠٤ م.

الذي توفي فيه، في ربيع أول عام ١٣٧٣هـ، نوفمبر ١٩٥٣م، كان ولي العهد - الأمير سعود - يباشر اختصاصات وسلطات والده المريض، وقد جاء سعود للمنطقة، وأقام لفترة في بيت الضيافة لدى أرامكو بالظهران، فتقدم إليه كل من عبد العزيز أبو اسنيد، وعبد الرسول (عبد الله) الجشي - تقدم كل واحد بمفرده، دون أن يعرف الواحد منهما عن الثاني شيئاً - تقدم كل واحد يطلب إعطائه ترخيصاً بإصدار صحيفة، واختار كل واحد منهما الاسم الذي يراه مناسباً.

وقد أعطي عبد العزيز أبو اسنيد ترخيصاً، ولكن باسم غير الاسم الذي اختاره، ولم يُستجب لطلب الجشي، ثم اتضح أن الاسم الذي أعطي لأبي اسنيد هو الاسم الذي اختاره الجشي.

وحيثما عرّف أبو اسنيد بالحقيقة لم يقبل بأن ينفرد بهذه الصحيفة - دون موافقة الجشي - فكان رد الجشي أن لا اعتراض لديه على صدور الصحيفة بنفس الاسم من قِبَل أبي اسنيد؛ لأن المهم أن تصدر الصحيفة من قِبَل شخص وطني، ومؤهل، لا أن يصدرها هو (لم يكونا يومئذ قد تعارفاً، ولكن كانت هذه بداية التعارف بينهما)، وقررا أن يتعاونوا معاً على إصدارها، غير أن الظروف وتطورات الأحداث (إضراب العمال، واعتقال أبي اسنيد) حالت دون ذلك.

وفي أوائل عام ١٩٥٦م - ١٣٧٥هـ قمت أنا - دون علم أحد - بإرسال خطاب مني للملك سعود أطلب فيه منحي ترخيصاً بإصدار مجلة شهرية باسم «صوت الجزيرة»^(١٤)، ولم أطلع أحداً على ذلك؛ لأنني كنت شاكاً في الاستجابة لطلبي^(١٥)، وبعد فترة

(*) كنت قد قرّرت - بيني وبين نفسي، إذا ما قُدِّر لطلبي أن يستجاب - أن =

من تقديم الطلب، وبتاريخ ١٥ شعبان ١٣٧٥هـ، ٢٧ مارس ١٩٥٦م وُجِّهت دعوةٌ من أمير القطيف لستة أشخاص للحضور لمقر الإمارة غداً صباحاً؛ لأن هناك هيئة آتية تريد مقابلتهم.

وكان الأشخاص الستة متنوعي الاتجاهات: اثنان منهم تجار يعيدون عن الشؤون الثقافية، أو الأدبية، بل إن أحدهما أمي، وهما الحاج إبراهيم مكّي البحارنة، والحاج عبد الله طه الحداد، واثنان من البلدية (يومها كنت موظفاً بالبلدية) هما رئيس البلدية محمد صالح الفارس^(١٥)، ورئيس المجلس البلدي عبد الجليل محمد الزهيري^(١٦)، واثنان من فئة الأدباء والشعراء هما الشيخ عبد الحميد الخنيزي (الخطي)^(١٧)، وعبد الرسول (عبد الله) الجشي.

وثارت علامات الاستفهام لدى الناس - المهتمين بالقضايا والشؤون العامة - حول هذه الهيئة، والغرض من مجيئها، ولم استُدعي هؤلاء الستة المنوعون فقط، إذا كان الموضوع يتعلق بإحدى قضايا البلد المعهودة فلم اقتصر الاستدعاء على هؤلاء فقط؟ وإذا كان ثمة من أرسل خطاباً، أو برقية، حول موضوع ما، وهؤلاء من ضمن الموقعين فلم لم يستدع جميع الموقعين؟ وطبعاً لا يمكن أن يكون هؤلاء وحدهم قد وقَّعوا على شيء ما، فليس ثمة ما يجمعهم، وظلت علامات الاستفهام حائرة، أما بالنسبة لي، فلم يخطر ببالي أن الموضوع يدور حول طلبي؛ إذن لاستدعيت أنا أيضاً.

= أقوم بالتعاون مع بعض الأصدقاء بتكوين هيئة إدارة، وتكوين للمجلة، وإن كان الترخيص باسمي الشخصي؛ إذ ليس لديّ الإمكانيات المادية لتمويل المجلة وحدي، ولكن (ماكل ما يتمنى المرء يدركه).

وفي عصر ذلك اليوم - اليوم الذي جاءت في صباحه الهيئة - خرجت مبكراً، نوعاً ما، أتشمم الأخبار، ومررت بـدكان أحد أقرباء حسن الجشي، وكان ممن يهتم بالقضايا العامة، ويشترك في التوقيعات على ما يرفع للسلطات من مكاتيب، أو برقيات، حول مطالب البلاد، فناداني، وقال لي: «ما هي الأخبار؟» قلت: «لا أدري، ولقد خرجت مبكراً أتشممها، فإذا كان لديك جديد منها فأخبرني»، فضحك وقال: «لماذا تتكتم؟ لقد انكشف السر»، قلت: «أي سر تعني؟ وماذا الذي أتكتم به؟ صدقي أنا لا أعرف شيئاً».

وظل الشك يسيطر عليه - رغم تأكيداتني إليه، وثقته بي - ثم قال لي: «ألم تطلب ترخيصاً بإصدار مجلة؟»، قلت: «كيف عرفت؟»، قال: «الهيئة حولك وحولها»، قلت له: «صدقني أن هذه أول مرة أعرف؛ لأن الهيئة لم تستدعني، ولم ألتق أحداً ممن استدعتهم، ولم أعرف عن الموضوع أي شيء»، ثم توجهت للجشي؛ لأعرف منه تفاصيل ما جرى، قال لي الجشي: «لقد كانت الهيئة تستدعي كل فرد وحده وتسأله، وكانت الأسئلة هي هل البلد بحاجة إلى مجلة؟ وهل تؤيدون إصدار مجلة؟ وهل تعرفون فلاناً؟ وهل هو مؤهل، ثقافياً، لإصدار مجلة؟ وهل لديه القدرة المالية على تمويلها؟ ثم ما هي ميوله واتجاهاته؟»، قلت للجشي: «ماذا كانت الردود؟»، قال: «لا أعرف رد التجار، ولا أصحاب البلدية، أما ردي فكان ملخصه هو: «أن الشخص متعلم، ومثقف، وأن إصدار مجلة فيه نفع للبلد، وأما مقدرته المالية فإنه هو وإخوانه جميعهم ماليتهم واحدة، وهم في وضع مادي مريح، ولا أعرف أن له اتجاهات، أو ميولاً خاصة»، ثم قال: «وقد سألت الشيخ عبد الحميد، بعد خروجنا عن أجوبته، فأجابني بملخصها، وهي تقارب إجاباتي».

وحاولت - أنا، بعدئذ - أن أعرف إجابات الآخرين، فعلمت أن كلا من البحارنة والحداد قالا: «نحن تجار، وليس لنا رأي في مثل هذه المواضيع»، أما الشخص نفسه فنحن نعرفه، ونعرف أسرته، وهو شخص مستقيم، ووضعهم المادي عادي لا ثراء كبيراً، ولا حاجة لأحد، أما صاحبها البلدية فقد تكتما، ولم يفصحاً عما قالاه، ولكنني استطعت، بفضل أحد زملائي الموظفين بالبلدية، وكان موضع ثقتهما، قال لي: «كنت في بيت رئيس البلدية - محمد بن فارس - عصر ذلك اليوم - وجاء الزهيري، رئيس المجلس، وكنا ثلاثتنا فقط - فسأل ابن فارس الزهيري: «ماذا كان ردك على الأسئلة؟»، قال الزهيري: «لم أقصر في حقه؛ لقد قلت للهيئة: إن هذا الشخص غير مأمون، إنه موظف معنا في البلدية وهو - مع ذلك - يكتب ضدنا أياماءات غير صريحة، ويتعاون، سراً، مع من يقف ويعمل ضدنا»، ثم قلت: «إني لا أستبعد أن تكون له يد فيما يظهر، أحياناً، في بعض الصحف اللبنانية من مقالات ضد الحكومة»، فتبسم ابن فارس، وسكت، فسأله الزهيري: «وأنت؟»، فأجابه ابن فارس: «أنا، أيضاً، ما قصرت وحطيت فيه»، ولم يعط ابن فارس الزهيري أي تفاصيل عما قاله بمحضري».

ولقد عادت الهيئة من حيث أتت دون أن تتصل بي، كما لم يصلني من أي جهة حكومية أي رد على طلبي، سلباً أو إيجاباً.

ج - صحف أخرى صدرت بالمنطقة ثم توقفت

في الفترة نفسها التي تقدّمت فيها بطلب الترخيص لي بإصدار صحيفة تقدم الأستاذ عبد الله أحمد شباط، من الأحساء، بمثل هذا الطلب، وحصل على ترخيص بإصدار جريدة (الخليج) التي

أصدرها بالخبر عام ١٣٧٧هـ، ١٩٥٧م، واستمرت حتى صدور نظام المؤسسات الصحفية عام ١٩٦٣م الذي ألغى كل امتيازات الصحف السابقة المملوكة لأفراد، وألزم بتحويل ملكيتها إلى مؤسسات يشارك فيها عدد من المساهمين.

ويقال إن الذي ساعد شباط في الحصول على الترخيص بإصدار الصحيفة هو أنه كان في تلك الفترة يدرس في المعهد الديني بالأحساء، وكان مدير المعهد، يومذاك، هو الأستاذ عبد الله بن خميس، الشاعر والأديب المعروف، وجاءت هيئة إلى ابن خميس تسأله عن شباط فزكاه، وأثنى عليه، وبناء على شهادة ابن خميس مُنِح الترخيص^(*).

وقد صدرت في الدمام عام ١٣٧٤هـ، ١٩٥٥م جريدة أخبار الظهران، وكان الترخيص باسم شركة الخط للطباعة والنشر^(١٨)، وترأس تحريرها الأستاذ عبد الكريم الجهيمان^(١٩).

وكانت شديدة القسوة على الفساد الإداري والموظفين الفاسدين، وقد توقفت لفترة بعد إبعاد رئيس تحريرها الأستاذ الجهيمان^(٢٠)، ولقد اشترك في تحريرها - خلال الفترة الثانية - كل من الأستاذ

(*) استقيت هذه المعلومة من الأستاذ علي أحمد الغامدي، مدير مكتب أمير المنطقة الشرقية خلال اجتماعي به على دعوة غداء في بيت أحد أقرائي.

(**) في عام ١٩٥٦م اعتقل سعود بن جلوي، أمير المنطقة الشرقية، كلاً من عبد الكريم الجهيمان، وسعد البواردي، ثم أبعدهما للرياض، فتوقفت، بإبعادهما، جريدة أخبار الظهران، ومجلة الإشعاع؛ إذ كان الجهيمان رئيساً لتحرير أخبار الظهران، وكان البواردي هو صاحب ورئيس تحرير مجلة الإشعاع.

«عبد الرسول (عبد الله) الجشي، والأستاذ محمد سعيد المسلم، الأديب والشاعر والمؤرخ المعروف، ولكن لفترات قصيرة، كما أصدر الأستاذ سعد البواردي - الشاعر المعروف - مجلة «الإشعاع»^(*)، وهي مجلة أدبية شهرية.

وكان يرئس تحريرها، ويشرف على كل مواضيعها هو بنفسه، وقد توقفت، نهائياً، بعد إبعاده مع الشيخ عبد الكريم الجهيمان للرياض، وقد صدر منها (٢) عدداً.

صدر أول عدد في محرم ١٣٧٥هـ أغسطس ١٩٥٥م، وآخر عدد في ذي القعدة ١٣٧٦هـ، يونيو ١٩٥٧م، وكان يطبعها في المطبعة السعودية بالدمام^(٢٠).

استدراك على المؤلف

ترتيب الصحف في المنطقة الشرقية حسب صدورها هو كالتالي:

أخبار الظهران، صدر العدد الأول منها في ١/٥/١٣٧٤هـ، ٢٦/
١٢/١٩٥٤م، وتوقفت بصدور العدد (٤٤) في ٢٩/٩/١٣٧٦هـ،
٢٩/٤/١٩٥٧م لمدة ٤ سنوات، ثم استأنفت الصدور بالعدد

(*) كان الأستاذ سعد البواردي يعمل مع قريبه (البواردي) (** التاجر المعروف في الخبر، وخلال فترة وجوده بالخبر أصدر مجلة (الإشعاع) التي توقفت بعد إبعاده للرياض.

(*) أبعده الأستاذ البواردي إلى بلدته شقراء، وليس إلى الرياض. م

(**) كان يعمل بائع قطع غيار مع الشيخ عبد اللطيف العيسى، صاحب وكالة العيسى للسيارات) في الخبر م

(٤٥) في ٢٨/١٠/١٣٨٠هـ، إلى أن توقفت نهائياً بصدور نظام المؤسسات الصحفية عام ١٩٦٣ م.

الفجر الجديد، صدر عددها الأول السبت ١١/٧/١٣٧٤هـ، وتوقفت بعد صدور عددها الثالث والأخير في ٩/٨/١٣٧٤هـ.

الإشعاع، كانت تصدر منتصف الشهر. صدر العدد الأول منها في محرم ١٣٧٥هـ، سبتمبر ١٩٥٥م، وتوقفت بعد صدور العدد العاشر من السنة الثانية في شوال ١٣٧٦هـ، مايو ١٩٥٧م، فكان جُماع ما صدر منها ٢١ عدداً، بسبب ضم العدد (١٢) لشهر ذي الحجة ١٣٧٥هـ، يوليو ١٩٥٦م، والعدد (١) لشهر محرم ١٣٧٦هـ، أغسطس ١٩٥٦م في عدد واحد مزدوج.

مجلة الخليج العربي صدر العدد الأول منها في ١/٣/١٣٧٧هـ، وتوقفت بعد العدد السادس.

جريدة الخليج العربي صدرت في أواخر عام ١٣٧٧هـ، ١٩٥٧م، وقد كتب على العدد (٤) السنة الثانية، العدد (٤) الثلاثاء ٣/٢/١٣٧٨هـ، ١٦/٩/١٩٥٨م. استمرت في الصدور أسبوعية، ثم نصف أسبوعية، سحب امتيازها من صاحبه الأستاذ عبد الله أحمد شباط، ومنح للأستاذ علي أبو خمسين حتى توقفت بصدور نظام المؤسسات الصحفية^(*). م

(*) انظر: البدايات الصحفية في المملكة (المنطقة الشرقية)، ص: ١٥ -

أحداث أخرى في القطيف

مطالبة أهالي القطيف بعضوية مجلس الشورى

بعد وفاة الملك عبد العزيز، وتولي الملك سعود الحكم؛ قام أهالي القطيف بإرسال وفد منهم لتهنئة الملك سعود بتوليته الحكم، وهنا استغل الشباب الفرصة، فاقترحوا على الأعضاء المرشحين للسفر للتهنئة أن يحملوا معهم عرائض من كل مدن القطيف وقراها، بحيث تكون لكل مدينة وقرية عريضة خاصة بها يوقع فيها كبارها وأعيانها وشخصياتها، على أن تكون العرائض، كلها، بصيغة واحدة متماثلة، أو - على الأقل - متقاربة، وأن يكون هناك عريضة رئيسية من القلعة ونواحيها، يوقعها كبار الشخصيات، والرجال البارزون، وأن تتضمن - هذه العرائض - مطلباً واحداً هو أن يكون للقطيف ممثلون في مجلس الشورى الموجود، حينذاك، بجدة.

وقد لاقى هذا الاقتراح استجابةً واستحساناً من قبل الجميع - شيوخاً وشباناً - ولم يستطع من كان لديهم تحفظ على الفكرة أن يعلنوا تحفظهم؛ لما وجدوه من استجابة عامة.

وقام الشباب بصياغة العرائض، ووقعت من قبل المواطنين في كل مدن وقرى القطيف، وحملها الوفد المسافر للتهنئة معه، وهناك - في الرياض - سُلمت العرائض للديوان الملكي، بعد الدخول على الملك، والسلام عليه، وتقديم التهنئة.

ولقد فاجأت هذه الخطوة كبار المسؤولين في الدولة، وأحدثت لديهم رد فعل سيء؛ إذ جاء - بعد يومين من تسليم العرائض -

رئيس الديوان الملكي لأعضاء الوفد في محل إقامتهم، وقال لهم ما معناه: «إن الملك مستاء، جدًّا، من طلبكم تعيين أعضاء منكم في مجلس الشورى؛ فهو طلب لم يطلبه أحد غيركم من سائر أنحاء المملكة، وهو يدلُّ على عدم ثقة، منكم، في الحكومة»، ثم ضمَّن كلامه تهديدًا مبطنًا لهم، ولما أرادوا العودة قيل لهم مُرُّوا - بعد عودتكم - على الأمير سعود بن جلوي بالدمام.

ولما عادوا للقطف أرسل ابن جلوي على كل شخصيات القطف، وكبارها، سواء ممن كانوا أعضاء في الوفد، أو لم يكونوا، ولما اجتمعوا لدى ابن جلوي خاطبهم مهذِّبًا ومتوعِّدًا: «عيبكم أنكم - يا أهل القطف - دائماً تستجيبون لآراء شبانكم، أصحاب الروس الزرق(*)، وتطيعونهم في كل ما يشيرون به عليكم.

كيف تطالبون بشيء لم يطالب به غيركم من بقية أنحاء المملكة؟ هل لكم ميزة على غيركم؟ والله إن عدتم لمثلها فسترون ما لا يسركم!»، ثم أراد أن يلطِّف الجو فقال لهم: «قوموا، وعودوا إلى بيوتكم، واحذروا أن يورطكم أطفالكم الطائشون في أشياء لا تليق بكم، أنتم الكبار، ويجب أن تكونوا أكثر حنكةً، وفهماً».

وعادوا، وكان رد الفعل لدى أعضاء الوفد مختلفاً بطبيعة الحال؛ إذ كان الوفد يتألَّف من بعض كبار الشخصيات، وبعض عمد

(*) أصحاب الروس الزرق: يعني بهم الشباب الذين يرثون شعور رؤوسهم، ولا يحلقونها كلُّها، كما هي عادة الكبار، ففي تلك الفترة كانت تعتبر عادة تربية شعر الرأس للرجال - ومن ثم دهنه وتمشيطه - ميوعة وتشبُّهاً بالنساء، وقد لاقينا معارضة من آبائنا، وسخرية واستهزاء من الغير حينما أقدمنا على تربية شعور رؤوسنا، بدلاً من حلقها كلها - كما كنا نفعل في صغرنا - وسنرى، مستقبلاً، أن هذا التعبير يتكرر مرة أخرى من قبل ابن جلوي في أحداث عام ١٩٥٦ م.

القرى، ولا يرى هؤلاء داعياً لمواجهة الدولة، أو إغضابها، أو تحديها في مثل هذه القضية؛ إذ إنهم لا ينظرون إلى عضوية مجلس الشورى بنفس النظرة والأهمية التي ينظر بها الشباب؛ لذلك فإن الأكثرية رأت أن يتكتم الوفد على ما حدث، ولا ينشر على الناس أنباء التأنيب، والتهديد الذي تلقّوه، سواء في الرياض أو الدمام^(*).

وهكذا كان؛ فلم نعرف - أول الأمر - شيئاً واضحاً من الوفد، ولم نتلقَ إلا ردوداً غامضة، ومبهمة، إذا مأسألناهم عن رد الفعل لدى الدولة، ولكننا أدركنا - نحن الشباب - أن ثمة شيئاً ما حصل للوفد، وأن هذا الشيء لم يكن ساراً، وكنا ندرك - عندما أشرنا بالفكرة - أن الدولة لن تستجيب لمثل هذا الطلب بسهولة، ولكننا أردنا أن نغرس في نفوس الناس فكرة حق الشعب في أن يكون له ممثلون لدى الدولة، وقد كانت خطوة هامة، لها قيمتها، وكان لها أصداء في المنطقة^(٢١).

لجنة تشجيع الطلاب

في عام ١٣٦٧هـ، ١٩٤٨م، فتحت الدولة أوّل مدرسة ابتدائية بالقطيف للبنين^(٢٢)، وكان الإقبال عليها ضعيفاً، وكان عدد كبير ممن التحق بها قد تجاوز سنّ التعليم الإبتدائي؛ إذ كانت أعمارهم

(*) كان من ضمن أعضاء الوفد عبد الرسول (عبد الله) الشيخ علي الجشي، ورغم أنه من الشباب إلا أنه هو أيضاً - ولعل ذلك التزاماً منه بالاتفاق الذي تم بين أعضاء الوفد - لم يُذع تفصيل ما حدث لهم سواء بالرياض، أو الدمام، وإن كان قد أشار إلى أن رد الفعل لدى السلطات كان عدم الرضا عن هذه الخطوة.

تتراوح بين ١٢ - ١٦ عاماً، ولكنهم قبلوا الدراسة فيها تشجيعاً لغيرهم.

ورأى الشباب أن يقوموا بخطوة تدفع بالأطفال - ولاسيما أبناء الفقراء - إلى الإقبال على الالتحاق بالمدرسة، فكونوا لجنة أسموها (لجنة تشجيع الطلاب)، وعرضها واضح من اسمها، وهو تشجيع الأطفال الصغار على الالتحاق بالمدرسة، والإستمرار في الدراسة.

وقد قامت اللجنة بجمع التبرعات، كما صار أعضاؤها يدفعون اشتراكات شهرية، وقامت بتزويد الطلاب بما يحتاجون اليه من دفاتر، وأوراق، وأقلام، وكتب، كما أنها زودت الطلاب، الفقراء، بملابس جديدة، وكانت تقوم بذلك في أول العام الدراسي، وفي الأعياد.

ولقد نجحت الفكرة، وزاد عدد التلاميذ ازدياداً ملحوظاً، واشتد الإقبال على المدرسة، وصارت اللجنة تتعاون مع إدارة المدرسة في بحث مشاكل المدرسة، وحاجاتها، بعد أن حصلت على تصريح، بذلك، من إدارة التعليم بالدمام.

وكان لتشجيع مدير التعليم بالمنطقة، آنذاك، الشيخ عبد العزيز التركي^(*) (رحمه الله) أثره الفعال في إنجاح اللجنة؛ إذ أصدر أوامره لإدارة المدرسة بوجوب التعاون مع اللجنة، وانتداب اثنين من أعضاء هيئة التدريس لحضور جلسات اللجنة عندما تكون جلسات

(*) عبد العزيز التركي: أول مدير للتعليم بالمنطقة، وله اليد الطولى في انتشار التعليم فيها، وقد نُقِلَ - بعد ذلك - ملحقاً ثقافياً بلندن، وبقي في هذا المنصب سنوات طويلة حتى وافته المنية عام ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥ م.

اللجنة مخصصة لبحث مواضيع تتعلق بالمدرسة والطلاب. وأصبحت اللجنة، وكأنها مجلس إدارة للمدرسة.

وكان الأستاذ عبد الله أحمد شباط - الكاتب والأديب المعروف - أحد اثنين من اللذين كانا يحضران جلسات إدارة اللجنة؛ لأنه، يوماً، كان مدرساً بهذه المدرسة.

كما قامت اللجنة - بالإشتراك مع إدارة المدرسة - بالإعداد والإشراف على تمثيل المسرحيات، ومن جملة المسرحيات التي مثلها الطلاب مسرحية (وامعتصماه)، وقد حضرها أمير المنطقة، يومذاك، عبد المحسن بن جلوي، وبعض مدراء وأساتذة المدارس الأخرى من غير القطيف، ونجحت المسرحية نجاحاً باهراً، وقد قام بالتمثيل فيها كبار السن من الطلبة، واشترك معهم بعض صغار السن من ذوي المواهب الأذكياء. واستمرت اللجنة لمدة ثلاث سنوات، ثم حُلَّت من قبل الحكومة بسبب منافسة آخرين كوّنوا لجنة أخرى لمنافسة اللجنة في قصة طويلة، ومؤسفة لا داعي لذكرها، وحُلَّت اللجنتان^(*)، ولكن (لجنة تشجيع الطلاب) استطاعت - رغم قصر عمرها - أن تغرس في المجتمع - ولاسيما بين الطبقات الفقيرة - فكرة وجوب التحاق كل طفل بالمدرسة؛ إحساساً بفائدة التعليم.

(*) اللجنة الأخرى هي: (المؤسسة الخيرية)، من أبرز أعضائها عبد الجليل الشيخ محمد الزهيري، كاتب عدل القطيف، وعضو المجلس البلدي (١)، انظر: التعليم في القطيف - توثيق الجهد الأهلي المبكر، جعفر محمد العيد، مجلة الواحة، بيروت، العدد: ٥٣، ربيع ٢٠٠٩م، ص: ١٥٢ - ١٦٨ م

المكتبة الأهلية العامة

في عام ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م؛ قام جماعة من شباب القطيف بإرسال خطاب للملك سعود يطلبون فيه السماح لهم بفتح مكتبة عامة بالقطيف، وقد صدرت موافقة الملك سعود على ذلك، وأُعطي أهل القطيف رخصة بفتح مكتبة عامة، ففتحت المكتبة، وأطلق عليها اسم (المكتبة الأهلية العامة بالقطيف).

واجتمع الموقعون على الخطاب، وأسندوا لكل من حسن صالح الجشي، وكاتب هذه السطور مهمة القيام - بصورة مؤقتة - بأعمال التأسيس، والإدارة للمكتبة، فقاما بجمع التبرعات، والطلب إلى الراغبين الاشتراك في عضوية المكتبة، والالتزام بدفع اشتراكات شهرية، واستأجرا محلاً؛ ليكون مقرّاً للمكتبة.

كما قاما بالكتابة لكبار الشخصيات، والتجار في المنطقة، وبعض كبار موظفي الدولة يطلبان منهم مساعدة المكتبة، والتبرع لها.

وقد حصلنا على تجاوب من البعض، وتبرعوا للمكتبة بمبالغ لا بأس بها، كما قام عدد من الشباب بالتبرع للمكتبة بجزء من مكتباتهم الخاصة، وتكوّنت، بذلك، نواة - لا بأس بها - من أجل تأسيس مكتبة؛ إذ لم يكن بالإمكان - بادئ ذي بدء - شراء عدد كبير من الكتب لتوسيع مكتبتها.

وقد اقتصرت الكتب، الموجودة فيها، على التبرعات، ولكنها صارت توفّر، أسبوعياً، عددًا لا بأس به من الصحف العربية - جرائد ومجلات - أسبوعية، وشهرية من التي تباع في السوق لتيسّر للأعضاء إمكانية القراءة، والإطلاع على مختلف الصحف، وتوفر عليهم تكلفة شرائهم لهذه الصحف.

كما قمت بصياغة مشروع مواد النظام الداخلي للمكتبة؛ كي يُعرض على أول مجلس إدارة ينتخب لمناقشته، وإقراره في صورته النهائية.

وحينما أكملتُ، والجشي، المهمة التي أسندت إلينا، ووقفت المكتبة على قدميها، صرحاً ثقافياً، قمنا بتوجيه الدعوة للجمعية العمومية لعقد اجتماع لها من أجل انتخاب مجلس إدارة جديد، وعقدت الجمعية العمومية اجتماعها بمقر المكتبة مساء الخميس ١/٢٧/١٣٧٥هـ، ١٥/٩/١٩٥٥م، وألقيت تقرير اللجنة المؤقت، فشرحت فيه الخطوات التي اتخذناها والأعمال التي أنجزناها، واختتمت التقرير مخاطباً المجتمعين قائلاً: «هذه هي مكتبتكم، ومصيرها بين أيديكم» (*).

ثم جرى انتخاب مجلس إدارة جديد يتكون من خمسة أشخاص، واختير حسن صالح الجشي رئيساً لمجلس الإدارة، وانتُخبت، أنا، سكرتيراً، والشاعر عبد الواحد حسن الخنيزي (رحمه الله) أميناً للصندوق، وأخي السيد حسن العوامي عضواً، وعضو آخر نسيته اسمه، وأصبحت المكتبة بمثابة ناد أدبي، وهو ما كنا نهدف إليه عند تقديم الطلب بالسماح لنا بفتح مكتبة، وصار الشباب يجتمعون في المكتبة مساء كل يوم يقرؤون، ويتناقشون.

وقد حُصصت غرفة للقراءة، وصالة عامة للجلوس والمناقشات، وصار يرتادها الأساتذة والمدرسون من أبناء البلاد العربية الذين تتعاقد معهم الدولة للتدريس في المدارس، وكانت تجري بينهم وبين الشباب المناقشات في مختلف القضايا العربية - السياسية والأدبية - وغيرها.

(* صيغة التقرير في نهاية حديثنا عن المكتبة.

ومن المعروف أن منتصف الخمسينات كانت فترة مدّ الوعي القومي العربي، والناصرى، وكانت البلاد العربية تَعَجُّ فيها حركات التحرر من الاستعمار، والانفلات من قيوده؛ تطلّعاً لقيام الدولة العربية الكبرى الموحدة - أمل الشعوب العربية، وحلمها الأكبر - وتبعاً لذلك كانت تَمُوج فيها الأفكار، والمبادئ السياسية التحررية، أو ما كان يطلق عليها «الأفكار التقدمية» من قومية، وبعثية، وشيوعية، وغيرها، فكانت المناقشات في المكتبة تجري حول تلك المواضيع بين الشباب بحرية، وصراحة دون خوف من رقيب.

واستمرت المكتبة تؤدّي رسالتها حتى حدثت الاعتقالات العمالية الثانية في ذي القعدة ١٣٧٥هـ، يونيو ١٩٥٦م، وطالت تلك الاعتقالات عدداً من أعضائها النشيطين بمن فيهم أمينها العام، السكرتير، كاتب هذه السطور، وكادت تطال رئيسها حسن الجشي، فقلّ رؤاؤها، وتقاعس الكثيرون عن دفع الاشتراكات الشهرية، وصارت مدينةً لصاحب المقر، وطالبهم بتسديد ما عليهم، وإفراغ المحل، وقام بعض الغيورين بجمع مبلغ سدّدوا به إيجار المحل، ثم استأجروا لها مكاناً صغيراً - دكان في داخل القلعة - ونقلوا إليه أثاثها وكتبها، وأقفلوها، وظلت مغلقة.

هذه هي الفترة الأولى من حياة المكتبة، وهي - رغم قصرها - كانت فترة خصيبة، وهامة، أما الفترة الثانية من حياتها، وهي الفترة التي قام بعض الشباب بإعادة فتحها - بعد فترة من إطلاق سراح المعتقلين في ربيع الثاني ١٣٧٧هـ، أكتوبر عام ١٩٥٧م - فإن الخلافات الأيدلوجية التي ظهرت في الوطن العربي، بعد قيام الوحدة بين مصر وسوريا، وقيام الثورة العراقية عام ١٩٥٨م، والصراع بين عبد الكريم قاسم، وجمال عبد الناصر، ثم الصراع

بين القوميين والبعثيين من جهة، والشيوعيين من جهة أخرى، ثم الصراع بين البعثيين وعبد الناصر - كل هذه الصراعات كان لها انعكاسات على الشباب في القطيف، ومن ثم انعكست هذه الصراعات على المكتبة؛ بسبب محاولة البعض من ذوي الأيدلوجية الواحدة السيطرة على المكتبة، والاستئثار بها، والحيلولة دون وصول الآخرين إليها، أو حتى دخولها.

وبسبب كل هذا فقدت المكتبة فاعليتها كمؤسسة ثقافية يستفيد منها الكل على اختلاف أفكارهم، واتجاهاتهم، وقد انتهت بها المطاف إلى أن سلمت كل محتوياتها إلى مكتبة مركز الخدمة الاجتماعية بالقطيف، وأغلقت نهائياً.

ولقد كنت تعرضت لبعض هذه الصراعات حول المكتبة، ودونتها، ضمن ما دونت، إلا أنني آثرت، مؤخراً، إهمال ذلك، والاكتفاء بهذه الإشارة.

تقرير الهيئة المؤقتة للمكتبة الأهلية

نص التقرير عن أعمال الهيئة المؤقتة للمكتبة الأهلية العامة بالقطيف خلال الفترة الانتقالية، ألقته في الاجتماع العام للهيئة العامة للمكتبة في إدارة المكتبة مساء يوم الخميس ١٠/٢٧/١٣٧٥هـ، ١٥/٩/١٩٥٥م^(*).

إخواني:

قبل أن أقدم إليكم بياناً، أو تقريراً عن أعمالنا البسيطة خلال الفترة

(*) صورته في ملحق الوثائق، وثيقة رقم (١٦)، ص: ٤٠٥ - ٤٠٧ م.

التي أوليتمونا فيها ثقتكم، وأوكلتم إلينا إدارة المكتبة؛ أحب أن أوضح لكم الغاية التي من أجلها قمنا بفتح هذه المكتبة، وما ذا نرجو من ورائها، وما هي أهدافنا، القريبة والبعيدة، منها.

لا شك أن الغاية واضحة، والهدف معروف لدى أكثركم - إن لم يكن لديكم جميعاً - فما سأقوله ليس غريباً، ولا جديداً عليكم، وإنما هو مجرد تذكير، وتنبيه دفعني إليه ما وجدته من فتور بين الشباب، وعدم إقبال على هذه المكتبة، كان سببه اليأس من فائدتها لدى البعض.

وإن التعرض لهذا قد يجرنا إلى التعرض إلى بحث واقعنا، وطبيعتنا في كل ما نقول - وما أكثر ما نقول - وفيما نعمل - وما أقل ما نعمل - وهذا موضوع كثر فيه الأخذ، والرد، والجدل، والمناقشة، واتفقنا، كلنا، على أننا لا نعمل، وعلى أننا مقصرون، وعلى أننا مختلفون، متباعدون، متباغضون، متحاسدون.

نعم، اتفقنا على كل ذلك، وسلم به كل فرد منا، ولكن رغم اتفاقنا على كل هذه الأمور فإننا حتى الآن - ولن أقول وغدا - لم نتفق على تكذيب، وتفنيد هذه الأقوال.

إنه لغريب وعجيب، حقاً، وضعنا هذا! عجيب أن نحسّ ونشعر وندرك نقاط الضعف فيها، ثم نظل نعمل ونعمل، لا على تلافي هذه النقاط وتسديدها، ولكن على توسعتها وتغذيتها!

ولعل هذا الداء المستحکم هو الذي سبب اليأس لدى بعض النفوس؛ فانكفأت على نفسها، وابتعدت عن المجتمع بعد أن يقست منه ومن صلاحه، وويل لأمة تتحکم في مجتمعها المآسي والمصائب حتى ييأس مصلحوها من علاجها فيتركوها للقدر،

وللظروف والحوادث تتلاعب بها، وتقرر مصيرها، إنه المصير المؤلم ولا شك.

ولما كنا نشعر بهذا الخطر الذي يهدد كياننا، ويحاول أن يأتي على البقية الباقية فينا - إن كان لا تزال هناك بقية بعد - ولما كنا نعرف أن مصدر هذه الآلام والكوارث، وسببها الأول - إن لم يكن الأول والأخير - هو الجهل فقد اعترمنا على أن نجد ما فينا من قوى منهوكة إلى محاربة هذا العدو القاتل، يدفعنا لذلك بصيص من الأمل البسيط كنور خافت في ليل مدلهم حالك، وكجزء من هذه المحاولة البسيطة فعلاً - والتي يمكن لها أن تكبر، وتتضخم، إذا ما وجدت التعاون الصادق من قبل المواطنين - قررنا فتح المكتبة لنستعين بها على تنوير الأذهان، وتثقيف الأفكار، وذلك عن طريق الوسائل الآتية:

١ - إيجاد أكبر عدد ممكن من الكتب والصحف، وتسهيلها للجمهور للمطالعة للتزود منها؛ لأن الجهود الفردي يعجز عن تلبية جميع الطلبات والرغبات، فليس بمقدور الفرد أن يشتري كل أنواع المجلات والجرائد، وأن يأخذ كل ما تصدره المطابع، ولا حتى جميع ما يروق له مما تنتجه دور النشر في البلاد العربية، ولكن اشتراكه البسيط يهيئ له أن يقرأ أكثر الصحف، ويطلع على أحسن ما يصدر من كتب أدبية، واجتماعية، و... و...

٢ - تدريب الشباب على الكتابة، وإلقاء الكلمات، والتعبير عما يجول في أذهانهم، ويعتلج في نفوسهم من خواطر وأفكار، وذلك عن طريق إقامة الحفلات الخاصة بين الأعضاء، وإقامة الحفلات العامة في المناسبات الملائمة.

٣ - فتح فصول للتدريس لمحو الأمية، ولتعليم قواعد اللغة العربية، واللغة الإنكليزية، والكتابة على الآلة الكاتبة، وغيرها.

هذه بعض الوسائل التي سنستعين بها على تنفيذ برنامجنا - وهو محاربة الجهل - وأنتم ترون أنها وسائل بسيطة، وسهلة يمكن تحقيقها، إذا صدقت العزيمة، وأنها - إلى جانب سهولتها وبساطتها - ستؤتي ثمرًا طيبًا، ونفعًا عامًا للجميع.

تلك كانت غاياتنا، وأهدافنا حينما فكرنا في فتح المكتبة، وقد حملها أناسٌ غايات، وأهدافاً بعيدة أكثر مما تتحمل، وحسبوا أنها ترمي إلى هدف بعيد المرمى، وبذلك رفعوا أصحابها إلى مراكز عالية ليس في مقدورهم، ولا طاقتهم أن يصلوا إليها، أو أن يفكروا فيها فعلاً.

وحسبها قوم آخرون أنها تخص طبقة معينة، وأنها وقف لفئة خاصة، وبذلك أجفلوا عن ارتيادها، والدخول فيها، وحسبها أناس غير هذا وذلك، مما لا مجال لذكره هنا، ولا فائدة من التعرض إليه.

وأحب أن أؤكد للجميع أنه ليس للمكتبة هدف غير ما ذكرنا، وأنا - حينما أنشأناها - أردناها أن تكون مؤسسة وطنية عامة، أردنا أن يشترك فيها الجميع من كل الطبقات، والهيئات، والكتل والأحزاب - إن صح أن تطلق على هذه الأشلاء المتناثرة اسم كتلة، أو هيئة، أو حزب، أو غير ذلك من الأسماء التي يروق لنا أن نطلقها على أنفسنا لغرض داء العظمة الأجوف المستحکم في نفسياتنا.

ولكن، هل حققت المكتبة - أو على الأصح - هل حققت الهيئة الإدارية - التي تولت إدارة المكتبة خلال أربعة شهور - شيئاً من

هذا المنهاج البسيط؟ الجواب: لا. ويا للأسف! إنها لم تفعل شيئاً من هذا، وكل ما فعلته أنها أوجدت نواة لمكتبة تستطيع أي هيئة تتولاها، فيما بعد، أن ترعاها، وتتعهدها لتصبح شجرةً باسقةً تنشر ظلها على أرض الوطن، وتؤتي ثمرها اليانع للمواطنين، غذاءً شهياً يغذي الفكر والعقل.

أما لماذا لم تحقق الهيئة شيئاً من أعمالها؟ وهل أن ذلك لنقص في كفاءتها ومقدرتها؟ أم إن هناك ظروفًا وعقبات فوق طاقتها؟ أم إنها لم تحز ثقة الجميع فلم تجد من يستجيب لندائها؟ أم إنها تكاسلت ولم تقم بواجبها خير قيام؟ قد يكون السبب هو أحد هذه العلل؟ وقد يكون هو مجموعها؟

وبصفتي أحد أعضاء هذه الهيئة - أو على الأصح - المسؤول الأول في هذه الهيئة؛ فإنني لن أقدم لكم الأعذار والمبررات، ولن ألقى المسؤولية على غيرنا، ولكنني أعرض عليكم هنا الأعمال البسيطة التي قمنا بها خلال الفترة التي أدركنا فيها المكتبة، ولكم - بعد ذلك - أن تحكموا، أنتم، علينا، وعلى أعمالنا، وكل ما أرجوه منكم هو أن تختاروا للمستقبل إدارةً ونظاماً، أيا كان، وكيفما كان، يستطيع أن يحوز ثقة الأكثر، ويستطيع أن ينهض بالمكتبة، وأن يجعلها تؤدي رسالتها، وتحقق الغاية التي من أجلها أنشئت، فلنترك النظر للماضي إلا بقدر ما يفيدنا من تجارب وعبر، ولننظر للمستقبل بعين بصيرة نافذة مخلصه.



كان أول ما قمنا به أن وزعنا على المواطنين، من مختلف الطبقات من شبان وتجار وزعماء في القطيف والظهران ورحيمة وتاروت

وصفوى وسيهات (٣٥٥) كتاباً، نطلب فيها منهم التبرع للمكتبة، والمساهمة ممن نؤمل فيهم أن يساهموا.

ثم كتبنا لمدراء البنوك، والمصارف، ولرئيس مجلس إدارة شركة أرامكو، كما كتبنا لرجال الحكومة الكبار سمو الأمير فيصل، وابنه عبد الله الفيصل، ومعالي وزير المالية محمد سرور الصبان، والأمير تركي بن عتيشان، كما كتبنا لمدير التعليم بالمنطقة الشرقية نطلب فيه أن يكتب للمعارف لتقدم لنا المساعدات المادية والأدبية، كما كتبنا لجميع الصحف - الجرائد والمجلات - السعودية نطلب منها أن تنشر عن المكتبة، وأن ترسل أعداداً لها مساعدة وتشجيعاً.

أما ما ذا تلقينا من [كل من بعثنا لهم ب] هذه المكاتيب؛ فإنه مؤلم، ومخجل في الوقت نفسه؛ إذ لم نجد مساعدة من أي فرد من تجارنا وزعمائنا وأعياننا - إذا صح أن نطلق على هذه الهياكل اسم زعيم - كما أن حضرات التجار لم نجد منهم أي مساعدة مادية، وكان كل ما حصلنا عليه - عدا تبرعات بعض الشباب، ومساهماتهم - هو مائة (١٠٠) ريال من حضرة مدير البلدية محمد صالح الفارس، ومائة (١٠٠) ريال من سعد وعبد العزيز المعجل، أما تجارنا الكرام «فقد أسمعت لو ناديت حياً».

كما أننا تلقينا مبلغ مائة وخمسة وثلاثين (١٣٥) ريالاً من بعض موظفي البنك الهولندي بالدمام بواسطة عبد العزيز الشيخ علي^(*)،

(*) هو عبد العزيز الشيخ علي بن حسان آل موسى: أديب وشاعر، يُعدُّ من أبرز المثقفين الوطنيين، شارك في الحركة الأدبية والفكرية، وكتب في صحف عديدة؛ كالأحد البيروتية، وله مقالات سياسية بمجلة صوت البحرين عنوانها: (مؤتمر الحيوانات). م

وتلقينا مائتين وخمسين (٢٥٠) ريالاً من مدير البنك البريطاني بالدمام.

هذه هي أهم المبالغ التي وصلتنا كتبرعات للمكتبة، وكان الباقي هو تبرعات بسيطة من بعض الشباب تتراوح ما بين عشرة ريالاً، وثلاثين ريالاً، وقد بلغ مجموع ما وصلنا - حتى الآن - ألف وسبعمائة وأربعون (١٧٤٠) ريالاً.

أما مساعدات الأمراء فلم نتلق منها أي شيء. نعم تلقينا من عبد الله الفيصل وزير الداخلية سؤالاً على أي أمر استندتم في فتح المكتبة؟ أما المعارف فقد وصلنا صورة من الكتاب الذي شفّع به مدير التعليم كتابنا ورفعناه إلى وزارة المعارف، وحتى الآن لم نر نتيجة لهذا.

وحصلت مفاوضات، وأسئلة بين شركة أرامكو عن المكتبة والمدرسة الليلية، وكانت هذه الأسئلة كلها تدور حول أهدافنا - القريبة والبعيدة - من المكتبة والمدرسة، وهي أسئلة إلى الجاسوسية، والتعرف على أحوال البلاد، ونشاطات شبابها أقرب منها إلى قصد تقديم المساعدات.

أما الصحف السعودية فقد ظن أكثرها أنها مكتبة بيع صحف وكتب، وطلبت إرسال نقود مقدما لترسل إلينا الكمية المطلوبة من الصحف.

وقد استأجرنا هذا المكان بمبلغ ألف (١٠٠٠) ريال للسنة الواحدة دفعنا منها نصف الأجرة خمسمائة (٥٠٠) ريال، وها هم الآن يطالبوننا بدفع بقية الأجرة، كما دفعنا مبلغ أربعمئة وواحد وتسعين (٤٩١) ريالاً قيمة ثلاثة درازن كراسي، ودفعنا مبلغ مائة

وأربعة وثلاثين (١٣٤) ريالاً قيمة مطبوعات للمكتبة، ومائة وسبعة وثمانين (١٨٧) ريالاً أجور الفراش لمدة شهرين وعشرة أيام، بما فيها هذا الشهر، وبلغ مجموع ما صرفناه على الصحف لغاية هذا اليوم ستة وستين (٦٦) ريالاً، وبقية المصرف تسعة وستين (٧٥)، (٦٨) ريالاً إلا ربع ذهبت مصاريف نشرية كأجور سقاء، وقيمة باغة^(*)، وصيغ للطاولات، وأجور كناسة، وأجور نقل الطاولات من المدرسة إلى غير ذلك من المصاريف النثرية.

أما هذه الطاولات فقد تحصلنا عليها من مدير التعليم بصفة إعارة، إلا أنها ستكون إعارة دائمة، وهي التي سبق أن صادرتها الحكومة من لجنة تشجيع الطلاب، والذي يبقى في الصندوق لغاية الآن - بعد خصم أجرة الفراش لهذا الشهر، وخصم طلب أحمد عمر بايزيد^(**) لغاية ١٣٧٥/١/٢٥هـ، مائتان وثلاثة وتسعون ريالاً وربع ريال (٢٩٣، ٢٥).

هذه هي خلاصة أعمالنا طيلة هذه المدة، وكما قلت لكم سابقاً؛ قد تكون الهيئة هي المسؤولة عن هذا التقصير، وقد يكون غيرها؛ فالمهم ليس هو ما فات، وإنما المهم هو تدارك ما فات، وتلافي النقص الذي حدث، فرصيد المكتبة ضئيل جداً، وهي لو حاولت أن تسدد ما عليها من أجور المحل لأصببت بالعجز فكيف بها إذا أريد تأييدها تأيئاً لائقاً بها؟ وإذا أريد شراء ما يلزمها من كتب وصحف؟ وإذا أريد فتح صفوف تعليمية؟ وإذا...؟ وإذا...؟

فهي، إذن، بحاجة إلى شباب عامل نشيط قوي في دعايته،

(*) مفارش مصنوعة من مادة البلاستيك. م

(**) أحمد عمر بايزيد هو صاحب المكتبة الأدبية، ومقرها الخبر. م

يستطيع أن يحمل المواطنين على الإيمان بهذه المكتبة، والإيمان بأهدافها ورسالتها، ولا يزال أمام الجميع متسع، ومجال واسع رحب.

والآن هذه هي مكتبتكم، ومصيرها بين أيديكم، والسلام عليكم ورحمة الله.

سيد علي العوامي

١٣٧٥/١/٢٧ هـ، ١٩٥٥/٩/١٥ م.

البلدية

(الجولة الأولى)

تأسست بلدية القطيف في منتصف الأربعينات هجرية، وتحديدًا سنة ١٣٤٦ هـ، وهي أول بلدية في المنطقة^(*)، وقد كان أول مدير لها هو الأستاذ الشاعر خالد محمد الفرج^(**)، وقد قام - خلال

(*) وثاني بلدية في المملكة العربية السعودية بعد بلدية جدة. م

(**) من رواد الحركة الأدبية في الخليج، شاعر وأديب، ولد في الكويت حوالي ١٣١٦ هـ، ١٨٩٨ م، وأثناء الحرب الكونية الأولى هاجر إلى بومبي بالهند، وأسس بها مطبعة صغيرة، وفي عام ١٩٢٠ م انتقل إلى البحرين، والتحق بسلك التعليم، ثم عين عضواً بالمجلس البلدي، ثم عاد للكويت وأقام بها برهة، استوطن بعدها القطيف، وأسند إليه الملك عبد العزيز تأسيس بلدية القطيف ورئاستها، ثم أسس المطبعة السعودية بالدمام عام ١٣٧٥ هـ، ١٩٥٥ م، سافر إلى دمشق من أجل ترتيب استقدام المطبعة، فمرض وتوفي هناك (، من آثاره: (رجال الخليج)، و(ديوان خالد الفرج)، طبع بعناية خالد سعود الزيد، وملحمة شعرية بعنوان: (كتاب الخبر والعيان في تاريخ نجد). م

توليه إدارتها - بتحقيق إصلاحات وإنجازات هامة رغم ضعف الإمكانيات المادية، وعدم توفر الأدوات والمعدات والأجهزة الفنية والأيدي الماهرة^(٢٣)، وكان للبلدية مجلس بلدي يعين أعضاؤه من قبل السلطة، وكان للمجلس حق الإشراف الكامل على نشاطات البلدية.

وكان المدير مربوطاً ومقيّداً - في كل تصرفاته - بموافقة المجلس، ولا بد له من أخذ موافقة المجلس المسبقة على كل آرائه ومقترحاته، كما أن المجلس هو، أيضاً، يضع الاقتراحات، ويرسم الخطط التي يراها، ويطلب من المدير تنفيذها، وهو الذي يصادق على مشروع الميزانية التي يقدمها المدير، وهو الذي يوافق، أو يرفض، وضع ضرائب جديدة، لكن قرارات المجلس، أيضاً، لا تصبح شرعية وواجبة التنفيذ إلا بعد مصادقة أمير المنطقة عليها.

ولقد تتابع على البلدية مديرون عديدون، وتعاقب على مجالسها أعضاء متعددون، خلال فترة تاريخها منذ إنشائها في منتصف الأربعينات وحتى الثمانينات للهجرة، وحينما تطوّرت الأوضاع في المنطقة - بعد ظهور النفط - وامتد العمران، ونما في مدينتي الدمام والخبر، وأصبحتا مدينتين حديثتين في تخطيطهما وتنظيمهما بشوارعهما المنظمة الواسعة، وطرقهما النظيفة، بينما بقيت القطيف على حالها؛ طرق ضيقة مغبرة صيفاً، موحلة شتاء، ولا نظافة فيها، والبلدية تغط في نوم عميق رغم كونها أقدم من بلديتي الدمام والخبر بسنوات، حينذاك بدأ الإحساس بالألم من الوضع السيئ الذي تعيشه البلدية، وأخذ التذمر منها يحتل النفوس، وصارت الأصوات تتعالى مطالبة بالإصلاح، لكن هذه الأصوات كانت تضيع في الهواء.

وكان مدير البلدية يتصرف وكأن البلدية مؤسسة تخصه هو،

يستنزف مواردها لحسابه الخاص بأساليب وطرق ملتوية، ومتباينة، والمجلس بأعضائه من أبناء الجيل القديم لا يحس، ولا يعرف عما يجري داخل البلدية.

وفي إحدى دورات المجلس جاء من ضمن أعضائه كل من عبد الله سلمان الشماسي^(*)، وحسن الشيخ علي الخنيزي^(**) (يرحمهما الله) - وكان ذلك في عام ١٣٧٠هـ، ١٩٥١م - واختارهما المجلس لجنة تفتيش على البلدية، تقوم بالتفتيش على أمين الصندوق، وسجلات البلدية؛ للتأكد من صحة وسلامة القيود - حسب القوانين والأنظمة المتبعة - وكان ذلك عملاً روتينياً يقوم به بعض أعضاء المجلس ذرّاً للرماد في العيون؛ لكيلا يقال إن المجلس لا يراقب إدارة البلدية وتصرفاتها.

ولم تكن هذه اللجان تعني شيئاً للإدارة وموظفيها، أو تثير شيئاً

(*) عبد الله بن سلمان الشماسي: كان موظفاً لمدة طويلة بجمرك القطيف، ثم استقال، ومارس الأعمال التجارية، وخلال ممارسته التجارة تعين عضواً بمجلس بلدية القطيف، ثم عُيِّن رئيساً لبلدية سيهات، وقد نفذ فيها إصلاحات هامة، توفي (() في ٢٤ ذي الحجة ١٣٩٥ هـ، ٢٧ ديسمبر ١٩٧٥م.

(**) حسن الشيخ علي الخنيزي: الشقيق الأكبر للشيخ عبد الحميد الخطي (الخنيزي) - راجع هامش ١٧ من هذا الفصل ص: ٢٢٠ - وأحد الشخصيات البارزة في القطيف، مارس الأعمال التجارية، وصار عضواً بالمجلس البلدي لعدة مرات، اختاره ابن جلوي مديراً لبلدية القطيف عام ١٣٧٥ هـ، ١٩٥٦ م - كما سيأتي - توفي في ٢٩ ذي الحجة ١٣٨٥ هـ ٢٠ ابريل ١٩٦٦م^(*).

(*) ترجم له المؤلف ضمن سلسلة مقالات بعنوان: (رجال عاصرتهم)، مجلة الواحة بيروت، العدد ٩، رمضان ١٤١٨هـ، يناير ١٩٩٨م.

من اهتمامهم أو مخاوفهم - وإن تظاهروا بذلك - إذ إنهم يعرفون النتيجة مسبقاً، فلم يصادف أن اكتشفت لجنةٌ مَّا - من لجان التفتيش المتعددة، سابقاً - مخالفات أو تجاوزات كبرى تدين الإدارة والمدير، وإذا صادف ووجدت إحدى تلك اللجان شيئاً فهي تجاوزات أو تساهلات طفيفة لا تسبب أي إزعاج للمدير، ولا ينشأ، بسببها، أي خلاف بين المجلس والإدارة.

ولما عُيِّنَ الشماسي والخنيزي لجنةً تفتيش لم يشر ذلك أيَّ قلق أو خوف لدى مدير البلدية، ولكن المفاجأة التي لم تكن في الحسبان ظهرت وتفجرت - حول كرسي مدير البلدية - قنبلة ضخمة كادت تنسفه من فوق الكرسي الذي ظل متربّعاً عليه منذ سنوات دون أي هزات أو خضات، لو لا الوساطات، والحكم الكيفي الذي انتشلته، وأعادته إلى كرسيه، وإن لم يسلم من بعض الرضوض والجروح، بل وبعض الكسور.

كان الشماسي موظفاً سابقاً في الجمرک لسنين طويلة، وكانت لديه خيرة بالأعمال الإدارية الحكومية، وطرق التفتيش، ففي يوم الأربعاء ٢١ شوال ١٣٧٠هـ، ٢٥ يوليو ١٩٥١م، ما إن بدأ الشماسي يدقُّ في سجلات الإيرادات حتى اكتشف العجائب؛ وجد أن أغلب الواردات - مثل إيجار دكاكين البلدية^(٢٤)، وأقساط بعض المصالح البلدية المضمنة - غير موردة إلى صندوق البلدية، ولمدة شهور، وبسؤاله من مستأجري الدكاكين، ومن الشخص المتضمن لبعض المصالح البلدية^(*) عرّف أنهم دفعوها للمدير شخصياً،

(*) من ضرائب البلدية التي كانت تعطى لمتضمنين: ضريبة (الأرضية)، وهي ضريبة تستوفى من الباعة المتقلين، وأصحاب البسطات، كباعة الخضرة والسماكين وأشباههم، ممن لا دكاكين لهم، وكذلك ضريبة (الباج Bac)، =

وأعطاهم وصولات منه غير رسمية، وإنما بأوراق عادية منه، بتوقيعه هو فقط، إلى غير ذلك من التجاوزات، والتلاعبات المالية، فسكت، واتفق هو وزميله الخنيزي، على أن لا يحيطا المجلس بما وجداه؛ إذ إن من ضمن أعضائه من هو صديق خاص للمدير، فإذا ما عرفوا بذلك فإنهم سيقومون بالتعاون مع المدير - دفاعاً عنه - بتلافي القضية، واستدراكها، ومن ثم لفلقتها، وطمسها، وإهالة التراب عليها.

وكانا - الشماسي والخنيزي - يعرفان مدى التذمر من البلدية، ومديرها، والرغبة - ولاسيما لدى الشباب - في إبداله بمدير يمكن أن يحقق للبلد ما تصبو إليه من إصلاح، فاتصلا بعدد من الشباب وأخبراهم بما وجدوا، وطلبنا منهم إخفاء الموضوع، وعدم إشاعته، وإرسال خطاب إلى أمير المنطقة - سعود بن جلوي - يحيطه علماً بما وجدنا.

وأسرع بعض الشباب فكتبوا لابن جلوي خطاباً قصيراً ملخصه: «إننا، منذ زمن، كنا نحس أن هناك في البلدية تلاعباً واختلاساً، غير أننا لم نكن نملك الدليل المادي على ذلك، والآن لقد اكتشف العضوان - فلان وفلان، أثناء تفتيشهما - ما كنا نحس به، وأثبتناه، ولديهما جميع الأدلة، نرجو من سموكم التحقيق، ومجازات المسيء؛ لتأخذ العدالة مجراها».

= وهي ضريبة تؤخذ على بيع وشراء المواشي، فارسية مستعملة في التركية معناها: رسوم المبيعات، ورعاية الأغنام. انظر: المعجم الذهبي، ص: ٩٠، والمعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، سهيل صابان، ص:

وَوُضِعَ الكِتَابُ مِنْ اِثْنَيْ عَشَرَ شَأْبًا، وَسُلِّمَ لِمَكْتَبِ الْأَمِيرِ بِالْدمَامِ، عَصْرَ يَوْمِ الْخَمِيسِ، الْيَوْمَ التَّالِيَّ لِعَثُورِ الْعَضُويْنَ عَلَيَّ الْخَالَفَاتِ.

وَفِي صَبَاحِ يَوْمِ الْاِثْنَيْنِ، ٢٦ شَوَالٍ ١٣٧٠هـ، ٣٠ يُولْيُو ١٩٥١م، وَمَا إِنْ جَاءَ مَوْظُفُو الْبَلَدِيَّةِ لِلْعَمَلِ إِلَّا وَسَيَّارَةٌ تَقْفُ عَلَيَّ بَابَ الْبَلَدِيَّةِ، وَلَمَّا أَرَادُوا فَتْحَ الْبَابِ خَرَجَ مِنْهَا جَمَاعَةٌ رَافِقُوهُمْ، وَطَلَبُوا مِنْهُمْ عَدَمَ الْمَسَاسِ بِأَيِّ شَيْءٍ، وَعَدَمَ التَّصَرُّفِ بِأَيِّ حَاجَةٍ، وَطَلَبُوا، أَوْلًا، مِنْ أَمِينِ الصَّنَدُوقِ فَتَحَهُ بِحَضْرَتِهِمْ، فَقَامُوا بِجَرْدِهِ، ثُمَّ وَاصَلُوا بِحُثْمِهِمْ، وَتَفْتِيشِهِمْ.

كَانَتْ هَذِهِ الْجَمَاعَةُ هِيَ هَيْئَةُ تَفْتِيشِ يَرَأْسِهَا أَحَدُ كِبَارِ مَفْتِيشِي فِرْعِ وَزَارَةِ الْمَالِيَّةِ بِالْدمَامِ اسْمُهُ مُحَمَّدٌ حَبِيبٌ، وَقَدْ أَرْسَلَهَا ابْنُ جَلُوبِي لِلتَّحْقِيقِ مِنَ الْمَوْضُوعِ، وَقَدْ ضَمَّتِ الْهَيْئَةُ إِلَيْهَا الْعَضُويْنَ اللَّذِينَ اكْتَشَفَا الْخَالَفَاتِ.

اسْتَمَرَّتِ الْهَيْئَةُ فِي عَمَلِهَا قِرَابَةَ شَهْرٍ، وَوَجَدَتْ - حِينَمَا اسْتَمَرَّتْ فِي تَفْتِيشِهَا - أَكْثَرَ مِمَّا وَجَدَ الْعَضُوانُ، فَمَاذَا كَانَتْ النُّتِيْجَةُ يَا تَرِي؟

لَقَدْ كَانَ يَرَأْسُ فِرْعِ وَزَارَةِ الْمَالِيَّةِ بِالْدمَامِ، يَوْمَذَكَ، أَحَدُ كِبَارِ مَوْظُفِي وَزَارَةِ الْمَالِيَّةِ، يَدْعَى صَالِحَ إِسْلَامٍ، وَكَانَ صَدِيقًا لِابْنِ جَلُوبِي، فَقَامَ مَدِيرُ الْبَلَدِيَّةِ بِأَخْذِ أَطْفَالِهِ، وَأَطْفَالِ أَخِيهِ الصَّغَارِ، وَوَضَعَهُمْ فِي سَيَّارَةٍ، وَذَهَبَ بِهَا لَيْلًا إِلَى بَيْتِ صَالِحِ إِسْلَامٍ بِالْدمَامِ، وَقَالَ لَهُ: «أَنَا فِي عَرَضِ اللَّهِ وَعَرَضُكَ، إِنْ فُصِّلْتَ مِنَ الْبَلَدِيَّةِ فَسَيَمُوتُ هَؤُلَاءِ الْأَطْفَالُ جُوعًا».

وَكَانَا وَاقِفَيْنِ عَلَيَّ بَابِ بَيْتِ صَالِحِ إِسْلَامٍ، وَالْأَطْفَالُ فِي السَيَّارَةِ، وَأَطْلُ صَالِحٍ دَاخِلَ السَيَّارَةِ فَوَجَدَهَا مَلِئَةً بِأَطْفَالٍ يَبْكُونَ،

ويتصايحون، فقال له: «خيرًا يكون».

وقد قام صالح بالضغظ على رئيس هيئة التفتيش - وهو موظف لديه بالمالية - بأن يخفف من لهجة تقريره، ولا يحاول، مهما استطاع، إداة مدير البلدية، كما قام بالشفاعة له لدى ابن جلوي.

أما الهيئة فإنها أرسلت على كل من سلم للمدير أموالاً تخص البلدية، وطلبت منهم أن يدفعوا لصندوق البلدية ما سبق أن دفعوه للمدير، وأن يعتبروا ما سبق أن أخذه المدير منهم ديناً شخصياً لهم عليه، فرفضوا جميعهم ذلك، وقالوا سنرفع ما أعطانا المدير من أوراق لابن جلوي.

وهنا اضطرت الهيئة للضغظ على المدير بأن يسدد هو جميع المبالغ التي استلمها لصندوق البلدية، حتى يستطيعوا سحب الوصولات غير الرسمية منهم، ويعطوهم بدلها ووصولات رسمية من الصندوق، إن أراد أن ينجو من الإداة المباشرة؛ وإلا فإن الهيئة لا تستطيع مساعدته، ولاسيما مع وجود عضوي المجلس معهم.

وهنا اضطر المدير لبيع أرض فضاء خلف منزله كانت تفصل بين منزله والشارع، كما استدان مبالغ أخرى من أناس، وسدد كل ما كان مطلوباً منه لصندوق البلدية، ومنع أي مستأجر، أو متضمن، في المستقبل، أن يسلم أي مبلغ يعود للبلدية إلا لأمين الصندوق، وأخذ ووصولات رسمية منه، وأن أي شخص يدفع لأي فرد - غير أمين الصندوق - مبالغ تخص البلدية يتحمل هو مسؤوليتها، وللبلدية حق مطالبته بأموالها وحقوقها.

قدمت الهيئة تقريرها لابن جلوي قائلة: «إننا وجدنا إهمالاً، وتقاساً من قبل الإدارة في استحصال حقوق البلدية وأموالها، وقد

عملنا على استحصال كل ما يعود للبلدية من حقوق وأموال أهمل استحصالها حتى تاريخه».

وقد كان تعليق ابن جلوي على التقرير في خطاب وجهه للمدير مرفقاً بكامل أوراق التفتيش، وتقرير الهيئة: «لقد عفونا عنك هذه المرة، وإذا عدت لمثلها فسيكون مصيرك العقاب والفصل».

وهكذا ضاعت فرصة كبيرة لإصلاح وضع البلدية بسبب الوساطات، والحكم الفردي الكيفي^(٢٥)، ولكن معركة الشباب مع مدير البلدية لم تنته.

نعم، لقد كسب المدير الجولة الأولى، لكنه - كما قلت - خرج مجرّحاً، وقد أعقبت هذه الجولة هدنة مؤقتة، وذلك أمر طبيعي - بعد كل معركة - لالتقاط الأنفاس، ولانتظار فرص أفضل.

البلدية

(الجولة الثانية)

في شهر ذي القعدة ١٣٧٣هـ، يوليو ١٩٥٤م التحقّت بالبلدية موظفاً، بعد أن تركت العمل بالمقاولات في رأس تنورة، ولقد عارض مدير البلدية - أوّل الأمر - تعييني موظفاً بالبلدية؛ لأنه كان يعرف أنني من ضمن من كتبوا ضده، وكان يكنّ لهم كرهاً، لكن بعض أعضاء المجلس ضغطوا عليه، وأقنعوه؛ إذ قالوا له: «لقد مضت أربع سنوات على القضية، ثم أنه إذا كان موظفاً عندك فإنه سيكون مقيداً بالوظيفة وواجباتها؛ مما يمنعه من الاشتراك في التوقيع على أية عريضة أو برقية تُرفع ضدك، وسيكون حرصه على وظيفته مانعاً له من القيام بأي خطوة ضدك، حتى في السر؛

إذ إنه يدرك أنك لا بد وأن تكون مراقباً له مراقبة دقيقة»، فافتتح بوجهة النظر هذه، والتحقت بالعمل في البلدية بوظيفة «مساعد محاسب»، واستمر الوضع هادئاً داخل البلدية وإن كان، أحياناً، تصدر بعض المصادمات، والتوترات بين الإدارة وبعض أعضاء المجلس البلدي من المعارضين، إلا أن ذلك يظل محصوراً في نطاق البلدية، دون أن يكون للجماهير أي دور فيه، وكان من بين المعارضين، وفي الوقت نفسه هو عضو بالمجلس البلدي في بعض دوراته - المرحوم «حسن صالح الجشي»، وكانت تجري بينه وبين المدير، في بعض الأحيان، صدامات، ومناقشات حادة، داخل المجلس تارة، وفي الإدارة تارة أخرى، ولما كان حسن الجشي ملتفماً بالشباب، ويشترك معهم، دائماً، في ما يتعلق بالقضايا الوطنية المحلية، والمطالبة بالإصلاح الداخلي على مختلف الأصعدة؛ لذلك فإن مدير البلدية صار يؤلب عليه، وعلى كل من يتعاون معه، ويطعن فيهم بأنهم متطرفون ولا دينيون.

وفي محرم ١٣٧٥هـ، أغسطس ١٩٥٥م كنا مجموعة من الشباب واقفين قرب حلقات العزاء التي يقيمها الشيعة من أبناء القطيف كل عام في العشرة الأولى من المحرم إحياءً لذكرى استشهاد الإمام الحسين بن علي (ع)، فقام أحد أعوان مدير البلدية بالتحرش بنا، محاولاً إثارة جماهير العزاء ضدنا بأننا جماعة ضد العزاء، وكاد أحدنا أن يصطدم مع ذلك الشخص - وهو ما يريد من خَطَط للموضوع - حتى نأكلها علقَةً ساخنةً من الضرب، أولاً، ثم تشويه سمعتنا بأننا نسخر من المعتقدات الدينية ثانياً، وبذلك نفقد تأثيرنا في المجتمع، فطلبت من المجموعة الانسحاب من المحل حالاً؛ تفادياً للاصطدام مع الجماهير؛ لأنه في غير صالحنا، ولأن الجماهير هي القاعدة التي نرتكز عليها في نشاطاتنا، ومطالباتنا الإصلاحية.

وغادرنا المحل بسلام، وفي مغرب ذلك اليوم، وبعد انتهاء العزاء، وقف مدير البلدية في الجماهير يخطب فيها مؤلِّباً إيَّاهم علينا، متَّهماً إيَّانا بالشيوعية، وهنا قررنا أن نخوض المعركة من جديد للإطاحة به.

لقد قمنا - وبعد يومين فقط من مهاجمته إيَّانا أمام الجماهير - بإرسال برقية للملك سعود نطلب فيها إبدال مدير البلدية بآخر؛ لأنه غير صالح، وكان توقيع البرقية من عدد محدود من الشباب، واستمر الشباب يتابعون ويعقبون على ما يرفعون من خطابات وبرقيات ضد مدير البلدية، ولم أكن أنا أشرك في التوقيع على هذه الخطابات أو البرقيات؛ لكوني موظفاً بالبلدية، ولكنني كنت أشرك في المناقشات، وفي صياغة الخطابات، والبرقيات، كما كنت أزوِّدهم بالمعلومات التي أحصل عليها بحكم وظيفتي، وبحيث لا يستطيع المدير أن يعرف أنني، أنا، مصدر هذه المعلومات، كما شاركت بكتابة مقالات - بامضاء مستعار - ضد البلدية، وتقاوسها عن القيام بواجباتها، وذلك في جريدة أخبار الظهران، ولم يعرف إلا أفراد معينون من الشباب أنني كاتب هذه المقالات؛ لئلا تتسرب إلى المدير فيتخذ ضدي إجراءات قانونية، وكان لهذه المقالات، ووقوف جريدة أخبار الظهران، مشكورة، ورئيس تحريرها، يومئذ، الشيخ عبد الكريم الجهيمان، معنا رغم المحاولات الفاشلة التي بذلها المدير لاستمالة الجريدة إلى جانبه - كان لذلك أثره الفعال على الجماهير؛ إذ أخذت تلتف حولنا، وتشارك في التوقيع على الخطابات والبرقيات التي ترسل للمسؤولين ضد مدير البلدية، ولقد تكشفت للشباب - خلال المعركة التي خاضوها ضد مدير البلدية، والتي استمرت شهوراً - أشياء كثيرة من ألعيب المدير، وضحكه على ذقون الجماهير، وخداعه للبعض

منهم^(*)، فالتفتت هذه الجماهير، أخيراً، حول الشباب، كما أن الشباب استطاع كسب عضوين من أعضاء المجلس البلدي الذي هو متعاون معه، ومؤيد له في أغليبيته؛ فقد اصطدم هذان العضوان مع مدير البلدية بعد أن اكتشفا مخالفات مالية قام بها، وقد استطاع الشباب تسريب ذلك لجريدة أخبار الظهران، ونشره في باب «أسرار» بأسلوب رمزي دون تصريح بالجهة المعنية، ولكن الناس، في القطيف، فهموا من هي الجهة المعنية بالخبر.

واستمر الشباب في مواصلة مرفوعاتهم ضد البلدية ومديرها، وفي نهاية شهر رمضان، وقبيل عطلة عيد الفطر بأيام قليلة، وبالتحديد في يوم السبت ٢٤ رمضان ١٣٧٥هـ، ٥ مايو ١٩٥٦م جاء بلاغ إلى مدير البلدية بأنه مفصول من وظيفته كمدير لبلدية القطيف، وكلف المحاسب، يومئذ، بالقيام بعمل المدير حتى يتم تعيين مدير جديد^(**)، ولكن هل استسلم المدير، وقبيل الأمر الواقع؟

(*) كان المدير قد باع على أحد عمال أرامكو - من ذوي الدخول الصغيرة - أرضاً، مدّعياً أنه يملكها، ولما طالبه المشتري بتسجيل البيع، وإعطائه صكاً بالأرض، ماطله مدة طويلة، ولقد عرف المشتري، أخيراً، أن المدير لا يملك هذه الأرض، وعليه فإنه لن يستطيع أن يستخرج صكاً بالبيع، فطالبه برد القيمة التي استلمها منه، وماطله مرة أخرى، وقد أثارت هذه القضية الرأي العام لدى طبقة عمال أرامكو، وهؤلاء هم قاعدتنا الأساسية في نشاطاتنا.

(**) كان المدير خارجاً من البلدية عند الظهر، قرب انتهاء الدوام (هو يخرج دائماً قبل انتهاء الدوام بفترة)، فصادفه - وهو يريد النزول من الدرج - مندوب الإمارة حاملاً إليه خطاباً، فلما استلمه، وفتححه - وكنا نرقبه من على مكاتبنا - خرج مسرعاً لا يلوي على شيء حتى كاد أن يصطدم في الشارع بإحدى السيارات المارة، ولم نعرف نحن ما الأمر، ودخل علينا مندوب الإمارة، وسلم المحاسب خطاباً ثانياً، وإذا فيه بلاغ فصل المدير، وأن عليه أن يقوم =

لقد رمى بآخر سهم في جعبته، فقد جاءت، بعد عطلة عيد الفطر، لجنة قانونية للنظر في شكاوى العمال^(*)، فقام المدير برفع تظلم لها مدّعياً أن أمر الفصل الذي أصدره الملك كان مبنياً على اتهامات - من المعارضة - لا صحة لها، ويبدو أن الأوامر صدرت للجنة بالنظر في قضية بلدية القطيف؛ إذ قامت اللجنة باستدعاء بعض أعضاء المعارضة، وطلبت منهم تقديم أدلتهم وبراهينهم على مخالفات مدير البلدية، وأعدَّ الشباب مذكرة مطوّلة استعرضوا فيها تاريخ المدير الطويل بالبلدية، وعجزه الإداري عن القيام بواجباته الإصلاحية، بالإضافة إلى المخالفات والتصرفات غير القانونية التي يرتكبها، ثم أتبعوا المذكرة بكشف بياني لمخالفاته مستعينين بالبيانات التي زودهم بها عضوا المجلس المعارضين، وهنا لم تستطع اللجنة إلا تأييد الأمر الملكي بفصل المدير.

ولم يقف نجاح الشباب عند فصل المدير؛ بل إنهم حصلوا على نقاط هائلة، ومكاسب تتعلّق بالبلدية، وأنظمتها، إلا أن تطورات الأحداث، بعد ذلك، حرم البلدية من تلك المكاسب، وأعادها سيرتها الأولى.

= بعمله لبينما يتم تعيين مدير جديد، وهنا اتّضح لنا سرُّ عجلة المدير واضطرابه، وكان العيد - بالنسبة للشباب في ذلك العام - عيدين.

(*) في تلك الفترة كانت قضية العمال ومشاكلهم مع شركة أرامكو قد أخذت في التوتر، وارتفعت درجة حرارتها؛ إذ بعد شهر حدثت اعتقالات عام ١٩٥٦م، ١٣٧٥هـ - بين صفوف العمال - كما سيأتي - وكانت اعتقالات العمال سبباً في انتكاس النصر الذي حققه الشباب في قضية بلدية القطيف إلى حد ما؛ لأن الشباب نجح في إبعاد المدير، نهائياً، من البلدية، وهذا هو الجانب الإيجابي، لكنه لم يستطع أن يأتي بالمدير الذي يرغب، والذي يمكن أن يتعاون معه لتحقيق آماله وطموحاته الإصلاحية.

لقد حصل الشباب على ما يلي:

١ - حل المجلس البلدي الذي كانت أغلبيته - بمن فيهم رئيس المجلس- متعاونة مع المدير، ويغضون الطرف عن أعماله.

٢ - إجراء انتخابات عامة، حرة، لاختيار أعضاء جدد للمجلس البلدي، ومنع الأعضاء السابقين من ترشيح أنفسهم، وبذلك يكون أعضاء المجلس الجديد منتخبين من قبل الشعب، وليسوا معينين من قبل السلطة - كما كان سابقاً - وهذا مكسب هام.

٣ - بعد إجراء الانتخابات، ومباشرة المجلس الجديد أعماله تعرض على المجلس أسماء المرشحين، والمتقدمين لوظيفة مدير البلدية، وللمجلس، وحده، حقُّ الاختيار والتعيين، ويرفع للسلطات اسم من يختاره المجلس مديراً للبلدية؛ ليصدر قرار تعيينه رسمياً، وكانت هاتان النقطتان جديدتين بالنسبة للبلدية، لا في القطيف فقط، بل في المملكة، فيما نعرف.

وهكذا انتهى فصل، وأسدل الستار على فترة طويلة، وحالكة في تاريخ بلدية القطيف، وبدأ الاستعداد لفترة ومرحلة جديدة قادمة علق عليها الشباب، والمواطنون عموماً، آمالاً عراضاً، ولكن...

لقد أعد الشباب عدتهم للانتخابات، واتفقوا على قائمة المرشحين من بينهم، وزادوا قائمة عدد المرشحين لعضوية المجلس بنسبة (٥٠٪) عن العدد المطلوب؛ ليكونوا أعضاء احتياطيين، أما بالنسبة لوظيفة مدير البلدية فقد طالبت الأكثرية من الشباب بترشيحي شخصياً لمنصب مدير البلدية؛ لكوني موظفاً بالبلدية، ولدي خبرة عنها أولاً، وللجهد، والنشاط الكبير الذي بذلته في عملية الصراع ضد المدير السابق ثانياً.

على أن يلتزم الفائزون بعضوية المجلس البلدي من الشباب بهذا القرار خلال عملية التصويت على اختيار مدير للبلدية، ولكن بعض الشباب، من ذوي النشاط أيضاً، اعترض على هذا القرار طالبا ترشيحه، هو، لمنصب مدير البلدية، إلا أن هذا الشخص، رغم نشاطه الذي لا ينكر، لم يكن يحظى بثقة الغالبية من الشباب؛ لأسباب لا داعي لذكرها، وكادت تحدث أزمة، لكن الشباب - تلافياً للانشقاق بين صفوفهم - قرروا إرجاء بحث موضوع الترشيح لمنصب مدير البلدية لما بعد ظهور نتائج الانتخابات، ومعرفة الفائزين بعضوية المجلس من الشباب، ولاسيما أن ثمة أناساً آخرين تقدموا للبلدية مرشحين أنفسهم لمنصب المدير، وقام الشباب بالاتصال بشباب المدن التي لها ممثلون في المجلس البلدي ليرشحوا، هم، من يرونه صالحاً لعضوية المجلس البلدي؛ ليضعه الشباب ضمن قائمتهم؛ ليقوم الجميع بالتصويت على قائمة موحدة^(*).

ولما عرف عددٌ من جيل الكبار أن الشباب مستعدون للسيطرة على المجلس البلدي تحمس بعضهم، وقام باتصالات مع أترابه، وزملائه، وحرّضهم على وجوب التكتل، والوقوف في وجه الشباب، وإلا فإن البلدية سوف «تخرب» إذا ما سيطر عليها الشباب.

ما كل ما يتمنى المرء يدركه تجري الرياح بما لا تشتهي السفن
وظهرت على السطح معركة جديدة؛ معركة بين الشباب

(*) كان لكل من مدن تاروت، وصفوى، والقديح عضو في مجلس بلدية القطيف؛ لأن في كل واحدة من هذه المدن فرعٌ للبلدية مرتبط ببلدية القطيف، أما سيهات فكانت ببلديتها مستقلة.

بطموحاته وتطلعاته إلى التطور والتغيير، وبين الشيوخ الخائفين القلقين من كل تبديل وتغيير، وقام بعض الانتهازيين بإلقاء الزيت على النار؛ ليزيد من أوار المعركة، محاولاً حرفها من كونها صراعاً بين جيل الشباب وجيل الشيوخ، إلى صراع بين (برّاني وقلعاوي)^(٢٦).

وكان مرمى هذا الانتهازي هو سحب البساط من تحت أرجل الشباب بحيث يكسب إلى جانبه الشباب من غير أهل القلعة، الذين هم منضمون ضمن كتلة الشباب، وجزء منها، وبذلك تنفتت وحدة الشباب، وتحول إلى أشلاء.

كذلك كان يرمى إلى أن يفقد الشباب أصوات أبناء المدن التي لها ممثلون بالمجلس البلدي، لكن هذه المحاولة باءت بالفشل بفضل وعي الشباب، وفهمهم لأبعاد اللعبة، ومراميتها.

وجاء يوم الانتخابات، وأرسلت الحكومة لجنة برئاسة «العقيد عبد العزيز العويسي»^(*) للإشراف على الانتخابات، وبذل الشباب جهوداً جبارة لإنجاح قائمتهم؛ إذ قامت سياراتهم بنقل الناخبين الذين يقطنون أماكن بعيدة عن مركز الاقتراع - مقر إمارة القطيف - كما كان آخرون واقفين في الساحة عند مدخل الإمارة يوزعون على الناخبين قوائم بأسماء المرشحين، أو يلقنونهم الأسماء - إذا كان الناخب أمياً - كما استعملوا مكبرات الصوت - ميكرفونات

(*) عبد العزيز العويسي: ضابط من الأحساء، صار مديراً لشرطة الدمام، وكنا نعرفه؛ إذ كان كثيراً ما يتدبه الأمير سعود بن جلوي ضمن هيئات ولجان يرسلها للقطيف للتحقيق في الشكاوى، والمطالبات التي كثيراً ما يرفعها أهالي القطيف للدولة.

تعمل بالطارية - للإعلان عن أسماء المرشحين، واتخذت اللجنة لها غرفة خاصة في دار إمارة القطيف، وعندها صندوق الاقتراع، ووضع حراس على باب غرفة الاقتراع لترتيب دخول الناخبين، كما جلس مع اللجنة كتاب من موظفي الإمارة والبلدية يكتبون الأسماء التي يملئها عليهم الناخب، إذا كان أمياً، وكان حاضراً مع اللجنة - داخل غرفة الاقتراع - ممثلون من الفئتين: الشيوخ والشباب.

وبعد انتهاء عملية الاقتراع قامت اللجنة التي أشرفت على الانتخابات بفرز الأصوات، واستمرت عملية الفرز لمدة أسبوع، ولم تقبل بحضور أحد معها - خلال عملية الفرز - من الفئتين المتنافستين، كما إنها لم تدل بأي حديث، ولم تعط أية إشارة إلى ما بدا لديها من نتائج أولية للانتخابات، واتضح أن كل ذلك كان لأنها تريد إجراء عملية توازن بين الفريقين دون التقييد بالنتائج الحقيقية لعملية الانتخابات، وأعلنت النتائج بإعطاء كل فئة نصف عدد الأعضاء، ولما كانت اللجنة تعرف أن قائمة الشباب هي التي حصلت على الأكثرية؛ فقد حاولت ترضيتهم بجعل خمسة منهم أعضاء احتياطيين، وقبل الشباب بهذه النتيجة رغم إدراكهم أن تعديلاً، وتغييراً قد جرى في نتائج الاقتراع، ولم يعترضوا؛ ذلك أنهم يدركون أن مجرد حصولهم على حق الاقتراع الحر، والترشيح هو مكسب وطني، وأنهم لو اعترضوا فلربما أبعدوا، نهائياً، من المجلس، وبقي الشيوخ وحدهم، وحينئذ لن يستطيعوا عمل شيء، وضاعت كل الجهود التي بذلوها، وبقيت مشكلة اختيار مدير جديد للبلدية.

في الأسبوع الثاني الذي بدأت فيه أول جلسة للمجلس البلدي

الجديد حدثت الاعتقالات بين صفوف العمال (اعتقالات ١٩٥٦م سيأتي ذكرها)، وطالت عددًا كبيرًا من شباب القطيف من عمال أرامكو، كما طالت «عبد الرسول (عبد الله) الشيخ علي الجشي» - أحد الفائزين بعضوية المجلس الجديد- وطالنتي - أنا أيضًا مرشح أكثر الشباب لمنصب مدير البلدية - وكادت تطال «حسن صالح أكثر الجشي» مرشح الشباب لمنصب رئيس المجلس (لم يفز بهذا المنصب، وفاز به أحد الأعضاء من جيل الشيوخ)، وبعد جدال ومناقشات اتفق الأعضاء على اختيار شخص آخر لمنصب المدير، ليس من مرشحي الشباب، ولا من مرشحي الشيوخ، ولكنه شاب، ويعتبر ضمن كتلة الشباب، وإن كان لم يشاركهم في نشاطاتهم، وهو علي بن سلمان العبد الهادي^(*) المعروف بأبي طارق، من صفوى، ولكن نتيجة للأحداث في تلك الفترة - اعتقالات العمال - فقد رفض ابن جلوي هذا الاختيار، وسحب من المجلس هذه الصلاحية - حق اختيار المدير - ثم أرسل تركي بن عطيشان للتشاور مع أحد كبار التجار من الذين فازوا بعضوية المجلس الجديد، واتفق وإياه على اختيار مدير للبلدية لا يكون من جيل الشباب، وتم اختيار حسن الشيخ علي الخنيزي مديرًا للبلدية، وهو أحد العضوين الذين اكتشفا مخالفات المدير المعزول قبل سنوات، كما مر في الفصل السابق.

ولم يستطع هذا المجلس، ذو التركيبة التلقيفية، أن يعيش لأكثر من عام وبضعة شهور، وحل لعدم الانسجام بين أعضائه، وفي هذه

(*) علي سلمان عبد الهادي آل حبيب، من الشباب الواعي المثقف من صفوى، اعتقل ضمن من اعتقلوا بالرياض عام ١٣٨٩/١٣٩٠ هـ، ١٩٦٩/

المرّة لم تجر الانتخابات بنفس الزخم والنشاط الذي جرت به في المرّة السابقة؛ إذ لا تزال فئة كبيرة من الشباب الواعي الذي قاد الانتخابات السابقة داخل السجن، كما أن الشيوخ زهدوا، بعد تجربتهم السابقة، في العودة لعضوية المجلس، وقامت البقية من أعضاء المجلس المنحل من الشباب، ومن الذين كانوا ضمن الاحتياط بترشيح أنفسهم مرّة أخرى، ولم يكن ثمة إقبال جماهيري واسع على الانتخابات، وقد جرت تحت إشراف إمارة القطيف، ولم تأت لجنة من الدمام للإشراف عليها - كما جرى سابقاً - فاستطاع الشباب الفوز بأغلبية المجلس، وبذلك تكوّن مجلس للمرّة الثانية من الشباب.

وحيثما أطلق سراح السجناء في شهر ربيع الثاني ١٣٧٧هـ، أكتوبر ١٩٥٧م كان هذا المجلس لا يزال قائماً، وحسن الشيخ علي الخنيزي هو مدير البلدية، وبعد خروجي من السجن راجعت البلدية عن وظيفتي التي كنت فيها قبل دخولي السجن، فقبل لي إنك مفصول. (كان ابن جلوي قد أصدر أوامره بفصل كل المعتقلين من وظائفهم سواء كانوا موظفين لدى أرامكو، أو لدى الدولة، أو أي شركة، أو مؤسسة أخرى)، ولم تعطني البلدية أية حقوق، أو تعويض عن الفصل حتى رواتب الإجازات التي هي حق للموظف - مهما كانت أسباب فصله - لم أنلها.

نعم استلمت راتب أحد عشر يوماً، وهي الأيام التي عملت فيها من الشهر الذي اعتقلت فيه. (اعتقلت في ١٢ ذي القعدة: ١٣٧٥هـ، ٢١ يونيو ١٩٥٦م).

ومرة أخرى بدأت الخلافات بين مدير البلدية، والمجلس البلدي تبدو على السطح، ولم يكن سبب الخلافات - هذه المرّة - اتهامه

بمخالفات، أو تجاوزات مالية، وإنما اتهمه المجلس بالعجز، والقصور، وعدم المقدرة، والكفاءة؛ إذ إنه لم يسبق له - قبل تعيينه مديراً للبلدية - أن مارس، أو شغل، أي عمل وظيفي، ولم تُكسبه هذه الفترة التي أمضاها في وظيفته مديراً للبلدية - أية خبرة أو فهم بطبيعة الأعمال الإدارية، ولقد شارك البعض بنقده على صفحات جريدة أخبار الظهران التي عادت للصدور، ورد هو على منتقديه، وهكذا شهدت تلك الفترة مساجلات بين المدير ومنتقديه، وكانت صفحات جريدة أخبار الظهران هي مسرح تلك المساجلات.

وأراد بعض الشباب، من أعضاء المجلس، تلافي العجز الإداري لدى المدير فاقترحوا عليه طلب إحداث وظيفة مساعد مدير، على أن يرشحني لها إذا صدرت الموافقة على إحداث هذه الوظيفة، واستحسن المدير الفكرة مبدئياً، ووعد بتنفيذها بأن يرفع لابن جلوي طلباً بذلك، غير أن رئيس المجلس، وهو من الشباب، وهو نفس الشخص الذي رشح نفسه لمنصب مدير البلدية حينما أراد الشباب ترشيحي، بعد الإطاحة بالمدير السابق ابن فارس - كما تقدم - هذا الشخص حذر سرا المدير «الخنيزي» قائلاً له: «إن عينت فلاناً مساعداً لك فإنه في النهاية سيطيح بك، ويتربع على كرسي الإدارة مكانك»، فتراجع عن وعده، ولم يرفع اقتراح إحداث وظيفة مساعد مدير.

ولما استمر الخلاف بين المجلس والمدير حل المجلس، وفصل المدير، حسن الشيخ علي الخنيزي، وفي ٢٣ صفر ١٣٧٩هـ، ٢٧ أغسطس ١٩٥٩م عين يوسف المعيب مديراً لبلدية القطيف بدلا من حسن الشيخ علي الخنيزي، كما عينت السلطة - بدون إجراء انتخابات - أعضاء جدد للمجلس من الشيوخ، ولم تسمح

للشباب بالعودة للمجلس في هذه الدورة، وبدأ فصل جديد في تاريخ البلدية.

بعد تولي يوسف المعبيد إدارة بلدية القطيف بفترة، وبعد مجيء ما عرف بوزارة الشباب في شهر رجب ١٣٨٠هـ، ديسمبر ١٩٦٠م حدثت نقلة نوعية في البلديات بالملكة عموماً، ومنها بلدية القطيف، فتوسعت مجالاتها؛ إذ أخذت الدولة تقدم للبلديات مساعدات مالية من ميزانيتها العامة^(*)، وجرى شق وتوسيع أول شارع في القطيف، والذي كان يعرف - حينذاك - بشارع الحرية، (شارع الشيخ جعفر الخطي حالياً)، واستمرت البلدية في فتح وتوسعة الشوارع، وحينما توفي يوسف المعبيد عين الأمير عبد العزيز بن سعود بن جلوي - وقد كان نائباً لوالده في إمارة المنطقة - عين حسن صالح الجشي مديراً للبلدية، وذلك في ١٦ جمادى الأولى عام ١٣٨٢هـ، ١٤ أكتوبر ١٩٦٢م^(٢٧)، وفي عهد حسن الجشي خطت البلدية خطوات إصلاحية واسعة، بعض منها بفضل جهوده ونشاطه، والبعض منها جاءت بسبب النظرة الجديدة التي بدأت الدولة توليها للبلديات، والمساعدات المالية التي تقدمها لها، وبقي حسن الجشي مديراً للبلدية حتى اعتقاله في جدة في ١٧ ربيع الثاني ١٣٩٠هـ، ٢١ يونيو ١٩٧٠م، ثم توفي في نفس السجن في ٣ ذي الحجة ١٣٩١هـ، ١٩ يناير ١٩٧٢م، كما أن صلاحيات المجالس البلدية قد تقلصت بعد أن أصبحت البلديات

(*) كانت البلدية، من قبل، تابعة لإمارة المنطقة الشرقية، ومنذ عام ١٣٨٠هـ، استحدثت في وزارة الداخلية وكالة لشؤون البلديات، وألحقت بها بلديات المملكة، ومنها بلدية القطيف، ومنذ ذلك الوقت زيدت ميزانية البلدية، واعتمد لها مشاريع، ونزع ملكيات. م

مربوطة بوزارة الداخلية التي تشرف على كل صغيرة وكبيرة فيها^(٢٨).

تعقيب من عبد الله رضي الشماسي

تمهيد

كنت قد عرضت على الأخ الصديق عبد الله رضي الشماسي^(*) ما كتبته عن البلدية، وقد بعث لي بملاحظة، وبيان مطوّل، شرح فيه بعض ما جرى بالبلدية حينما كان هو عضواً في المجلس البلدي في إحدى دوراته، إلا إنني لا أتذكر هذه الأحداث، ولكنني أثق، كل الثقة، في صدق ما يقوله.

ولعل نسياني ما يرويه الأخ راجع إلى أنني - في تلك الفترة - قلّ نشاطي في القضايا المحلية - ولاسيما البلدية - بعد أن أصبحت البلديات خاضعة لوزارة البلديات، وأصبحت بلدية القطيف تؤدي أعمالها بصورة أفضل كثيراً من الفترة التي كنا نكافح ضدها، وضد مديرها على وجه الخصوص.

ولقد تركّز نشاطي على العمل السياسي السري ضمن منظمة «جبهة التحرر الوطني»، كما سيأتي تفصيل ذلك في الجزء الثاني من هذا الكتاب، إن شاء الله.

من هنا فإنني أنشر ما وافاني به الأخ الصديق عبد الله رضي الشماسي على مسؤوليته هو.

(*) كان يعرف بعبد الرسول، قيل أن تلزم الدولة الناس بتغيير أسمائهم بزعم أنها شرك.

تعليق وإيضاح

عبد الله رضي الشماسي

هناك حركة انتخابية أخرى لمجلس بلدي غير التي ذكرتها، وكانت - على ما أتذكر - عام ١٣٧٩هـ، أو ١٣٨٠هـ، وقد تشكل على أثرها مجلس بلدي برئاسة المرحوم حسن صالح الجشي، وهذا المجلس كان المهد لوصول الجشي إلى رئاسة البلدية (في الفترة الأخيرة تحول اسم وظيفة مدير البلدية من «مدير» إلى «رئيس»)، وكان من بين أعضاء المجلس السيد حسن العوامي، أحمد سنبل، علي الشيخ حسين القديحي، محمد حسن الفرج، عبد الرسول البيش، عبد الرسول المصطفى، نصر الشيخ علي، وآخرون لا أتذكر أسماءهم الآن.

وقد كان علي قائمة الاحتياط، في نتائج الانتخابات، كل من محمد سعيد الشيخ محمد علي الخنيزي، وعبد الكريم مهنا أبو السعود، وأنا (عبد الله رضي الشماسي)، وقد تم استدعاؤنا، نحن الثلاثة، على أثر خروج كل من السيد حسن العوامي، وعبد الرسول المصطفى، ونصر الشيخ علي نتيجة لخلافات حصلت بينهم، وهذا المجلس هو الذي خطط، ونفذ أول توسعة لشوارع القطيف بداية من مدخل الشويكة.

وكنت شخصيًا مندوب المجلس لمراجعة وزارة المالية بالرياض للتعقيب على صرف ثمن التعويضات للأهالي، ولما دخلت على الأستاذ حسن المشاري - وكان وقتها وكيل وزارة المالية - وبعد أن عرّفته بنفسي، والغرض الذي جئت لأجله قال لي: «استريح»، وبعد أن أنهى المراجعين الموجودين لديه، وأمر بالشاي والقهوة، أمر

الفرش بإغلاق الباب، وقام من الكرسي وراء مكتبه، وجلس بجانبني، وقال - مبتدئاً الحديث معي عن القطيف وحبه لها، وأنه عاش فيها، ولم ينس تلك الليالي مع أصدقائه حينما كان يعمل لدى أرامكو ... إلخ - ثم قال: «أريد أن أسألك، وأجيني بصدق هل أنتم، في المجلس البلدي، رجال تتحمّلون - لأجل بلدكم - شداًئد الأمور؛ حتى ولو أدّى ذلك إلى سجنكم؟».

قلت له: «نحن جئنا للمجلس لخدمة بلدنا، ونحن على استعداد للتضحية، فنحن نخدم، ولم نُجرّم».

قال: أعرف. إذن عليكم بتنفيذ مشروعكم في التوسعة فوراً، والإبراق لنا بالوزارة بأنكم نفذتم ذلك».

فلما حاولت الاستفهام عن السبب، قال: «بصراحة؛ إن معاملة التعويضات رفعت لمجلس الوزراء، وهناك من يرى أن الأسعار مرتفعة، وربما تعاد لكم لإعادة النظر، فإذا نفّذتم العمل قبل التبليغ سيكون واحد من أمرين؛ إمّا أن تتعرضوا فيها للمساءلة، أو يحمل المجلس المسؤولية، وهذه مسؤولية شكلية ربما تتعرضون فيها للمساءلة، أو التوقيف».

فأجبت، على الفور، بأننا رجال، ولا نخاف ما دام هدفنا خدمة البلد، ثم خرجت من الوزارة، وذهبت فوراً إلى مكتب البريد، وحررت برقية إلى رئيس المجلس، حسن الجشي، قلت فيها بدون مقدمات: «نفّذوا التوسعة فوراً، وسوف أحضر لاحقاً».

وكان ذلك يوم سبت، أول أيام الأسبوع، وبقيت في الرياض أستطلع أخبار البلد، وحينما علمت أن الهدم بمدخل الشويكة قد بدأ فعلاً؛ توجهت للمطار يوم الأربعاء، أي بعد خمسة أيام، وعند

الطائرة التقيت، صدفة بالشيخ حسن المشاري، وسألني عما تم، فأخبرته الخبر، فابتسم، وقال: «أنا ذاهب الآن لزيارة والدي بمستشفى أبقيق، وغداً الخميس سوف أكون عندكم بالبلدية».

ولما وصلت القطيف طلبت من رئيس المجلس (رحمه الله) عقد جلسة عاجلة، وفعلاً أبلغ سكرتير المجلس «عبد الرؤوف الخنيزي» بدعوة المجلس للانعقاد مساءً، ولما عُقدت الجلسة أخبرتهم بكامل القصة، وأن البرقية التي أرسلتها هي تصرف شخصي مني حتى لا يتردد الأعضاء في التنفيذ، فوجم الجميع عدا علي الشيخ حسين القديحي، ومحمد حسن الفرج، وقفنا بجانبه، وقالوا إنه تصرف حسن، ويدل على الرجولة، والمجازفة للصالح العام.

وفي اليوم التالي الخميس حضر الشيخ حسن المشاري للبلدية، وأكد للمجلس ما طلب مني، وتم إعداد برقية له، وعدل هو في الصياغة، وأرسلت له يوم السبت، وبعد مرور أسبوعين - على ما أتذكر - أبلغ المجلس بالموافقة على التثمين، وأرسلت المبالغ، ثم أعقب ذلك فتح شارع الحرية، وسوق السكة القديم، وشارع المدارس^(*).

(*) مشاريع فتح الشوارع في القطيف لم تُعرف قبل أن تُلحق البلدية بوزارة الداخلية عام ١٣٨٠هـ، حيث أنشئت لها وكالة متخصصة هي (وكالة وزارة الداخلية للشؤون البلدية والقروية)، أما قبل ذلك التاريخ فلم تقم البلدية بأي شيء من هذا القبيل، وفيما يتصل بهدم شوارع الشويكة والحرية، وسوق السكة القديم، وشارع المدارس، فيستفاد من محاضر تحديدها من قبل مهندس البلدية أنها لم يُشرع في دراستها وتحديدها إلا في شهر ربيع الأول عام ١٣٨١هـ، فمتى تم اعتمادها وتنفيذها؟ م

وكما تعلم، يا أستاذ، أن المال وبريقه دائما هو المسيطر على النفوس الضعيفة التي ترى نفسها من خلاله فقط؛ فمع احترامي وتقديري بل وإكباري لشخصية المرحوم حسن الجشي، فهو خدم البلد، وأعطى من جهده وفكره الكثير - تغمده الله برحمته - ولكن حدث بينه وبين أعضاء المجلس خلاف ظهر فجأة، حيث لم يكن أحد من الأعضاء يظن - مجرد ظن - أن رئيس المجلس متفق مع رئيس البلدية، وأمير المنطقة بالنيابة عبد العزيز بن جلوي على استغلال المواطن.

ولو قلنا عن الأمير، وعن رئيس البلدية أن هذا السلوك هو ديدنهم فلا يمكن أن نتصور أن ذلك ينسحب على واحد من البلد، ومن هو؟ هو ذلك الشخص الذي أعطيناها كل الثقة، وأنا لا أريد هنا أن أشرح كل ما أعلم بل أود الاختصار في موضوع خلاف المجلس معه الذي أدى إلى سحب الثقة عنه، وبالتالي إن هذا الأمر مهَّد لدخوله، وتسمنه رئاسة البلدية.

في إحدى الليالي، والمجلس منعقد، دخل علينا شخص من آل البي - وكان بيته قد نزع في توسعة شارع المدارس - فصار يبكي، ويستغيث بطلب صرف التعويض المقرر له (بالكامل)، وأنه، الآن، يعيش مع أسرته في أحد المساجد؛ حيث لا مأوى لديه.

استفهمنا من رئيس المجلس عن الموضوع، فرد بجفاء؛ قائلاً: «اتركوه، هذا مجنون»، أصر المجلس على أن يعرف القضية كاملة، فقال الرئيس: «طيب، دعوه يخرج الآن، فخرج الرجل، ثم قال الرئيس: «إن هذا الشخص مجنون، وغير زاكي العقل؛ لذلك فالبلدية لا يمكن أن تسلّمه المبلغ؛ خوفاً من أن يلعب به»، فلم يقتنع المجلس بهذا التبرير، وشكل لجنة فوراً من بين أعضائه لمعرفة الحقيقة.

وبعد أن تفرق الأعضاء، همس سكرتير المجلس - عبد الرؤوف الحنيزي - في أذن أحد الأعضاء قائلاً: «اطَّلَعُوا عَلَى كَشُوفَاتِ تَسْلِيمِ التَّعْوِضِ، وَقَارِنُوا بَيْنَهَا وَبَيْنَ الكَشُوفَاتِ المَوْجَعِ عَلَيْهَا مِنْ قَبْلِ المَجْلِسِ حَتَّى تَعْرِفُوا لَبَ القَضِيَّةِ».

وفي اليوم التالي، عند ما حضرت اللجنة لمتابعة الموضوع كانت المفاجأة، فكان هناك كشوف خاصة لصرف التعويضات غير التي رفعت وجاء المبلغ على أساسها، كشوف الصرف موقعة من رئيس المجلس، ورئيس البلدية، ومصدق عليها من عبد العزيز بن جلوي.

أمام ذلك لم يستطع المجلس إلا أن يعقد جلسة خارج مقر البلدية، وفعلاً تمت الجلسة في بيت المرحوم عبد الرسول البيش، وتقرر فيها سحب الثقة من حسن الجشي كرئيس للمجلس، وكتب القرار، وتم توقيع الصورة على أن توقع الأصل في جلسة المجلس الرسمية، وقد رشح محله «أحمد بن سنبل» باعتباره أكبر الأعضاء سناً، ولكسب موقفه، وهكذا كان، حتى أنه منع سكرتير المجلس أن يعطي القرار رقماً حتى لا يتخذ الصفة الرسمية، فلم يستطع.

ولما وصل القرار إلى إمارة المنطقة، باعتبارها مرجع المجلس، قام عبد العزيز بن جلوي باستدعاء كامل الأعضاء، ليلاً، في بيته الخاص، وحضر رئيس البلدية يوسف المعيبد بالإضافة إلى رئيس المجلس حسن الجشي، فراح الأمير يتحدث عن وجوب التعاون، وطلب من الأعضاء إلغاء القرار، والعودة إلى المجلس، غير أن جميع الأعضاء رفضوا ذلك، فحاول الأمير استعمال أسلوب التهديد، فلم يفلح.

بعدها أرسل الأمير تركي بن عطيشان، واجتمع بالأعضاء في

الإمارة (إمارة القطيف) بحضور حسن الجشي، الذي ظل صامتاً والأعضاء يتكلمون، فلم تفلح محاولة ابن عطيشان، بعدها بحوالي شهر أصدر أمير المنطقة بالنيابة أمراً بقبول استقالة أعضاء المجلس؛ يعني اعتبر ذلك القرار استقالة جماعية.

تلك هي الصلة الوثيقة بين حسن الجشي والأمير؛ التي جاءت بالجشي إلى رئاسة البلدية بعد وفاة يوسف المعبيد.

وقبل أن أنهى هذه الملاحظة، أود أن أسجّل لهذا الرجل حسن الجشي (رحمه الله) كلمة حق؛ فهو - إذا ما استثنينا الناحية المالية - وهي العامل المشترك لكل من مر على هذا الكرسي، عدا المرحوم حسن الشيخ علي الخنيزي الذي خرج من التجربة بكل نزاهة في الناحية المالية، أقول عن المرحوم الجشي أنه خير من جاء لكرسي البلدية؛ فهو يتمتع بكل معاني الرجولة في الإدارة، والعمل الجاد، وقوة الشخصية، وليت الحياة امتدت له، وعاد لعمله! لكان من حظ القطيف التي لم يحالفها الحظ حتى الآن في هذا المرفق الهام.

تعقيب

لقد دار جدلٌ ونقاش طويل حول حسن صالح الجشي (رحمه الله)، وحول دوره الوطني، ولكوني شخصاً رافق حسن فترة غير قصيرة، واشتركنا، معاً، في العمل الوطني المحلي، وربطتنا - بسبب ذلك - صداقة أكيدة، وكنتُ محل ثقته، وتقديره؛ فلا بد لي، إزاء ذلك، من كلمة في حق هذا الشخص الذي لا أزال - رغم مضي ما يقرب من ربع قرن على وفاته - أكرُّ لذكراه كل تقدير، واحترام، وأسف على أنه غادر الحياة في سن باكراً، نسبياً، (لم

يبلغ الستين من العمر).

أنا لا أبرئُ حسن من العيب، أو المآخذ، وجلُّ من لا عيب فيه، ولا أدعي له - ولا سيما في الناحية المالية - العصمة، والنزاهة، أو الملائكية، كلا، ولكني - بحكم خبرتي، ورفقتي له في العمل الوطني - وجدته شخصاً يَكُنُّ لوطنه كل حب، ويتمنى، من صميم قلبه، أن يجده وقد أخذ بأسباب الرقي، والعمران، والتقدم الحضاري، وقد بذل من حياته ووقته، وجهده في سبيل أن يحقق لبلده، القطيف، شيئاً مما يطمح إليه، ويتمناه لها.

وحينما كان رئيساً لبلدية القطيف كان أجراً رئيس دافع - لدى كبار المسؤولين في الرياض - عن القطيف وحقها في أن تنال ما ناله غيرها من مدن وحواضر المملكة الكبرى من عمران وإصلاح وتطور.

لقد كان - بحكم وظيفته - يحضر اجتماعات توزيع مخصصات البلديات بعد صدور موازنة الدولة، وكان هذا الاجتماع يضم من هم أكبر منه مركزاً، بحكم وظائفهم، ومن ثم فهم الأقرب، والأكثر حظوة لدى المسؤولين، وكان ضمن المسؤولين (أقول، ضمن وليس كل) من لا يشعر للقطيف بالود والمحبة، إن لم نقل، بالعكس، يكن لها الكراهية، والازدراء - فكان موقفهم هو إعطاء بلدية القطيف القليل القليل من المال، لكن حسن كان صوته - إزاء ذلك - عالياً ومجلجلاً، يطالب بحقها كاملاً غير منقوص، لا يخاف ولا يهاب، وهذه خصلة يشهد له بها حتى خصومه.

وعلى كل حال، لقد وفد حسن على ربه، وهو وحده الذي سيكافيه على ما عمل، تغمد الله حسناً برحمته.

الهوامش

(١) كان إضراب العمال في أكتوبر ١٩٥٣م، وكان الملك عبد العزيز طريق الفراش، وفي ٩ نوفمبر ١٩٥٣م، ٢ ربيع الأول ١٣٧٣هـ توفي الملك عبد العزيز، وتولى الملك سعود.

ولقد راود الأمل كثيراً من الناس بأن يقوم الملك سعود باتخاذ خطوات تحديشية إلا أن تلك الآمال تبخرت؛ إذ لم يقم بأي خطوة إيجابية لصالح التغيير، وكل الذي حدث من تطور وتغيير في عهد الملك سعود - كإنشاء مباني للوزارات بالرياض - أو غيره؛ فإنما هي أشياء جاءت كشيء فرضته ظروف الدولة، والتطور الطبيعي.

هذا إن لم نقل إن سياسة الملك سعود - بل سياسة كل أبناء عبد العزيز - هي وضع العصي في عجلة دواليب التطور، لمنع التغييرات التي تجيء، وهم لا يريدونها؛ إذ إنها ربما تحد من استئثارهم، وتفردهم بالسلطة دون أن يكون لأفراد الشعب أي دور سوى الخضوع والطاعة لما يأمر به، أو ينهون عنه.

(٢) كان التعرض للحركة العمالية أول حدث تعرضنا له في هذه الدراسة؛ لأنها أول حركة ذات أهمية في المنطقة، بعد التحولات التي طرأت عليها إثر ظهور النفط، وليس لأن هذه الدراسة مقتصرة على الحركة العمالية، وسأحاول التعرض لكل الأحداث الوطنية التي مرّت في المنطقة، وعندئذ عنها معلومات توضح - على الأقل - الخطوط الكبرى لتلك الأحداث. وعليه فإنني سأعرض، أولاً، لأحداث أخرى مرت بالمنطقة خلال عامي ١٩٥٤ - ١٩٥٥م تمثيلاً مع تسلسل هذه الأحداث، وتتابعها، لنعود مرة أخرى - في الفصل التالي - لأحداث الحركة العمالية عام ١٩٥٦م.

(٣) كان نظام العمل والعمال السعودي السابق يشتمل على ثغرات كثيرة يستغلها أرباب العمل لفصل العمال الذين لا يرضون عنهم فضلاً عن تعسفيًا، ولاسيما المادة (١٢) التي تعطي رب العمل حق الاستغناء عن العامل دون إبداء الأسباب، وكل ما عليه هو دفع التعويضات التي يفرضها النظام.

ولقد نارت مناقشات وجدل طويل حول هذه المادة في الصحف خلال عام ١٩٥٥م، وقد ألغى هذا النظام أخيراً، ووضع النظام الحالي في عهد الملك فيصل في عام ١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م، وهو أفضل من النظام السابق رغم أن فيصل ألغى كثيراً من المواد التي وضعها أحد خبراء الأمم المتحدة، الذي كُلف بصياغة النظام مع بعض المتخصصين الوطنيين من كبار موظفي مصلحة العمل والعمال.

(٤) عبد الرزاق الريس: أحد الشباب السعودي المتعلم، كان تخصصه في شؤون العمل والعمال، وكان مثقفاً، وشاعراً، وقد تقلب في وظائف عدة لدى الدولة، ثم التحق بأرامكو، وفي عام ١٩٦٤م - ١٣٨٤هـ سجن مع من سجن في تلك الفترة بتهمة الشيوعية (ستعرض لهذه الأحداث في الجزء الثاني من هذا الكتاب)، وفُصل من أرامكو بعد خروجه من السجن (أمضى فيه تسعة عشر شهراً)، ومارس الأعمال الحرة بالرياض، لم يتوفر لي تاريخ وفاته.

(٥) الشيخ عبد العزيز بن معمر: أحد أبرز أعضاء الحركة الوطنية في السعودية، وأعظم شخص قدم توضيحات فيها، مثقف، وكاتب، والده الشيخ إبراهيم بن معمر، أحد الرجال البارزين الذين خدموا مع الملك عبد العزيز في بدء تأسيس المملكة، وأول سفير للملكة بالعراق، ومعروف أن آل معمر أسرة عريقة في نجد، وكانوا أمراء سدير^(٥)، ومعروف أن الشيخ محمد بن عبد الوهاب لجأ - في بدء دعوته - لأحد أمراء آل معمر ليحميه^(٥٥)، ويعمل معه على نشر الدعوة، ولقد قبله ابن معمر، أول الأمر، ولكنه تخلى عنه بعد ذلك؛ لأنه أدرك أن حركة بن عبد الوهاب ستجر عليه مشاكل، ومصاعب، وستجعله يصطدم بأناس وقوى لا طاقة له على الاصطدام

(*) الصحيح أنهم أمراء سدوس والعيينة. م

(***) هو أمير العيينة عثمان بن حمد بن معمر التميمي، ثار عليه أهل العيينة فقتلوه حين لسوا منه الميل إلى نصرة محمد بن عبد الوهاب بعد إبعاده من العيينة. انظر: لمع الشهاب في سيرة محمد بن عبد الوهاب، ص:

معهم؛ فأمره بالخروج من بلدته.

درس عبد العزيز في الجامعة الأمريكية ببيروت، وبعد تخرجه عمل سكرتيراً للأmir سعود بن عبد العزيز حينما كان ولياً للعهد، وبعد ذلك عُيِّن مديراً عائناً لوزارة المواصلات، وأخيراً انتدب لتطوير مصلحة العمل والعمال، ووضع هيكل تنظيمي لها؛ إلا أنه اعتُقل قبل أن يتم مهمته، ثم أُطلق سراحه، وبعد فترة اختاره الملك سعود مستشاراً له بالديوان الملكي، وبمشورته وتخطيطه جاءت أول وزارة للشباب - كما سيأتي تفصيل ذلك في الجزء الثاني - ثم عُيِّن سفيراً للملكة في سويسرا.

وبعد تولي الأمير فيصل - ولي العهد آنذاك - رئاسة الوزراء في عام ١٣٨٢هـ، ١٩٦٢م أقاله من وظيفته كسفير، وكان ذلك في ٢٤ ذي القعدة ١٣٨٢هـ، ١٩ إبريل ١٩٦٣م، وما أن عاد للمملكة ومضت بضعة أيام على عودته حتى قام فيصل باعتقاله، والزج به في سجن العبيد بالأحساء، وبقي فيه سجيناً لا يزوره أحد، ولا يتصل به أحد حتى مقتل فيصل في عام ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م، وأُخرج من السجن الملك خالد، إلا أنه فقد بصره في سجن العبيد المظلم، كما أن صحته تحطمت، وصار بعد خروجه مريضاً لا يمارس أي نشاط، لم يتيسر لي معرفة تاريخ وفاته (١)، وسيأتي، في الجزء الثاني، التعرض لبعض الأدوار الوطنية التي لعبها ضمن تعرضنا لتلك الأحداث.

(٦) يوسف الشيخ يعقوب، أحد الشباب الوطنيين، أبوه الشيخ يعقوب، رجل دين، إيراني الأصل، من العناصر العربية التي تقطن الساحل الإيراني من الخليج العربي، هاجر أبوه إلى السعودية، وسكن الجبيل، أولاً، وفيها ولد يوسف، ثم انتقل وعائلته إلى الخبر.

ويوسف هو أحد أربعة أخوة، أولهم عبد الله، رجل أعمال، توفي، وثانيهما أحمد، وهو الذي حصل على امتياز جريدة «الفجر الجديد»، ثم يوسف، ورابعهم إسحق، وهو أحد العناصر الوطنية التي لعبت دوراً بارزاً في الحركة الوطنية في الخارج.

غادر السعودية عام ١٩٥٦م عند ما أراد ابن جلوي اعتقاله، ولم يعد إليها إلا في عام ١٩٧٥م، ١٣٩٥هـ بعد مقتل الملك فيصل، وصدور

العفو العام عن كل من كان في الخارج.

وكان عضواً في الحزب الشيوعي السعودي، واسمه الحركي عبد الله محمد، وسيأتي تفصيل أكثر عنه في الجزء الثاني، وقد تزوج يوسف عام ١٩٥٥ م من فتاة لبنانية اسمها سميرة، وهي أم أولاده سمير، ويعقوب، ونبيل، وهي فتاة مثقفة، ورزينة، وكانت خير عون له أثناء اعتقاله؛ إذ اعتقل عام ١٩٥٦ / ١٩٦٤ م كما سيأتي تفصيل ذلك.

(٧) عبد الرسول، أو عبد الله الشيخ علي الجشي: من أشهر أدباء القطيف، وشعرائها البارزين، هاجر مع والده، وهو رجل دين، للنجف الأشرف بالعراق، وهو صغير، وهناك كانت كل دراسته، برز، وهو هناك، كشاعر متميز، واختلط بكبار أدباء النجف وشعرائها، كما شارك في تحرير بعض صحفها (مجلة الغري للشيخ علي الخاقاني)، وفي عام ١٣٦٧ هـ، ١٩٤٨ م عاد مع والده للقطيف، وبعد عودة والده بقليل عين والده قاضياً لمحكمة الأوقاف والموارث الشيعية بالقطيف، وظل يعمل مع والده بالمحكمة إلى أن طلب منه الشيخ عبد العزيز بن معمر الانتحاق بالعمل في المصلحة فقبل.

اعتقل، أولاً، لمدة أسبوعين، بعد اعتقال عبد العزيز بن معمر، كما سيجيء، ثم اعتقل عام ١٩٥٦ م، ١٣٧٥ هـ في قضايا العمال - كما سيأتي أيضاً - وبعد خروجه من السجن استطاع أن يحصل على الموافقة بعودته للعمل بمصلحة العمل، ولكنه، بعد أن تحولت إلى وزارة، انتقل للعمل بالوزارة في الرياض، وظل حتى عام ١٣٨٤ هـ، ١٩٦٤ م حيث اعتقل مرة أخرى مع من اعتقل في تلك الفترة - كما سيأتي تفصيله في الجزء الثاني - هذا وسيأتي تفصيل أكثر عن الأستاذ الجشي في الجزء الثاني.

(٨) منصور عبد الله اخوان: والده عبد الله علي منصور اخوان؛ أحد الشخصيات الاجتماعية، والأعيان البارزين بالقطيف، وقد أقام لفترة بالعراق، ثم عاد للقطيف، وفي بغداد بالعراق كانت دراسة منصور حتى حصل على البكالوريوس من جامعة بغداد، وفي عام ١٩٥٣ م، وخلال فترة الإضراب عاد منصور للقطيف.

وقد تقدم منصور للعمل لدى أرامكو، وبالرغم من أن أرامكو كانت، يومئذ، بحاجة إلى من هم في مستوى تعليمه؛ إذ كان خريجو الجامعات من السعوديين قليلي العدد جداً، ولاسيما بين أبناء المنطقة الشرقية، إلا أن أرامكو ظلت تماطل حول توظيف منصور لديها، لا لشيء سوى كونه خريج بغداد، وأرامكو تعرف أن الأفكار الوطنية، والماركسية خصوصاً، كانت منتشرة بين طلبة الجامعة ببغداد؛ فخافت أن يكون منصور متأثراً بالأفكار السياسية اليسارية، فلم تقبله نهائياً على طريقة (الباب اللي يجيك منه الريح سده واستريح).

وبقي منصور موظفاً بمصلحة العمل حتى اعتقل مع من اعتقل في تلك الفترة في قضية العمال عام ١٩٥٦م، ١٣٧٥هـ، وبعد خروجه من السجن بفترة التحق بوزارة الصحة، وعيّن مديراً إدارياً بمستشفى الدمام المركزي، وقد تزوج من فتاة مصرية كانت تشتغل ممرضة بمستشفى الدمام - رغم معارضة والده لهذا الزواج؛ مما أوجب غضبه عليه - وقد أنجبت منه ولدين هما: مدحت، ومازن، وقد اعتقل مرة أخرى عام ١٣٨٤هـ، ١٩٦٤م ضمن من اعتقل في هذه الفترة، وسيأتي.

(٩) كان يعمل مع عبد العزيز بن معمر في وزارة المواصلات - حينما كان عبد العزيز مديراً عاماً لها - شاب اسمه سليمان القاضي، وفي هذه الفترة وُزِعَ منشور في السعودية عن طريق البريد، وعلى نطاق واسع، وكان المنشور بعنوان: (صرخة من جوف الكعبة) يفضح ألعيب بعض الأمراء، وسوء سلوكهم، واستهتارهم، وعريدتهم؛ مركزاً على الأمير فيصل بن عبد العزيز - ولي العهد ووزير الخارجية آنذاك - وكان هذا المنشور مطبوعاً طبعاً أنيقاً، وعلى ورق أبيض.

ولما كان وروده للسعودية عن طريق البريد؛ فقد عرفت الدولة أن الجهة التي ورد منها هي بيروت، واستطاعت سفارتها هناك، بتحريّاتها، أن تعرف المطبعة التي قامت بطبع المنشور، وبإجراءات من السفير، هناك، استطاع أن ينتزع من صاحب المطبعة اسم الشخص الذي طبع لديه المنشور، وكان سليمان القاضي هو المتهم، وقيل إن صاحب المطبعة هو الذي تطوَّع بالذهاب للسفارة السعودية مساوماً إليها على مبلغ من المال ليكشف لها عن اسم الشخص الذي طبع عنده المنشور، وطبعاً استجابت

السفارة لطلبه، والله أعلم.

وطُلب سليمان فاختمى لفترة عند أحد أقربائه من المقاولين لدى أرامكو - عبد الله العليان، شقيق وشريك سليمان العليان، رجل الأعمال الثري المعروف حالياً - وظل سليمان مختفياً لمدة أسبوعين، ثم ضاق صدره من التخفي، وسلّم نفسه، وبالتحقيق معه اتهم عبد العزيز بن معمر بأنه هو الذي كلّفه بالذهاب إلى بيروت، وطبع المنشور، وتوزيعه من هناك عن طريق البريد على المؤسسات، والدوائر، والشخصيات في مختلف المناطق، وعلى أثر ذلك قبض على عبد العزيز بن معمر، ولقد ظل في السجن بالرياض مدة تسعة شهور، ثم أُفرج عنه بعدها، لكنه لم يُقدّ لمصلحة العمل.

(١٠) تركي بن عطيشان: أحد رجال سعود بن جلوي المقربين، كان أميراً لمنطقة رأس تنورة، ثم خلفه أخوه صالح، وصار هو يعمل مع ابن جلوي بإمارة المنطقة بالدمام، وقد عبّئه ابن جلوي مديراً لمصلحة العمل والعمال بالدمام إثر القبض على عبد العزيز بن معمر (علق، يومها، أحد المواطنين قائلاً: «عقب الحمامة بومة»)، ورُبطت المصلحة بإمارة المنطقة بالدمام، بدلاً من مجلس الوزراء، كما كان مقرراً لها لو بقي عبد العزيز بن معمر.

ثم لما بدأ الخلاف يظهر حول منطقة البريمي بين السعودية وشركة أرامكو من جهة، وإمارة دبي وعمان وبريطانيا من جهة أخرى؛ انْتدب ابن عطيشان أميراً لمنطقة البريمي، وحلّ محله - في إدارة مصلحة العمل - عبد الله الضبيبي، وحينما اشتدّ الخلاف حول منطقة البريمي قامت بريطانيا باحتلال المنطقة، وطردت منها تركي بن عطيشان، ومن كان معه من رجاله ومساعديه في قصة معروفة.

وقد صار تركي - بعد وفاة سعود بن جلوي - مستشاراً لأخيه الأمير عبد المحسن بن جلوي، الذي خلف أخاه في إمارة المنطقة، وصار تركي يخلف عبد المحسن في الإمارة وقت غيابه، وقد توفي تركي ولم يتيسر لي معرفة تاريخ وفاته.

(١١) لم يُعرف السبب المباشر لاعتقال عبد الرسول (عبد الله) الجشي، وقتها،

وقد رُجِحَ، لفترة، أن يكون اعتقاله مرتبطاً باعتقال ابن معمر، ولاسيما أن اعتقال الجشي جاء بعد اعتقال ابن معمر بأيام، لكن اتُّضح، فيما بعد، أن الأسباب التي أدت إلى اعتقال الجشي لا صلة لها باعتقال ابن معمر، ولم يكونا يعرفان بعضهما البعض شخصياً قبل التحاق الجشي بالوظيفة.

وظن آخرون أن اعتقاله ربما كان مرتبطاً ببعض الأحداث التي أدت إلى اعتقال وإبعاد بعض موظفي أرامكو - من غير السعوديين - ذلك أنه، في تلك الفترة، اغتيل عدنان المالكي، أحد كبار الضباط الوطنيين في سوريا، من قبل بعض المنتمين للحزب القومي السوري، فقامت الحكومة السورية بتقديم بيانات للسعودية بأسماء بعض أعضاء الحزب الذين يعملون لدى أرامكو، وطلبت إبعادهم من الأراضي السعودية، واستجابت السعودية للطلب السوري.

ولما كان اعتقال الجشي إبان تجميع هؤلاء في السجن، تمهيداً لترحيلهم؛ فقد ظن أناس أن للجشي صلةً بذلك، وهذا مجرد تخمين لا يقوم على أسس سليمة، وظل السبب الحقيقي لاعتقال الجشي القصير، وتفتيش أوراقه، وكتبه لغزاً، وبعد فترة أخير أناس - ممن لهم صلة بالمعلومات السرية لدى الدولة - أختبروا أحد أقرباء الجشي، وهو حسن صالح الجشي، بأن السبب الحقيقي لاعتقال عبد الرسول الجشي هو إخبارية جاءت - لم يفصح المصدر عن الجهة التي جاءت منها الإخبارية - بأن عبد الرسول الجشي هو ممثل الحزب الشيوعي العراقي بالقطيف، (٩) إلا أنه بالتفتيش في كتبه وأوراقه لم يعثر لديه على ما يؤيد هذه التهمة، ولكونه وحيد والده، وهو شيخ كبير، ورجل دين، وله مركزه، وثقله الاجتماعي، ثم إنه قاض، لكل هذه العوامل، فقد رؤي إطلاق سراحه، ولا أحد يعرف مدى صحة هذا الإدعاء.

(١٢) حسن صالح الجشي: أحد رجال القطيف، وأعيانها، تعاون - ولفترة طويلة - مع شبابها في الدفاع عن قضايا البلاد ومطالبها.

وأ أسرة الجشي أسرة عريقة معروفة بالقطيف والبحرين، وقد درس حسن في مدارس البحرين، وتعلم اللغة الإنكليزية، والتحق بالعمل لدى شركة الزيت هناك (بابكو)، ثم ترك العمل لديها، والتحق بالعمل لدى شركة أرامكو، كان زميلاً وصديقاً للسيد سليمان العليان، وكانا يقطنان غرفة

واحدة حينما كانا يعملان معاً في أرامكو (سليمان العليان أحد موظفي أرامكو القدامى، وهو وحسن من الموظفين السعوديين القلائل، حينذاك، الذين كانوا يتقنون اللغة الإنكليزية.

وبعد فترة ترك العليان العمل لدى أرامكو، واشتغل بالمقاولات، وعمل في مد خط التابلاين - الخط الذي ينقل الزيت من الظهران إلى مصفاة الزهراني على البحر الأبيض المتوسط بلبنان - ومن هذه المقاولات كوّن العليان ثروة كبيرة، وأنشأ شركات للنقل والتجارة وغيرها، وهو الآن أحد رجال الأعمال البارزين في المملكة.

وقد عمل حسن - خلال عمله في أرامكو - مع الفرق الجيولوجية التي كانت تقوم بمسح مناطق المملكة، فكان يغيب مع هذه الفرق شهوراً، في البر، ينتقلون عبر الصحراء، واستقال من أرامكو في أوائل الأربعينات للميلاد - خلال الحرب العالمية الثانية - وعمل مديراً لمستودعات الحكومة، وهي المستودعات التي تخزن فيها التمور، وهي تمور الزكاة التي كانت الدولة تتقاضاها على النخيل (راجع الفصل الأول، ص: ٢٨)، ثم استقال من الدولة، وصار يمارس التجارة، وقد أصبح عضواً في الغرفة التجارية بالدمام، وكان يحضر المؤتمرات التي تعقدها الغرف التجارية العربية في مختلف المدن العربية، كما صار عضواً في المجلس البلدي بالقطيف أكثر من مرة، وقد لعب دوراً رئيسياً - متعاوناً مع الشباب - في الإطاحة بمدير البلدية، وإجراء الانتخابات الحرة عام ١٩٥٦م، ١٣٧٥هـ، وكادت اعتقالات العمال - في ذلك العام - تطاله مثلما طالت ابن عمه عبد الرسول الجشي (سنتعرض لذلك في استعراضنا أحداث بلدية القطيف، وأحداث الحركة العمالية عام ١٩٥٦م، ١٣٧٥هـ).

وفي ١٦ جمادى الأولى عام ١٣٨٢هـ، ١٤ أكتوبر ١٩٦٢م، وعلى أثر وفاة رئيس بلدية القطيف - يوسف المعبيد - عُيِّن حسن الجشي رئيساً لبلدية القطيف، واستمر في منصبه حتى اعتقاله في جدة في ١٧ ربيع الثاني ١٣٩٠هـ، ٢١ يونيو ١٩٧٠م، وظل في المعتقل لمدة سنة، وما يزيد على سبعة شهور، وبينما كان في الغرفة الخاصة بالسجناء الذين يراد إطلاق سراحهم أصيب بنوبة قلبية نقل على أثرها للمستشفى، لكنه،

هناك في المستشفى بجدة، أسلم الروح، وفارق الحياة، وقد دُفِن بجدة، وكانت الدولة قد استدعت بعض أفراد أسرته، وسلمتهم الجثمان، فقاموا بتغسيله، ودفنه.

كانت وفاته في ٢ ذي الحجة عام ١٣٩١هـ، ١٨ يناير ١٩٧٢م عن عمر يقارب الخمسة والخمسين عاماً (ميلاده عام ١٣٣٧هـ، ١٩١٨م) يرحمه الله. لقد خدم بلده، وأعطاهما الكثير من جهده ووقته رغم كل ما قيل عنه.

(١٣) عبد العزيز بن جلوي: هو ابن سعود بن جلوي، كان يخلفه في إمارة المنطقة، أثناء غيابه، ومعروف أن سعود بن جلوي كان مصاباً بداء الدسك - آلام الظهر - وكان يسافر، كل عام، لأوروبا لبصعة أشهر للعلاج، وكان عبد العزيز هو القائم بأعمال إمارة المنطقة يوم دُعينا للحضور لدى الإمارة، وقد قتل عبد العزيز في باريس يوم ١٧ إبريل عام ١٩٦٣م، ٢٤ ذي القعدة عام ١٣٨٣هـ، على يد جزائري كان يعمل لديه في قضية أخلاقية؛ إذ اتهمه الجزائري بالتحرش بخطيبته.

(١٤) على غرار مجلة (صوت البحرين) التي كانت تصدر، يومذاك، بالبحرين، ولقد أدت هذه المجلة دوراً رئيسياً في إيقاظ الوعي والشعور الوطني، لا في البحرين فقط، وإنما في الخليج بصورة عامة، وكانت مجلة وطنية، غنية في موادها، قومية الاتجاه، ولقد حاربتها بريطانيا، ومنعت كثيراً من أعدادها من دخول البحرين رغم أنها كانت تصدر من البحرين، إلا أنها كانت تطبع في بيروت، وتوزع من هناك في كل البلاد العربية، وقد توقفت بعد أحداث السويس عام ١٩٥٦م، واعتقال وإبعاد محرريها.

(١٥) محمد صالح الفارس: مدير بلدية القطيف، يومها، تقلب في عدة وظائف حكومية؛ منها كتابة عدل القطيف، ثم عُيِّن مديراً لبلدية القطيف، وظل في هذا المنصب فترة طويلة، وفي عهده أخذ التطور التنظيمي والعمراني يدب في المنطقة، إلا أن القطيف ظلت على حالها، لم يشملها ما شمل غيرها من مدن المنطقة، كالدمام والخبر، بسبب قصوره، وعدم اهتمامه إلا بأموره الشخصية؛ مما دفع الشباب لمقاومته، والمطالبة بتنحيته في جولتين حتى استطاعوا الإطاحة به في عام ١٣٧٥هـ، ١٩٥٦م، كما سيأتي تفصيل ذلك، وبعد إقالته من البلدية بفترة عُيِّن

عمدة للقلعة، حاضرة القطيف، وظل فيها حتى أحيل على التقاعد. له اهتمامات خاصة بجمع الآثار والتحف، وكل الأشياء القديمة، ولديه متحف خاص صغير في بيته، وقد أصبح متحفه معروفاً - ولاسيما بعد تقاعده، وتفرضه إليه - إذ صار يزوره الكثيرون من ذوي الاهتمام بالأشياء الأثرية، وهو من مواليد عام ١٣١٨ هـ، ١٩٠٠ م، وقد توفي في ١٥ محرم ١٤١٣ هـ، ١٥ يوليو ١٩٩٢ م، وكانت وفاته في يومي بالهند؛ إذ كان في زيارة لها، وتوفي هناك، وقد نقل جثمانه للقطيف، ودفن فيها.

(١٦) عبد الجليل محمد الزهيري: أحد شخصيات القطيف وأعيانها، كان له دور بارز - ولاسيما في أيام شبابه - في المطالبة بالإصلاحات في القطيف، شغل لفترة وظيفة كاتب عدل القطيف، ثم امتحن التجارة، صار عضواً في عدة دورات بالمجلس البلدي، كما صار رئيساً للمجلس، وكان على رأس المعارضة دائماً، ولكنه، في الأخير، تعاون مع مدير البلدية، ووقف معه، بعد أن كان خصمه الألد، ولم يرض الشباب عن مواقفه، وخطواته الأخيرة، فاعتزلوه، وقد تخلى - أواخر حياته - عن كل النشاطات؛ لكبره ومرضه، لا أتذكر تاريخ وفاته.

(١٧) الشيخ عبد الحميد الخطي (الخنيزي)، أحد كبار أدباء القطيف وشعرائها، ومن علمائها الأفاضل، أسرته - آل الخنيزي - من الأسر العريقة في القطيف، أنجبت علماء كباراً، وأفاضل أجلاء، كما أنجبت أدباء وشعراء، أرسله والده العلامة الشيخ علي الحاج حسن الخنيزي (أبوحسن) للنجف الأشرف، بالعراق، لدراسة العلوم الدينية، وظل هناك لمدة سنوات حصل، خلالها، على درجة من الفضيلة في العلوم الدينية، كما اتصل بكبار أدباء النجف وشعرائها، وقد اضطر للعودة للقطيف بعد وفاة والده في ٢٣ ذي القعدة ١٣٦٣ هـ، نوفمبر ١٩٤٤ م، وأصبح أحد علماء القطيف الأفاضل، وأحد كبار أدبائها وشعرائها المبرزين.

وفي عام ١٣٩٤ هـ، ١٩٧٤ م عُيِّن قاضياً لمحكمة الأوقاف والموارث الشيعية بالقطيف، إثر وفاة قاضيتها فضيلة الشيخ محمد صالح آل مبارك الصفواني (رحمه الله)، في ٨ شوال ١٣٩٤ هـ، ٢٤ أكتوبر ١٩٧٤ م،

ولا يزال فضيلة الشيخ عبد الحميد قاضياً في نفس المحكمة حتى الآن (١٤١٦ هـ، ١٩٩٦ م) أمد الله في عمره. وقد اختار لنفسه لقب (الخطي) بدلا من الخنيزي - لقب أسرته - تشبهاً بالشاعر المشهور (الشيخ جعفر الخطي)، وللشيخ عبد الحميد دواوين شعر عديدة إلا أنه لم يطبع منها شيئاً رغم إلحاح أصدقائه ومحبي شعره عليه، وهو من مواليد عام ١٣٣٢ هـ، ١٩١٤ م^(٥).

(١٨) شركة الخط للطباعة والنشر: شركة مساهمة سعى لتأسيسها، بالدمام، الأستاذ عبد الله الملقوق، أحد الدبلوماسيين السعوديين؛ إذ كان - قبل التحاقه بالسلك الدبلوماسي - مديراً لمكتب الأمير عبد المحسن بن جلوي بالدمام، فسعى لتأسيس الشركة، وإعطائها الترخيص بإصدار الجريدة، غير أنه انتقل من الدمام قبل أن تكتمل إجراءات إقامة المطبعة.

وبعد أن تم تركيب المطبعة، وبدأت العمل صدرت جريدة (أخبار الظهران)، وأسندت رئاسة تحريرها - بالإضافة إلى إدارة المطبعة - إلى الأستاذ عبد الكريم الجهيمان، وكانت الجريدة تطبع في مطابع الشركة نفسها خلال فترتي صدورها، وقد ظلت المطبعة تباشر عملها التجاري حتى التسعينات هجرية، السبعينات ميلادية، ثم صُفِّيت الشركة بعد أن أنشئت، في الدمام، مطابع حديثة لم تستطع الشركة - ذات المطابع القديمة - الصمود أمام منافستها.

(١٩) الأديب والكاتب المعروف، صاحب المؤلفات الكثيرة، شارك في الكتابة - بعد تركه رئاسة تحرير جريدة أخبار الظهران - بجريدتي (القصيم) و(اليمامة)، يوم كانت اليمامة جريدة أسبوعية يصدرها الشيخ حمد الجاسر (رحمه الله)، والقصيم^(٦) جريدة وطنية يشارك في تحريرها ثلثة من

(*) توفي الشيخ عبد الحميد (رحمه الله) يوم الأحد ١٤٢٢/١/١٤ هـ، ١٤/٧/٢٠٠١ م، وطبعت دواوينه بعد وفاته. م

(**) جريدة القصيم: أسبوعية، صدرت في القصيم في ١٣٧٩/٦/١ هـ، صاحبها هو عبد الله العلي الصانع، ورئيس التحرير عبد العزيز محمد التويجري، والمشرف على التحرير عبد الكريم الجهيمان، وسكرتير التحرير عثمان =

الشباب الوطنيين ذوي الميول الاشتراكية-بعثيين وشيوعيين - وكانت الجريدتان سيقاً مصلتاً على الفساد، والانحراف، وكان الجهيمان أحد كُتَّابهما الجريئين في النقد، وقد اعتقل في عام ١٣٨٤هـ، ١٩٦٤م، وظل في السجن (١٩) شهراً، وبالرغم من أنه لم يحكم عليه إلا أنه فُصِّل من وظيفته بوزارة المالية، وهو الآن شيخ كبير أمدَّ الله في عمره.

(٢٠) المطبعة السعودية: أول مطبعة أنشئت بالدمام، وقد أنشأها الأستاذ الشاعر خالد محمد الفرج، ولهذه المطبعة قصة؛ فقد قررت الدولة السعودية الاحتفال بالعيد الخمسيني لتأسيس الملك عبد العزيز الدولة السعودية الثالثة، ويصادف ٤ شوال ١٣٦٩ هـ (فتح الملك عبد العزيز الرياض في ٤ شوال ١٣١٩هـ).

وكان مقررًا أن يصدر كتاب بهذه المناسبة يشتمل على تاريخ الدولة - خلال هذه الفترة - والتطورات والأحداث التي رافقت قيامها، وعن جغرافيتها، وسكانها، ومدنها الخ، وشكلت لجنة من كبار الكتاب، والمؤرخين بالمملكة للاشتراك في تأليف هذا الكتاب؛ بحيث يتولى كل شخص تحرير الموضوع الذي هو خبير فيه.

واستدعي لهذا الغرض من القطيف - إذ كان مقيماً بها - الأستاذ خالد الفرج؛ لخبرته الواسعة بجغرافية المملكة، وأسماء المواقع فيها، ومعرفته بأنساب قبائلها، وإحاطته بتاريخ الملك عبد العزيز، وحروبه وفتوحاته (لكل الفرج كتاب سماه «أحسن القصص» نظم فيه، شعراً، سيرة الملك عبد العزيز، وفتوحاته، وقد شرح فيه الأحداث التي نظمها شعراً، وقد طبع في مصر).

وكان استدعاء خالد في ١٣ ذي القعدة ١٣٦٨هـ، ٦ سبتمبر ١٩٤٩م، أي قبل فترة من تاريخ الاحتفال حتى يتاح للجنة إصدار الكتاب في موعد المناسبة، لكن الاحتفال بهذه المناسبة ألغي؛ لاعتراض علماء الدين

= شوقي، احتجبت في ٢٨/١٠/١٣٨٣هـ. انظر: البدايات الصحفية في المملكة العربية السعودية، (٢) المنطقة الوسطى، محمد عبد الرزاق القشعري، ص: ١٤٧ - ١٥٨ م

على الفكرة بأنها بدعة (؟)، وظلت فكرة إصدار الكتاب قائمة، واقترح خالد الفرج على الدولة بأن تعطيه قرضاً ينشئ به مطبعة بالدمام، وأن يطبع الكتاب في هذه المطبعة بدلاً من طبعه خارج المملكة (كان خالد الفرج لديه خبرة بأعمال المطابع؛ إذ عمل فيها بالهند أيام إقامته هناك قبل مجيئه للسعودية).

واقترح الملك سعود بالفكرة، وأعطى خالدًا المبلغ الذي أراد، وسافر خالد إلى ألمانيا لشراء المطبعة، وعاد إلى دمشق، وظل مقيماً فيها، وعلى اتصال بالشركة التي تعاقدها معها على شراء المطبعة وتركيبها، وقد استغرق ذلك بضع سنوات، وعند قرب انتهاء العمل من إقامة المطبعة، وفي عام ١٣٧٣هـ، ١٩٥٤م مرض خالد بدمشق، وتوفي في أحد مستشفياتها، وعادت المطبعة لورثته، وظلت تعمل لمدة، ثم توقفت، وقد أعفى الملك سعود ورثة خالد من المبلغ الذي كان خالد مديناً به للدولة، إما الكتاب فلست أعرف ما ذا آل إليه أمره.

(٢١) أتذكر أنني التقيت، بعد ذلك، بالمرحوم عبد العزيز المانع (هو شقيق وشريك الأستاذ محمد المانع (١))، رجل الأعمال المعروف الذي صار، لفترة، مترجماً للملك عبد العزيز، وألّف، بعد ذلك، كتاباً بالإنكليزية، ثم ترجمه للعربية اسمه «توحيد المملكة العربية السعودية»، وكانت بيني وبين عبد العزيز معرفة وصدقة منذ أيام عملي بالمقاولات في رأس تنورة، وكان عندهم - هو وأخوه - أعمال هناك، وتعرفنا لبعضنا؛ فلما لقيتهم، بعد عودة الوفد بفترة قصيرة، ضحك - وكان كثير الدعابة والمزاح - وقال: «سويتوها يا أهل القطيف؟»، ثم قال لي بجد: «الخطوة جيدة وجريئة، ولكن كان عليكم، أولاً، الاتصال بأهالي الدمام والخبر، والتنسيق معهم، وإرسال الطلب باسم المنطقة ككل حتى تكون الخطوة أكثر تأثيراً، وتمثيلاً للمنطقة، وأقرب للاستجابة، أما أن تكونوا وحدكم - يا أهل القطيف - فإن الدولة لن تستجيب لكم»، ثم قال ضاحكاً: «هل نسيتم أنكم أولاد البنت المبعوضة؟».

قلت له: «كلامك صحيح إلى حد ما»، قال: «لما ذا إلى حد ما؟»، قلت: «أرجو أن تسمعي جيداً، وتفهمني، ولا تحملي كلامي معاني لا أقصدها، ومفاهيم أمقثها»، قال: «قل»، قلت: «هل تظن أن أهالي الدمام والخبر

سيحبذون الفكرة، ويستجيبون لها، ويشتركون معنا في التوقيع على الطلب؟ لاسيما - وأنت تعرف - أن أكثرية سكان الدمام والخبر مؤلفون من أبناء مناطق مختلفة من جميع أنحاء المملكة جاءوا من أجل الكسب والمعيشة، وفيهم من لا يزال يفكر في العودة إلى موطنه الأصلي - مسقط رأسه - إذا ما استطاع تكوين ثروة ليستثمرها، ويعيش بها ومنها، في وطنه الأصلي هناك؟

إنهم لم ينصهروا، بعد، في بوتقة المواطنة بمعناها المحلي، إن المفاهيم القبلية، والإقليمية، بل والطائفية، لا تزال تلعب دورها في مجتمعنا، ولم تصل بعد إلى الانصهار في بوتقة الوطن الكبرى، بحيث ننظر لكل أجزاء المملكة العربية السعودية كوطن واحد لنا جميعاً.

هذه حال الأكثرية السكانية في الدمام والخبر، أمّا سكانها الأصليون - وهم الدواسر - فهم، أيضاً، نازحون من البحرين وإقامتهم هنا بتفضّل من الملك عبد العزيز حينما أذن لهم بالإقامة، إثر صدامهم مع بريطانيا في البحرين - كما تعرف - ولم يمض عليهم أكثر من ثلاثة عقود؛ فالكل من هؤلاء غير مستعد لأن يقوم بخطوة تجاه الدولة يحتمل أنها قد تثير غضبها، أما أهالي القطيف الذين يرتبطون بهذه الأرض ألوف السنين، والأسر فيها مترابطة بعضها ببعض عن طريق التزاوج، والمصاهرة؛ فهم يشعرون بأنهم أبناء وطن واحد، وذوو مصير مشترك في السراء والضراء، ثم إنهم يدركون بأن كثيراً من حقوقهم الطبيعية والوطنية مهضومون فيها، وغير متاح لهم التمتع بها مثل غيرهم من بقية مواطني المملكة؛ لأنهم أبناء المبعوضة - كما قلت أنت - لذا فإنهم يرون أن خطوتهم هذه هي بمثابة دفاع أو محاولة لرفع، أو - على الأقل - التخفيف من ذلك الغبن الواقع عليهم». قال: «صدقت، هذه ملاحظة هامة، ولا أستطيع أن أكّد لك أنهم سيستجيبون لكم - فيما لو اتصلتم بهم - بل ربما كانوا عامل إعاقة، بدلا من أن يكونوا عاملاً مساعداً»، ثم قال: «لقد أطلقت فكرة والأفكار لا تموت».

(٢٢) قلنا إن هذه أول مدرسة ابتدائية للبنين بالقطيف(١)؛ لأنها كانت أول مدرسة في سلسلة المدارس الابتدائية، والمتوسطة، والثانوية الموجودة الآن بالقطيف؛ وإلا فقد سبق أن فتحت الدولة مدرسة ابتدائية للبنين في القطيف في

منتصف الخمسينات للهجرة، الثلاثينات للميلاد، وانتدبت لها مديراً اسمه سيد رضوان، زيري، ولست أذكر ما إذا كان معه مدرسون من غير القطيف أم لا، ولكنني أتذكر أنه عُيِّن معه بعض المدرسين من أهل القطيف.

واستمرت هذه المدرسة بضعة سنوات، وقد التحق بها عدد من أتريابي، وأبناء جيلي، وقد استؤجر لها أحد البيوت، ولكن لما قامت الحرب العالمية الثانية عام ١٣٥٨هـ، ١٩٣٩م، وبسبب الأزمة المالية توقفت الحكومة عن دفع رواتب المدرسين، وعن تمويل المدرسة، فأغلقت، وأخذ أحد المدرسين، واسمه علي بن أحمد الغانم، (هو والد عبد الله علي الغانم عضو لجنة العمال التي تقدم ذكرها) - أخذ التلاميذ، وجعلهم نواة لكتاب افتتحه في بيته، واستمر الكتاب حتى وفاته في أوائل الستينات للهجرة، الأربعينات للميلاد، أما مدير المدرسة سيد رضوان فقد التحق بالعمل لدى شركة الزيت (أرامكو)، ولما توظف عبد الله علي الغانم لدى أرامكو، وهو لا يزال شاباً صغيراً، أجلسه أبوه مع سيد رضوان للصدقة والزمالة التي كانت بينهما منذ أيام المدرسة.

(٢٣) كان من أهم المشاريع التي نفذها خالد الفرج - إبان توليه رئاسة بلدية القطيف، شقه الطريق الحالي الذي يمتد من الشويكة إلى سيهات فالدمام، وكان الطريق إلى سيهات، قبل ذلك، يمر من الشرق وراء النخيل والأراضي، المعروفة الآن بالعياشي، إلى عنك فسيهات، فقام خالد الفرج بشطر بيت الحاج جواد الشيوخ (من أعيان وكبار قرية الشويكة)، وكان بيته، يومذاك، يسد الطريق، ثم وسع بقية الشارع، وقد كان مجرد ممر بين النخيل، وأصلح الجسور التي كانت قائمة على مجاري المياه التي كانت تسقي النخيل، وبذلك أصبح الطريق يمتد من مقبرة الشويكة، شمالي المنزل الذي شطره، حتى عنك فسيهات، وأخيراً^(٥)، وسعته البلدية

(*) الصحيح أنها أول مدرسة في القطيف في العهد السعودي؛ إذ كانت في العهد التركي مدرسة ابتدائية، حسب الكتاب السنوي لولاية البصرة (سالنامه ولاية البصرة) لسنة ١٣١٨هـ، انظر: (من وثائق الأحساء في الأرشيف العثماني ١٢٨٨ - ١٣٣١هـ)، د. سهيل صابان، ص: ٢٧، وراجع أيضاً، الفقرة: (أولاً - التعليم) ص: ٣٧ م

- حينما بدأت الدولة تعطيها مبالغ إضافية للتعويضات عن البيوت والنخيل التي تقطع، وتُدخل في الشوارع - وسعت هذا الشارع، وأطالت امتداده شمالاً حينما قامت بشطر بلدة الكويكب - إحدى ضواحي مدينة القطيف - ليتصل بشارع السوق ممتداً شمالاً حتى المنطقة الجديدة المعروفة الآن بحي الحسين، شمالي المنتزه العام الذي أقامته البلدية؛ إذ أصبح هذا الشارع، الآن، هو شارع القطيف الرئيسي، إذ يمتد من الدمام حتى شمالي المنتزه، ويسمى شارع الملك عبد العزيز، كما أن خالد قام بتوسيع طريق حمام أبو لوزه (هو حمام ذو مياه معدنية، كان يرتاده الناس للسباحة، وهو مسقوف بقبة كبيرة، وله مدخل على شكل رواق طويل، ومسقوف يخلع فيه السابحون ملابسهم، وفي الشمال منه قسم خاص بالنساء، متصل به، وملاصق له، وقد توقف جريانه، وأصبح ماؤه راكداً، ولم يعد صالحاً للسباحة، ولكنه ظل محتفظاً بهيكله وشكله الذي كان عليه، وحينما أوشك على السقوط قامت بلدية القديح إبان رئاسة السيد عدنان العوامي لها بالتعاون مع جمعية القطيف الخيرية بتنظيف قاعه، وترميم بنائه ليظل معلماً وأثراً تاريخياً)، وكان طريق هذا الحمام، وهو طريق مهم للذاهبين والآيبين من وإلى الحمام، ضيقاً جداً، كما قام خالد بتشجير بعض الطرق، وزرع الإثل في بعضها ولاسيما الساحلي، أمام الدرويشية - مقر الإمارة - والجمرك (هو محل الدفاع المدني - المطافيء - الآن) إلى غير ذلك من الإصلاحات المتعددة التي قام بها خالد حينذاك، رغم ضعف الإمكانيات المادية.

(٢٤) كانت البلدية قد أنشأت سوقاً للقصابين، وأخرى للخضارين، أقامت فيهما دكاكين تؤجرها عليهم؛ فكان المدير يستلم الإيجار من بعضهم، ويعطيهم وصولات عادية - غير رسمية - موقعة منه فقط، كما أن البلدية كانت، يومذاك، تفرض ضرائب على بائعي الأغنام، والدهن، والفلاحين الذين يبيعون منتجاتهم بالجملة، وغيرهم من البائعين المتجولين، وتسمى هذه الضريبة (أرضية)، وكان استحصال إيرادات هذه الضريبة (الأرضية) تعطى لشخص متضمن يستحصل هو هذه الضريبة بموجب الرسوم، والفئات المقررة من البلدية، ويدفع هو للبلدية - مقابل ذلك - مبلغاً معيناً كل شهر، وهذا المتضمن، أيضاً، كان المدير يستلم منه،

شخصيًا، بعض الأقساط بأوراق خاصة منه دون توريدها لصندوق البلدية.

(٢٥) أخبرني عبد الله بن سلمان الشماسي، بعد ذلك، أن اللجنة أرادت أن تتماذى في نصرتها للمدير، قالت: «إن الذين اشتكوا مدير البلدية أنهموه بالاختلاس، ولم نجد - أثناء تفتيشنا - أي اختلاس من قبل المدير، ما وجدناه مجرد إهمال في تحصيل الإيرادات، وإننا سوف نحقق معهم حول هذه التهمة»، يقول الشماسي قلت لهم: «إلى هنا قفوا، نحن نعرف، وأنتم تعرفون المخالفات والتجاوزات التي قام بها المدير، وكلها تقع تحت طائلة العقاب القانوني حسب اللوائح، والأنظمة الإدارية المعمول بها في المملكة، ولقد سكتنا، وجاريناكم في رأيكم - على مضض منا - احتراماً لرغبة صالح اسلام، أما إذا أصررتم على خطوتكم هذه فسنقلب الطاولة على المدير، وعليكم، وسنرفع كل شيء بوثائقه لابن جلوي، ولا تظنوا أن هؤلاء الذين بعثوا بخطاب الشكوى أطفالاً لا يفقهون شيئاً، إنهم شباب يفهمون، ولا يخافون»، فتراجعت اللجنة عن رأيها، ولم يرسلوا عليكم. قلت للشماسي: «ليتك تركتها تتصرف كما تريد، إذن لتغير الموقف إلى صالحنا، ولكن ما كل مجتهد مصيب».

(٢٦) قلعاي: نسبة إلى (القلعة)، حاضرة القطيف، وبرّاني: نسبة إلى (برّاء) أي خارج، يقال فلان برّاء الدار، أو المنزل، أي خارجهما، وكلمة برّاني في اصطلاح أهل القلعة تطلق على كل من يقطن خارج مدينة القلعة، ولما كانت أغلبية الشخصيات، وذوي الوجاهة، والأسر الكبيرة في القطيف هم ممن يسكنون القلعة؛ فقد ترسّخ في بعض الأذهان أن أهل القلعة يمتازون على غيرهم من سكان المحلات الأخرى - غير القلعة - بالفهم والذكاء ورجحان العقول، وقد تأصل هذا المفهوم لدى البعض بحيث صارت كلمة (قلعاي) تعني الفهم والذكاء ورجحان العقل، وكلمة (برّاني) تعني النقص في العقل، وصار يستعملها البعض للنبز؛ فإذا ما أتى أحد الأشخاص بفعل ما غير مرضي عنه، وهو من غير سكان أهل القلعة، قيل له: «برّاني، ما عليك شره»، أي عتب، غير أن الرجال المحترمين، والمؤدّبين من أهل القلعة كانوا يرفضون هذا المفهوم، كما أن الشباب نبذ هذه العقلية الاستعلائية وحاربها، ومن هنا باءت هذه المحاولة بالفشل.

(٢٧) لما توفي مدير بلدية القطيف يوسف المعبيد (رحمه الله) جاءني أحد الأصدقاء، وقال لي: «إنني، وبعض الأصدقاء، لدينا فكرة بأن نرفع خطاباً للجهات المسؤولة نطلب فيه أن تعيّنك مديراً لبلدية القطيف قبل أن تتخذ الحكومة خطواتها فتعين شخصاً قد لا يكون موزوناً لدينا، فما ذا ترى؟»، قلت له: «إنني إذا قلت لك أنني لا أرغب ذلك؛ فإنني أكذب عليك، ولكنني، مع ذلك، لا أستطيع تجاهل الحقيقة، وهي أنني شخص غير مرغوب فيه، ولا مرضي عنه لدى السلطات؛ ولا سيما أن موضوع البلدية مرتبط مباشرة بالأمير سعود بن جلوي، وأنت تعرف رأيه فيّ»، قال: «ربما تغيرت نظرتك اليك؛ إذ إنه لم يجد منك - منذ خروجك من السجن - شيئاً لا يرضاه، وعلى كلِّ سأتشاور مع الأصدقاء حول الموضوع».

وبعد يومين، فقط، من مجيء هذا الصديق، وبينما كنت جالساً في مكتبي ببنك القاهرة بالقطيف، حيث كنت أعمل، وقرب انتهاء الدوام؛ فوجئت بحسن صالح الجشي يدخل علي، وجلس قريباً مني، وقال: «أريد مشاورتك في أمر لم يعرف به أحد، حتى الآن، غيرك»، قلت له: «ماذا؟»، قال: «أرسل عليّ، صباح اليوم، الأمير عبد العزيز بن سعود بن جلوي - كان أبوه سعود بن جلوي، يومها، مسافراً، وهو قائم بأعمال إمارة المنطقة مكانه - ولما قابلته طلب مني أن أقبل وظيفة مدير بلدية القطيف، ولقد فاجأني - يقول حسن - هذا الطلب، وقلت له: إن سموكم يعرف أنني رجل تاجر، وعضو في الغرفة التجارية، والوظيفة تمنعني من مزاوله التجارة، وبذلك فإنني - إذا ما قبلت هذه الوظيفة - سوف أخسر الكثير، فرد الأمير علي قائلاً: «تستطيع أن تظل محتفظاً بتجارتك، بل وعضويتك في الغرفة، وبإمكانك أن تُتّيب عنك شخصاً ماً في متجرك خلال الدوام الرسمي فقط»، قلت للأمير: سأفكر في الموضوع، وسأوافيك قريباً بقراري النهائي»، ثم تابع موجّهاً الخطاب الي: «فمارأيك، أنت، في الموضوع؟».

قلت له: «إن تعيينك مديراً لبلدية القطيف شيء في صالح البلدية والبلد، ولكنه ليس في صالحك شخصياً».

قال: «كيف؟».

قلت له: «أنت، الآن، أحد التجار البارزين - لا في القطيف وحدها،

وإنما في المنطقة بأسرها - وعضو بارز بين أعضاء الغرفة التجارية، كما أنك في القטיפ أحد الشخصيات والوجوه البارزة أمام الدولة وفي المجتمع، بحيث تستطيع أن تقف أمام السلطات - إذا ما تقدمت البلاد بمطلب ما - كشخص له وزنه وثقله الاجتماعي، أما إذا توظفت فإنَّ الوظيفة ستحدُّ من قدرتك على الحركة؛ إذ ستصبح شخصاً مقيّداً بقوانين الوظيفة، خاضعاً لكل ما يخضع له الموظفون من قيود، وحتى وعد الأمير لك ببقائك حرّاً في مزاوله تجارتك، واحتفاظك بعضويتك في الغرفة التجارية قد لا يستطيع أن يضمنه لك على طول؛ لأن عبد العزيز ليس لديه صلاحية تغيير وتعديل أنظمة الدولة وقوانينها، ثم إن ذلك قد يوجد سابقة قد يستغلها غيرك من الموظفين، وبذلك تنهار قاعدة هامة من قواعد نظام الموظفين، وهي منع الجمع بين التجارة والوظيفة حرصاً على مصالح الناس أن يستغل الموظفون وظائفهم لمصالحهم التجارية إذا ما جمعوا بين الوظيفة والتجارة»، ثم أعقبت قائلاً: «اسمع، يا حسن، إن الملكة مقبلة على تطورات وتغييرات، وإن الظروف والأحداث ستجبر الدولة - رغبة أو مكرهه وخلال السنوات القليلة القادمة - ستجبرها على إحداث إصلاحات جذرية في شكل الحكم، ومنها إنشاء مجلس تشريعي - مجلس نواب، أو برلمان، أو شورى - سمه ما شئت - وإذا ما حدث ذلك فأنت أفضل مرشح لدينا، لهذا المجلس؛ لأنك تملك المال والجاه، ولديك الفهم، والإدراك لطبيعة العصر، ومتطلباته، أما غيرك من الشيوخ فهم غير صالحين - في هذا العصر - لعضوية المجلس الجديد؛ لأنهم لا يفقهون شيئاً، أما الشباب ففيهم من هو أكثر صلاحية منك من حيث التعليم، والثقافة، والفهم لطبيعة العصر وتطوراتها؛ لكنهم لا يملكون المال والجاه الذي تملكه أنت، والدولة لا تزال - والمجتمع أيضاً - يعيش بعقلية الوجهاء والأعيان، هذه وجهة نظري، وأنت حرٌّ في تصرفاتك، وشؤونك الخاصة».

قال: «وجهة نظر سليمة، وإن كنت أعتقد أنك متفائل، كثيراً، بالنسبة للمجلس الوطني، أو التشريعي، ولكنني أخاف - فيما إذا رفضت عرض ابن جلوي - أن يغضبه ذلك، ويتخذ ضدي تصرفات تضر بمصالحى التجارية، وهو شخص نزق وأهوج - كما تعرف أنت - ومادام قد

أعطاني ضمناً بالاحتفاظ بمركزي التجاري، وعضويتي في الغرفة التجارية؛ فإني قد أقبل العرض تفادياً لغضبه، ونزقه، وطيشه، وإذا لم يستطع أن يحقق لي ما ضمنه فإن لكل حادث حديث».

قلت له: «خار الله لك»، وعين حسن الجشي مديراً لبلدية القطيف بتاريخ ٢٥/ ٥/ ١٣٨٢ هـ، ١٤/ ١٠/ ١٩٦٢م.

كان هذا هو نص الحوار، تقريباً، الذي دار بيني وبين المرحوم حسن الجشي حينما جاء إليّ يستشيرني في موضوع قبوله بوظيفة (مدير بلدية القطيف)، ويومها - وحتى قبل فترة قصيرة - كنت أعتقد أن حسن كان صادقاً معي حينما قال لي بأنه فوجئ بطلب الأمير منه أن يكون مديراً لبلدية القطيف؛ لهذا قلت له ما قلت بصدق وإخلاص حسب مرئياتي، وتصوري للموضوع، وعلى الرغم من أن أحد أصدقائنا - أنا وحسن - قال لي، بعد تعيين حسن مديراً لبلدية القطيف، وحينما قصصت عليه الحديث الذي دار بيني وبين حسن: «لا عليك، لا تصدقه، إنه هو - أي حسن - الذي طلب الوظيفة، وأنه وسَّط فلاناً (أحد الأشخاص من الدمام الذين يعرفهم حسن، وهو في نفس الوقت صديق لعبد العزيز بن جلوي، وبينهما مصالح مشتركة) ليقنع ابن جلوي بتعيينه مديراً لبلدية القطيف» - أقول: على الرغم من ادعاء هذا الصديق فإن قناعتي بصدق حسن لم تهتز؛ لأنني أعرف أن هذا الشخص سيء الظن، دائماً، ثم إنه قد يكون يحسد حسن لنيله هذه الوظيفة التي يتطلع إليها هو، لكن المذكرة التي قدمها إليّ الصديق العزيز عبد الله (عبد الرسول) رضي الشماسي، والتي شرح فيها قصة خلافه هو وزملاؤه أعضاء المجلس البلدي مع حسن، حينما كان رئيساً لهذا المجلس، ووقوف ابن جلوي إلى جانب حسن، وأن هذا الخلاف هو الذي مهد لحسن طريق الوظيفة - بعد وفاة يوسف المعيد - (راجع نص المذكرة في المتن (١)) هذه المذكرة هزَّت قناعتي بصدق ادعاء حسن بالمفاجأة، وأن مجيء حسن لي ليس إلا مجرد مناورة؛ لثقتي في صدق كاتب المذكرة، وإن كنت غير متيقن بصحة ما جاء فيها (١٠٠٪)؛ لأنني لا أتذكر - كما أشرت في تعليقي عليها - أن عبد الله رضي الشماسي صار في تلك الفترة عضواً بالمجلس البلدي، وعلى كلِّ فقد دَوَّنت الجميع، والعلم عند الله.

كما أحب أن أشير، هنا، إلى أنني لم أخبر حسن بمجيء الصديق الذي قال لي أنه وآخرون يفكرون في تقديم طلب تعييني مديراً للبلدية، لكيلا يظنّ، حسن، أنني أريد منه أن يتعد عن الوظيفة كي يتاح لي أنا الحصول عليها، والآن لنعد إلى تمة موضوع حسن.

لقد ظل حسن متمتعاً بعضويته في الغرفة التجارية وسافر، وهو مدير لبلدية القطيف، لأحد مؤتمرات الغرف التجارية خارج المملكة ضمن وفد الغرفة التجارية بالمنطقة الشرقية، لكنه لم يرشح للعضوية مرة أخرى بعد انتهاء تلك الدورة، أما مثجّره فقد صار يديره أخوه بالنيابة عنه وتحت إشرافه.

وبعد أن مارس حسن عمله مديراً لبلدية القطيف بيضعة شهور، وفي يوم ٢١ شعبان ١٣٨٢ هـ، ١٦ يناير ١٩٦٣ م - وكنت واقفاً أشرف على عملية إرساء قواعد بيت عمي، والد زوجتي، الذي أعاد بناء بيته من جديد بعد أن اقتطعت البلدية جزءاً منه في عملية فتح شارع الشيخ جعفر الخطي، سكة الحرية سابقاً - فوجئت بحسن الجشي يناديني وهو في سيارته، فذهبت إليه، وإذا هو متجهم الوجه، قال لي: «اركب»، فركبت معه، وذهبتا لبيته، وهناك - وكنا لوحداً - قال لي: «اليوم - وقبل قليل فقط - تلقيت أمراً بكف يدي عن العمل، ولم أعرف السبب، بعد، فهل لديك علم بأن أحداً ما - فرداً أو جماعة - كتب ضدي، وأنا لا أدري؟».

قلت له: «ليس لدي علم بشيء من ذلك، ولا أعرف أن أحداً كتب ضدك، ولكن، يا حسن، اسمع مني: إنك من حقك، الآن، أن تقف مدافعاً عن نفسك، ولكن - في رأيي - أنه بعد أن تثبت براءتك، وتعود لمزاولة عملك؛ أرى أن تقدم استقالتك، وتحتفظ بمركزك التجاري، ومكاتبك الاجتماعية، فذاك خير لك».

قال: «هذا كلام سابق لأوانه، ولكنني أرجو منك البحث، وإذا ما عرفت شيئاً أخبرني»، وجرى التحقيق معه من قبل لجنة خاصة شكلت لهذا الغرض، وظل مكفوف اليد لمدة تزيد على ستة أشهر.

ولما طالت مدة كفّ يد حسن عن العمل قام بعض من أبناء عمه بعمل

خطابات، وُقِّعت من قبل أناس كثيرين يطالبون فيها بإعادة حسن إلى وظيفته، (لم أشترك، شخصيًا، في التوقيع على هذه الخطابات)، وبعد فترة من إرسال هذه الخطابات، وعدم ظهور نتيجة لها، كتبت في جريدة الخليج التي كان يصدرها في الخبر، يومذاك، الأستاذان عبد الله أحمد شباط وعلي أبو خمسين - كتبت مقالاً بتوقيع مستعار حول كف يد مدير بلدية القطيف عن العمل، قلت فيه ما ملخصه: «إن غياب المدير عن عمله، خلال هذه الشهور الطويلة، شلَّ حركة البلدية، وقُلِّل من خدماتها، والمدير إما أن يكون بريئاً مما وُجِّه إليه من تهمة، وحينئذ تجب إعادته لعمله، أو أن يكون مداناً، وحينئذ يجب تعيين مدير غيره حتى تستطيع البلدية أن تؤدِّي واجباتها على الوجه المطلوب، وفي البلاد أكفأ كثيرين غيره».

ولقد سمعت من حسن تعليقاً على هذا المقال - ولم يكن يعرف من هو كاتبه - بأنه مقال عادل ومنصف، وظل الكاتب مجهولاً لديه حتى الأخير، ثم أعيد حسن إلى وظيفته (لا أذكر تاريخ عودته للعمل)، وظل فيها حتى تاريخ اعتقاله في شهر ربيع الثاني ١٣٩٠ هـ، يونيو ١٩٧٠م، ثم وفاته بالمعتقل في جدة في ٢ ذي الحجة ١٣٩١ هـ، ١٨ يناير ١٩٧٢ م - يرحمه الله.

(٢٨) كنت قد ترددت، أول الأمر، في ضم موضوعات القطيف إلى هذه الأحداث التي شهدتها المنطقة، باعتبار أنها أحداث محلية ليس لها صفة الشمول على عموم المنطقة، كما أنها ليس لها صبغة المطالبة بالتغيير على مستوى المملكة، إذا ما استثنينا موضوع مجلس الشورى - لكنني حسمت هذا التردد، وأدخلتها ضمن الأحداث العامة باعتبار أنها - وإن كان طابعها محلياً، إلا أن غاياتها، وأهدافها، ودوافعها، كلها، كانت تعبر عن رغبة شباب القطيف الجامعة في إحداث التطور والتغيير، ومن ثم الاقتراب من روح العصر، ومفاهيمه، سواء على المستوى المحلي، أو على مستوى المملكة، والنضال المحلي هو جزء من النضال العام، ورافد له.

ولقد كان لشباب القطيف - منذ الخمسينات وحتى الآن - دور رئيسي في كل ما مر بالمنطقة من أحداث سياسية، وغير سياسية، فقد قدموا، ولا

يزالون، توضيحات كبيرة في سبيل ما يؤمنون به من أهداف، وغايات؛ فلم تمرّ فترة ما - منذ تفتح وعيهم - خلت فيها سجون المملكة السياسية من بعض منهم، ولقد مات أعداد منهم في داخل السجون في فترات مختلفة.

(*) قام، أيضًا، بشطر مقبرة الشويكة - الدبيبية نصفين، فربط طريق القطيف - الدمام بطريق وسّعه هو، أيضًا، يمرّ بين الدبيبية ونخل الطف (أزيلت نخليه، وشيّدت فيه مدرستان)، ويتصل بما كان يعرف، قديمًا، بالسطر (شارع الإمام علي حاليًا)، وبذلك ربط طريق القطيف - الدمام بطريق القطيف - صفوى. م

(*) انظر: تعليق وإيضاح، ص: ٢٠١ - ٢٠٨. م



الفصل الخامس

الحركة العمالية الثانية أحداث عام ١٩٥٦م، ١٣٧٥هـ

لم تستطع الضربة العنيفة، التي وجهتها الدولة للحركة العمالية عام ١٩٥٣م، أن تقضي على البذرة، أو تطفئ اللهب المشتعل في نفوس العمال، نعم، ظلت البذرة تحت الأرض محتفظة بطاقة الحياة، والقدرة على النمو، تنتظر الظروف والأجواء الملائمة؛ لتشق الأرض، وتظهر على السطح، ناشرةً أغصانها الخضراء، معطرة الأجواء بعبير أريجها، وظلت الجمرة محتفظة بوهجها تحت الرماد، حتى إذا ما هبت الرياح كشفت عن نار ملتهبة.

لقد فرض التوسع الكبير الذي شهدته أرامكو خلال الخمسينات، والتزايد المطرد في الإنتاج، بعد توقف الإنتاج الإيراني - وكانت إيران، يومها، أكبر دولة منتجة للنفط في الشرق الأوسط، لكن إنتاجها انخفض كثيراً، ثم توقّف نهائياً - إثر قيام الدكتور محمد مصدق - رئيس وزراء إيران آنذاك - بتأميم شركة النفط الإيرانية، وفرض بريطانيا الحصار البحري على السفن التي تنقل الزيت

الإيراني، فأتاح ذلك لأرامكو فرصة ذهبية لأن تتوسّع في استثماراتها، وتزيد من إنتاجها؛ مما اضطرها للتوسع في تدريب العمال، وتأهيل الكوادر الوطنية لمواجهة حاجتها إلى الأيدي العاملة المدربة، فاستمر التحاق الشباب بمؤسسات أرامكو التعليمية، وأتسع نطاق الاستعانة بالأساتذة العرب من سوريا ولبنان وفلسطين في عملية التدريب والتدريس.

وكما أشرنا سابقاً، فقد استمر هؤلاء الأساتذة، والمعلمون في التحدث إلى طلابهم حول مختلف الشؤون العقائدية، والقضايا السياسية، والتعليق على الأحداث في العالم عموماً، وفي البلاد العربية خصوصاً، ونمت فئة جديدة، وتفتق وعيها، ونضجت فئة أخرى كانت في الصفوف الثانوية عام ١٩٥٣م، فبدأت تأخذ دورها، ومكانها بين صفوف العمال؛ فئة واعية، ومثقفة، ورائدة.

ولما عاد العمال - أعضاء اللجنة السابقة عام ١٩٥٣م، الذين فُصلوا من أعمالهم - إلى أعمالهم، كان كثيرٌ منهم على صلة بزملائهم، وإخوانهم من مؤيدي حركتهم عام ١٣٥٣م، وهم، وإن لم يظهروا على المسرح في الواجهة، إلا أنهم - حتى من لم يعد منهم لأرامكو - كانوا على اتصال بهم، وكانوا - ولاسيما رئيس اللجنة السابق السيد عبد العزيز أبو اسنيد - بمثابة مستشارين، وموجهين سريين للعمال.

وهكذا شهد عام ١٩٥٥م بدء دبيب الحياة في جسم الحركة العمالية، وهم - وإن لم يُؤلّفوا لجنة ذات أعضاء محددين، بحيث يأخذ هؤلاء على عاتقهم مسؤولية إدارة الحركة العمالية، كما كان الأمر عام ١٩٥٣م - إلا أن الطليعة منهم ظلت تعقد اجتماعات أسبوعية تناقش خلالها مختلف قضايا التنظيم العمالي، ومشاكله،

وتدرس كيف يجب أن يكون التحرك العمالي هذه المرة.

كما كانت الاجتماعات تستهدف التعرف على الأشخاص الذين هم على استعداد لتحمل المسؤوليات، وتقبل التضحيات - إذا ما دعا الداعي - وسبب غور هؤلاء، والتأكد من صلابتهم، وتصميمهم على السير في طريق النضال الشاق، العسير، وما أن أُطلِّ عام ١٩٥٦م حتى أخذ العمال يستعدون للجولة الثانية، ولكن بأسلوب يختلف، هذه المرة، عن الأسلوب الذي أتبعوه عام ١٩٥٣م؛ فهم لم يختاروا لهم لجنة معينة من شخصيات محددة تتولى القيادة؛ لكيلا تكون هدفاً محدداً يمكن إصابته، وضربه بسهولة، من قبل السلطة والشركة، وإنما اختاروا العمل الجماعي المشترك حتى تضيع المسؤولية بين عدد غير محدود من العمال، وبذلك يصعب على السلطة، أو الشركة، أن تضربا الكل، أو حتى العدد الأكبر من أعضاء الحركة.

وهكذا بدأوا خطواتهم الأولى بتقديم عريضة للشركة، والحكومة صاغوا فيها مطالبهم، ووقعوها من عدد كبير من العمال^(*)، وبعد

(*) كانت وجهة نظرهم - كما أشرنا - تفادي توجيه الضربة إلى عدد محدود من العمال؛ فالشركة والحكومة تدركان أن هذه العريضة، وما تتضمنه من مطالب، هي من فكر وتديبير عدد محدود معين من العمال، وأن البقية ليسوا سوى أشخاص وقَّعوا استجابة لطلب زملائهم، وإن كان فيهم الكثير ممن يشاركهم الرأي، وهذا العدد المحدد الذين فكروا وصاغوا فكرتهم في هذه العريضة هم - وإن لم يكونوا معروفين على وجه التحديد - إلا أنه ليس عسيراً تحديدهم، وحصرهم ضمن دائرة تضم عدداً معيناً، وسيتضح - ضمن تعرضنا لسياق الأحداث وتتابعها - أن هذا هو ما اتخذته كل من الشركة والحكومة حين الاعتقالات.

تقديم العريضة بفترة استُدعي أحد أعضاء العمال البارزين، وهو السيد عبد الله الهاشم^(*) للمثول أمام لجنة حكومية، في الخبر، تضم أمير الخبر، ومستشارين قانونيين؛ لمناقشته في ما جاء بعريضة العمال من مطالب، واستمر الهاشم لمدة طويلة يذهب للجنة، أحياناً يومياً، وأحياناً ثلاثة أيام في الأسبوع.

وقبل أن نستمر في متابعة سير المفاوضات بين عبد الله الهاشم واللجنة الحكومية لا بد لنا من وقفة نقارن فيها بين ما بدا على ظاهر الحركة العمالية عام ١٩٥٣ م، وما بدا عليها عام ١٩٥٦ م، والمنعطف الجديد الذي اتجهت نحوه حركة النضال العمالية، نتيجة لتأثر بعض أعضائها بأفكار وتيارات سياسية؛ الشيء الذي لفت نظر الدولة نحوها، وجعلها تفتح عينيها، وتركز اهتماماً خاصاً بها.

لقد كان طابع الحركة العمالية في عام ١٩٥٣ م أنه نضال عمالي فقط، أي إنه نضال يهتمُ بشؤون العمال، وأحوالهم، وما يتعلق بهم في علاقاتهم بالشركة؛ فهو يدور ضمن حلقة (علاقة العامل بالشركة، وحقوقه، وامتيازاته التي يجب على الشركة أن توفرها له)، ولم تكن الحركة تُعنى، حينذاك، بالقضايا السياسية، سواءً منها الداخلية أو الخارجية، ذلك، على الأقل، في أطروحاتها

(*) السيد عبد الله الهاشم: شاب مثقف من أهالي الأحساء، ومن أسرة عريقة، كان في طليعة معتقلي عام ١٩٥٦ م، وأصيب في سجن العبيد بشلل في رجله، بحيث لم يكن يستطيع الوقوف عليهما، ولم يشفع له ذلك لدى بن جلوي ليخرجه من السجن، أو حتى ينقله للمستشفى تحت الحراسة، وظل بالسجن لا يقدر على الحركة، وإنما يعضده - إذا ما أراد الخروج لقضاء حاجة - أحد أصدقائه، وهو عبد الرحمن الناجم: (ركيان)، ولما خرج من السجن تعالج عن شلله، وشُفي، وقد فتح له صيدلية بالأحساء.

العننية، ومطالبها التي تتقدم بها إلى الحكومة والشركة، وإن كان لبعض أفرادها - ولاسيما القادة منهم - اهتمامات، وميول، وأفكار سياسية، وأيدلوجية، لكن ذلك ظل في إطاره الشخصي، ولم يبدُ على سطح التنظيم والحركة العمالية، بل حتى القضايا الاجتماعية، والشؤون الداخلية للمجتمع ظلت بمنأى عن الحركة العمالية وتنظيماتها، وإذا صادف أن شارك بعض أفراد قادة الحركة العمالية في قضايا محلية - كمشاركة العمال من أبناء القطيف في قضايا البلد المحلية كالبلدية، وغيرها، فإن مشاركتهم تجيء بصفتهم مواطنين من هذا البلد، وليس بصفتهم عمَّالاً، وموظفين لدى الشركة.

من هنا فإن الدولة لم تنظر للحركة العمالية - في أول الأمر - عام ١٩٥٣م، على أنها حركة سياسية خطيرة يجب قمعها قبل أن تكبر، وتنمو، لا، بل ربما رأت في مطالبهم التي تقدموا بها أنها، أو - على الأقل - أن جزءاً كبيراً منها حق مشروع لهم؛ لهذا بادرت بإرسال اللجنة التي تنظر في مطالبهم، غير أن موقف أرامكو، وتحذيرها للدولة بأن قضية حقوق العمال مجرد خطوة أولى، وأنها - وإن ظهرت بمظهرها البريء - إلا أن وراء الأكمة ما وراءها، ثم إنَّ التهديد بالتخريب من قبل السعيد والبهيجان - كما ذكرنا في الفصل الثالث - كل ذلك غيرَ نظر الدولة وموقفها، وجعلها تضرب الحركة العمالية، وتعتقل زعماءها.

ويؤيد وجهة النظر هذه؛ أنه لما مرَّ عام ١٩٥٤م بكامله دون أن يقع أي إزعاج من قبل العمال للدولة، والشركة فإن الملك سعود لم يتردد في العفو عن زعماء العمال، وإصدار الأمر بإعادتهم لأعمالهم، ولما بدأ العمال بالتحرك مرة أخرى، وقدموا مطالبهم في

أول عام ١٩٥٦ م، ولم يشيروا في عريضتهم إلى وجود تنظيم لديهم، وتكوين لجنة ترأس هذا التنظيم، كما حدث عام ١٩٥٣ م، إزاء كل ذلك نظرت الدولة - في أول الأمر - إلى حركة العمال الجديدة بنفس النظرة السابقة، وبادرت بتكوين لجنة للنظر في ما قدمه العمال، واختارت اللجنة، من بين الموقعين، شخصاً للتفاوض معه فيما رفعوه، اختارته هي، ولم يختره العمال، وإن كان هذا الشخص مرضياً لدى العمال، وسارت الأمور سيراً عادياً، وطبيعياً، وإن كان بطيئاً، ولعل ذلك بسبب الروتين، والبيروقراطية الإدارية، أو لعل ذلك كان متعمداً من قبل اللجنة لاختبار العمال، وهل لديهم خطط للتحرك فيما لو طال الوقت، ولم تظهر نتيجة لما قدّموه من مطالب.

ولعل مما طمأن الدولة والشركة هذه المرة، أيضاً، أن العمال لم يقوموا بإصدار بيانات، ولا توزيع نشرات على جميع العمال لإطلاعهم على سير المفاوضات، وتطوراتها - كما كان يحدث عام ١٩٥٣ م - لهذا كله اطمأنت الدولة، أول الأمر، وقدّرت أن التنظيم العمالي السابق قد تناثر وتبعثر، بعد الضربة العنيفة التي تلقّاها، وأن هذا الطلب الجديد - وإن كان لا بد أن يكون وراءه أناس معينون - إلا أنه لا يبدو أنه امتداد - بشكل آخر - للتنظيم السابق، أو أن هناك تنظيماً جديداً محكماً، فلتبحث مطالبهم المشروعة، وإذا كان ثمة أمر خفي لم يظهر بعد فإنهم قادرون على سحقه - مرة أخرى - عند ما يطل برأسه مهدداً، أو متوعداً، أو محاولاً عملاً ما لا ترضاه.

هذا - في رأينا - كان تقدير الدولة، ونظرتها للحركات العمالية في المرتين الأولى والثانية، لكن المنعطف الجديد الذي اتخذته

الحركة العمالية الثانية هو الذي بدّل وغير من موقف الدولة تجاهها، فما هو هذا المنعطف؟



من المعروف أن البلاد العربية شهدت - خلال عامي ١٩٥٥ - ١٩٥٦م صراعاً مريراً بين قوى الاستعمار الغربي، ومن يتعاون معه من الحكومات العربية، وبين قوى التحرر العربي بقيادة كل من القاهرة ودمشق، ومن مظاهر هذا الصراع محاولة بريطانيا، ومن ورائها أمريكا، ربط البلاد العربية بشبكة أحلاف عسكرية للوقوف في وجه المعسكر الشرقي - روسيا وحلفائها من دول شرقي أوروبا - ورفض القاهرة ودمشق الدخول في هذه الأحلاف، بل ومقاومة فرضها على البلاد العربية الأخرى، وهو ما عرف بمعاهدة حلف بغداد، ومن المعروف أن السعودية انضمت - أول الأمر - لمعسكر «القاهرة / دمشق» في مقاومته لحلف بغداد؛ للعداء التقليدي الذي كان قائماً بين البيتين الحاكمين: السعودي والهاشمي، ونتيجة لهذا التحالف، أو - على الأصح - الالتقاء في موقف واحد مع اختلاف الدوافع والأسباب لدى مختلف الأطراف؛ نتيجة لذلك عقدت اتفاقيات عسكرية بين كل من دمشق والسعودية والقاهرة.

وخلال سير المفاوضات بين عبد الله الهاشم - ممثل العمال - واللجنة الحكومية، نشرت أرامكو في إحدى نشراتها الإخبارية التي تصدر باللغة الإنكليزية، وتوزعها على كبار موظفيها(*) - نشرت

(*) كانت أرامكو تصدر نشرة يومية باللغة الإنكليزية تتضمن ملخصاً للأخبار العالمية توزعها على كبار موظفيها الأمريكيين، وفي هذه النشرة جاء خبر نقل الفرقة العسكرية من ألمانيا الغربية إلى قاعدة مطار الظهران بالسعودية.

خبيراً وزعته إحدى وكالات الأنباء الغربية من ألمانيا الغربية مفاده بأن: «فرقة من الجيش الأمريكي المرابط في ألمانيا الغربية، التابع لحلف شمالي الأطلسي، تقرر نقلها لمطار الظهران، شرقي المملكة العربية السعودية لحمايته»، وأثار هذا الخبر استياءً عاماً في أوساط الطبقة الواعية، والمثقفين من العمال، ولاسيما أولئك المتأثرين بالأفكار والأيدلوجيات القومية والاشتراكية، فقام جماعة من العمال من المعروفين بحماسهم، واندفاعهم في تأييد القضايا القومية العربية، وكتبوا برقية للملك سعود يطالبونه فيها بمنع دخول هذه الفرقة، ووضع المطار العسكري بالظهران تحت سيطرة القيادة الثلاثية العربية الموحدة - إذا لم يكن بإمكان القوات السعودية، وحدها، حمايته - وقاموا بجمع توقيع عدد كبير من العمال على هذه البرقية، كما أنهم جاءوا بها للقطيف يطلبون من الأهالي مشاركتهم في التوقيع عليها، إلا أن أهالي القطيف - ولاسيما الكبار منهم - رفضوا الاشتراك في التوقيع على هذه البرقية^(*)، ولكن وقعها عدد من شباب القطيف من موظفي أرامكو.

ولقد اعترض على الفكرة بعض زعماء العمال، وقالوا إن نضالنا - حتى الآن - لا يزال نضالاً عُمَالِيًّا فقط، ولم يحن الوقت لتحويل النضال إلى نضال سياسي، لكن أصحاب الفكرة أصروا على وجوب تنفيذها، ورأى عدد من معارضي الفكرة أن يشتركوا في التوقيع تفادياً لحدوث انقسام في صفوف الحركة العمالية، ولاسيما

(*) لم يعتد الكبار من أهالي القطيف على أن يتدخلوا في الشؤون العليا للدولة - ولاسيما ما يتعلق بالقضايا العسكرية والخارجية - وكانت كتاباتهم للدولة، من عرائض وبرقيات، محصورة حول قضايا وشؤون القطيف المحلية.

أن القضية العمالية بدأت تدخل مرحلة جديدة هامة؛ مما يحتمّ رض الصفوف.

كان ممن أشار على العمال الممتنعين عن التوقيع بأن يوقعوا عبد العزيز أبو اسنيد، رئيس اللجنة العمالية السابقة، حينما جاءوه يستشيرونه، ف وقعت البرقية من أكثرية الطليعة العمالية، إلا عدد قليل جداً أصر على موقفه، فلم يوقع^(١)، وأرسلت البرقية باسم (١٢) شخصاً تحملوا، وحدهم، مسؤولية إرسالها، واحتفظوا لديهم بأسماء وتواقيع المثات الذين شاركوا في التوقيع، وكان من بين الـ (١٢) شخصاً الذين تحملوا المسؤولية السيد عبد الكريم الحمود من سيهات، ولم يكن موظفاً لدى أرامكو^(٢).

وبعد إرسال البرقية بأيام أرسلت الحكومة على الاثني عشر شخصاً الذين بعثوا البرقية بأسمائهم، وحققت معهم، وقد أوقفوا لمدة ثلاثة أيام فقط، ثم أطلق سراحهم، وكان اعتقالهم يوم الثلاثاء ١٢ شوال ١٣٧٥هـ، ٢٢ مايو ١٩٥٦م، وأطلق سراحهم يوم الجمعة ١٥ شوال ١٣٧٥هـ، ٢٥ مايو ١٩٥٦م، ولم يجبر استعمال العنف معهم أثناء التحقيق، خلافاً لعادة السلطات السعودية، في تلك الفترة، ولاسيما في مثل هذه القضايا التي تعتبرها السلطات الحاكمة مساساً، وتدخلًا في صلاحياتها، واختصاصاتها،

ولقد تبين أن تصرف الحكومة الهادي^(٣) إزاء هذه الخطوة لم يكن سوى تكتيك وقتي، فلقد أحست الدولة أن الحركة العمالية - هذه المرة - ليست حركة عمالية خالصة لوجه العمال وقضاياهم؛ لهذا فقد أولت القضية اهتماماً خاصاً، ومن هنا اعتبرنا هذه الخطوة منعطفاً خطيراً، فلنتابع - بعد هذا الإيضاح والمقارنة - سير الأحداث، وتطوراتها.

في مايو ١٩٥٦ م، شوال ١٣٧٥ هـ أرسلت الحكومة لجنة قانونية أخرى من الرياض للنظر في قضايا العمال، وطلبت اللجنة محاضر الاجتماعات، والمناقشات السابقة من اللجنة الأولى، واستدعت اللجنة الجديدة عبد الله الهاشم لمتابعة المفاوضات والمناقشات، وظلت الأمور تسير بصورة طبيعية.

مظاهرة العمّال

أمام الملك سعود

في يونيو ١٩٥٦ م، شوال ١٣٧٥ هـ وصل الملك سعود للمنطقة الشرقية، وكان العمال رأوا أن سير المفاوضات البطيء، وعدم حصولهم على أي نتيجة إنما هو محاولة لتميع قضيتهم؛ فانتهزوا فرصة وجود الملك سعود في المنطقة، وقَرروا القيام بخطوة توصل صوتهم إليه مباشرة؛ إذ ربما تساعد على التعجيل بحسم المفاوضات، وتحقيق المطالب.

وفي الليلة التي كان مقرراً أن يتعشى فيها الملك سعود لدى أرامكو^(٤) قرّر العمال اتّخاذ خطواتهم؛ ففي مساء يوم السبت ٣٠ شوال ١٣٧٥ هـ، ٩ يونيو ١٩٥٦ م تجمهر العمال، ووقفوا صفين طويلين عند البوابة الرئيسية التي سيمر منها موكب الملك سعود، عند توجّهه للعشاء، ولما اجتاز الموكب الملكي صار العمال يصرّخون ويهتفون: «مظلومين، مظلومين».

وأثناء فترة العشاء ذهب بعض قادة العمال لغرفة أحدهم، وأخذوا شرشف سرير كبير أبيض، وكتبوا عليه بخط كبير عبارة: «نريد نقابة».

وربطوا طرفيه بخشبتيين طويلتين، وجاءوا به حيث العمال لا يزالون واقفين لدى البوابة، ووقفوا مواجهين بالشرشف الموكب حينما يظهر عائداً؛ بحيث تكون الواجهة المكتوبة أمام عين الخارج من البوابة، فلما مرَّ الموكب الملكي عائداً للدمام؛ واجهته. مظاهرة أخرى تهتف: «نريد نقابة، نريد نقابة».

وما أن جاوز الموكب الملكي الشرشف حتى طوي، وركض أحد العمال ليرمي به في إحدى سيارات ضباط الحرس الملكي، (لم تكن فكرة الشرشف، والجهر بطلب النقابة شيئاً مقررًا من قِبَل الحركة العمالية مثل فكرة المظاهرة والتهاتف بعبارته: «مظلومين»، وإنما كانت فكرة طرأت لدى بعضهم خلال مرور الموكب الملكي ذاهباً لتناول العشاء، وعرضها على بعض زملائه فاستحسنوها، وفي الحال ذهبوا لغرفهم، ونفذوها دون استشارة البقية من زملائهم، وأخذ موافقتهم عليها، كما أنهم هم الذين طلبوا من العمال الواقفين - بعد أن جاءوا بالشرشف مكتوباً عليه عبارة: «نريد نقابة» - طلبوا من العمال التهاتف، بنفس الكلمة المكتوبة على الشرشف أمام الملك عند ما يمر بهم الموكب عائداً).

وعاد الملك سعود لقصره بالدمام، وهو مستاء من هذه المواجهة التي لقيها من العمال، إلا أن السلطات لم تتخذ أيَّ إجراء، في حينه، ضد العمال، وعاد العمال - بعد عودة الملك - لغرفهم بسلام.

وفي الدمام استدعى الملك سعود مجلس الوزراء، واستدعي للدمام، من الرياض، الوزراء الذين لم يكونوا في الدمام بصحبة الملك، وعقد مجلس الوزراء جلسة طارئة بالدمام حضرها الأمير سعود بن جلوي، أمير المنطقة الشرقية، وناقشت الجلسة قضية العمال،

وكيفية علاجها، وطلب الأمير سعود بن جلوي حق الكلمة، وقال: «إن استرخاء القبضة، والتهاون مع العمال، وإرخاء الحبل لهم؛ هو الذي أغراهم، وجعلهم يقومون بما قاموا به من أعمال لا مسؤولة، ولا قانونية»، وأكمل ابن جلوي كلامه قائلاً: «إذا ترك الأمر لي، وأعطيت الصلاحيات الكاملة فسوف أقضي على هذه الحركة، وأعيدهم إلى صوابهم».

واختلف مجلس الوزراء حول ذلك؛ إذ أيد الملك سعود، ومعه أكثرية الوزراء، رأي ابن جلوي، واعترض البعض بمن فيهم الأمير مشعل بن عبد العزيز^(٥)، أخو الملك، ووزير الدفاع يومها.

قال مشعل: «إن الزمن قد تغير، ولم تعد القبضة الحديدية هي العلاج الناجع للمشاكل، والعمال محققون في الكثير من مطالبهم، ولا بد من الاستجابة إلى شيء منها، غير أن رأي مشعل لم يفز، وتغلب رأي الملك ومؤيديه، وكأنهم أرادوا أن يلقوا العباء عن كواهلهم، ويرموا به على كاهل ابن جلوي، الذي استعد لحمله، فأعطي ابن جلوي كامل الصلاحيات لعلاج المشكلة؛ على أن لا يتخذ أي خطوة إلا بعد أن يغادر الملك سعود المنطقة في نهاية الأسبوع.

حفلة الغداء في بستان السبيحة

في يوم الجمعة ٦ ذي القعدة ١٣٧٥ هـ، ١٥ يونيو ١٩٥٦ م الذي أعقب مظاهرة العمال أمام الملك سعود أقام بعض من شباب القطيف من موظفي أرامكو - الذين كانوا يدرسون في المدرسة الثانوية لأرامكو بالظهران: (High school) - أقاموا لزملائهم الذين كانوا يدرسون معهم من موظفي المناطق الأخرى: رأس

تنورة، أبيق، في أحد بساتين النخيل^(٦) - حفل غداء بمناسبة انتهاء السنة الدراسية، وعودة موظفي المناطق الأخرى إلى مناطقهم، وشارك في الحفل والإعداد له بعض آخر من شباب القطيف من غير موظفي أرامكو، ومنهم كاتب هذه السطور، ومنصور عبد الله اخوان، وغيرهما، وبعد انتهاء الغداء طلب مني بعض الشباب من أرباب الدعوة أن ألقى كلمة أرحب فيها بالحاضرين، وأعتذر فيها عن أي تقصير^(*)، وألقيت كلمة قصيرة قام بعدها أحمد مطر^(**)، وألقى كلمة رد فيها على الترحيب بالشكر، ثم تعرض في كلمته لبعض القضايا المحلية، والعربية، ودعا لرص الصفوف ضد قوى الاستعمار وأعوانه، وأعداء الوحدة العربية، ثم قام آخرون معقبين على كلمة أحمد مطر بكلمات قصيرة.

وبعد الانتهاء من الخطابات، وبينما كان الجميع يستعد لمغادرة المكان، وإذا بأحد العمال السعوديين - من غير أهل القطيف، ويعمل في رأس تنورة - يدخل علينا، ويطلب من الجميع التوقف، وعدم مغادرة المحل حتى يسمعو منه آخر الأنباء، والتطورات التي جرت في رأس تنورة مساء أمس (البارحة)، وصباح اليوم، قال:

(*) كان محلُّ الحفل في بستان مفتوح قرب السوق، ولذا حضره عدد كبير من الناس لم يكونوا مدعوين؛ مما جعل الطعام المعد للغذاء لا يكفي الحاضرين، واعتبر بعض الداعين أنه حصل تقصير، وهكذا طلبوا مني إلقاء كلمة اعتذار عما حصل من تقصير.

(**) أحمد مطر، أو الكابتين أحمد مطر: أحد أبناء قرية الطرف من الأحساء، كان من بين الذين دخلوا سجن العبيد مع زملائه، وبعد خروجه من السجن التحق بالخطوط السعودية، وتدرّب فيها حتى تخرج طياراً، ثم أخذ يترقى في عمله حتى أصبح مديراً عاماً للخطوط السعودية، وقد تقاعد عن العمل عام ١٩٩٤م

«في مساء أمس؛ عند ما جاء بعض موظفي أرامكو العموميين للحجى المتوسط يريدون دخول السينما^(٧) على العادة؛ منعهم الحرس (السكورتية)^(*) من الدخول، وقالوا لهم لا يدخل السينما إلا من يحق لهم الدخول، وهم سكان الحجى المتوسط فقط، أما أهل الحجى العمومى فممنوعون، وجرى تجمهر حول بوابة السينما، وأراد البعض أن يدخلها بالقوة، فقامت أرامكو بجلب سيارات الصهاريح الكبيرة التي تستعمل في المطافئ، ورشت المتجمهرين بالماء الحار، فحدث هرج ومرج.

ثم جاءت قوة من إمارة رأس تنورة تضم أخوياء^(**) من الإمارة، وجنودًا من الشرطة، وقبضوا، عشوائيًا، على جماعة من الواقفين دون التحقق مما إذا كان من قبضوا عليهم هم من الذين حاولوا الدخول بالقوة، أم لا، وأدخلوا من قبض عليهم السجن لدى الشرطة، وفي الصباح أحضروا لهم جريد النخل الأخضر من مدينة صفوى، وجلدوهم في الساحة، أمام المسجد بعد صلاة الجمعة، جلدًا مبرحًا حتى أغمي عليهم، ثم جاءوا بهم هنا إلى سجن القطيف، منذ قليل.

وعندها ثارت نائرة الحاضرين، وتدفق الحماس، وقال قائلون لنكتب الآن برقية للملك سعود نحتج فيها على ما جرى، وكان من ضمن الحاضرين عبد الكريم الحمود، وأراد أن يقوم بكتابة صيغة

(*) Security، أصلها: الحماية، أو الأمن، وشاع استعمالها، شعبيًا، بمعنى: رجل الأمن المدني، خصوصًا الحارس في منشأة. م

(**) الأخوياء، والمفرد خوي: جنود مديون مهمتهم الخدمة في الإمارات والقصر الملكي.

البرقية، وقمت أنا وأخذت حمد السعيد^(٨) جانباً - وكان يعمل في رأس تنورة - وسألته: «هل تعرف هذا الشخص الذي جاء إلينا بالخبر؟ وهل هو من العمال المؤيدين لكم؟» قال: «لا أعرفه»، قلت: «ألا تحتمل أن يكون عميلاً مدسوساً، جاء ليدفع بكم إلى عمل ارتجالي بضر ولا ينفع؟ إنني أرى أن لا تتعجلوا الآن، ولا تقوموا باتخاذ أي خطوة، واذهب أنت، ومن معك، إلى رأس تنورة، وتعرفوا حقيقة ما جرى، وبعدها تدرسون الخطوات التي يجب اتخاذها»، فوافقتني، وجئنا للمجتمعين، وقلنا: «لا داعي للكتابة الآن، ليدرس القضية، أولاً، أبناء رأس تنورة، ويتعرفوا حقيقة الأحداث التي جرت، وعلى ضوء ذلك تتخذ الخطوات المناسبة، ثم طلبنا من الجميع التفرق، ومغادرة المحل حالاً.

وبعد خروجنا من البستان طلبنا من حسن صالح الجشي - وكان بينه وبين مدير شرطة القطيف، يومذاك، معرفة وصداقة - طلبنا منه التوجه لمدير الشرطة، وسؤاله عن المساجين الذين جيء بهم إليه من رأس تنورة، وأخبره مدير الشرطة بأن عددهم ثمانية أشخاص، وأنهم في حالة سيئة، وممنوع الدخول عليهم، أو زيارتهم - حسب ما تلقاه من أوامر - ولكنه سيسمح له وحده بأن يراهم.

وجاء حسن وأخبرنا، فقمنا بجمع فرش لهم (كان السجن في إحدى البنايات القديمة المتداعية، من بقايا عهد الأتراك، أرضه ترابية)، إلا أنه في اليوم التالي جاء عبد العزيز العويسي مدير شرطة الدمام لتفقد أحوالهم، وعرف بأمر الفرش، فأمر بإخراجها وسحبها منهم، مدّعياً أن أوامر ابن جلوي تمنع إعطائهم فرشاً، بالرغم من أن أجسادهم كانت مجرّحة بسبب الضرب المبرح، وأرض السجن ترابية، وجو السجن عفن، لا تهوية فيه، وعدم وجود فرش تحت

أجسامهم يزيد من آلام جروحهم، ويؤدي إلى تعفنها، وقام الشباب بجمع تبرعات مالية، وكلف أحد أصحاب المقاهي بأن يجهز لهم، يومياً، غداء، وعشاء، وفطوراً، ويبعث به إليهم في السجن، ويتفقد حاجاتهم، وكان صاحب المطعم (المقهى) صديقاً لعدد من الشباب، إذ كانوا من زبائن مقهاه، فاستجاب للطلب، ودُفِع له مبلغ، مقدماً، على الحساب، على أن أتولّي، أنا - عند نهاية كل أسبوع - الحساب معه، ولكن...

الاعتقالات

أ - الدفعة الأولى

كانت أحداث رأس تنورة هي الفتيل الذي أشعلت أرامكو بها النار لإلقاء الحركة العمالية في أتونها.

ففي اليوم التالي السبت ٧ ذي القعدة ١٣٧٥ هـ، ١٦ يونيو ١٩٥٦ م، في الساعة (٤:٣٠) عصراً - ولم يكن قد بقي على خروج العمال من عملهم إلا نصف ساعة - رنّت أجراس الهاتف في عدد من دوائر أرامكو في الظهران، ورأس تنورة، وأبقيق، وقيل لعدد من العمال - ممن كان في هذه الدوائر من الطليعة العمالية - قيل لكل واحد منهم أن هناك اجتماعاً في مكتب وكيل الأمن العام بالدمام، وأنتك مطلوب لحضور هذا الاجتماع، وخرج كل واحد بمفرده، وهو لا يعرف عن الآخرين شيئاً، وإن كان كل واحد يعتقد أنه لا بد أن يكون ثمة غيره من رفقاءه حاضراً هذا الاجتماع، إلا أنه لا يعرف من هم بالضبط، وتوجه كل من دُعي، مسرعاً، للدمام (كباحث عن حتفه بظلفه)، وهو يظن أن هذا الاجتماع يدور حول قضايا العمال، وأنه ربما يراد تبليغهم بشيء ما

حول مطالبهم، وصار كلما وصل فرد ودخل مكتب وكيل الأمن العام يسأله الوكيل عن اسمه، فإذا عرّفه باسمه نظر في قائمة أسماء كانت أمامه على المكتب، وأشر نحو الاسم، ثم يشير إلى أحد الضباط فيأخذه، وهكذا، فما حلّ مغرب ذلك اليوم إلا وأكثرية الطليعة العمالية - ممن تعتقد الدولة والشركة أنهم رؤوس الحركة العمالية - قد جمعهم محلّ واحد هو سجن الدمام.

ولما خرجنا نحن - من غير موظفي أرامكو - عصر ذلك اليوم نتشّم الأخبار، بعد عودة العمال من عملهم، قيل لنا أنه استُدعي عدد من العمال لمكتب وكيل الأمن العام، ولسنا نعرف لماذا؟ ولكن ربما يكون هناك نتيجة، وفي اليوم التالي - وبعد عودة العمال من أعمالهم - عرّفنا أنه جرى اعتقال كل الذين استُدعوا بالأمس، وأن أناساً آخرين اعتقلوا اليوم، أخذوا من دوائهم، وبينما أنا واقف مع بعض الأصدقاء إذ جاءني أحد الأشخاص قائلاً: «إن في المحلّ الفلاني - خارج السوق - شخصاً يسأل عنك». فذهبت إليه، وإذا شخص ملثم يقف متكئاً على سيارة سيدان، وسائقها بداخلها، ولما دنوت منه كشف عن لثامه فإذا هو ناصر السعيد، قلت له: «ما الذي جاء بك إلى هنا؟ إنك لا بد أن تكون مطلوباً فاتّج بنفسك»، قال أعرف أنني مطلوب، ولكنني أريد منك المساعدة على الدخول للمساجين الذين جيء بهم من رأس تَنُورَة»، قلت: «لا أستطيع؛ لأن الدخول عليهم ممنوع»، وأخبرته بنبأ سحب الفرش عنهم، فقال: «اذهب بي إلى أمير القطيف، فهو من الجماعة، والمسجونون منهم، وأعتقد أنه سوف يساعدني على الدخول عليهم»، (أمير القطيف، يومها، هو حمود البقعاوي، شَمْرِي من «بقعاء» بحايل، وناصر السعيد، أيضاً، من حايل؛ شمري، والمساجين كلهم من شَمْر ما عدا شخص واحد من

البحرين اسمه علي العسمي)، قلت: «أشك في ذلك، ثم إن أمير القطيف ربما لا يكون الآن موجوداً في مقر الإمارة؛ لأن الوقت متأخر، وقد يكون غادر مقر الإمارة إلى حيث سكنه في عنك، ثم إنني لا أرى أن مصاحبتي إياك لمقابلة الأمير - وهو يعرفني شخصياً - أمر مناسب»، وتطوَّع أحد الأفراد - ممن كان يعرف ناصر - بالذهاب معه للإمارة، وودعته قائلاً: «احذر أن تقع في المصيدة».

وذهب مع مرافقه للإمارة، ولكنه - كما قدرت - لم يجد الأمير، وركب سيارته عائداً إلى حيث لا ندري^(٩)، وكانت هذه آخر مرّة تقع فيها عيني على ناصر السعيد.

وبعد اليومين الأولين الذين اعتقل خلالهما أغلب أعضاء الحركة العمالية - ممن تحسبهم الحكومة والشركة أنهم قادتها ورؤوسها - أخذت الحكومة تلتقط من تريد اعتقالهم من غير العمال، ممن كانت غير راضية عن نشاطاتهم العامة، أو تظن أنهم يتعاونون مع العمال؛ ففي يوم الاثنين اعتقلت عبد الرسول (عبد الله) الجشي، قطيفي، أخذته من مكتبه بمصلحة العمل والعمال بالدمام، حيث كان يعمل.

وقبل أن نتابع حركة الاعتقالات لا بد من الإشارة إلى ما قام به بعض رجالات القطيف وأعيانها في سبيل مساعدة العمال، ففي مساء يوم الاثنين - ليلة الثلاثاء - وعلى أثر اعتقال عبد الرسول الجشي طلبنا - نحن شباب القطيف - من بعض الشخصيات الذهاب للأمير سعود بن جلوي، أمير المنطقة، والتكلم معه حول المساجين، وبعد صلاة مغرب ذلك اليوم توجه للدمام عدد من شخصيات القطيف يتقدمهم فضيلة الشيخ محمد علي الحاج

حسن علي الخنيزي^(*)، وقابلوا الأمير سعود بن جلوي، وما أن بدأوا يكلمونه حول المساجين حتى رد عليهم بجفاء وغلظة قائلاً: «أنتم دائماً تطيعون أولادكم وشبابكم، أصحاب الروس الزرق، بدلاً من أن تعقلوهم، والله إن عدتم للكلام عنهم لآتيكم برؤوسهم!»، ثم تركهم، وغادر القاعة.

وفي نفس الليلة نُقل جميع من اعتقل حتى ذلك الحين - كان عبد الرسول الجشي آخر من اعتقل - نقلهم إلى سجن العبيد بالأحساء، وفي صباح التالي، الثلاثاء، اعتقل منصور عبد الله اخوان، قطيفي، أخذ من مكتبه بمصلحة العمل والعمال، حيث كان يعمل، واعتقل يوسف الشيخ يعقوب وأخوه أحمد - صاحبي جريدة الفجر الجديد - من الخبر، وفي صباح يوم الخميس ١٢ ذي القعدة ١٣٧٥ هـ، ٢١ يونيو ١٩٥٦م، وبينما كنت جالساً في مكنتي ببلدية القطيف، حيث كنت أعمل، وإذا بأحد أخوياء إمارة القطيف جاء إليّ قائلاً: «قم الأمير يريدك»، فقامت معه متوجّها لمقر الإمارة، وهناك وجدت مدير شرطة الدمام، عبد العزيز العويسي، وبعد جلوسي بفترة قصيرة وإذا بحسن صالح الجشي يدخل علينا، وبعد أن استقر بحسن الجلوس صار العويسي يسألنا عن آخر أخبار البلدية (كان العويسي هو رئيس اللجنة التي أشرفت على الانتخابات البلدية - كما مر في الفصل السابق)، وكأنا أراد

(*) فضيلة الشيخ محمد علي بن الحاج حسنعلي الخنيزي: أحد علماء القطيف الأفاضل، تولى رئاسة قضاء محكمة الأوقاف والمواثيق الشيعية في القطيف في الفترة ما بين عامي ١٣٦٣ هـ - ١٣٦٧ هـ بتكليف من السيد ماجد العوامي، إذ إنه لم يبلغ مرتبة الاجتهاد التي تخوّله ممارسة القضاء، توفي (١) في ١٦ شوال ١٣٨٢ هـ، ١١ مارس ١٩٦٣.

تلطيف الجو، ثم بعد فترة نادى أحد الضباط وقال له: «خذ معك فلان، يعني، وأنا سألحق بكم بسيارتي مع حسن»^(١٠)، وأخذني الضابط للدمام، وأدخلني على وكيل الأمن العام، وبعد سؤاله عن اسمي أشر على قائمة أسماء كانت موضوعة أمامه على المكتب، ثم أشار إلى الضابط، فذهب بي، وسلمني إلى ضابط السجن، وأمر هذا بإدخالني إلى إحدى الغرف خارج السجن، ظللت فيها فترة قصيرة، ثم دخل علي العويسي، وسألني: «هل حضرت اجتماع الغداء في النخل؟»، قلت: «نعم»، قال هل ألقىت كلمة في الاجتماع؟ قلت: «طلب مني أن ألقى كلمة ترحيب، وأعتذر عن التقصير، فألقىت كلمة قصيرة ارتجالية»، ثم شرحت له نوع التقصير الذي حدث، فأخرج من جيبه دفتر مذكرات صغير، وكتب في ورقة إقراراً مني بحضور الاجتماع، وإلقاء كلمة ترحيب بالمجتمعين، ووقعت على الورقة، وذهب، وبعد برهة ناداني أحد العرفاء فأدخلني السجن العام، ولما دخلت السجن وجدت هناك كلا من يوسف الشيخ يعقوب، وأخوه أحمد، ومنصور اخوان، ولم أكن قد عرفت، حينها، بنقل المعتقلين إلى سجن العبيد بالأحساء، ولما سألت عنهم أخبروني بذلك، وأن ذلك كان قبل اعتقالهم هم، ولو أن اعتقالهم حدث قبل يوم الثلاثاء، مثل عبد الرسول الجشي، لكان مصيرهم مثلهم؛ لأنهم نُقلوا مساء يوم الاثنين - ليلة الثلاثاء - وهم اعتقلوا صباح اليوم التالي، وبذلك نجا من سجن العبيد (لكن في الحقيقة أن نجاتهم كانت إلى حين فقط، كما سيأتي).

ومضى يوم الجمعة، ولم يدخل علينا أيُّ معتقل جديد، وجاء يوم السبت وجيء إلينا بمعتقلين جدد من بينهم السيد حمد الدهامي^(١١)، كما جيء بمعتقلين آخرين، ووضعوا في الغرف

خارج السجن^(١٢).

ولقد سألنا الدهامي: «ألم يقيم العمال بالإضراب؟»، فقال: «كان من المفروض أن يبدأ الإضراب اليوم، لكنه - فيما يبدو - فشل، ففي أبيقق، مثلاً، قام جماعة برشق سيارات أرامكو التي تنقل العمال من مناطق سكنهم إلى محل أعمالهم - قاموا برشقها بالحجارة، وتحريض العمال على الإضراب، لكن الشرطة تدخلت بسرعة، وهاجمت العمال المحرضين فتشتتوا، وأمسكت بالبعض منهم، وكنت أنا ممن أمسكت بهم الشرطة، وجاءوا بي إلى هنا، أما المناطق الأخرى فلا أعرف عنها شيئاً، ولكني لا أظن أن الإضراب نجح في أي من مناطق العمل».

وفي يوم الأحد جيء بآخرين، ومنذ يوم الاثنين توقفت الاعتقالات، فلم يؤت بأحد^(١٣).

التحقيق

في مساء يوم الخميس، ليلة الجمعة، ١٩ ذي القعدة ١٣٧٥ هـ، ٢٨ يونيو ١٩٥٦م، بعد صلاة العشاء استُدعيت، أنا وحدي، وأخذت لمكتب مدير السجن، وهناك وجدت مدير الأمن العام، يومذاك، عبد العزيز الأحيدب، ومدير شرطة الدمام، عبد العزيز العويسي، ومدير السجن، وهو ضابط اسمه شُهَيْل، وجلست على كرسي، أمام الوكيل، فسألني عن الاجتماع في نخل السيحة، وتفصيله، ومن هم الخطباء فيه، وكان السؤال شفوياً، قلت لهم:

«إذا كنتم تتصوِّرون أن الاجتماع كان لأغراض سياسية، وضد الدولة فإن هذا التصور خاطئ، إن الاجتماع ما هو إلا نزهة في

نخل في يوم عطلة، والغرض منه تكريم بعض الأصدقاء، وتوديعهم».

ثم شرحت السبب الرئيسي وراء الاجتماع، وقلت لهم: «تعرفون أن أرامكو تجمع في مدرستها طلاباً من المناطق الثلاث، وبمناسبة حلول العطلة الصيفية أراد أبناء المناطق الأخرى العودة إلى مقار عملهم؛ فرأى زملاؤهم، من عمال منطقة الظهران، أن يقيموا حفل غداء للجميع يكون بمثابة نزهة وداعية، ولم يجدوا مكاناً صالحاً في المنطقة إلا القطيف المعروفة بنخيلها وبساتينها، فطلبوا من زملائهم، العمال القطيفيين، أن يكون الحفل في أحد نخيل القطيف، وأن يقوموا هم بالمهمة، ولو كان للحفل أغراض سياسية، أو ضد الدولة لما أقيم في نخل قريب من السوق والبلدة، وبابه مفتوح علي مصراعيه يدخله كل من أراد، ولتقل إلى محل آخر بعيد عن الأعين، ولا يلجئه إلا مدعو».

قال وكيل الأمن: «إذا كان عمالياً فما علاقتكم - أنتم غير العمال - مثلك، ومثل منصور اخوان، وعبد الرسول الجشي؟».

قلت: «أنتم تعرفون أن عوائل القطيف، وأسرها شبكة مترابطة من القربات والمصاهرة، ولكون عمال أرامكو غير متفرغين، ولا متواجدين في البلد باستمرار؛ إذ لا يكونون فيها إلا في العطلة الأسبوعية؛ فقد طلبوا منا مساعدتهم في إعداد وتهيئة الطعام، وأدوات الأكل، والطبخ من صحون، وقدر، وغير ذلك، ودور منصور اخوان أن النخل عائد لوالده، وطلب منه أن يستأذنه في إقامة الغداء فيه، فوافق والده، ولم يجد في ذلك أي خطأ، أو ضرر، ونحن، في القطيف، معتادون، دائماً، على الخروج للنخيل من أجل النزهة، وأحياناً نتغذى فيها، وأحياناً نذهب إليها عصرًا،

وربما نمنا فيها، ولاسيما أيام الصيف، ولسنا نعرف - منذ أن فتحت أعيننا - أن الخروج للنخيل، والتنزه فيها جريمة لا تغتفر، وصدقوني أن هذه هي الحقيقة، ولعلمكم أن عبد الرسول الجشي لم يحضر الغداء»، قال وكيل الأمن: «إذا كان الأمر مجرد نزهة، فلماذا الخطب، والكلمات؟»، قلت: «لم تجر خطب، ولا كلمات، وكل ما في الأمر أنه - كما قلت لكم - كان المكان مفتوحاً، فجاء أناس كثيرون لم يكونوا مدعويين، مما أوقع الداعين في حرج؛ إذ نقص الطعام، ولذلك طلب مني أحد الداعين - بعد الغداء - أن ألقى كلمة ترحيب بالمدعويين، وأعتذر لهم عما حدث من نقص، وألقيت كلمة قصيرة ارتجالية بهذا المعنى، ثم قام أحمد مطر فرد على الترحيب بكلمة شكر فيها الداعين، ثم أنني غادرت الاجتماع إلى حيث الطبخ؛ لأقوم بجمع الصحون، والقذور التي كنت مسؤولاً عنها، ولم أعرف ماذا جرى بعد ذلك، لكنني لم أسمع أن كلمات ألقيت».

وهنا تحرك الوكيل قائماً، وقال مخاطباً العويسي: «وجه إليه هذه الأسئلة كتابياً، ودعه يجيب عليها، ويشرح ما قاله كتابةً»، وصار العويسي يوجه الأسئلة، وأنا أجيب وسهيل يكتب، وقد أضاف العويسي إلى الأسئلة أسئلة عن مول المصروفات، وأسمائهم.

قلت له: «هم العمال القطيفيون الذين يدرسون في المدرسة مع المدعويين»، وذكرت له أسماء بعض العمال الذين اعتقلوا من أهالي القطيف.

وسألني: «هل شاركت أنت في التمويل؟»، قلت: «لا».

وعند النهاية وجه العويسي إلي هذا التهديد كتابياً: «قل الحقيقة

قبل استعمال الشدة معك».

قلت: «الحقيقة هي ما قلت، وليس لدي أكثر مما قلت».

قال العويسي مخاطباً إيَّاي على هيئة ناصح: «اسمع يا سيد. إن ابن جلوي جالس، الآن، في مكتبه ينتظر نتائج التحقيق معك، ونحن سنرفعه إليه حالاً، وأخاف - عند ما يطلع عليه - أن لا يقتنع بصحة أقوالك، فيطلبك هو شخصياً، ويستعمل معك العنف، وأنت تعرف ابن جلوي، وشدته، وهناك تضطر لأن تقول له كل ما جرى، وهو ما تخفيه عنا الآن، وعندها نصبح نحن المقصّرين معك في استخلاص الحقيقة، فالأفضل أن توفر على نفسك المشاكل، والمتاعب، وأن تعطينا كل الحقائق، وأنا أعدك أن نساعدك، أنا والوكيل».

قلت: «يا عبد العزيز، أنا أشكرك على هذه النصيحة، ولكن صدقني أن ما قلته لك هو الحقيقة، وأن ما قلته لن يتغير، سواء أمامك أو أمام ابن جلوي، أو أي محقق آخر؛ لأن ما قلته هو عين الحقيقة والواقع، وحتى الآن لا زلت أعتقد أن ما قمت به لا يشكل جرماً، أو مخالفة قانونية، وحتى إذا كنتم تحسبون تعاوني مع العمال مخالفة أو جرماً أستحق عليه العقاب؛ فإني لم أتعاون معهم فيما يتعلق بقضاياهم مع الشركة، ذلك شيء يخصهم وحدهم، إن تعاوني مقتصر على تقديم مساعدة أخوية خاصة طلبوها مني، هم أولاً، ولا أعتقد أن هذه المساعدة تشكل جريمة أستحق عليها العقاب».

وهنا طلب مني التوقيع على محضر الأسئلة، وبعد التوقيع نادى عريف السجن، وسارّه، فغاب قليلاً، ثم عاد، وطلب مني أن

أصبحه، فقامت معه، فأدخلني إحدى الحجر خارج السجن العام، حيث كان بعض العمال محجوزين داخل الحجر المجاورة لها، وبقيت في هذا السجن الانفرادي ما يقرب من الأسبوعين.

فبالرغم من أنه يوجد لديّ فراش، وملابس داخل السجن العام، إلا أنهم لم يسمحوا بإحضارها إلي، وصرت أنام على بطانية فُرشت على حصير بال من خوص النخل، كما كنت ممنوعاً، طوال فترة السجن الانفرادي، من الاستحمام، أو حتى غسل يدي بعد الطعام بالصابون، وأكتفي بغسلها بالماء فقط، وعند ما أذهب للحمام لقضاء الحاجة كان الحارس يصحبني، ويقف عند الباب؛ ليتأكد من أنني لم أستعمل الدش، رغم حرارة الجو، وكان في الحجرة نافذة صغيرة بجانب الباب تُطل على ممر الغرف المحجوز داخلها بعضُ سجناء العمال، فلم يسمحوا بفتحها لتخفيف الحرارة الشديدة داخل الغرفة التي لا تهوية لها إلا من هذه النافذة، أو الباب، وذلك كي لا أتعرف، أو يتعرف عليّ أحد من الذين هم في هذه الغرف، حينما يمر ذاهباً أو عائداً من الحمام، كما لم يُسمح لي - طيلة الحجز الانفرادي - حتى بتغيير ملابسي الداخلية، كما لم يسمحوا لموزع الطعام أن يدخله عليّ بنفسه، بل يضعه على الباب من الخارج، وبعد ذهابه يفتح الحارس الباب، ويدخله عليّ.

ولقد قدّرت أنهم أبْقُونِي هنا انتظاراً لرد فعل ابن جلوي على التحقيق معي، وكنت مستعداً، وأترقب - ولاسيما في الأيام الأولى - المثول أمام ابن جلوي، ولكنني لم أستدع، وتصورت أن ابن جلوي ربما يكون قد اقتنع بصحة أقوالي، أو، على الأقل، أعطاه نسبة كبيرة من الصحة؛ إذ بعد حوالي أسبوعين من وضعي

في الحجز الانفرادي، وعلى وجه التحديد عند ظهر يوم الثلاثاء ٢ ذي الحجة ١٣٧٥ هـ، ١٠ يوليو ١٩٥٦ م، بعد انتهاء فترة الغداء، جاءني العريف قائلاً: «قم، واطو فراشك».

قلت له: «إلى أين؟ إلى البيت؟» ضحك، وقال: «الحق بربك داخل»، وعند الباب، حيث يقف حارس السجن العام، وجدت هناك كل من كان في غرف انفرادية من العمال المحجوزين، وكان من بينهم الأشخاص الثلاثة الذين استدعاهم ابن جلوي إلى قصره أول أيام الاعتقالات، وسألهم بنفسه عن الاجتماع، وصار يضربهم هو بنفسه، رفساً بالأرجل، وهم: حمد السعيد، وعلي القرعاوي، وحسن أبا حسين^(٤)، وأدخلنا، جميعاً، السجن العام، وبقينا هناك وعددنا (١٤) شخصاً.

الوضع داخل سجن الدمام العام

كان موقعُ السجن العام، يومذاك، في قلب مدينة الدمام، عند السوق، وقد أزيل فيما بعد، وقد بُنيت مكانه، الآن، أسواق^(٥).

والسجن يقع داخل مبنى كبير، في المدخل منه مكاتب السجن، ووراء المكاتب حجر يقطنها الجنود، ووراءها حجر أخرى معدة للتوقيف، والحجز، ثم بوابة يقف عليها حارس، وتفضي إلى ساحة كبيرة مكشوفة، بعدها قاعة واسعة، أكبر من المكشوفة، يفصل بينها وبين الساحة المكشوفة حاجز من القضبان الحديدية المتينة، بحيث يستطيع الواقف في الساحة المفتوحة أن يبصر من هو في الداخل، كما أن مدخل القاعة هو في هذا الحاجز، وفي طرف من

(٥) الأسواق المعروفة الآن بسوق عيال ناصر. م

الساحة حجرة مفصولة كبيرة، نوعاً ما. كما أن في الطرف الآخر الحمامات.

وفي داخل الساحة يقطن السجناء من كل نوع؛ مجرمين، وغير مجرمين، مخدّرات، لصوص، قتلة، مدينون، سواق جرت لهم حوادث دعس أدت إلى وفيات، وغيرهم، وأخيراً انضم اليهم السجناء السياسيون، نحن، وصاروا يطلقون علينا اسم (لجنة العمال)، أو اختصاراً: (اللجنة)، وكان مقرراً لكل سجين ريلان، يوميّاً، إعاشة، وكان داخل السجن عزب - كما يسمونها - أو مطاعم خاصة؛ بحيث يتولى أحد السجناء إدارة العزبة، وتحمل مسؤولياتها، ولا بد أن يكون من ذوي الأحكام الطويلة، وأغلبهم من موردي المخدرات.

ويقوم هذا المسؤول - أو المتعهد - بالطبخ لكل من ينضم إليه، ويستلم هو، من إدارة السجن، إعاشة كل من يأكل معه، ويساعده آخرون من السجناء، يحتفظون هم - مقابل خدماتهم - بإعاشتهم، وكان في السجن عدد من هذه العزب، أو المطاعم الخاصة، وكان التنافس بينهم شديداً؛ فكلما جيء بسجين جديد تراكض نحوه أصحاب العزب، كل يحاول كسبه وضمه إليه.

وللسجن شخص معين من قبل الحكومة يسمى (مقضي)، يمر على أبواب العزب، وبقية المساجين صباح كل يوم يسألهم عن حاجاتهم، وطلباتهم يحضرها لهم من السوق.

وهناك ممنوعات كأمواس الحلاقة، والسكاكين، وكل الأدوات الحادة، والجارحة، وعند ما يريد صاحب العزبة تقطيع اللحم، أو السمك، أو أي شيء؛ فإنه يخرج للساحة المكشوفة، ويأتيه العريف

بالسكين، ويظل يقطع ما يريد تقطيعه تحت إشراف جندي، يظل معه مراقباً له حتى ينتهي، فيستلم منه السكين، ويعود هو لداخل السجن، لكنك تجد بعض الممنوعات داخل السجن، ولاسيما أمواس الحلاقة^(١٥).

ويعتبر المقضي معجزة، إن صحَّ التعبير، أو ظاهرة فذة؛ فهو أُمي، ولكنه يتمتع بذاكرة قوية، وكأما داخلها جهاز كمبيوتر؛ فهو قلما ينسى ما يوصيه به السجناء على اختلاف طلباتهم، وتنوعها، كما أنه قلما يغلط في تذكر أرقام المبالغ التي يستلمها من السجناء على اختلافها، وتعددتها.

ولرؤساء العزب عملاء من التجار يمولونهم بالأرز، والسكر، والشاي، والقهوة، وغير ذلك، من المواد الغذائية، وعند نهاية الشهر يجيئون اليهم، ويتحاسبون معهم، وهم جالسون خلف القضبان من الخارج (كانت الإعاشة توزع في نهاية كل شهر هجري).

الزيارة

كانت الزيارة - بالنسبة للسجناء العاديين - مسموحاً بها، يوميًا، من بعد صلاة العصر حتى أذان المغرب، وكان الزائر يقف خلف القضبان من الخارج، والسجين خلفها من الداخل؛ بحيث يستطيع الاثنان أن يتحدثا بحريّة، وبصوت منخفض - إذا ما أرادا - إذ ليس ثمة رقابة عليهما، وكان المكان متسعاً؛ لأن القضبان ممتدة بطول السجن؛ إذ لا يقل امتداد طوله عن (٢٥) متراً.

ويفتش الزائر عند بوابة السجن قبل ولوجه الساحة المكشوفة، أما

نحن فكانت الزيارة ممنوعة علينا، وإذا ما جاءنا أحد أقربائنا بشيءٍ
مّا - ملابس، أو نقود، أو غيرها - يستلمها منه العريف، ويوصلها
لنا بعد تفتيشها، طبعاً، أمام من جاء بها - وكانت الفواكه،
والمعلبات - عدا الرطب - محظورة علينا، وكان ذلك بأمر خاص
من ابن جلوي، كما أن الصحف كانت ممنوعة، أيضاً، ولا يوجد
راديو لدى أحد من السجناء.

وكان السجن غاصباً بنزلاته، بحيث كان السجناء ينامون
متمدّدين، صفوفاً، بجانب بعضهم البعض، ولكن عند حلول عيد
الحج، ذلك العام (١٣٧٥ هـ)، صدر عفوٌ عامٌّ عن السجناء، ما
عدا المتهمين بتوريد المخدرات، أما المتهمون بتعاطيها فقد شملهم
العفو، وكذلك استثنى، من العفو، المتهمون في قضايا القتل،
والمسجونون في حق خاص، المدينون، ونحن، السياسيين، أو (لجنة
العمال)، كما كانوا يسْمُونَا، كل هؤلاء استثناهم أمر العفو، وبهذا
خرج عدد كبير من السجناء، واتسع السجن نوعاً مّا.

وكما ذكرت؛ فقد كان في أحد طرفي السجن غرفة، وكان
يقطنها سجناء سابقون لنا، فلما خرجوا في العفو استولينا عليها
نحن، فاستفدنا منها كثيراً؛ ذلك أن في كل جدران السجن قرب
السقف فتحات (روازن) للتهوية، وفي وسطها قضبان حديدية،
وكان جدار السجن سميكاً بحيث يمكن أن توضع فيها بعض
الحاجات، وصادف أن جيء إلى السجن بأحد الأصدقاء من
الشباب الواعي، أقام معنا لمدة ثلاثة أيام بتهمة وقوع مضاربة بينه
وبين شخص آخر، فاتفقنا معه على تزويدنا ببعض الصحف بحيث
يلقيها في إحدى الفتحات (الروازن) حددناها بالاتفاق بيننا وبينه؛
إذ كانت تقع على نافذ ضيق خارج السجن، وكانت أرضية

السجن منخفضة، كثيراً، عن مستوى الشوارع خارج السجن، بحيث يسهل على الرجل أن يلقي بما يريد في إحدى تلك الفتحات.

وهكذا كان صاحبنا ينتهز الفرصة عند الغروب، حينما يكون النافذ خالياً من المارة، فيضع لنا ما يريد من صحف، أو رسائل من بعض أهالي السجناء، ولقد أطلقنا على تلك الفتحة اسم (صندوق البريد)، وإذا ما أردنا أن نتناول شيئاً منها فلا بد أن يركب شخص على كتف آخر حتى يستطيع تناول ما فيها.

ولما أمم جمال عبد الناصر شركة قناة السويس يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٦م، لم نسمع بالخبر إلا بعد يومين، حينما أدخل علينا أحد السجناء الجدد، وكان من موظفي خفر السواحل (سلاح الحدود) بميناء الدمام^(*)، وبعد أيام وصلتنا - عن طريق (الروزنة) بريدنا الخاص - بعض الصحف، وكان في إحداها قصيدة للشاعر السوري (البعثي الميول) سليمان العيسى، يخاطب فيها جمالاً بمناسبة تأميمه شركة قناة السويس ومطلعها:

كان المساء

وكان صوتك، فيه، شلال الضياء

(*) كانت التهمة الموجهة إلى هذا الموظف - حسبما سمعنا منه - أنه جاء إليه تبليغ بأن يقوم بحجز باخرة تجارية كانت راسية في ميناء الدمام، ومنعها من السفر، بسبب دعوى مقامة عليها من بعض التجار، لكن الباخرة سافرت قبل أن يصل إليه البلاغ، ولما عرف ابن جلوي بسفر الباخرة (كان أمر الحجز صادراً منه) أمر بسجنه، ولم يصدِّقه بأنه لم يستلم البلاغ إلا بعد سفر الباخرة، متهماً إياه بالتواطؤ، أو الإهمال.

وشددت بالمذيع أعصابي
وقلبي بالنداء(*)

إلخ... ولقد حفظ أكثرنا القصيدة كلها.

وظل وضُّعنا، في السجن العام، مستمرًا وعاديًا، وعند ما اشتدت أزمة قناة السويس، وهددت بريطانيا بالتدخل العسكري، وكانت السعودية، يومذاك، تقف، في ظاهر الأمر، إلى جانب مصر، فجاء جمال عبد الناصر إلى الدمام - حيث كان الملك سعود بالمنطقة - لمقابلته، وللتأكد من المدى الذي تستطيع السعودية أن تصل إليه في موقفها المؤيد لمصر(**).

وحينما علمنا بأن جمالاً سيصل المنطقة كتبنا خطابين، أحدهما للملك سعود نطلب فيه إطلاق سراحنا لنشارك الشعب فرحته بهذه المناسبة السعيدة، والآخر لجمال عبد الناصر نطلب فيه التوسط لدى الملك سعود لإطلاق سراحنا(١٦).

واستطعنا تهريب الخطابين(***)، وإيصالهما لإسحق الشيخ يعقوب(١٧)؛ ليقوم هو بإيصالهما إلى الملك سعود، وجمال عبد الناصر، ولقد أوصلهما، وقد تلقينا وصفاً تفصيلياً عن استقبال

(*) من قصيدة الزحف المقدس، ديوان رمال عطشى، ص: ١٥٥. م

(**) راجع كتاب (ملفات السويس) للأستاذ محمد حسنين هيكل، الذي صدر عام ١٩٨٦م بمناسبة مرور ثلاثين عاماً على حرب السويس.

(***) استطعنا الحصول على الورق والقلم، ثم تهريب الرسائل وإرسالها إلى إسحق الشيخ يعقوب بواسطة أحد الجنود الشمريين تعاطف معنا عن طريق تعرفه على حمد السعيد، وهو شمري، وقد قدم لنا هذا الجندي خدمات مجلى.

الجماهير لجمال عبد الناصر في مطار الظهران، وعلى طول الطريق إلى القصر بالدمام حيث نزل جمال، وعن الحفل الخطابي في قصر الإمارة بالدمام قبل العشاء الذي أقامه الملك سعود مساء يوم وصول جمال للمنطقة، ودُعي إليه أعيان المنطقة، وكبار موظفي الدولة، وذلك ضمن رسالة بعث بها إلينا الأخ السيد حسن العوامي^(١٨).

الاعتقالات

(الدفعة الثانية)

ما أن انتهت الزيارات للشخصيات السياسية^(*) بفترة قصيرة حتى صرنا نسمع - من الجنود والعرفاء - أن سجناء آخرين جدد من العمال قد بدئ يوتى بهم، وأنهم يوضعون في الحجز الانفرادي في الغرف الخارجية.

وقد أكد صحة هذه الأخبار الطلب من رئيس العزبة التي نحن منضمون إليها أن يعد طعاماً لمساجين آخرين خارج السجن، وصار الموزعون يذهبون إليهم بالطعام، واستطاعوا أن يأتوا إلينا بأسماء البعض منهم، فعرفناهم، وكلهم من موظفي وعمال أرامكو من القطيف، والأحساء، وغيرها، غير أننا لم نستطع - أول الأمر - معرفة السبب المباشر لهذه الاعتقالات، ولكننا عرفنا - بعد ذلك - أن

(*) كانت الدمام، في تلك الفترة، مركز نشاط سياسي؛ فقد سبق زيارة جمال للدمام زيارة قام بها الملك فيصل الثاني، ملك العراق، ومعه خاله عبد الإله، الذي كان وصياً على العرش، وكانا قد جاءا يستقلان يختاً ملكياً رسا بهما في ميناء الدمام، لكن زيارتهما لم تثر اهتمام الجماهير، كما جاء للدمام - بعد مغادرة جمال - الزعيم الهندي المعروف جواهر لال نهرو.

جماعة من العمال كانوا يحسبون أنفسهم من الصف الثاني - حسب تعبيرهم - في القيادة العمالية، ومن أجل نصرة إخوانهم وزملائهم العمال المسجونين؛ قاموا بتوزيع منشورات في مناطق العمل، وفي مدن المنطقة: الخبر، الدمام، سيهات، القطيف، وغيرها.

وقد تناولوا - في هذه المنشورات - أمير المنطقة، سعود بن جلوي، ويده اليمنى المخلص له تركي العطيشان - تناولوهما بعبارات نابية (كما سمعت، ولم أطلع على شيء منها)، وطالبوا بإطلاق سراح المسجونين من العمال، وقد عُثِرَ على هذه المنشورات في بيت جعفر عبد المحسن النصر^(*)، من أهالي سيهات، ومن موظفي أرامكو، ولم يكن جعفر موجوداً بالبيت، وقت تفتيشه، ولكن والده كان هناك، فاعتُقل الأب، وهو كبير السن، ثم قبض على جعفر، وبالتحقيق معه أمكن التعرف على من كان معه^(**).

وهكذا بدأت اعتقالات الدفعة الثانية من العمال.

(*) عبد المحسن النصر: أحد أفراد عائلة النصر المعروفة بسيهات، كان خطيباً يقرأ في المآثم (ملاً) حسب عادة الشيعة المعروفة، ولكنه كان يحمل روحاً وطنية، وكان صديقاً لعبد الكريم الحمود، ولقد ظل في المعتقل حتى إطلاق سراح السجناء، لكنه لم ينقل - مع الآخرين - إلى سجن العبيد بالأحساء، بل ظل موقوفاً في غرفة بالدمام حتى خروجه، أما ابنه جعفر فقد اعتُقل - مرة أخرى عام ١٣٨٢ هـ، ١٩٦٢م - مع من اعتقل، يومذاك، من أهالي سيهات في قضية سيأتي ذكرها، واعتُقل، أيضاً، في جدة عام ١٣٨٩ هـ ١٩٦٩م.

(**) كان متزعم المجموعة هو السيد خليل الجهيران، وهو زبيرى الأصل، منح الجنسية السعودية لما جاء إلى المملكة، واشتغل لدى أرامكو، وبعد خروجه من السجن سُجبت منه الجنسية السعودية، وأُبعد إلى الزبير، وقد سمعت أنه اشتغل بالكويت.

نقلنا إلى سجن العبيد

بعد بدء الاعتقالات الجديدة بأسبوع، وبينما كنا - نحن المعتقلين الأوائل - جالسين على فرشنا نستعد للنوم، وكان ذلك حوالي الساعة (١١) مساءً، وإذا بالعريف ينادي علينا:

«يا أعضاء اللجنة، البسوا ثيابكم، وتعالوا».

وظننا أن ذلك قد يكون من أجل إطلاق سراحنا^(*)، وأنا سنخرج، أولاً، من أجل أخذ التعهدات والكفالات علينا، ثم نعود من أجل أخذ حاجياتنا^(**)، ولكن ما أن تجاوزنا المكتب حتى فوجئنا بعدد من (أخوياء الإمارة) واقفين، وكلما ظهر شخص منا أمسك به أحد الأخوياء، وأدار يديه إلى الخلف، وربطه بالحبال ربطاً شديداً في زنده، قرب الكتف، وليس في الساعد قرب الكف، ثم يمر به على مدير الشرطة عبد العزيز العويسي الذي كان واقفاً، فيسأله عن اسمه، ويسجله على ورقة عنده، ثم يُسند إلى الجدار، حتى إذا ما اكتمل ربطنا جميعاً اقتادنا الأخوياء للخارج، وعند الباب الرئيسي للسجن كانت سيارة نساف، لنقل الرمل، والكنكري، واقفة عند الباب، فأركبنا فيها، واتجهت بنا إلى شارع الدمام - الظهران.

(*) كان تقديرنا هذا بسبب الخطابات التي أرسلناها للملك سعود وجمال عبد الناصر، ولم نكن قد عرفنا، وقتها، رد الفعل على هذه الخطابات، كما لم نكن قد عرفنا عن المنشورات التي وزعها السجناء الجدد، ولا مضمونها، فظننا أن الملك سعوداً استجاب لطلبنا (والغريق يتشبث بأرجل الضفادع).

(**) بقيت ملبسنا في شنطها وصناديقها بسجن الدمام، وقد جمعت كلها في محل واحد، ولما خرجنا، واستلمناها؛ وجدنا كثيراً منها قد تآكل بسبب رطوبة المحل الذي خزنت فيه.

وظننا أننا منقولون إلى سجن الظهران لإدخال السجناء الجدد إلى داخل السجن، ولا يراد لنا أن نلتقي وإياهم، لكن السيارة ما إن حادت ملف أبقيق - الأحساء حتى انعطفت إليه فأدركنا أننا ذاهبون إلى إخواننا بسجن العبيد، (هم السابقون، ونحن اللاحقون)، وكان معنا - في السيارة، لحراستا - اثنان منهم ركبا بجانب السائق، وأربعة ركبوا معنا على ظهر السيارة، فجلس في كل ركن منها واحد منهم، ونحن في الوسط، وكان مع كل حوي رشاش (تومي قن).

وبعد أن سارت بنا السيارة حوالي ساعة، أو تزيد شعر عبد الرزاق البريكي^(١٩) بألم ضغط الحبل على زنده، وأن الدم أخذ يتصاعد إلى رأسه، والدوار يكاد يطيح به، وكان، يومها، شاباً ذا عضلات، أبيض مشوباً بالحمرة، وصار يتألم، فطلبنا من الأخوياء تخفيف الرباط عنه ليقل الضغط، لكنهم رفضوا، واشتد به الألم، وصار يصرخ، فكررنا الطلب، وألحنا، وقلنا: «إذا لم تخففوا؛ فإنه سيموت، وستحملكم المسؤولية أمام ابن جلوي».

قالوا: «أنتم تستاهلون الموت، ليش تسبون الأمير ابن جلوي؟».

قلنا: «نحن ما سبينا ابن جلوي».

قالوا: «أنتم اللجنة الأولية، وإلا الأخيرة؟».

قلنا: «نحن الأولية»، قالوا: «زين»، ثم خففوا الربط عنه، فارتاح قليلاً، ولكن أثر الحبل ظل بارزاً في زنده، بعد ذلك، شهوراً، وقرب الفجر وصلت بنا السيارة إلى سجن العبيد، وكان ذلك في فجر يوم الأربعاء ٢٨ صفر ١٣٧٦ هـ، ٣ أكتوبر ١٩٥٦م.

ولما وصلنا السجن، وأنزلنا الأخوياء من السيارة - إذ لا يستطيع الفرد منّا النزول بمفرده؛ لأنه مكتوف - فكوا الرباط منا، وعندها

استلمنا شخص عجوز^(*) منحني الظهر، يعرج، وكان بيده فانوس، وفتح باباً يؤدي إلى ساحة مكشوفة، إلا أنها محاطة بسور عال جداً، ثم فتح باباً آخر أدخلنا إلى قاعة مظلمة، وهناك - على ضوء الفانوس - وجدنا أناساً منطرحين في صَفِّين، ورجل واحدة من كل فرد منهم داخل الحطبة، ولكل صف حطبة، وهم ساكتون، لا يتحركون، وكأنهم نيام، أو أموات، ولم يكن تحتهم غير حصير من خوص النخل مغبر، وبال، وكان في جانب من القاعة حطبة ثالثة ليس فيها أحد كانت معدة لاستقبالنا، فطلب منا العجوز أن يضع كل واحد منا، رجلاً واحدة داخل الحطبة، بعد أن رفع الجزء العلوي منها، ولما وضعنا أرجلنا أفلها علينا^(٢٠)، ثم غادر، وأقفل الباب وراءنا، وصارت القاعة مظلمة لا نرى فيها أكفنا.

وبعد أن تأكد الموجودون أن السجنان قد غادر تكلموا، وسألونا من نكون؟ فأعلن كل واحد منا عن اسمه، وعائلته، وبلده، وفيما بين طلوع الفجر، وطلوع الشمس عاد السجنان، وفتح الباب، وفك الحطب جميعاً، وترك باب القاعة مفتوحاً، وأغلق باب الساحة المؤدي للخارج، وغادر، وخرجنا للساحة كلنا، وحين طلع النهار بدأ التعارف بيننا، والعناق بين من كانوا يعرفون بعضهم البعض، وذهلنا - نحن الجدد - لما رأينا وجوه زملائنا، والشحوب البادي عليهم (والمرء يعجب إن لم يعرف السبب)^(**)، ولكننا سرعان ما

(*) هو ناظر السجن، اسمه إبراهيم السفاعي، وكنيته (أبو سعد). م

(**) عجز بيت للحاج هاشم الكعبي، ونصه كاملاً:

كواكبٌ فقدت شمس الضحى فبدت والمرء يعجب لو لم يُعرف السبب
من قصيدة مطلعها:

عدتلك نجد، فما ذا أنت مرتقب؟ يدنو إليك الحمى، أم تُثقل الهُضْب؟

عرفنا السبب حينما رأينا وضع السجن، والطعام الذي يأكلون، والماء الذي يشربون، وأدركنا أنا صائرون مصيرهم لا محالة، بعد فترة التعارف، وانتهاء قضاء الحاجة من الحَمَام، وجدنا على سفرة من الخوص تمراً مورزاً على شكل حصص صغيرة، وكل حصة لا يزيد عددها عن بضع تمرات، وقيل لنا أن كل حصة لشخص، وهي إفطاره، يأكلها، ويشرب عليها الماء، ويحمد الله الذي لا يحمد على مكروه غيره.

وبعد طلوع الشمس بفترة جاء السجنان، وأدخلنا القاعة، ووضع أرجلنا في الحطب، وغادر مغلياً الباب علينا حتى الظهر عند ما جاء لفتح الباب، وإدخال طعام الغداء علينا. وبعد انتهاء الغداء نادانا - نحن القادمين الجدد - ووضع في الرجل اليمنى لكل واحد منا قيداً ثقيلاً^(*).

الاعتقالات (الدفعة الثالثة)

في شهر فبراير ١٩٥٧م جيء إلينا بمعتقلي الدفعة الأخيرة من الدمام، المتهمين بتوزيع المنشورات، الذين تسبب اعتقالهم في نقلنا للأحساء، وبذا بلغ عدد المعتقلين يومئذ (٥٦) شخصاً^(٢١).

(*) القيد سلسلة ذات حلقات متينة متصلة بحلقة أمتن وأوسع توضع في الساق (نضطر للفُها بخزق كيلا تُجرح أرجلنا)، ولكي نستطيع المشي؛ نقوم بتجميع السلسلة في خيط طويل ومتين وقوي (غالبا ما يكون شمطوطا من الثياب الممزقة) حتى نستطيع رفعه بأيدينا حين المشي، وينام الواحد منا وإحدى رجليه بالحطبة، والأخرى في القيد.

ولقد كان لنقل هذه الدفعة إلينا أثرٌ سيءٌ في نفوسنا، وأصيب بعضنا بالإحباط واليأس؛ إذ كان ثمة لدى بعضنا أمل بأن يُفْرَجَ عنا بعد هدوء الأحوال، لكن بنقل هؤلاء إلينا، بعد مضي أربعة أشهر عليهم بالدمام، وإخراج البعض منهم ممن لم يُدِنْهم التحقيق^(٢٢)؛ تأكد لدينا أن معنى هذا النقل هو البقاء في هذا السجن مدةً أطول، وهو ما يهدد حياة الكثير منا؛ فبعد أيام من وصول هذه الدفعة تُوفِّي، من بيننا، محمد ربيع، وكان - وقت وصول الدفعة الأخيرة - مريضاً بالإسهال، ولكن لم يبلغ به المرض، بعد، مرحلة الخطر.

لقد كان، قبل مرضه، قوياً، ذا عضلات، وأخذ جسمه ينحل شيئاً فشيئاً حتى بلغ به الهزال حدّاً بحيث استطاع أصغرنا جسماً، وأضعفنا جسداً، أن يحمله، ويخرج به للحمام؛ لغسل جسده عن إفرازاته التي كان يفرزها، وهو مكانه؛ لأنه لا يستطيع الخروج أو الجلوس في المراض، وكان يرفض أن نخرجه للساحة ليتنشّق الهواء، ويفضل أن يظل وحده في القاعة في الداخل عند ما نخرج نحن.

وفي ليلةٍ ما - عندما انتهينا، ودخلنا كلنا للقاعة - كلمناه، فإذا هو لا يرد، وتحسّسناه فإذا هو قد فارق الحياة (رحمه الله)، وأخبرنا السجنان بوفاته، فقال: «ماذا أصنع به الآن؟ دعوه معكم للصباح»، وفي الصباح جاء أخوياء من الإمارة فاستلموه.

ولقد علمنا أنهم قاموا بتغسيله ودفنه سرّاً، ولم يحيطوا أهله بوفاته، فضلاً عن تسليم جثمانه لهم، مع أنه متزوج، وله ولد، وكان من الواجب أن يحاط أهله علماً بوفاته حتى تعتدّ زوجته، لكن ابن جلوي لم يقم - حتى لهذا الواجب الديني الإسلامي - وزناً.

وعند خروجنا جاء أخوه(*) - ضمن من جاءوا من أهالي السجناء لاستقبال ذويهم - جاء لاستقبال أخيه؛ لأنه لا يعرف أنه توفي منذ شهر، وقد أصيب بصدمة عند ما عرف أنه توفي، وزاد من صدمته أن وفاته مضى عليها شهر، وأهلُه لا يعلمون، وهم يعيشون تحت راية دولة تدَّعي أنها تسير وفق تعاليم الدين الإسلامي(١٩).

(توفي - فيما أتذكر - في فبراير، ونحن خرجنا آخر أكتوبر ١٩٥٧م).

وفي اليوم التالي ليوم وفاة محمد ربيع فوجئنا بطبيب يأتي إلينا، ومعه أحد العاملين بالمستشفى، ممرض، ويرافقه اثنان من أخوياء الإمارة، وحين كشف علينا دُهل من النحول، والهزال، وفقر الدم، ونقص التغذية الظاهر على أجسادنا، وكلّمه بعضنا بالإنكليزية، وأخبروه بوفاة واحد منا أمس، وهو ما دعاهم للإتيان به إلينا اليوم، وحمّلناه مسؤولية إعطاء تقرير واقعي عن وضعنا، وحالنا، فسكت، وبعدها قال لنا: «ليس معي أدوية تكفيكم».

وسجّل أسماءنا، واضعاً أمام اسم كل واحد منا ما يحتاجه من أدوية، وفيتامينات، وقال: «غداً سأحضر لكم حاجاتكم»، وخرج، ولم يعد، ولم ندر ماذا فعل، أو ماذا فُعل به، إلا أننا لم نر بعدها وجه طبيب حتى خروجنا، وصار الإسهال مرضاً شائعاً بيننا، تعرّض له أكثرنا، وكاد أن يودي بحياة شخص آخر من خيرة شبابنا هو حسن البريكي(٢٣).

(*) أخوه حسن ربيع. م

لقد أصيب بإسهال حاد حتى صار يخرج مع برازه قطع كأنها دم متجمّد، لكنها ليست خشنة بل مترججة، وظل أياماً فاقد الوعي، وقمنا - أنا وصديقه عبد العزيز بن علي أبو السعود - بالعناية به؛ من تغسيل، وتغذية، وإعطائه الأدوية حسب معلوماتنا الأولية، وقد نجحنا - والحمد لله - في ذلك، فاستعاد وعيه، وصار يتكلم، إلا إنه لم يستعد رشده ووعيه كاملاً منذ أول وهلة؛ فقد صار يهذي بكلمات لا معنى لها، أو يتصوّر أشياء لا وجود لها، ولكنه تحسّن تدريجيّاً حتى شُفي تماماً.

كما أصيب كثيرون - غير حسن - بالإسهال، وهم - وإن لم يبلغوا مرحلة فقدان الوعي - إلا أن بعضهم صار ييكي لما بلغه من ضعف، وانهيار القوى، خائفاً أن يكون مصيره مصير محمد ربيع، فكيف استطعنا التغلب على هذا الوضع السيء، والخروج من هذا السجن الرهيب أحياء لم نفقد إلا شخصاً واحداً؟

الوضع العام في سجن العبيد

البرنامج اليومي

سجن العبيد يقع ضمن قصر في حي الكوت بمدينة الهفوف (حاضرة الأحساء)^(*)، وهو أحد القصور التي خلفها الأتراك،

(*) سجن العبيد، أو قصر العبيد: يقع في الركن الشمالي من حي الكوت، بمدينة الهفوف بالأحساء، بجانب قصر إبراهيم الأثري، يربط بينهما ممر سرّي تحت الأرض، وكان جزءاً من سور مدينة الهفوف، شأنه شأن الحصون القديمة، وللمزيد راجع: واحة الأحساء، ف، ش، فيدال، ص:

ويحوطه سور عال، وجداره سميك جداً، يقارب المترين، وفيه أبراج يسكنها الحراس، وهم من الأخوياء التابعين لإمارة الأحساء، وليس لدي معرفة عن وضع القصر كُله تفصيلاً؛ لأننا أدخلنا بالسيارة، ليلاً، من بوابة القصر إلى المحل المعد سجنًا، ومنه - عند خروجنا من السجن - إلى الباب الرئيسي.

أما السجن فهو، كما مرّ، يتألف من ساحة مكشوفة، في زاوية منها حمام، أو - على الأصح - مرحاض ذو فتحتين يجلس عليهما اثنان عند قضاء الحاجة دون حاجز، أو ساتر يفصلهما، بل كل واحد يرى الآخر، وفي إحدى زوايا الساحة - عند الجدار - حوض طوله متر ونصف، أو متران على الأكثر، وعرضه نصف متر، وعمقه لا يزيد على (٢٥) سم، وهو مرتفع عن الأرض بحوالي متر، وفي الجدار الصغير للحوض أربع فتحات ضيقة مثل فتحة أصبع الإبريق الصغير تسد بخرقة، وإذا ما أريد استعمال الماء سُحِبَت الخرقة.

وفي الجدار الكبير للحوض - الذي يفصل بينه وبين الخارج - فتحة واسعة، نوعاً ما، متصلة بحوض آخر في خارج القاعة، يقع قرب بئر عميقة عليها محالة ودلو متصل بحبل على المحالة من أجل نزح الماء ورفع من البئر؛ بحيث يقوم اثنان بعملية نزح الماء من هذا البئر بواسطة الدلو يفرغونه في الحوض الملاصق للبئر؛ ليذهب إلى الحوض الداخلي^(٢٤).

وفي كل يوم - في الأوقات الثلاثة؛ صباحاً وظهرًا ومساءً عند الغروب - يخرج اثنان من السجناء يصحبهما الحراس، ويقومان بنزح الماء من البئر حتى يمتلئ الحوض الداخلي، وخلال عملية النزح يقوم السجناء في الداخل - ولاسيما وقت الظهر، وعند

المغرب، إذا كان الوقت دافئاً - برش أبدانهم بالماء بواسطة طاسة، يستحمّون، دون استعمال الصابون؛ لأنه ممنوع، وإذا ما اكتفى السجناء، وقضوا حاجاتهم نادوا زملاءهم للتوقف عن النزح بعد أن يظل الحوض ممتلئاً، ومنه يملأون الجرار الخزفية - صناعة محلية - ويدخلونها معهم للقاعة من أجل الشرب.

أما القاعة الداخلية فهي مربعة، وأرضها ترابية، وليس لها منفذ يأتي منه النور، أو الهواء إلا الباب، مفروشة - بعد المدخل بحوالي متر - بحصران (جمع حصير) من خوص النخل، من الجدار إلى الجدار عُرضاً، وإلى ما يزيد على النصف طولاً، وفوق الحصران وضعت ثلاث حطبات؛ بحيث يكون رأس السجين عند الجدار، ورجله في الحطبة، وذلك على كلا الجانبين، وفي الوسط الحطبة الثالثة.

أما بقية القاعة فقد تُركت بدون فرش، وقد اتخذ منها السجناء في طرفها الأخير - وهو مترب كثيراً؛ لقلّة الدوس عليه، ومظلم؛ لبعده عن الباب - اتخذوا منه موضعاً لقضاء حاجاتهم - إذا ما اضطروا لذلك - أثناء غلق الباب، على أن يقوم الشخص نفسه - بعد فتح الباب - بكنس المحل الذي استعمله وتنظيفه، وقد اتخذ من قطع جرار الماء المتكسرة أدوات لنزح الأوساخ بها، وإلقائها في المرحاض.

وفي زاوية من القاعة باب صغير يؤدّي إلى درج ينزل فيه الشخص بضع درجات ليصل إلى قبو مدور لا يزيد قطره عن متر ونصف، لا يستطيع الرجل الطويل أن يتمدد فيه براحة، ومستوف بقبة فيها خروق ضيقة يأتي منها الهواء والنور، ويسمى هذا المحل «الدّبَاب»، وفي عز الظهر، إبان انتشار نور الشمس، لا يستطيع القاعد فيه أن

يقرأ أو يكتب، وكل ما يستطيعه هو أن يميز الأشياء، أما بعد ذلك فظلام دامس.

وكان يلقي في هذا المكان بالسجناء الكبار المغضوب عليهم من قبل السلطات السعودية العليا، وقد توفي فيه عدد من رؤساء القبائل، وكبرائها ممن كان ابن سعود غاضباً عليهم - حسبما سمعنا من السجناء - وفي هذا القبو قضى الشيخ عبد العزيز بن معمر (رحمه الله) فترة غير قصيرة من سجنه الطويل، وكان البعض منا يستعمل القبو لقضاء الحاجة ابتعاداً بالقاذورات والروائح الكريهة عن قاعة السجناء، ويقوم بتنظيفه بعد فتح الباب، أما البرنامج اليومي للسجناء فهو كما يلي:

بعد الفجر يأتي السجناء، ويفتح باب القاعة الداخلية، ويفكُّ أرجلنا من الحطب، ويأخذ معه اثنين من أجل نزح الماء (الزغاب) للماء الحوض، ويقوم السجناء بقضاء حاجاتهم من الحمام والإغتسال، ثم يأكلون الفطور الذي هو بضع تمرات، أو رطبات، من تمر أو رطب الأحساء العادي (لا أذكر أنهم نسوا - ولو مرة واحدة - وجاءوا لنا بتمر، أو رطب خلاص مع كثرته بالأحساء).

وبعد طلوع الشمس بفترة يعود اليينا السجناء ليدخلنا القاعة، ويضع أرجلنا في الحطب، ثم يقفلها، وعند الظهر يأتي ليأخذ اثنين، أيضاً، لعملية (الزغاب).

وبعد الغسيل وانتهاء عملية (الزغاب) نتناول طعام الغداء، وهو يتألف من رز مسلوق، ومرشوش، قليلاً، بمرقة لحم، ولكن دون أن يكون عليه أي شيء من لحم أو خضار، نعم - للأمانة والإنصاف - نجد، أحياناً، قطعاً صغيرة، قليلة العدد من القرع، أو البوبر

(القرع الأصفر)^(٥)، متناثرة - هنا أو هناك - فوق الصحن، سقطت حين الرش بالمرق.

وهذا الرز يؤتى به الينا من قصر الإمارة في ثلاثة صحون (تباسي)، وغالباً ما يأتي به أخوياء الإمارة قبل مجيء السجنان، ويتركون الصحون عند الباب الخارجي مكشوفة معرضة للغبار والذباب، وما أكثره في الأحساء في تلك الفترة.

وعند ما ينتهي الغداء يعود السجنان ليكرر عملية وضع أرجلنا في الحطب، وقفل الأبواب، وعند المغرب يعود، لتتكرر، أيضاً، عملية أخذ اثنين للزعاب، وبعد انتهاء الغسيل والعشاء، وهو - أيضاً، مثل الغداء تماماً - رز حاف بدون أيّ إدام.

بعدها نصطف، طابوراً، أمام المرحاض؛ لأننا سنواجه وقتاً طويلاً - طوال الليل - دون أن نستطيع أحد الخروج، إذا ما احتاج لقضاء حاجة.

هذا هو برنامجنا اليومي، وكل شيء علينا ممنوع، والاتصال بنا - من أيّ كان - ممنوع، وحتى الطبيب - إذا ما مرض أحدنا - لا يؤتى به الينا.

وقبل وصولنا - نحن الدفعة الثانية - كان يؤتى للسجناء الذين سبقونا بالطبيب، إذا ما طلبوه، ولكن بعد عملية توزيع المنشورات والاعتقالات الثانية، ونقلنا معهم؛ منع الطبيب نهائياً.

ولما حلّ الشتاء أصيب أكثرنا بنزلة برد؛ إذ ليس لدينا ثياب نلبسها؛

(٥) البوير في لهجة أهل القطيف: اليقطين (Pumpkin). م

لأن كل واحد منا جاء بثيابه التي كان لابساً إياها فقط، وهي ملابس صيفية، وقد بليت وتمزقت، ولاسيما الملابس الداخلية لطول مدة الإستعمال، وعدم الغسيل إلا بالماء بدون صابون.

وفي شهر يناير ١٩٥٧م - إن لم تخني الذاكرة - جيء إلينا، من قبل الإمارة، لكل واحد بثوب، وغترة - شماغ أحمر - وفانيلة صوف وبطانية، وكانت الثياب من النوع العادي، قطنية إلا أنها متينة، وملونة، والفانيلات صوفية عادية بدون أكمام، والبطانيات صوف من النوع العادي، ولكنها أفادتنا ووقتنا برد الأحساء القارس (٢٥).

التمويل الخارجي

على أثر نقل أول دفعة من السجناء للأحساء، وبعد توقف الاعتقالات، قام السيد عبد الحميد محمد صالح البريكي (٢٦) بالتوجه للأحساء في محاولة للاتصال بالسجناء، ومعرفة أحوالهم، وبعد جهود تعرّف على شخص من عائلة أبو حليقة (إحدى العوائل المعروفة بالأحساء)، واستطاع هذا أن يتعرف على السجنان (٢٧)، وبعد بذل جهود معه، وبذل المال له - استطاع إقناعه بأن يأتي من السجناء برسالة جماعية مشتركة يُطمئنون فيها أهاليهم عن وجودهم أحياء، وأنهم بصحة، وشدد السجنان على أنه يجب أن يكون خبر هذه الرسالة محصوراً بين أهالي السجناء فقط، وحذره من تسرب خبرها إلى ابن جلوي؛ لأن في ذلك خطراً على السجناء، والسجان والوسطاء.

وجاء عبد الحميد بالرسالة الأولى لأهالي السجناء، وتكررت المحاولة أكثر من مرة، وصار الطريق سالكاً، إلا أن المخاطر تحوطه،

ولم تقتصر جهود عبد الحميد على نقل الرسائل بين المعتقلين في سجن العبيد وأهاليهم؛ بل إنه صار همزة وصل بين المجموعة التي كانت تقيم بالدمام - مجموعتنا قبل نقلنا للأحساء - وبين السجناء في سجن العبيد بالأحساء؛ فقد كان ينقل لكل مجموعة أخبار المجموعة الأخرى^(*)، ولكن يبدو أن ابن جلوي عرف بتحركات عبد الحميد، ومحاولاته الاتصال بالسجناء في الأحساء، وإن كان - فيما يبدو - لم يتأكد من نجاحه؛ إذ لم يؤخذ السجناء، ولم يلمس من السلطات أي شكوك حوله - فقد طلب ابن جلوي عبد الحميد يريد اعتقاله - حينما بدأت اعتقالات الدفعة الثانية - لكن عبد الحميد استطاع الإفلات من قبضة ابن جلوي، وغادر السعودية.

وحينما نُقلنا لسجن العبيد، وغادر عبد الحميد البريكي السعودية تولى أخي السيد حسن السيد باقر العوامي مهمة الاتصال بنا عن نفس الطريق، ولكن بحذر، وتكتم أكثر، وكان قد قام جماعة من شباب القطيف - من عمال أرامكو وغيرهم - وفي نطاق ضيق، وعدد محدود بين مجموعة ممن يطمئن بعضهم إلى بعض، بتنظيم تبرع شهري تكوّن منه مبلغ معين ظلوا يرسلونه لنا مع السيد حسن باسم جميع السجناء، كما أن بعض العوائل صارت ترسل بعض المبالغ، بين فترة وأخرى، باسم ابنها المعتقل، وبينها، أحياناً،

(*) تجد بين الوثائق(*) صورة لرسالة من أخيه عبد الرزاق البريكي، وهو ضمن مجموعة الدمام، كتبت على ورقة اسمنت، وفيها بيان بأسماء مجموعة الدمام، وبلدانهم طلبتها مجموعة الأحساء لأنهم لا يعرفون من هم المعتقلون بالدمام، وكم عددهم.

(*) ملحق الوثائق، الوثيقة رقم (١٧)، ص: ٤٠٩ ٤١٣٠ م

بعض الملابس الخفيفة: بيجامات، وملابس داخلية، أو أي شيء آخر يطلبه السجن، كالأدوية، وكان السيد حسن يجيء كل شهرين مرة، وأحياناً كل شهر، يحمل معه الوارد، ويستلم الصادر من رسائل وطلبات، وكانت الرسائل التي تصدر منا تكتب على قطع ورق صغيرة بقلم رصاص يأتي بها إلينا السجن، ولا تتعدى كلماتها: «أنني بخير، وأريد كذا وكذا»، وكان السيد حسن يرفق بكل إرسالية مذكرة منه - غير موقعة - يفصل فيها ما للأفراد من نقود، وغيرها، وما للجميع، كما كان يشير، أحياناً، إلى بعض الأخبار الهامة،

كما كان يدفع للوسيط، أبو حليقة، استحقاقه وأتعابه، ولا يلتقي هو مع السجن، وحتى أبو حليقة لا يسلم ما يجيء إلينا للسجان مباشرة، وإنما يسلمها لوالد جمعان سعيد، أحد زملائنا، وهذا، بدوره، يسلمها للسجان؛ لأن والد جمعان سعيد صاحب دكان، والسجان يذهب إليه، لشراء ما يحتاج، واستمر الوضع هكذا حتى خروجنا.

أما كيفية تعامل السجن معنا فإنه بعد أن يستلم الإرسالية من والد جمعان يدخلها علينا ليلاً، ويطلب منا أن نجهّز له الردود غداً صباحاً عند ما يأتي لغلاق الباب، وكان يقتطع من كل مائة ريال يدخلها علينا عشرين ريالاً (٢٠٪)، كما أنه يأخذ على كل مائة ريال من مشترياتنا عشرين ريالاً أيضاً (أي إنه كان يستولي على ٣٦٪ مما كان يصل إلينا من نقود)، ولو طلب نسبة أكبر لقبولنا؛ لأن لا طريق آخر أمامنا غيره، والقضية قضية حياة أو موت، وكان همزة الوصل بيننا وبينه شخص واحد فقط، هو زميلنا صالح الجري^(٢٨).

وكنا قد اتخذنا قراراً بأن كل ما يرد إلينا من مبالغ، سواء كانت

شخصية لأفراد بعث بها إليهم أهلهم وذوهم، أو كانت عامة أرسلت باسم الجميع، كلها تصبح عامة، وتبقى في صندوق واحد، أي إننا طَبَّقْنَا الاشتراكية عملياً، أما ما يرسل للفرد من ملابس، أو أدوية، فتظل تحت تصرف صاحبها، خاصة به وحده، وإن كانت الأدوية لا يستأثر بها إذا ما احتاج إلى شيء منها غيره، وكنا أحياناً، نطلب بعض الأدوية للجميع، إذا لم نجد لها في الأحساء، أو بعض المغذيات؛ كحبوب الفيتامينات^(٢٩)، وزيت السمك المحلّى، أما مشترياتنا اليومية فهي الخبز الصغير المضاف إليه التمر، محلّى^(*)، وهو معروف بالأحساء، وبعض المعلبات، وهي خاصة بالمرضى الذين لا يستطيعون تناول الطعام الذي يأتي من الإمارة، ومسحوق الحليب المجفف، وبعض حبوب الفيتامين، نوزّعها على الجميع مرة في اليوم تعويضاً عن نقص الغذاء، وبعض الأدوية للمرضى، حسب معرفتنا، وثقافتنا الطبية المحدودة.

وكان السجنان يأخذ منا هذه الطلبات مع النقود ليلاً، وفي الصباح يذهب بها لوالد جمعان (كنا نكتبها على ورقة صغيرة)، ويقوم هذا بشرائها، ووضعها في خرج يودعه السجنان لديه، وفي المساء يدخلها علينا، وكان يشترط علينا أن نشترى طلبات كل يوم بيومه، فقط، بحيث نستهلك ما نشتره دون أن نستبقي شيئاً، وعلينا أن نسلم له، يومياً، علب وقوارير ما جاء به، وكنا مضطرين للاستجابة لطلبه هذا، وإن كنا، أحياناً، نغالطه في العدد، كما كنا نقنع بأن الأدوية لا يمكن تفرّيعها أو إعطاؤها المريض دفعة واحدة. وهكذا كنا نخزن الحليب، والفيتامينات، وبعض المعلبات احتياطاً

(*) خبز سميكة يضاف إليه الدبس، يعرف، محلياً، بالخبز الأصفر، أو خبز

للطوارئ، نضعها تحت ملابسنا، وبتانياتنا، كما كنا نخفيها، أحياناً، لفترات قصيرة، تحت الأرض، ولاسيما تلك التي تكون ضمن عبوات لا تخترقها الرطوبة إلا إذا بقيت فترة طويلة، ولاسيما أن أرض الأحساء جافة، والتراب الذي نغطيها به ليس رطباً، وهي لن تدوم - تحت الأرض - مدة طويلة.

أما الصابون فإنه لم يسمح لنا بإحضاره بحجة أننا إذا غسلنا أيادينا وأجسامنا به؛ فإن رغوته ستكون ظاهرة في ماء المجاري الذي يخرج من السجن للخارج، وسيلاحظ ذلك الحراس (الأخوياء) الذين يقيمون معه في القصر^(٣٠)، ولكنه وافق على استعمال الشامبو نغسل به رؤوسنا وأجسامنا؛ لأنه لا يخلف رغوة.

وبذلك استطعنا أن نحفظ قوانا من الانهيار السريع، وأن نتدارك - إلى حدٍّ ما - نقص الغذاء الشديد، ومع ذلك فإننا لم نستطع النجاة من الأمراض - ولاسيما الإسهال - الذي كان ينهك قوى المصاب به، وذلك بسبب عدم توفر النظافة، والقواعد الصحية؛ إذ بدا - في الشهور الأخيرة - واضحاً على الكثير منا الشحوب والهزال والضعف، وتوقف عدد كبير عن نزح الماء (الزغاب) لضعفه، ولكن من المؤكد أننا ما كنا استطعنا أن نحفظ العديد منا، وأن ننتشلهم من برائن الموت المحقق لو لم يستطع إخواننا فتح طريق إيصال الأدوية والمغذيات والنقود لنا.

ولقد كنا ممتئين من موقف السجناء منا، رغم المبالغ الكبيرة التي كان يقتطعها من إيراداتنا؛ لأننا نعرف أنه كان يغامر بحياته، وهو - وإن كان دافعه، لهذه المغامرة، ليس العطف والشفقة علينا، وإنما حب المال، أولاً وأخيراً، كان هو الدافع - إلا أننا استفدنا كثيراً، وربحنا حياة عدد كبير منا، وهي أرباح لا تقدر بثمن.

الإضراب

لما استمررت بنا الحال في السجن ولم يُلح في الأفق ما يدل على أننا سنخرج قريباً، أو بعد مضي مدة معينة؛ لأننا لم نحاكم، ولم تصدر علينا أحكام، وقد وجدنا أنفسنا ننحدر تدريجياً نحو الهلاك، والموت البطيء؛ فرغم المحاولات، والجهود التي كنا نبذلها لسد نقص التغذية الذي نعانيه، فقد أخذت قوى البعض منا تنهار تدريجياً؛ مما يُنذر بأن البقية المتماسكة هي في طريقها للإنهيار أيضاً، فأخذنا في النقاش الجدي كيف نجعل السلطة تتذكرنا؛ إذ يبدو أنها أَلقت بنا في هذا السجن الرهيب، ونسيتنا، أو تناستنا.

وبعد نقاش طويل لم نجد، إلا الإضراب، طريقاً لإيصال صوتنا للمسؤولين؛ فالسجان لم يرض أن يحضر لنا ورقةً وقلماً؛ لنرفع خطاباً منا للمسؤولين، بل إنه لم يقبل حتى أن يستأذن الإمارة في إدخال ورقة علينا بناء على طلبنا وإلحاحنا، فلم نجد أمامنا وسيلة أخرى غير الإضراب، وهكذا اتُّخذنا قراراً بالإضراب.

وخلال المناقشة عارضه، أولاً، كثيرٌ منا، وقالوا إن كثيراً منا مرضى لا يستطيعون تحمل الإضراب، ومضاعفاته، ثم أننا قد نتعرض للجلد عقاباً لنا على الإضراب، وهو ما لا تتحمله قوانا المنهكة، ولكن الداعين للإضراب استطاعوا إقناع هؤلاء بأننا لن نُضرب إلا بعد الاستعداد، وتخزين مواد غذائية بحيث يكون الإضراب صورياً - أمام السلطات فقط - بالإمتناع عن تناول الرز الذي يجيئون به إلينا ظهراً ومساءً، ونحن لن نخسر كثيراً إذا لم نأكل هذا الرز؛ لأنه ليس سوى مجرد رز (حاف) لا إدام عليه، وسنخزن - منذ الآن - التمر الذي يأتينا فطوراً، ونخزن خبزاً، وحليباً، وحبوب الفيتامينات، وزيت السمك، وسنتناول كل هذا فيما بيننا، فالإضراب ليس إلا

إضراباً ظاهرياً أمام السجنان، ومن ثم السلطة فقط، ونحن ندرك أنه - إذا ما نُفِّذَ الإضراب - فإن السجنان سيتوقف عن عملية شراء الحاجات من السوق، ولكننا سنتحمل ذلك لفترة قصيرة، بعد أن نكون قد خزننا، وأدخرننا كل ما نحتاج إليه، ثم إنَّ الإضراب قد لا يطول، فإذا ما رفضنا طعام القصر، وأعيدت الصحون بما فيها من رز - كما جاءت - وقيل لهم إن السجناء مضربون، فربما يبادرون من يومهم، أو اليوم التالي للمجيء إلينا لمعرفة ماذا نريد؟ وإذا ماجاءوا إلينا فإننا لن نطالب بأكثر من السماح لبعض منا بمقابلة سمو الأمير عبد المحسن بن جلوي - أمير الأحساء - لشرح الأوضاع السيئة التي نعانيها، أو إعطائنا ورقةً وقلماً لنكتب إليه خطاباً نشرح فيه الأوضاع، فاقنع المعارضون.

وبدأ الإستعداد، وصرنا نغالط السجنان في تسليمه العلب الفارغة، ونُدخِر كثيراً مما يشتريه لنا، وحن الوقت الذي حدّدنا فيه بدء الإضراب، وامتنعنا - ظهر ذلك اليوم وليله - عن استلام ما يأتينا من القصر من طعام، وجاء السجنان لنا ليلاً، ووقف يناقشنا متسائلاً: «لماذا لم تأخذوا الرز؟»، فقلنا له: «إننا نريد أن توصل صوتنا لعبد المحسن بن جلوي، فإذا كنت تسمح بأن تأتي إلينا بورقة، وقلم لنكتب خطاباً للأمير نشرح فيه أوضاعنا فإننا لن نضرب، أما إذا كنت لا تستطيع ذلك فإننا نريد منك أن تذهب للقصر لتقول لهم إن السجناء رفضوا أخذ الطعام، وهم يريدون إما أن يرسل إليهم الأمير مندوباً ليسمع شكواهم، أو يسمح لبعض منهم بمقابلته ليشرحوا له ما يريدون، أو أن يسمح بإدخال ورقة، وقلم عليهم ليكتبوا للأمير خطاباً يُبيّنون فيه طلباتهم، وهذا لن يضرّك».

وخرج من عندنا، وفي اليوم التالي قال لنا: «لما أخبرتهم أنكم

مضربون، وأنكم تطلبون كذا أو كذا، قالوا لي: «اتركهم، وإذا وجدتهم ميتين أخبرنا حتى نرسل لك سيارات لنقل جثثهم»، ثم قال: «صدقوني إنهم لن يهتموا بكم، وإذا متم مكانكم جوعاً فلن يكلفوا أنفسهم أكثر من سيارة نساف تنقل جثثكم إلى المقبرة، وهناك تطمر في إحدى الحفر»، وطبعاً لم نصدق، نحن، هذا الكلام، وقلنا إن المسألة مسألة وقت ليس إلا، وإن ذلك ليس إلا مجرد تخويف، وإرهاب، وحرب أعصاب، فإذا ما استمر الإضراب، ودخل مرحلة خطيرة فسيضطرون لإرسال أحد ليقف على حقيقة وضعنا، وقرّرنا أن يبدأ البعض منا بالتظاهر بالتعب، والضعف من أثر الجوع، وأن يكون ذلك تدريجياً، بحيث يزيد عدد المتعبين، والضعفاء يومياً، ومضت أياماً تقارب الأسبوع، ولم يأت أحد من القصر، (ولا من يحزنون).

وفي إحدى الليالي، وعند ما جاء السجنان ليقفل الباب علينا، وقف، وقال ناصحاً لنا: «لقد رأيتم أنه لم يأتكم أحد، ولم يهتموا بإضرابكم، وهذا الملك قد وصل المنطقة، وسمعت أن جماعة من أهاليكم سيذهبون إليه يكلمونه عنكم، وإذا عرف أنكم مضربون فربما يزعج، ولا يستجيب لطلب أهاليكم».

وبعد خروجه ناقشنا الموضوع، ورأى الأكثرية فك الإضراب وانتظار نهاية زيارة الملك سعود للمنطقة، فإذا لم تأت بنتيجة، وظل وضعنا كما هو حينئذ نستعد لجولة جديدة من الإضراب بعد أن نكون قد خزّنا مقداراً كافياً من الطعام، ولاسيما أن ما لدينا من مخزون أو شك على النفاذ؛ لتوقف السجنان - خلال فترة الإضراب - عن إحضار أي شيء من السوق، وهكذا اتخذنا قرار إنهاء الإضراب، وانتظار التطورات.

ليلة الخروج

بعد أن أنهينا الإضراب بحوالي أسبوع، وبعد أن عاد السجنان يحضر لنا، من السوق، ما نريد كما كان قبل الإضراب، وفي الليل، وعند ما أدخلنا، وهمم بإغلاق الباب قال: «منذ الليلة لا أستطيع التسامح معكم، وسأطبق عليكم النظام، والأوامر كاملة، كما أن إحضار الحاجات من السوق سيتوقف»، قلنا: «ما الأمر؟».

خفنا أن يكون موضوع قيامه بشراء حاجات لنا من السوق قد اكتشف، أو أنه قد تلقى أوامر جديدة بالتضييق علينا، بسبب الإضراب، أو لمجيء الملك سعود، أو لأي سبب آخر، إلا أننا لم نفصح له عن هذه المخاوف، وانتظرنا جوابه بقلق، قال: «نحن في حالة طوارئ؛ لأنه، غداً، سيصل الملك سعود الأحساء، وقد وصل اليوم بعض الخدم والمساعدين من الدمام لتهيئة القصر، وإعداد عشاء الملك، ومرافقيه ليلة بكرة، وأخشى أن يبعث الأمير سعود بن جلوي أحداً للتفتيش عليكم، وأن حالة الطوارئ هذه ستستمر حتى يسافر الملك سعود، وبعدها يعود كل شيء على حاله».

ثم قال: «وان شاء الله ما يسافر الملك سعود إلا وقد أمر بإخراجكم»، ثم طلب أن نسلمه ما عندنا من صحف، وقال أعيدها لكم بعد سفر الملك، ثم أقفل الحطب على أرجلنا، وأغلق باب القاعة، وخرج^(٣١).

وعند ما جاء إلينا ظهر اليوم التالي قال لنا: «إن بعض أهاليكم في القطيف، والدمام كلّموا الملك سعود عنكم، وسمعت أن أناساً منهم جاءوا وراء الملك سعود هنا في الأحساء، وإن شاء الله الفرج قريب».

وفي مساء ذلك اليوم، وعند ما أردنا أن نأخذ صحون الرز التي تأتينا

من الإمارة فوجئنا بتلك الصحون، وقد تغيرت تغيراً جذرياً، كمّا وكيفاً؛ فهي - من حيث الكم - صحون أكبر من تلك الصحون التي كان يؤتى بها إلينا، ثم إنها مملوءة إلى أقصاها، بخلاف الصحون السابقة التي كان ملؤها عادياً جداً، أما من حيث الكيف والنوعية فكان الرز من نوع أجود، وكان مخلوطاً بكل المشهيات، من صنوبر وغيره، كما كان فوق الرز لحم كثير جيد الطبخ، وأدركنا أن هذا الرز هو من بقايا عشاء الملك سعود^(٣٢).

وقبل أن نبدأ في الأكل وقفت، أنا، وخاطبت الجماعة قائلاً: «إننا كلنا جائعون، ويطوننا خاوية، ومعدنا مضى على بعض منها شهر، والبعض الآخر أكثر من عام لم نذق خلالها اللحم؛ فإذا ما أكلنا، الآن، لحماً، وأكثرنا منه فإننا سنتعرض لمضاعفات خطيرة لا نعرف عقباها، فلنحذر من الأكل، ولنقتصر في تناول اللحم - بقیاً على حياتنا - ولكيلا ينطبق علينا المثل القائل: «رُبُّ أَكْلَةٍ مَنَعَتْ أَكْلَاتٍ»، لكن هذه الملاحظة لم يستطع أن يتقيد بها إلا عدد محدود منا، والبقية انتهزوا الفرصة، وأكلوا حتى التخمّة، فكانوا كما قال الشريف الرضي:

فاقتصّ للحقّب المواضي، بل تزوّد لبواقی^(*)

(*) من قطعة غزل يقول فيها:

يا لَيْلَةَ كَرَمِ الزّما	نُ بِها لَوَ أَن اللّيلَ باقِ
كَانَ إِتِّفَاقُ بَيتِنَا	جارِ عَلَي غَيرِ إِتِّفَاقِ
وَاسْتَرَوخَ المَهجورِ مِن	زَفَرَاتِ هَمِّ وَاشْتِياقِ
فَاقْتَصَّ لِلحَقْبِ المُوا	ضِي، بَل تَزوّد لِبِواقِي
حَتّى إِذا نَسَمَت رِيا	حُ الصُّبحِ تُؤذِنُ بِالفِراقِ
بَرَدَ السِوارِ لَها فَأحـ	مَيتُ القلائِدِ بِالعِناقِ

وهم معذورون، فمتى استطاع جائع - وقد وجد بين يديه طعاماً شهياً - أن يصبر عنه؟ ولكن ماذا كانت عاقبة ذلك؟

ما أن أغلق السجان علينا الباب، ومضت فترة قصيرة حتى أخذت أمعاء البعض منهم تتحرك، وبدأ الإحساس بالعطش، وأخذ البعض يتلوى من ألم المغص، ثم الإحساس بالحاجة إلى الحمام، ثم توالى الإسهال والتقيؤ، وصار البعض يفرز ما في بطنه، وهو في مكانه؛ إذ لا يستطيع التحرك، ونفذت أقداح، وجرار الماء التي أدخلناها، وصار البعض يصرخ عطشاً، والبعض الآخر ألماً، واضطررنا إلى أن ندق الباب بقوة، ونصرخ بأصوات عالية، ننادي السجان، ولكن لا من مجيب، وكانت ليلة من أسوأ الليالي التي مرّت علينا - إن لم تكن أسوأها - وإن كانت هي خاتمة الليالي في سجن العبيد الرهيب.

وقبيل الفجر بقليل - ويبدو أن السجان يستيقظ قبل الفجر - إذ سمع أصواتنا فجاء يتساءل: «ماذا عندكم؟»، فأخبرناه بما جرى لنا، فضحك وقال: «لأنكم لما شفتم الرز، واللحم الكثير أكلتم مثل الحمير».

ثم فتح الباب لنا، وذهب من ذهب للحمام، ونظف كل واحد مكانه، وخرج الزاعبون، وأكثروا من نزح الماء لمواجهة غسيل الأوساخ من الملابس وغيرها، وملئت الجرار، ولما أغلق الباب علينا في الصباح نام أكثرنا، بل كلنا، وكان صباحاً هادئاً، بعد تلك الليلة الليلاء.

إطلاق سراحنا

كان بعضنا لا يزال نائماً، والبعض منا قد استيقظ لتوّه، حينما جاء السجّان عند الظهر، وسمعنا خشخشة قفل الباب الخارجي، والسجان يصرخ من بعيد بصوت عال: «ابشروا بالفرج»، ثم فتح الباب، وهو فرح مستبشر، ويقول: «أبشروا، لقد صدر الأمر بالإفراج عنكم»^(٣٣)، ثم فتح أقفال الحطب.

وما أن خرجنا للساحة، وإذا بأحد الشخصيات، واقف لدى الباب الخارجي، وفي الحال عرفه ابنه - أحمد العرفج، أحد زملائنا السجناء - إنه الشيخ حسين العرفج، رئيس المجلس البلدي بالأحساء، يومذاك، وأحد الشخصيات البارزة، جاء مع أحد موظفي قصر الإمارة بالأحساء، ليسجل أسماءنا، وبلدة كل واحد منا، وذلك بتكليف من سعود بن جلوي.

وبعد أن عانق ابنه أحمد، وسلمنا عليه، بدأ يسجل الأسماء، ثم دخل علينا أناس آخرون من أهالي بعض السجناء ممن جاء وراء الموكب الملكي ينتظر النتيجة، بعد أن وعد الملك سعود الذين كلموه عنا خيراً^(٣٤).

وكان من ضمن من دخل علينا - فيما أذكر - مقبل القرعاوي^(٣٥)، وفي غفلة من السجناء أدخلناهم قاعة السجن، وأريناهم الحطبات التي توضع فيها أرجلنا، وشرحنا كيفية ذلك، وكانت الأغلال، والقيود لا تزال بأرجلنا، ثم خرجوا بطلب من السجناء، ولم يشته أحد منا الأكل، وتركنا صحن الرز التي جيء بها إلينا من القصر مكانها، ثم أخذ السجناء في فك القيود منا، وقد استغرق ذلك منه حوالي الساعتين.

ولما انتهى من فك القيود عنا؛ أخذ كل واحد منا ربطة ملابسه، وخرجنا لباب السجن الرئيسي، تحت حراسة الأخوياء، حيث كانت سيارات اللوري واقفة، هناك، تنتظرنا.

وسارت بنا مسرعة متجهة إلى شرطة الدمام، وبعد أن تجاوزنا أبيق، التقينا بأعداد كثيرة من السيارات كانت تقل بعض أهالي وأصدقاء السجناء، جاءوا لاستقبالنا بالطريق، إلا أننا لم نستطع مقابلتهم؛ لأن السيارات التي تُقِلُّنا لم تتوقف عن سيرها، فانعطفت سياراتهم تبعنا.

ووصلنا شرطة الدمام قبيل الغروب، وهناك - في شرطة الدمام - طُلب من كل واحد إحضار كفيل له - أب، أو أخ، أو عم، أو خال - كما أُخذ على كل واحد منا تعهد من أهم بنوده أن لا يزور أحدًا منا مناطق الزيت: الظهران، ورأس تنورة، وأبيق، وكانت التعهدات مطبوعة في دفتر كل صفحة تحتوي على نسخة واحدة من التعهد، وكانت الفراغات عن الاسم، والكفيل، والبلدة، وما شابه ذلك، أما المضمون فواحد.

وبعد إكمال كل هذه الإجراءات عدنا لمنازلنا، وقد أُلزِم كل واحد أن يعود لمسقط رأسه^(٣٦)، وكان تاريخ خروجنا هو يوم الأحد ٣ ربيع الثاني ١٣٧٧ هـ، ٢٧ أكتوبر ١٩٥٧م.

خاتمة وتعليق

لعل المراقب المتتبع لأحداث المنطقة يشير استغرابه وتساؤله كيف أن الحركة العمالية قُضي عليها نهائيًا، ولم يعد يُسمع لها حتى الهمس الخفي، وكأنه لم يعد يوجد بالمنطقة طبقة عمالية؟

فبعد أن كان عقد الخمسينات، بحق، هو عقد الحركة العمالية بالمنطقة، وكانت الحركة العمالية هي محور النشاط الشبابي، ولم يكن ثمة سجين سياسي إلا وهو ضمن نطاق سجناء العمال، وحركة نضالهم - بعد كل ذلك خمد كل ذلك اللهب، وتوقف كل ذلك النشاط، فلماذا؟ هل حققت الحركة العمالية كل أغراضها ومراميتها؟ وحصلت على كل مطالبها؟

لا شك أن الذي يأخذ الأمور على ظواهرها، وينظر للحركة العمالية ككيان منفصل عن حركة النضال الشعبي الوطني العام المرتبط بالوضع الاجتماعي، والسياسي للمنطقة ككل؛ سيقع في حيرة، وذهول من هذا التوقف، شبه الكامل، للحركة العمالية، ولكن الذي يتابع أحداث المنطقة ككل، ويدرس تطوراتها، وانعطافاتنا، ويحيط علماً بما تم فيها، وما تحقق - إن على الصعيد العمالي، أو الوطني العام - سيجد أن حركة النضال ككل لم تتوقف، ولم تخمد، وإنما أخذت منعطفاً جديداً، ومساراً أكثر عمقاً، وشمولاً من مسارها الأول.

لقد تحول النضال من كونه نضالاً طبقيًا، يطالب بتحسين أوضاع العمال المعيشية فقط، إلى نضال سياسي عام يطالب بالتغيير الاجتماعي، والسياسي لمجموع الوطن كله.

وحتى لا نقع في العموميات، والجمل الإنشائية التي لا تصلح لتسجيل الأحداث، ورصد حركتها، علينا أن نرصد هذه التطورات، ونتبع سير حركتها، وخطاها كي نعرف إلى أي مدى وصلت، وهل إن الخط البياني - خط النضال الوطني - يسير في اتجاه توسعي، أفقيًا وعموديًا، أم إنه توقف حيث هو؟ أو إنه تراجع دون أن يحقق أي مكسب وطني أو عمالي؟

قبل أن نتابع الأحداث السياسية التي مرت بها المنطقة في عقد الستينات الميلادية، الثمانينات الهجرية، لا بد لنا من وقفة مع الخطوات التي اتخذتها شركة الزيت (أرامكو) لتحسين أوضاع العمال لديها نتيجةً للحركة العمالية، أو - على الأصح - ثمرةً للنضال العمالي، حتى لا ننتيه في ضباب الخيرة والتساؤلات.

لم يكن ليغيب عن بال المخططين، والدارسين في شركة أرامكو، وهم رجال جاءوا من مجتمعات بلغت فيها الحركة العمالية أوج انتصارها، وحققت فيها الطبقة العمالية - بنضالها الوطني الشاق - مكاسب كبرى - أقول: لم يكن ليغيب عن ذهن هؤلاء أن انتصار أرامكو على العمال، والقضاء على حركتهم ليس إلا انتصاراً مؤقتاً، وأنها لم تكسب النصر النهائي في صراعها مع العمال، وأن الذي كسبته ليس إلا جولةً في مسلسل الصراع العمالي؛ لذلك وجدّ أن عليها أن تدرس، وتخطط للمدى البعيد؛ لتمنع تجدد الصراع مرة أخرى؛ لأنها تدرك أن النتيجة الحتمية لهذا الصراع - إذا ما تجدد - هو فوز العمال بمكاسب أكبر مما كان مطروحاً في حلبة الصراع وقتها.

لقد أدركت أرامكو أن الركيزة الأولى في صلابة العمال، وقوة موقفهم تكمن في وحدة حركتهم، وتماسكهم، وأن من أهم أسباب هذا الترابط، والتماسك هو وجودهم في مجتمعات سكنية تجمعهم، مما يهيئ لهم الجو المناسب، والمناخ الملائم لتدارس قضاياهم، ومشاكلهم، والبحث في طرق، وأساليب النضال لحل تلك المشاكل، وتحقيق الطموحات، والآمال، والمطالب التي يبتغونها، ويهدفون إليها؛ فقامت باتخاذ خطوات هامة ظاهرها تحسين أحوال العمال، وتقديم خدمات كبرى لهم، يتهيأ لهم،

بسببها، الكثير من وسائل الراحة، والهدوء، والاستقرار، ولكن باطنها هو تفتيت الوحدة العمالية، وإبعاد بعضهم عن البعض الآخر، وهكذا وضعت أرامكو الخطط الآتية:

أولاً - مشروع تملك البيوت:

وفي سبيل ذلك طلبت أرامكو من الحكومة منحها أراضي واسعة في كل من الخبر والدمام لتقوم هي بتخطيطها، وتزويدها بالخدمات اللازمة من ماء، وكهرباء ومجار، وسفلة طرق، وغير ذلك، ثم توزيعها قطعاً على العمال؛ ليقوم كل فرد ببناء مسكن له حسب حاجته، وأمدتهم بقروض مالية طويلة الأجل (يسدد القرض على أقساط تخصص من راتبه، شهرياً، لمدة (١٥) عاماً، وتتحمل هي منه ٢٠٪)، وتركت للعامل حرية اختيار شكل، ونموذج البيت الذي يريد بناءه، واكتفت هي بالإشراف الهندسي على التنفيذ، بعد أن يقدم العامل خارطة للبيت من مكتب هندسي معترف به، كما أن كبر البيت وصغره خاضع لرغبة العامل، وإمكاناته؛ فالمبلغ الذي يحصل عليه العامل محدد بمقدار عدد محدد من رواتبه الشهرية، وله الحق في أن يزيد عليه، إذا كانت إمكاناته المادية تسمح بذلك، كما أنها أعطت قروضاً جانبية للتأثيث، وهكذا تكونت في كل من الخبر والدمام مدن عمالية حتى أنها صارت تعرف بمدينة العمال.

أما في القطيف فلقد حاولت الشركة الحصول على أراضٍ لتخطيطها، وإقامة مدينة عمالية فيها - مثل الدمام والخبر - ولكن لما كانت القطيف مدينة قديمة، وفيها كثافة سكانية، وأراضيها زراعية، لم يكن تتوفر فيها فضاءات، وأراضٍ واسعة خالية ضمن دائرة السكن، تصلح لإقامة مساكن عليها، والمساحات المتوفرة هي

التي تقع غربي القطيف وراء النخيل، وهي أراض مليئة بالرمال لا تصلح للسكن، لهذا فقد صرفت أرامكو نظرها عن إقامة مدينة سكنية في القطيف.

نعم قامت بتخطيط مناطق في كل من مدينتي سيهات وصفوى لتوفر الأراضي فيهما، وأقامت فيها أحياء عمالية خاصة بسكان هاتين المدينتين، وفي القطيف اكتفت بالسماح لمن يمتلك قطعة أرض، سواء في القطيف، أو في أي مدينة أو قرية من مدن وقرى القطيف، أن يبني عليها مسكناً له من قرض أرامكو.

وإزاء ذلك تكونت في القطيف مؤسسات، وشركات مالية قامت بشراء النخيل الواقعة قرب مناطق السكن في كل مدن القطيف، وقرها، وحولتها إلى قطع أراض سكنية، وقامت أرامكو بدورها بزيادة قرض البيت بإضافة مبلغ على القرض يخصص لقيمة الأرض، وشهدت مدينة القطيف حركة واسعة في قطع النخيل، وتحويلها لأراض سكنية.

وقد ساعد على ذلك نقص ونضوب مياه كثير من العيون التي تسقي النخيل؛ مما أدى إلى تلف النخيل، ومن ثم فقد انعدم الوارد منها، وأصبحت لا تدُر شيئاً؛ مما جعل أمر استثمارها كأراض شيئاً لا مفرّ منه، ولما كانت أقيام الأراضي في ارتفاع متواصل، وعوائد النخيل - حتى الجيد والريان منها - في هبوط متواصل؛ نتيجة لفقدان التمور أهميتها كغذاء رئيسي في البلد، وارتفاع تكاليف خدماتها لارتفاع أجر اليد العاملة في النخيل، بعد أن هجر كثير من الفلاحين العمل في الحقول، وتوجهوا للعمل في مناطق الزيت؛ لأنها أقلّ عناءً، وأكثر عائداً، وبسبب كل هذا قام كثيرون ببيع نخيلهم، أو تحويلها، من قبلهم، لأراض سكنية، حتى لو لم يكن

العطش والجفاف قد أصابها؛ مما اضطر وزارة الزراعة، أخيراً، للتدخل، ومنع قطع النخيل، وتحويلها لقطع سكنية، وعندها تحولت حركة الأراضي للشرق، للبحر، فدفنت مساحات واسعة من البحر، وأقيمت المساكن عليها، ونشأت - بسبب ذلك - أحياء تعرف بالمنطقة البحرية.

ولا نريد، هنا، أن ندخل في تفاصيل التطور العمراني، وحركة البناء في القطيف، فلسنا بصدد ذلك، ولكن ما نريد أن نقوله أن مشروع أرامكو لتملك البيوت، وسهولة عودة العمال لمساكنهم، بتوفير حافلات مجانية تنقلهم بين مناطق عملهم، ومساكنهم، صار يستغرق الوقت الذي كان متوفراً للعمال زمن سكنهم في مناطق العمل، كما شغلهم بشؤونهم الخاصة، فبعد، بالنتيجة، بين بعضهم البعض، ومن ثم جعل مجال التداول في شؤونهم، ومشاكلهم وقضاياهم ضيقاً، إن لم نقل مقللاً.

ثانياً - مشروع نقل العمال لخل سكنهم بعد انتهاء فترة العمل:

كان العمال يسكنون في غرف ضمن أحياء أقامت لهم أرامكو في مناطق العمل، وكانت هذه الأحياء مقسمة إلى ثلاث فئات:

أ - حي كبار الموظفين.

ب - الحي المتوسط.

ج - الحي العمومي (*).

وكان العمال من أبناء المنطقة - القطيف والأحساء - لا يأتون إلى

(*) راجع: الفصل الثالث، الهامش (٩)، ص: ١١١ - ١١٣، التعليق: (*). م

أهاليهم إلا كل أسبوعين مرة واحدة (من بعد ظهر يوم الخميس حتى نهاية يوم الجمعة) ثم صاروا يأتون كل أسبوع، أما العمال من غير أبناء المنطقة فكانوا يظلون في غرفهم في أحياء السكن العمالية بمناطق العمل، ولا يزورون أهاليهم إلا في الإجازات السنوية، أو العطل الطويلة، كعطلة العيدين، وكانت إقامة العمال في مناطق عملهم تهيئ لهم فرص الالتقاء، والتجمع في أوقات الفراغ، ومن ثم البحث، والتداول في أوضاعهم، ومشاكلهم، وشؤون عملهم، وقد أدركت أرامكو ذلك، فعمدت - بالإضافة إلى مشروع تملك البيوت - إلى استئجار (أوتوبيسات) كبيرة من مقاولين تقوم بنقل العمال - بعد انتهاء فترة العمل - إلى منازلهم في كل مدن وقرى القطيف والأحساء، وكذلك الدمام والخبر، وإعدادتهم للعمل صباح اليوم التالي، فصار العامل يخرج من بيته مبكراً قبل بدء الدوام بساعة، أو أكثر، ليركب (الباص) الذي يقله إلى عمله، ثم يخرج إلى (الباص) مرة أخرى - بعد انتهاء فترة العمل - ليقله إلى مسكنه، وبذلك لا تتاح له فرصة الالتقاء - في وقت فراغه - بزملائه من العمال، ومن ثم التحدث إليهم، والبحث معهم في المشاكل، والشؤون.

لقد أصبح العامل يخسر من وقته ساعتين، أو أكثر، يوميًا في الذهاب والإياب، بالإضافة إلى (٨) ساعات العمل التي لم تتغير، بالإضافة إلى ساعة الغداء التي هي الأخرى خارج ساعات العمل، وهكذا صار العامل ينفق، يوميًا، من وقته ما بين ١١ - ١٢ ساعة في العمل، فلا يعود إلى بيته إلا وهو مرهق منهوك القوى، هذا إذا لم يكلف بالعمل الإضافي فترة أطول.

ولما توسعت أرامكو في مشروع تملك البيوت، وبنى الكثيرون، من

غير أبناء المنطقة، مساكن لهم في الخبر والدمام اتسعت - تبعاً لذلك - حركة نقل العمال من وإلى مساكنهم، وبذلك تقلصت الأحياء العمالية في مناطق العمل؛ ولاسيما الحي العمومي والمتوسط حتى تلاشت، نهائياً، الأحياء العمومية والمتوسطة في كل مناطق العمل.

لم يقتصر تخطيط أرامكو على مشروع تملك البيوت، والنقل من وإلى محل العمل فقط؛ بل إنه شمل مجالات أخرى من أجل تحسين وضع العمال. نوجزها فيما يلي:

١ - تحسين أحياء سكن العمال في مناطق العمل، فقد اختفت الخيام التي أقامتها في الحي العمومي عند بدء توسعها في حركة التوظيف، كما تحسنت أوضاع الأحياء نفسها، وغرفها وخدماتها، كما أن الحي المتوسط توسع وانتقل إليه عدد غير قليل من سكان الحي العمومي، كما أن أرامكو هيأت سيارات نقل، باصات، لنقل العمال من الأحياء العمومية إلى محلات العمل، والعودة بهم من محلات العمل إلى الأحياء السكنية، وقد كانوا يروحون ويعودون مشياً على الأقدام، متكبدين حرارة الصيف اللاهب، وبرد الشتاء القارس.

٢ - تحسنت الخدمات الصحية والطبية، وأقيمت مستشفيات حديثة، حتى أصبحت مصحات أرامكو ومستشفياتها - ولفترة غير قصيرة - هي المستشفيات الوحيدة في المنطقة التي يقصدها كل المواطنين، وليس عمالها وعوائلهم فقط - يقصدونها للعلاج عن مختلف العلل والأمراض، وكذا الولادة؛ إذ لم تكن مصحات الدولة، ومستشفياتها متوفرة يومذاك.

٣ - كذلك توسعت أرامكو في مجال التعليم والتدريب المهني؛ فدخلت معاهد التدريب والتعليم مئات، بل آلاف العمال، كذلك قامت أرامكو - باتفاق مع الحكومة - ببناء مدارس ابتدائية ومتوسطة في مدن المنطقة، وصارت هي المسؤولة عن تأثيث هذه المدارس، وصيانتها، وقد أصبحت المدارس التي أنشأتها أرامكو أحسن وضعاً من حيث التأثيث، والصيانة، وتوفر الملاعب من مدارس الدولة.

أما المناهج وهيئة التدريس والإدارة فكانت من اختصاص الدولة، وليس لأرامكو إشراف أو تدخل في أي شيء من ذلك، وقد كان بناء هذه المدارس - في أول الأمر - مقتصرًا على مدارس البنين فقط، ولكن لما اتسعت حركة تعليم الفتيات؛ بنت أرامكو مدارس للبنات، كما أن أرامكو صارت ترسل البعثات للخارج للدراسات العليا في الجامعات اللبنانية، أولاً، ثم الجامعات الأمريكية، وقليلًا في الجامعات الأوروبية، والعربية الأخرى، وأخيراً صارت ترسل بعض الطلبة في الجامعات المحلية - ولاسيما جامعة البترول والمعادن بالمنطقة الشرقية - بحيث يدرس الطالب في الجامعة وهو في نفس الوقت موظف لديها يتقاضى راتباً.

٤ - إضافة إلى كل ذلك تحسن وضع العمال المعيشي؛ بزيادة الرواتب والأجور، وبدأ العمال الوطنيون السعوديون يحتلون بعض المناصب الهامة، ويتحملون بعض المسؤوليات، وسكن حي كبار الموظفين عدد غير قليل منهم، بعد أن لم يكن فيه ولا مواطن واحد أيام إضراب عام ١٩٥٣م.

وهكذا ما إن مضى عقد من الزمن على حركة عام ١٩٥٦م حتى أصبحت طبقة عمال أرامكو هي الطبقة العمالية المتميزة، ذات الوضع الذي يغبطها عليه الكثيرون، وأصبح همُّ وطموح كل شاب، ومتعلم أن يحصل على وظيفة للعمل لدى أرامكو؛ إذ صار العمل لدى أرامكو أفضل من العمل لدى الدولة، بل لدى أي مؤسسة أو شركة أو بنك أو أي جهة أخرى.

وهكذا لم يعد عمال أرامكو يجدون أنفسهم في حاجة إلى تنظيم يطالب بتحسين أوضاعهم، أو ظروف عملهم؛ لأن أوضاعهم، وظروف عملهم أصبحت في وضع أفضل من غيرهم من الفئات الأخرى.

وهذا لا يعني أن أرامكو أصبحت الشركة المثالية التي لا عيب فيها، وأن لا مشاكل بينها وبين العمال، ولو بشكل فردي، كلا، وإنما يعني أن المشاكل الكبرى الحادة التي تثير المشاعر الجماعية قد اختفت.

ولكن ماذا عن تكوين نقابة للعمال، كما هو متبع في كل بلاد العالم؟ لقد بقيت أهم مشكلة لدى العمال - مشكلة تكوين نقابة لهم - معلقة، بل إن الفكرة قُبرت حتى لم يعد يسمع شيء عنها، ولا الهمس الخفي، لماذا؟

إن موضوع النقابة ليس منوطاً بأرامكو - قبولاً أو رفضاً - وإنما هو منوط بالدولة، وقوانينها، وتشريعاتها، ولما كانت الدولة السعودية لا تسمح بتكوين أي تنظيم سواء كان سياسياً، أو مهنيّاً؛ فإن مسألة النقابة ظلت فكرة غير قابلة للتحقيق في ظل الظروف الحالية، ومع ذلك فقد تناول هذا الموضوع بعض الكتاب في الصحافة المحلية

حين كانت الصحافة تنشر مثل هذه المواضيع.

لقد كتب حول نقابة العمال، مطالباً بها، عدد من كبار موظفي أرامكو السعوديين، كما طالب بها كتاب آخرون من غير موظفي أرامكو ولكن دون جدوى^(٣٧).

من هنا فإن العمال صرفوا نظرهم عن المطالبة بالنقابة؛ إذ أدركوا أن تكوين النقابات أمر يتعلق بالدولة، وموقفها من التنظيمات، ككل - سواء منها ما كان مهنيًا، أو سياسيًا - معروف، وأن من غير الممكن تكوين نقابة إلا إذا تبدلت سياسة الحكومة إزاء مجمل التنظيمات الاجتماعية، وأن ذلك لا يتم إلا عبر النضال السياسي المطالب بالتطور والتغيير، لذلك انخرط عدد من العمال الواعين، والمثقفين في التنظيمات السياسية التي تطالب بالتطور، والتغيير على مستوى الدولة والوطن.

من هذا الاستعراض يتضح لنا أن الحركة العمالية لم تتوقف إلا لأن الحركة قد أثمرت، وآتت أكلها، وحققت الكثير من مطالبها، مما يتعلق بالقضايا العمالية، وأنها - نتيجة لذلك - انعطفت في نضالها الوطني، واتخذت مساراً جديداً أكثر عمقاً وشمولاً.

وسوف نتعرض في الجزء الثاني من هذا الكتاب للحركات السياسية في المنطقة، منذ الستينات الميلادية - الثمانينات الهجرية.

الهوامش

(١) جرت مناقشات حادة داخل السجن بين الفئات التي قامت بتنفيذ فكرة البرقية، وبين المعارضين لهم، فقد حمل المعارضون أصحاب الفكرة مسؤولية انتكاس القضية العمالية قائلين: «إنكم بتحويلكم النضال - من نضال عمالي بحث إلى نضال سياسي - جعل الدولة تحذر من الحركة العمالية، وتخافها، ومن ثم تفتك بها»، وقالوا: «إننا نشارككم الرأي في الإعتراض على مجيء القوات الأجنبية واحتلالها لمطاراتنا؛ لكن حركتنا - وهي لا تزال غضة فتية لم ترسخ أقدامها بعد - ما كان لها أن تتعرض لقضايا حساسة بمثل هذه الخطورة في ظل حكم فردي، عشائري، استبدادي، لا يعترف بأي حق للشعب في الإعتراض على أي خطوة يخطوها، وإنما يرى أن الدولة، هي وحدها، صاحبة الحق في التصرف بشؤون الوطن، وأن على الشعب أن يطيع فقط».

وكان رد المؤيدين: «إن هذه العقلية وهذا النوع من التفكير، هو ما نحاول أن نحمل الحكومة على التخلي عنه، وأن تعترف بأن من حق الشعب أن يعترض على أي عمل تقوم به الدولة يرى فيه الشعب تعارضاً، وإضراراً بمصالحه الوطنية، أو مساساً بسيادته، وكرامته، والدولة لن تترك الحركة العمالية وشأنها؛ فحتى لو لم نقم بعمل البرقية فستتخذ من أي عمل، أتراه مخالفاً لمشيئتها، حجة وذريعة لضرب الحركة العمالية، وعرقلة نموها، ونحن غير آسفين، ولا نادمين على خطوتنا».

(٢) عبد الكريم محمد حسين الحمود: أحد الشباب المتحمسين من أهالي سيهات، ورغم أنه لم يكن موظفاً بأرامكو إلا أنه ظل، باستمرار، مؤيداً ومشجعاً لحركة عمال أرامكو، غادر السعودية في أول أيام الاعتقالات للبحرين، ولما عرف أنه مطلوب لم يعد للسعودية، وقد استقر في لبنان، وتزوج هناك، وقد انضم إلى بعض التنظيمات الوطنية في الخارج، وتعاون مع ناصر السعيد، وغيره ممن كان يقاوم الحكم السعودي، حتى أنه أصبح - في نظر السلطات السعودية - أحد الأشخاص الخطيرين، الذين تحاول القبض عليهم بأي ثمن، ولما لم تستطع سحبت منه جواز سفره لتحد من تنقلاته، ونشاطه، وصار يحمل جوازاً يمنيّاً شمالياً - بعد الثورة - بإيعاز

من الرئيس جمال عبد الناصر، وهو خطيب (ملاً)، يقرأ في المآثم التي يقيمها الشيعة لذكرى آل البيت (ع)، كما أنه ينظم الشعر، ولكن على الطراز الكلاسيكي القديم (العمودي)، وبعد مقتل فيصل بن عبد العزيز عام ١٣٩٥ هـ، ١٩٧٥م، وصدور العفو العام عن كل من كان في الخارج من السعوديين؛ أعيد اليه جوازه، وعاد للبلاد، وقد صار أحد الشخصيات البارزة في سيهات والقطيف، ومن الذين أخذوا على عاتقهم مواصلة الإتصال، والتحدث إلى المسؤولين حول البلاد، ومشاكلها، كما أنه أصبح من الخطباء (القراء) الذين يرغب الناس الإستماع إليهم، إلا أنه من المؤسف - بل والمؤلم أن هذا المجد، وهذا السطوع الباهر السريع لنجم عبد الكريم؛ كان قصير العمر؛ سرعان ما تلاشى، وخفت؛ إذ تحول إلى شخص مداح ينظم القصائد المطولة في مدح الملك فهد وابنه محمد، أمير المنطقة الشرقية، وقد جمع ما نظمه في مدحهما في ديوان مطبوع سماه (أريج الرياض)، وكان يعلل ويبرر عمله هذا بأنه من أجل أن يكسب ثقتهم، ومن ثم ينال منهم ما يريد من أجل مصالح البلد (!؟) لكن رأيه هذا لا يشاركه فيه غيره، ولم يقتنع به أحد، ونقم عليه الكثيرون، وفقد سمعته، ولم يعد أحد يود الإستماع إلى قراءته، ومن سوء الصدف أنه أصيب، مؤخراً، بمرض أفقده القدرة على النطق السليم، كما أفقده القدرة على الحركة بحيث لا يستطيع المشي إلا ببطء، وبمساعدة من يعضد له، وقال البعض إن هذا عقاب من الله له لتحويله عن مبدئه، واندفاعه في مدح الظالمين، وسبحان من يغير ولا يتغير.

(٣) في رأبي أن عدم اتخاذ أي خطوة - في أول الأمر - تجاه موقعي البرقية كان خوفاً من أن يحدث ذلك رد فعل سيء لدى القاهرة، أو دمشق، وهو ما لا تريده الحكومة، وقتها، وأثرت أن تتخذ خطواتها ضدهم ضمن دائرة أحداث العمال، وهكذا كان، فكل الموقعين على البرقية قد اعتقلوا، ورغم أن عبد الكريم الحمود ليس من العمال إلا أنه طلب، وأريد اعتقاله؛ لكونه أحد الأثني عشر الذين وقعوا البرقية، ولما استطاع الإفلات حُقق مع مدير جوازات القطيف أكثر من مرة، واتهم بأنه ساعده على الهرب بمنحه الجواز، غير أن مدير الجوازات كان يرد بأنه حينما منحه الجواز، لم يكن لديه أيَّة أوامر بمنع عبد الكريم من السفر، ولم يكن يعرف بأنه

مطلوب من قبل الحكومة.

(٤) كانت عادة الملك سعود، عند ما يزور المنطقة الشرقية - كان يزورها غالباً مرّة في العام - أن يصلها عصرأ، وفي مساء يوم وصوله يقيم له أمير المنطقة عشاء فخما في قصر الإمارة يدعى اليه جميع أعيان المنطقة في الخبر، والدمام، والقطيف، وكبار موظفي الدولة، ورجال أرامكو، وفي الليلة التالية كان الملك سعود يتعشى لدى أرامكو، حيث تقيم له العشاء في مطعم كبار الموظفين، يحضره كبار رجال أرامكو، وكل مرافقي الملك من أمراء ووزراء (ولا تدعو أرامكو كبار شخصيات البلاد، أو كبار موظفي الدولة، كما هي عادة أمير المنطقة).

(٥) الأمير مشعل بن عبد العزيز: تولّى وزارة الدفاع بعد وفاة شقيقه منصور، أول وزير للدفاع في عهد الملك عبد العزيز، وتوفي في حياة والده، وقد عزّل الملك سعود أخاه مشعلاً من وزارة الدفاع عام ١٩٥٧م، وهو الآن أحد كبار رجال الأعمال في الأسرة المالكة.

(٦) كانت لدى أرامكو بالظهران مدرسة سمّتها ((High school تعادل تقريباً الثانوية العامة، وكان يدرس فيها عدد من الشباب السعودي من موظفيها تختارهم من مختلف المناطق، بحيث يتفرغون للدراسة فقط، ولا يباشرون أيّ عمل وظيفي خلال فترة الدراسة، وعند ما تعطل المدرسة، صيفاً، يعود كل واحد من طلابها لعمله في المنطقة التي أتى منها، وطبيعي أن تنشأ صداقات، وارتباطات بين هؤلاء الطلبة؛ لذا قرر طلاب الظهران إقامة حفل توديعي لزملائهم من طلاب المناطق الأخرى، ووقع الاختيار على القطيف محلاً للحفل، وعلى نخل السيحة العائد لعبد الله بن علي بن اخوان، والد منصور اخوان؛ لقربه من البلد.

(٧) كانت أرامكو قد أقامت دور سينما مكشوفة، وذات كراسي خشبية - بدون مساند - في الأحياء المتوسطة، أما الأحياء العمومية التي كان يقطنها أغلب العمال الوطنيين (السعوديين) فلم تقم فيها شيئاً، لكنها كانت تتغاضى عن دخول العمال من الأحياء العمومية لسينما الأحياء المتوسطة، وفي تلك الليلة أرادت أرامكو استفزاز العمال - كما هي عاداتها - من أجل خلق أجواء متوتّرة، فأوعزت للحراس بمنع سكان الحي العمومي من دخول السينما.

(٨) حمد السعيد، شقيق ناصر السعيد الأصغر: كان ضمن من دخلوا سجن العبيد، وبعد خروجه من السجن التحق بالخطوط السعودية، مع أحمد مطر، بوظيفة (مضيف)، ولكن بعد عمله بفترة جاء تعميم سري بالقبض عليه بتهمة مناصرة أخيه (ناصر السعيد)، وأخبره أحد الوطنيين، ممن كان في الجوازات بوصول التعميم، فركب إحدى طائرات الخطوط السعودية في إحدى رحلاتها لبيروت، وهناك نزل، ولم يعد للسعودية، ثم انتقل للمعسكر الاشتراكي، وأقام في براغ، ودرس هناك، ثم انتقل إلى إيطاليا، وصار يمارس أعمالاً تجارية، ثم عاد للملكة.

(٩) كما أشرنا، سابقاً، كان ناصر السعيد ضمن العمال الذين فُصلوا من عملهم في أحداث عام ١٩٥٣م، ثم أعيد إلى عمله مع من أعيد من العمال الفصولين؛ بناء على أوامر من الملك سعود، وقد استمر يمارس نشاطه ضمن عملية التحضير التي قام بها العمال، كما شرحنا، إلا أن ذلك كان بحذر، وسرية، وخلال فترة المفاوضات بين عبد الله الهاشم واللجنة، وبعد قصة البرقية، قامت أرامكو بإيقافه عن العمل، وأرادت فصله، فرفع دعوى ضدها في مكتب العمل والعمال (لم أعرف الحجة التي اتخذتها أرامكو مبرراً لهذه الخطوة)، وصارت القضية بينه وبين أرامكو معلقة، وظل هو في الغرفة التي كان يقطنها في الحي المتوسط بالظهران، ولم يبرز على الشاشة صريحاً يوم المظاهرة أمام الملك سعود، كما أنه لم يحضر حفل الغداء بالقطيف، ولما عُرِف بالاعتقالات لم يعد إلى غرفته بالظهران؛ بل ظل مختفياً، وكان دافعه للمجيء للقطيف، عصر ذلك اليوم، أن سبعة أشخاص من ضمن الثمانية الذين اعتُقلوا برأس تئورة، وجلبدوا ثم جيء بهم للقطيف، كانوا كلهم شمريين، من أهالي حائل - وناصر شمري - أما الثامن فكان من البحرين، ولعل فيهم من تربطه بناصر أو ناصر نسب، أو صداقة - لا أدري - وكان ناصر يعتقد أن كون أمير القطيف - حمود البقاعي - شمرياً، أيضاً، من بقعاء، إحدى مدن حائل، سيحمله على مساعدته، وتمكينه من الدخول على المساجين، ولكنه لم يجد أمير القطيف، وعاد إلى حيث لا أدري، ولقد سمعت أن السائق الذي كان برفقته كان، هو أيضاً، شمرياً، وأنه استطاع تهريبه للكويت، ومن يومها لم يعد للسعودية، ولقد أصبح العدو رقم (١)

بالنسبة للسلطات السعودية؛ إذ كان شديد الهجوم عليها، بادي القسوة والعنف في تناوله لها، وقد أخرج كتباً ضدها، وكانت السعودية تتحین الفرص للقبض عليه حتى استطاعت اختطافه من بيروت، في منتصف الثمانينات الميلادية، أيام الحرب الأهلية اللبنانية - اختطفته بمساعدة ياسر عرفات - رغم تعاون ناصر مع الفدائيين، ودعمه المطلق لقضيتهم - ومن يومها لم يُعرف مصيره، وكان الظن الراجح أنه أعدم، إلا أن إشاعة سرّبها بعض المسؤولين في وزارة الداخلية السعودية، مؤخراً، مؤداها أن ناصر لا يزال حياً. والله أعلم.

(١٠) لما رافق العويسي حسن الجشي في سيارته - كما عرفنا بعدئذ - سأل العويسي حسن: «هل حضرت حفل الغداء في نخل السيحة يوم الجمعة الماضي؟»، فرد حسن: «نعم، حضرت لغرض تجاري؛ إذ لدي مشروع جلب آلة حديثة لعمل الأيس كريم، وكنت قد طبعت نشرات دعاية لها، وكان ذهابي بقصد الدعاية لهذا المشروع، ولو أنك ذهبت إلى هناك لوجدت بعض أوراق النشرة ملصقة على بعض جذوع النخيل، ولعل بعضها لا يزال مكانه حتى الآن، ولقد غادرت المكان بعد انتهاء الغداء مباشرة، ولست أعرف شيئاً عن الخطاب التي تقول عنها»، وكان العويسي صديقاً لحسن، فساعده على التخلص من تهمة التعاون مع العمال، وهكذا نجا حسن من الاعتقال، وسجن العبيد، غير أنه لما حدثت اعتقالات الدفعة الثانية بعد شهور أشاع مدير البلدية المعزول (راجع أحداث بلدية القطيف في الفصل الرابع) - أشاع أن حسن الجشي مطلوب القبض عليه، وكان حسن، يومها، مسافراً لبيروت؛ لعمل تجاري، وكان أخوه قائماً مقامه في متجره، فكتب إليه أن لا يعود، بل يبقى حيث هو، وهكذا ظل حسن في لبنان لما بعد خروجنا من السجن بشهور، ولم يعد إلا بعد أن تأكد أن طريق عودته سالكاً، وأن ليس ثمة شيء ضده، وكانت عودته في ١٢ ذي القعدة ١٣٧٧ هـ، ٣١ مايو ١٩٥٨م.

(١١) حمد عبد الرحمن الدهامي، أو الشيخ حمد الدهامي، كما يعرف الآن: كان موظفاً لدى أرامكو، وبالرغم من أنه لم يكن بين الأسماء البارزة في صفوف العمال، يومذاك، إلا أنه اعتقل حينما ضبط في أبيق، حيث

كان يعمل، وهو يقوم بقذف سيارات أرامكو التي تقل العمال من غرفهم إلى محل عملهم بالحجارة، محرّضاً العمال على النزول منها، والإضراب عن العمل، وبعد خروجه من السجن عمل موظفاً لدى شركة الجفالي - وكيل سيارات المرسيديس - بالخبر، ولما دخلت السجن عام ١٣٨٤هـ، ١٩٦٤م كان هو لا يزال في وظيفته لدى الجفالي، وبعد خروجي من السجن، وعلمي بالبنك وجدت شيكات تحمل اسم (الشيخ حمد الدهامي)، وبسؤالي عنه عرفت أنه أصبح من كبار رجال الأعمال بالرياض، (إن الله يرزق من يشاء بغير حساب).

(١٢) لما أدخلنا السجن العام، ووضعنا مع سائر السجناء في قضايا عامة كالخدرات، والسرقة وغيرها، كان نظام السجن أن يدفع للسجين، كل يوم، ريالان بدل إعاشة، وكان في السجن عَزْب أو - مطاعم خاصة - يملكها السجناء من ذوي الأحكام الطويلة؛ مثل المتهمين باستيراد الخدرات، بحيث يقوم هؤلاء باستلام إعاشة السجن، ويتولون هم الطبخ وإطعام السجناء، ولكل صاحب عزية جماعة يتبعونه.

وقد اختارت إدارة السجن لنا - نحن السجناء السياسيين، أو - كما يسموننا - لجنة العمال - عزية، وطلبوا من صاحبها العناية بنا، وإعطاءنا طعاماً جيداً بالنسبة إلى النوعية الأخرى التي تطبخها بقية العزب، وتقدمها للسجناء، ولما جيء ببعض المعتقلين التابعين لنا، والمحجوزين خارج السجن في الغرف، قامت إدارة السجن بتكليف صاحب العزية التي نحن منضمون فيها بأن يعد طعاماً لأولئك المعتقلين، ويوصله إليهم، وعن طريق موزع الطعام عرّفنا أسماء بعض المعتقلين.

(١٣) في تقديري أن السبب الرئيسي في فشل الإضراب هذه المرة هو أن الجماهير العمالية لم تكن معبئة، ولا مهياً للإضراب؛ ففي المرة السابقة - عام ١٩٥٣م - كانت الجماهير العمالية تعرف أن هناك لجنة تنطق باسمها، وتدافع عن حقوقها، وكانت هذه الجماهير تعرف أن هذه اللجنة تفاوض الحكومة والشركة على إعطاء العمال حقوقهم، وكانت تتابع خطوات اللجنة، وتدعمها، ولهذا لما اعتقلت اللجنة، وطلب من العمال الإضراب حتى يطلق سراح اللجنة؛ استجابوا لهذا الطلب بدون تردد؛ لأنها كانت تدافع عن مطالب وحقوق لهم، أما هذه المرة - عام

١٩٥٦م - فإن الجماهير العريضة لا تعرف أن هناك لجنة محددة تطالب بحقوق لها، فلما طُلب منها الإضراب - بعد أسبوع من بدء الاعتقالات - لم تكن تعرف لماذا تضرب؟ وما هي المطالب، أو المطلب الرئيسي الذي يطالبون به ومن أجله يضربون.

نعم هناك عدد كبير من العمال يعرفون عن المفاوضات العمالية - الحكومية، وربما كانوا يعرفون حتى عن تفاصيل سيرها، والمراحل التي قطعتها، إلا أن ذلك محصور فيما يمكن أن نسميه بالطبقة العليا، نسبياً، من العمال، أما الجماهير العريضة من العمال من فئة الطبقة الدنيا - وهم الأغلبية من العمال السعوديين، التي هي أكثرهم تضرراً، وأكثرهم حاجة إلى تحسين أحوالهم - هذه الفئة لم تكن تعرف شيئاً، وإذا كان لديها شيء من المعلومات فهي ناقصة، وغامضة، ومشوشة، غير واضحة المعالم.

هذا هو - في رأيي - السبب الرئيسي في فشل الإضراب، وتجيء أسباب، وعلل أخرى متممة له منها أن القائمين على حركة العمال لم يخططوا للإضراب، ويهيئوا له - منذ بدء المفاوضات - كما عملت اللجنة السابقة، وإنما جاءت الدعوة للإضراب ارتجالية، وأنثى، بعد الاعتقالات، وبمن يُسمون بقيادة الصف الثاني، ومنها أن الأسلوب الذي اتخذته الحكومة، والطريقة التي اعتقلت بها العمال، وهي طريقة - أقل ما يقال فيها أنها غير عنيفة، ولا استفزازية - جعلت مشاعر العمال هادئة، وغير مستثارة؛ بل إنها ولدت ظناً لدى بعض الطلائع العمالية بأن الحكومة قد تكون غيرت نظرتها للعمال، وأنها عام ١٩٥٦م غيرها عام ١٩٥٣م؛ ذلك أن الدولة أبدت - هذه المرة، تجاه العمال - كثيراً من ضبط النفس، وسعة الصدر، ولعل أحداث عام ١٩٥٣م، والإضراب الكبير، الذي لم يكن متوقّعاً، أعطى كلاً من الحكومة والشركة تجربة، ودرساً حملاهما على تغيير الخطط، وضبط الأعصاب؛ فلما تدخل العمال في الشؤون السياسية العليا للدولة لم تبتد، تجاه العمال، انزعاجها من هذا التدخل مع أنها - في قرارة نفسها - لم تكن راضية عن هذا التدخل، وكل الذي فعلته هو أنها أوقفتهم لمدة (٣) أيام، حققت فيها معهم بأسلوب عادي، ومن دون أيّ عنف - خلافاً لعادتها - عما يعنونه ببرقيتهم، وما ذا يريدون من ورائها؟ وكانوا، خلال توقيفهم، مكزّمين،

يؤتى اليهم بالطعام الجيد، ولم يتعرضوا للإهانة، لا من الجنود، ولا من الضباط، ولما تظاهر العمال أمام الملك سعود لم تتخذ الدولة تجاههم أي عمل من أعمال العنف، بل تركتهم وشأنهم، وكأن المظاهرة جرت في بلد ديموقراطي اعتاد على مثل هذه المظاهرات، وعند ما انتهت المظاهرة تفرقوا بسلام، دون أن يُمسَّ أي واحد منهم، كل هذا أوحى للبعض - إن لم يكن للأغلبية - من العمال أن الدولة تغيّرت سياستها، وأنها على وشك الاستجابة، ولو لبعض مطالبهم؛ ولهذا فإنهم لما استدعوا للحضور لمكتب وكيل الأمن العام بالدمام لم يدر بخلد أحد منهم أن ذلك من أجل اعتقالهم؛ بل اعتقدوا أن ثمة شيئاً يراد تبليغهم إياه، هذه هي - فيما أرى - أهم أسباب فشل الإضراب.

(١٤) كان ابن جلوي قد استدعى الأشخاص الثلاثة مساء أول يوم الاعتقالات إلى قصره، وسألهم عن الاجتماع، ومن الذي خطب؟ قالوا له: «إن الاجتماع مجرد غداء في نخل للنزهة، ولا نعرف للذين خطبوا»، ولم يرضه هذا الرد، فصار يركلهم، ويفرسهم برجله في كل مكان من أجسادهم. وهو في حالة هياج، ثم أمر بإيداعهم في غرف بالقصر كل واحد بمفرده في غرفة، ولم يعطوا طعاماً لمدة (٢٤) ساعة، ثم صاروا يجيئونهم بطعام غير نظيف، وبعد ثلاثة أيام أعيدوا للسجن، وظل كل واحد منهم في غرفة حتى يوم إدخال كل المحجوزين للسجن العام، وقد سبق أن أشرنا إلى مصير حمد السعيد بعد خروجه من السجن، أما علي القرعاوي؛ فبعد خروجه من السجن التحق بالعمل بفرع بنك القاهرة بالرياض، وصار يدرس الثانوية العامة مساءً، وعندما نجح، بتفوق، حصل على بعثة لدراسة الطب بألمانيا الغربية، وبعد تخرجه بقي هناك، ولم يعد للسعودية، أما حسن أبا حسين فهو الآن أحد التجار البارزين بالدمام، وهو صاحب متجر باحسين بالدمام لبيع الأدوات الكهربائية.

(١٥) عندما أعدت للسجن العام - بعد الحجز الإنفرادي - كان قد مضى علي حوالي أسبوعين لم أحلق لحيتي، فأعطاني رئيس العزبة مكنة حلاقة خشبية وموسى (شفرة) مستعملة، وذهبت للحمام وحلقت، وبعد خروجي من الحمام بفترة جاء العريف، ووجدني حليقاً، وكان عهده بي - حين إدخاله إياي السجن قبل سويعات - طويل اللحية؛ فقال لي:

«كيف حلقت؟ ومن أين لك الموسيقى؟»، فسكتُ، وعرف أنها ليست من عندي، فقام بتفتيش محل رئيس العزبة، ولم يعثر على شيء فذهب.

والعرفاء يعلمون أن ثمة أمواس - وأشياء أخرى من الممنوعات - تُهْرَب إلى داخل السجن، لكنهم لا يريدون أن تقع أعينهم عليها، وكانوا يداهمون السجن، أحياناً، في الصباح الباكر، ويقومون بتفتيش كل السجن والسجناء فيخرجون، أحياناً، بحصيلة ضئيلة، وأحياناً بدونها، ولكنهم لا يعاقبون من يجدون لديه شيئاً ممنوعاً، ولا يحققون معه في كيفية إدخاله للسجن، بل يكتفون بمصادرته.

(١٦) علمنا - بعد ذلك - أن جمال سلم الخطاب الموجه إليه إلى الملك سعود، وقد برر ذلك أحد المسؤولين المصريين المرافقين لجمال بأن جمالاً لم يُرد أن يتدخل في شؤون المعتقلين؛ لأن ذلك أمرًا داخلياً يخص السلطات السعودية وحدها، كما أنه يخشى - إذا ما تدخل - أن يثير حساسيات، وشكوكاً في نفس الملك سعود بأن مصر قد يكون لها دورٌ ما في حركة العمال، وهو لا يريد أن يفتح نافذة أمام الملك سعود للتهرب من الموقف في تأييده لمصر، إذا ما اشتدت أزمة قناة السويس، وهي لا بد أن تشتد، والغرض من رحلة جمال للسعودية هو ضمان وقوف السعودية إلى جانب مصر، فتدخل جمال في الأحداث العمالية - وهي أحداث داخلية - قد يضر بالغرض الأساسي الذي جاء جمال من أجله، وهذه وجهة نظر - في رأبي - سليمة؛ لأن أزمة قناة السويس، والموقف العربي الموحد تجاهها أهم من قضية أفراد في السجن.

(١٧) اسحق الشيخ يعقوب: هو الشقيق الأصغر لأحمد ويوسف الشيخ يعقوب، وبعد سفر الملك سعود، وجمال أراد سعود بن جلوي، أمير المنطقة، اعتقاله (لم نعرف كيف عرف ابن جلوي أنه هو الذي أوصل الخطابات إلى الملك سعود وجمال)^(٥)، وقد جاء إليه جندي في متجره

(*) أثناء المظاهرة التي استقبل بها عبد الناصر عند زيارته الظهران عام ١٩٥٦، تمكن إسحق من الاقتراب والاقتراب منه، مآذاً يده بالخطاب، فتناوله علي

الصغير بالخبر حيث كان يبيع لعباً للأطفال، وسأله الجندي: «أين اسحق الشيخ يعقوب؟»، فأدرك اسحق أنه مطلوب للإعتقال، فقال للجندي: «إنه ذهب لمكانٍ ما، انتظر، وسأذهب لأناديه لك»، ثم أوعز لجارِه بأن يغلِق الدكان إذا لم يرجع هو، وذهب، حالاً، لمنزله، وأخذ جواز إحدى النساء، وليس ثياب امرأة محجَّبة، وسافر، حالاً، للبحرين عن طريق ميناء الخبر، ولم يكن، يومها، يوضع على جوازات النساء في السعودية صبور فوتوغرافية، ومنذ ذلك اليوم لم يعد للسعودية إلا بعد العفو العام، إثر مقتل الملك فيصل، عام ١٣٩٥ هـ، ١٩٧٥م، وقد تسمى في الخارج باسم (عبد الله محمد)، وله دور نشيط في التنظيم؛ فقد صار من الأعضاء البارزين القياديين في (جبهة التحرر الوطني)، ثم الحزب الشيوعي السعودي أخيراً، وقد اعتقل عام ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م، بالرياض ضمن من اعتقل من أعضاء الحزب الشيوعي السعودي، وبعد خروجه من السجن (لم يبق في السجن إلا لمدة (٩) شهور^(٥))، وظل ممنوعاً من السفر حتى عام ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤م، حينما رُفِع الحظر عن كل ممنوعين من السفر، بعد توقيع اتفاقية المصالحة بين الحكومة السعودية والمعارضة الشيعية بقيادة الشيخ حسن الصفار، التي كانت موجودة في الخارج، وكان لها دور كبير، وهي قصة طويلة ومعروفة.

(١٨) السيد حسن السيد باقر العوامي: هو أحد أخواني الأشقاء، وهو الذي يليني مباشرة في السن، كان يبعث إلينا، أسبوعياً، بقفص رطب، وقد وضع تلك الرسالة - بعد أن غلفها بالبلاستيك - تحت الرطب في القفص، وطلب إدخال القفص علينا، لكن العريف أصر على تفرغته، ولما أفرغه، ووجد الرسالة عنفه، وأعطاه إياها، وقال له: «هذه المرة سأسامحك، والمرة الأخرى إذا عدت إلى مثلها سأدخلك معهم». لكن الرسالة وصلت إلينا عن طريق صندوق البريد الخاص.

والسيد حسن التحق بالبلدية بوظيفة (سكرتير المجلس البلدي)، وذلك بتاريخ ١٧ محرم ١٣٧٤ هـ، ١٥ سبتمبر ١٩٥٤م، ولما اعتقلت ظل هو

(*) الصحيح أنه لم يبق إلا أربعة أشهر؛ لأن اعتقاله كان ضمن الدفعات الأخيرة. م

في وظيفته حتى عام ١٣٧٩هـ، حيث استقال وامتهن المحاماة، وهو أحد الشباب الذين يشاركون في كل النشاطات المحلية، وفي عام ١٣٩٠هـ، ١٩٧٠م أرادت الحكومة اعتقاله ضمن من اعتقلتهم ذلك العام، والمعروفة باعتقالات جدة، ولكنه، لم يكن في بيته حينما جاءوا اليه، وعرف، واستطاع الهرب خارج السعودية، وعاش في النجف الأشرف بالعراق لسنوات صار يدرس خلالها العلوم الدينية، وقد تعرف - أثناء إقامته هناك - على كثير من العلماء، ورجال الدين البارزين هناك، وبعد مقتل الملك فيصل، وصدور العفو العام ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥ م عاد للبلاد، وبعد أحداث الحرم ١٤٠٠ هـ، نوفمبر ١٩٧٩م بشهور اعتقل لمدة (٣) أيام، وفتش بيته، وأوراقه، ولما لم يجدوا لديه شيئاً يدينه أطلق سراحه، ويعتبر السيد حسن أحد كبار المحامين بالقطيف، كما أنه يعتبر أحد الوجوه والشخصيات البارزة فيها، ولكنه - مع ذلك - غير مرضي عنه لدى السلطات المحلية لنشاطاته، وتبنيه الدفاع عن القضايا الوطنية، ولاسيما المذهبية منها، إثر ظهور التمييز الطائفي ضد الشيعة لدى السلطات السعودية بصورة علنية وحادة؛ كالتضييق عليهم في الاستفادة من مراكز التعليم، بوضع العراقيين أمامهم عند الإلتحاق بالجامعات والكليات، وكنعهم من العمل في المؤسسات والشركات الكبرى، مثل شركة الزيت (أرامكو)، وذلك إثر قيام الثورة الإيرانية، فبراير ١٩٧٩م، ثم الحرب العراقية - الإيرانية من سبتمبر ١٩٨٠ م، يوليو ١٩٨٨م

وفي ١٤٠٩/٣/٢٦ هـ، ١٩٨٨/١٢/٥م سحب جوازه، ومنع من السفر للخارج، حتى دول الخليج، وإن كان لم يعتقل، ولم يُعد اليه جوازه إلا في عام ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م، إثر رفع الحظر عن كل من كان ممنوعاً من السفر من شيعة القطيف والأحساء، لأسباب سياسية، بعد الإلتفاق الذي جرى بين الحكومة السعودية والمعارضة الشيعية في الخارج بقيادة الشيخ حسن الصفار.

(١٩) عبد الرزاق البريكبي: ابن أستاذنا الشيخ محمد صالح البريكبي (راجع الفصل الأول، ص: ٦٦، الهامش ١٤)، أحد شباب القطيف الممتازين، يتمتع بأخلاق عالية، محبوب لدى كل الناس، بعد خروجه من السجن واصل دراسته حتى حصل على شهادة البكالوريوس من الجامعة الأمريكية

بيروت، كان يعمل - في العطلة الصيفية خلال دراسته - لدى رجل الأعمال السعودي المعروف سليمان العليان في مكتبه ببيروت، ثم في إحدى شركاته بالمنطقة المحايدة (سابقاً)، المعروفة الآن بالمنطقة المقسومة بين السعودية والكويت، والتحق - بعد ذلك - موظفاً بجامعة البترول والمعادن بالظهران، اعتقل عام ١٣٨٩هـ ١٩٦٩م بمباحث الدمام، ثم نقل إلى سجن الاستخبارات بجدة، وبعد خروجه من السجن عاد للعمل بشركة الزيت (أرامكو)، ولا يزال حتى الآن، وهو متزوج من السيدة مليحة علي حسن أبو السعود، وله منها أولاد.

(٢٠) الخطبة: ورثتها الحكومة السعودية من الحكم التركي، وكان - في أول الأمر - يوضع فيها كل من يدخل السجن - أيًا كان سبب سجنه - ثم خفف استعمالها؛ ففي سجن الدمام كانت توجد خطبة واحدة يوضع فيها من يراد عقابه - بسبب مخالفةٍ ما قام بها - ولسويغات محددة، أو المجرم الكبير الذي يخشى منه، أو المجنون الذي يؤتى به للسجن تمهيداً لنقله لمستشفى الأمراض العقلية بالطائف، وأخيراً ألغى استعمالها نهائياً، وهي تتكون من قطعتي خشب ضخمتين مستطيلتين مربوطتين - في أحد طرفيهما - ببنتان، وفي الطرف الثاني حلقة قفل بحيث تقفل وتفتح، وفي الوسط حفر على شكل ثقب واسع بحيث يتسع الثقب لوضع ساق رجل واحدة، فإذا ما أطبقنا على بعضهما، وأقفلنا لا يستطيع من رجله في أحد الثقوب أن يخرجها منه، وتتسع الواحدة لحوالي (١٥) شخصاً، وقد تزيد، وقد تنقص.

(٢١) ليس لدي سجل بأسماء كل الذين ضمهم سجن العبيد (لقد أخذت المباحث مني في اعتقالات ١٣٨٤ هـ، ١٩٦٤م كل ما لدي من كتب وأوراق، ولم تعد إلي - عند ما خرجت - أي شيء مما أخذت)، ولم تستطع ذاكرتي الاحتفاظ بكل الأسماء، ولكنني سأذكر أسماء من بقيت ذاكرتي محتفظة بهم، مع اعتذاري لمن نسيت أسماءهم؛ فكلهم أصدقاء أعتز بمعرفتي بهم، وأكن لهم كل احترام وتقدير، وإن بُعدت الشقة بيني وبين الكثير منهم، وطال أمد الابتعاد، فقد جمععتني وإياهم أحلك الظروف، وأصعبها، وتقاسمنا، خلالها، السراء والضراء، ومرارة العيش وبؤسه، وهذه هي الأسماء التي أذكرها:

أولاً: معتقلو الدفعة الأولى:

أ - موظفو أرامكو.

من القطيف:

عبد الرزاق محمد صالح البريكي، وأخوه حسن البريكي، ميرزا صالح الخنيزي، عبد الرزاق محمد اليوشع، عبد الغني محمد الشماسي، عبد الرسول مهدي أبو السعود، ومن سيهات عبد الوهاب المرزوق.

من الأحساء:

السيد عبد الله الهاشم، وأخوه السيد محمد الهاشم، أحمد حسين العرفج، محمد الجعفري، عبد الله الجعفري، جمعان سعيد. (هؤلاء كلهم من الهفوف)، صالح محمد الجري، (من المبرز)، عبد الرحمن الناجم (ركيآن^(٥))، أحمد مطر (من الطرف).

من الرياض وسائر أنحاء نجد:

حمد السعيد (شقيق ناصر السعيد)، عبد العزيز سمير، (من حائل)، علي القرعاوي، حسن باحسين، أحمد الزامل، عبد الله الثميري، حمد الدهامي، عبد العزيز العمرو، درع الدوسري، عبد العزيز التويجري، (هؤلاء كلهم من مدن وقرى نجد لا أعرفها بالتفصيل)، ملحان العجمي (من قبيلة العجمان تسكن في المنطقة الشرقية حوالي الأحساء)، عبد الله باجنيد (حضرمي متجنس من جدة).

من الجبيل:

محمد رُبَيْع (توفي بالسجن)، عبد الله سلطان الراشد، علي جاسم غنام.

من الخيبر:

حمد المبير.

(ب) من غير موظفي أرامكو: من القطيف.

عبد الرسول (سابقاً وعبد الله حاليًا) الشيخ علي الجشي، منصور عبد الله

(٥) بعد خروجه من سجن العبيد عمل في شركة النفط بمنطقة الخفجي، وخلال الستينات اعتقل لوجود منشورات تحت مخدته، وقد عرض للتعذيب، لكن لم يثبت عليه شيء، وعند خروجه صفى حقوقه لدى الشركة، وعمل مقاولاً في حتى تاريخ وفاته. م

اخوان، سيد علي السيد باقر العوامي.

من الخبر:

أحمد الشيخ يعقوب (توفي في رمضان ١٤١١ هـ، ابريل ١٩٩١ م)،
وأخوه يوسف الشيخ يعقوب.

ثانياً : معتقلو الدفعة الثانية، وكلهم من موظفي أرامكو، عدا عبد المحسن
النصر، وهو لم ينقل إلى سجن العبيد - كما ذكرنا سابقاً - فهو ليس
من ضمن الـ (٥٦) شخصاً الذين كانوا بسجن العبيد، وهؤلاء هم.
من القطيف:

عبد العزيز علي حسن أبو السعود، منصور محمد الشيخ القديحي، عبد
الرؤوف حسن الشيخ علي الخنيزي. محمد عبد الجليل الزهيري، ومن
سيهات جعفر عبد المحسن النصر.

من غير أهل القطيف:

خليل الجهيران (زيري)، محمد جميمة (من الأحساء). إبراهيم الشيخ ابن
أبجت أحمد ويوسف الشيخ، يوسف اليوسف (من الخبر)، عبد الله
ومحمد التميمي (أخوان، من نجد، وهما قريبان لعلي التميمي المقاول
ورجل الأعمال المعروف). صالح الراشد.

هؤلاء هم من استطعت تذكر أسمائهم، ومرة أخرى أكرر اعتذاري لمن
فاتني ذكر أسمائهم.

(٢٢) لم تقم الحكومة بالتحقيق مع أي شخص، ولم توجه أي تهمة لأحد من
معتقلي الدفعة الأولى - سواء منهم من نقل لسجن العبيد في نفس
أسبوع الاعتقالات، أو من بقي في سجن الدمام ثلاثة شهور ثم نقل -
عدا الأشخاص الثلاثة الذين استدعاهم ابن جلوي للقصر، وسألهم سؤالاً
واحداً، ولما لم ترقه أجوبتهم كان الرد بالرفس، والركل، ثم السجن
الانفرادي، والتجويع، وعدا التحقيق الذي جرى معي، أما البقية فقد
دخلوا السجن الرهيب، وخرجوا دون أي سؤال.

ومع ذلك فبالإضافة إلى سجنهم الرهيب، فقد فقدوا أعمالهم بفصلهم
من وظائفهم، سواء من كان موظفاً لدى أرامكو، أو لدى الدولة، أما
معتقلو الدفعة الثانية فقد حُقق معهم كلهم، وهم - وإن لاقوا العنت،
والضرب الشديد أثناء التحقيق، وهو أمر طبيعي، معتاد من السلطات

السعودية، إلا أن تحقيقاً ثماً - مهما كان نوعه - قد جرى معهم، وأفرج - نتيجة لهذا التحقيق - عن بعضهم، وهو ما لم ينله الأولون.

(٢٣) حسن البريكي: ابن أستاذنا الشيخ محمد صالح البريكي (راجع الفصل الأول، ص: ٦٦، الهامش ١٤)، واصل دراسته - بعد خروجه من السجن - حتى الثانوية العامة، ولكن ابن جلوي لم يتركه وشأنه، كان قد التحق بالعمل لدى شركة كهرياء الدمام، وحدث خلاف بين العمال الفنيين الذين يشتغلون لدى شركة كهرياء الدمام وبين الشركة حول بعض مطالب العمال، وجاء العمال إلى حسن البريكي طالبين منه صياغة خطاب شكوى ليرفعوه إلى مكتب العمل والعمال، فكتب لهم حسن الخطاب، ولما اطّلت الشركة على الخطاب اتهمت كاتبه بأنه يحرض العمال على العصيان والإضراب، ولما رفعت المعاملة لابن جلوي طلب حسناً يريد اعتقاله، لكنه استطاع الإفلات والاختفاء، وذهب للرياض، وهناك استطاع - بمعونة بعض زملائه، ممن كانوا معه في السجن من أهالي الرياض، ومنهم صديقه وزميل دراسته علي القرعاوي - استطاع أن يلتحق بثانوية الرياض - يومها لم يبق عليه سوى السنة النهائية - وكان - خلال فترة دراسته في الرياض - لا يظهر أمام كل أحد، بل ظل متخفياً خوفاً من أن يراه أحد الزائرين للرياض من أهالي القطيف، ويتسرب خبر وجوده بالرياض لابن جلوي فيطلبه^(*).

(*) حاصل القصة أن أحد الفنيين الكهربائيين العاملين بشركة كهرياء مقاطعة الظهران، اسمه عبد الله أبو شومي، وشهرته (سهيل)، من قرية باب الشمال بالقطيف، ومعه شخص آخر؛ طلبا من حسن أن يصوغ لهما عريضة تظلم من الشركة لدى مكتب العمل، فصاغ لهما العريضة مشترطاً ألا يخبرا أحداً بمن صاغها لهما، وقد أحييت العريضة لشخص (فلسطيني) اسمه حسام البرغوثي، فقرر إحالتها للأمن العام باعتبار أنها حالة تحريض، وبالتحقيق معهما اعترفا بأن حسناً هو الذي صاغ لهما العريضة، ويبدو أن مدير شرطة الدمام، عبد العزيز العويسي، كان ناقماً من حسن، فواتته الفرصة للانتقام منه، فأحال القضية لدائرة المباحث، توفي أبو شومي - بعد ذلك بصعقة كهربائية؛ إذ كان في أحد الأيام =

وكان يقطن في غرفة في إحدى البنايات النائية عن منطقة الأسواق، وفيها ينام، ويطبخ طعامه، ويذاكر دروسه، ولقد زرته في هذه الحجره؛ إذ كنت أعمل ببنك القاهرة بالقطيف، وكان صديقه علي القرعاوي يعمل ببنك القاهرة بالرياض، فذهبت إليه بالبنك، وطلبت منه أن يدلني على حسن، وثقة منه بي أوصلني إليه.

ولقد وجدت وضعه صعباً ومتعباً، وقدمت إليه نقوداً كان أحد أقربائه طلب مني توصيلها إليه، إلا أنه رفض قبولها قائلاً: «لست محتاجاً؛ لأن أخي عبد الرزاق يوفر لي كل ما أحتاجه»، وما تراه ليس بسبب نقص المادة، ولكنه زيادة مني في التخفي، وحماً للنفس على التعود على شظف العيش وقسوة الحياة»، فتمنيت له التوفيق والنجاح.

ولقد نجح في تلك السنة بدرجة أهله للحصول على بعثة لدراسة الطب في ألمانيا الغربية، هو وزميله علي القرعاوي، وبقي هناك، ولم يقد بزيرة للملكة طيلة سني دراسته، ولما أراد الزواج من شقيقة زوجة أخيه عبد الرزاق، بإرشاد، واختيار من عبد الرزاق نفسه، جاء إلى بيروت، وهناك ذهبت إليه زوجته بصحبة أختها، وزوج أختها، أخوه، وتزوجا في بيروت، ثم صحبتته إلى ألمانيا.

ولما أكمل دراسته، وتخصصه في الجراحة، وتغيرت الظروف في المملكة، ووجد أن طريق العودة إلى وطنه، الذي يكن له كل حب واشتياق، أصبح سالكا، ولا عقبات تعترضه عاد، وقد أصبح أحد الجراحين البارزين في المستشفى التعليمي بالخبر التابع لجامعة الملك فيصل بالدمام، كما أنه أحد الأطباء الذين يحاضرون بنفس الجامعة، وقد تقاعد عن العمل في عام ١٤١٦ هـ، ١٩٩٥م، أما زميله وصديقه علي القرعاوي فقد تخرج هو، أيضاً، طبيباً، إلا أنه فضل البقاء في ألمانيا، ولم يعد للملكة.

(٢٤) يسمى نرح الماء من البئر «زعب»، وهي كلمة عربية فصحي؛ ففي المنجد في مادة (زعب) جاء ما يلي: (زعب زعبا الإناء: ملاءه، والقربة: احتملها

= يصلح عطلاً في خط التوتر العالي، ففتح أحد العمال الخط المغلق خطأ؛ فصعق بالكهرباء وتوفي (رحمه الله) في الحال. م

(ممتلعة)، وعند ما ينادي السجناء على أحدنا بقوله: «هيا، قم ازعب»، فهو: «يعني قم واخرج لنزح الماء من البئر».

وكنا قد قسمنا العمل بالدور؛ لكل مرة اثنان، أما المريض، أو الشخص الذي تعبت قواه، وأنهكه الضعف فهو معفى، وفي الشهور الأخيرة لوجودنا بالسجن تقاعد عن الزعاب كثيرون بسبب ضعف قواهم.

(٢٥) كنا نظن أن يبعث الملابس لنا جاء بدافع من إحساس ابن جلوي بحاجتنا للملابس بعد أن داهمنا الشتاء؛ لكنني عرفت - بعد خروجنا - أنه لما حل الشتاء قدم أهالي المعتقلين من أبناء القطيف خطاباً لابن جلوي يطلبون فيه السماح لهم بإرسال ملابس وأغطية (بطانيات) للسجناء؛ لأنهم دخلوا السجن بملابس صيفية، وذهب بهذا الخطاب أخي السيد حسن، وسلمه لمكتب ابن جلوي بالدمام، وفي اليوم التالي.

وحينما عاد لموظف المكتب يسأله عن الرد على الخطاب قال له الموظف - بصورة خاصة: «عد من حيث أتيت، ولا تسأل عن الخطاب؛ لأن ابن جلوي لما عُرض عليه تساءل محتدماً «من الذي جاء بهذا؟» لكنني قلت له: «إني لا أعرف الشخص الذي جاء به»، فلعل هذا الخطاب هو الذي حرك ابن جلوي فأصدر أمره بشراء ملابس لنا، وقد جيء إلينا بملابس - خلال إقامتنا بالسجن - مرتين أو ثلاثاً، لا أتذكر بالضبط.

(٢٦) عبد الحميد الشيخ محمد صالح البريكي: هو الأخ الأكبر، من جهة الأب، لعبد الرزاق وحسن البريكي، ساهم في نشاطات عدة بالقضايا المحلية بالقطيف، ولم نعرف السبب الحقيقي لمحاولة ابن جلوي اعتقاله؛ هل إنه عرف بتحركه، ونشاطه في محاولة الاتصال بالسجناء، في سجن العبيد، فأراد اعتقاله - وهذا ما كنا نظنه - أم إن ابن جلوي أراد اقتضاء دين سابق له عند عبد الحميد فاتخذ من أحداث العمال وقضاياهم، والوضع غير الطبيعي في المنطقة حجة وذريعة للاقتصاص منه بالزج به في السجن معهم؛ فليس ثمة من يحاسبه، أو يسأله لماذا سجن هذا الشخص أو ذاك؟ إذ هو المتصرف والأمر النهائي وحده.

أما ما هو هذا الدين الذي لابن جلوي عند عبد الحميد؛ فقصة طويلة، وخلاصتها: أنه كان في القطيف طبيب لبناني اسمه أمين نصار، وقد

استطاع هذا الطبيب - خلال عمله بالقطيف - أن يقيم صداقات قوية مع عدد كبير من أهالي القطيف - شبابها، وشيوخها، وعلمائها، ووجهائها، وأدائها ومثقفها - ساعده على ذلك كونه الطبيب الوحيد بالبلد، وحاجة الأسر والعوائل إليه، وكونه (عربي الوجه واليد واللسان)، وقد اكتسب ثقة الكثير من أهالي القطيف، ورجالانها، كما أنه كانت تربطه علاقات بعدد غير قليل من الأمريكان الموظفين في شركة الزيت (أرامكو)، وكان يقيم لهم - بين فترة وأخرى، في ليالي العطلة الأسبوعية، الخميس والجمعة - حفلات ساهرة، ومختلطة - رجالاً ونساء - وكان لا يتحرج في حديثه - ولكن مع الشباب فقط، في هذه السهرات - من الإشارة إلى العلاقات، وممارسة الجنس مع بعض المدعوات، ولاسيما أنه لم يكن قد تزوج بعد، ومن هنا بدأت أخيراً الإشاعات حول عدم نزاهته وسلوكه اللا أخلاقي.

وفي إحدى المرات عند ما كانت إحدى السيدات - من بنات إحدى الأسر المعروفة - تُراجعهُ للعلاج، اتهمته بأنه حاول المساس بعفتها، قالت ذلك لزوجها، وجاء زوجها لبعض الشباب فأخبرهم بما قالته له زوجته.

وهنا قام عدد من شباب القطيف برفع خطاب يطالبون فيه بنقله من القطيف، وتعيين طبيب آخر غيره، (كنت أنا وأخي السيد حسن وعبد الحميد البريكي من ضمن من رفعوا الخطاب، وقد تناسينا كل ما تربطنا بهذا الطبيب من صداقة، وعلاقة ودية، حفاظاً على سمعة وشرف العوائل).

وجاءت لجنة مرسله من قبل الأمير سعود بن جلوي لتحقق معنا في أسباب ودواعي هذا الطلب، واصطدمنا معها؛ لأنها بدت - منذ الوهلة الأولى - متحيرة إلى جانب الطبيب.

ومع أننا لم نتهمه، اتهاماً صريحاً، ولم نؤكد، يقيناً، ما أشيع عنه، وإنما قلنا إن السيدات سوف يجفلن من العلاج لديه ما دامت الشكوك تحوم حوله، ومادام ليس ثمة طبيب آخر يلجأن إليه؛ فإن الواجب يحتم نقله، واستبداله بطبيب آخر؛ تفادياً لهذا الإحراج، ولكن الهيئة لم تستجب لهذا المنطق، واستدعت بعض كبار السن تسألهم عن رأيهم في الطبيب، وعن سمعته لديهم، وطبعاً لم يستطع أحدٌ منهم أن يتهمه.

وهنا اتهمتنا الهيئة - نحن المطالبين بنقله - بأننا شباب مشاغبون، نثير القلاقل، ونزعج السلطات، واستطاع الطبيب أن يقسم المجتمع، مع مزيد الأسف؛ إذ قام أناس آخرون بالكتابة في صالحه يبرئونه، ويشهدون له بالنزاهة، والاستقامة، وقاطع المستوصف والعلاج فيه كثير من المواطنين، ولاسيما النساء وأوانس وسيدات.

ولأن هذا الطبيب هو الطبيب الوحيد في مستوصف القطيف، والمستوصف، أيضاً، هو المستوصف الوحيد، يومذاك، في كل مدن القطيف وقراها، فقد صار الناس يلجأون - حتى في الأمراض الخفيفة - لمستشفيات أرامكو في الظهران ورأس تئورة، متكبدين أجور السيارات، (كانت أرامكو، يومها، تعالج أي واحد من المواطنين يجيء إلى مستشفياتها، ولم تكن تُقصر العلاج على موظفيها وعوائلهم فقط، كما هو الآن^(*)).

وبعد أن لمس الكل أن بقاء هذا الطبيب يشكل مشكلة اجتماعية بمقاطعة عدد من المواطنين للمستوصف، وأحس الكل - المؤيد للطبيب والمضاد له - بالخرج؛ عندها جرى اجتماع بين الطرفين، وقال المعارضون إن المشكلة الآن هي مشكلة هؤلاء المواطنين الذين يتجشمون عناء وتكاليف الذهاب لمستشفيات أرامكو لأقل سبب، ومن الصعب، الآن، إقناعهم بنزاهته، وكذب ما أشيع عنه، بعد أن فقدوا الثقة فيه، حتى لو فرضنا أن التهمة التي وجهت إليه باطلة، (قد قيل ما قيل إن حقاً وإن كذباً^(**))، وأقر أناس من المؤيدين للطبيب بوجود المشكلة، وقرروا التوقف عن الكتابة لصالحه، واجتناب الموقف - لا تأييداً ولا معارضة - وواصل بعض من كانوا ضده الكتابة بطلب النقل حتى صدر أمر وزارة الصحة بنقله،

(*) راجع: الفصل الأول، ص: ٧٢، الهامش (٢٠). م

(**) صدر بيت ينسب للنعمان بن المنذر الغساني في حكاية مفصلة في كتب

الأدب، ونصه:

قد قيل ما قيل، إن صدقاً وإن كذباً فما اعتذارك من قول إذا قيلاً

انظر: العمدة في محاسن الشعر وآدابه، ج١/٥١ - ٥٢. م

ولكن سعود بن جلوي أوقف تنفيذ أمر النقل، وكان هذا الإصرار من قبل ابن جلوي بسبب صداقة خاصة بينه وبين هذا الطبيب، (كان نصّار يصرح دائماً في مجالسه معتزاً، ومتفاخراً بصداقته لابن جلوي، وحب ابن جلوي له؛ لأنه كان، باستمرار، يحقنه بأبر «المورفين» المخدرة عند ما يشتد به ألم الظهر، الدسك، الذي كان يعاني منه).

ولما لم ينفذ أمر نقل الطبيب؛ اشتكى عبد الحميد وآخرون معه من عدم تنفيذ أمر النقل، وكرروا الطلب بتنفيذ أمر النقل، وهنا اعتبر ابن جلوي أن تلك الشكوى موجهة ضده مباشرة، (كانت الشكوى لدى وزير الصحة، وكان الأمير عبد الله الفيصل، يومها، هو وزير الصحة)، وأراد ابن جلوي اعتقال عبد الحميد وشخصاً آخر معه من أعيان البلد هو الحاج أحمد بن شنبيل، إذ اعتبرهما هما المحرضان، والمسؤولان عن هذه الشكوى، ولكنهما استطاعا الإفلات، والتوجه إلى جدة لمواجهة وزير الصحة، يومذاك، الأمير عبد الله الفيصل، فتدخل الأمير لدى عمه الملك سعود، وصدر الأمر من الملك سعود بعدم التعرض لعبد الحميد، وزميله، وتنفيذ أمر نقل الطبيب.

هذه هي الحادثة التي ربما تكون قد تركت حقداً في قلب ابن جلوي تجاه عبد الحميد، فأراد استغلال الظروف، والأحداث ليقصص منه.

على كل حال فإن عبد الحميد أفلت - مرةً أخرى - من قبضة ابن جلوي، وغادر السعودية متوجّهاً للعراق أولاً، ثم ذهب للكويت، وهناك استقر حيث توظف - كاتباً - في المحكمة الشرعية، وقد ظل في وظيفته هذه حتى حين عودته للقطيف عام ١٣٩٨ هـ، ١٩٧٩م، وقد تزوج خلال إقامته بالكويت من إحدى اللبنانيات، وأنجب منها ولداً، وبناتاً، واسم ولده (جهاد)، وبه يكتفى، وجهاد الآن أحد الأطباء القطيفيين الذين يعملون في مستشفى فيصل التخصصي بالرياض، وهو متخصص في القلب، وعمل القسطرة، أما البنت واسمها (هدى) فقد تخرجت عام ١٩٩٥م طبيبة أسنان، من جامعة الملك عبد العزيز بجدة.

(٢٧) السجّان شخص كبير السن، في مشيته عرج، يلقب بالسبيعي، ويكنى بأبي سعد - لا أتذكر اسمه - لأننا لا نناديه إلا بلقبه - يا سبيعي - وعند دخولنا السجن كان قد أمضى أكثر من ثلث قرن في هذا السجن،

وهو شخص جاف، وغليظ، وقاس، ولكن بعد فترة من دخولنا السجن، وبعد أن أصبح يربح من ورائنا كثيراً من المال؛ تحسنت أخلاقه معنا، وصار يقف - في بعض الأحيان - معنا يحدثنا عن بعض القضايا التي مرت به، أو جرت عليه في السجن، أو عن بعض الأشخاص الذين سجنوا لديه، إلا أنني لم يعلق بذاكرتي شيء من أحداثه، أو أقاصيصه، ويعاونه في السجن بعض الأخوياء المقيمين في القصر حراساً، ولكنهم لا يتصلون بالسجناء، ولا يأتون إليهم إلا حينما يستدعيهم هو لأي غرض كان، ولعل ذلك سد لأي طريق يحتمل أن تنفتح منه قنوات يتصل من خلالها السجناء بالخارج إذا ما اتصل بهم أكثر من شخص، ومن هنا فقد ظل السجناء هو المسيطر والمتصرف، وحده، بالسجن.

(٢٨) صالح الجري: من مدينة المبرز بالأحساء، كان أكبر السجناء سناً، وهو بعيد عن حركة العمال، وقضاياهم، ويقال: إن اعتقاله جاء خلطاً بينه وبين صالح الصالح، أحد العمال المطلوبين (كان هذا قد فر للكويت، وهو من عائلة الصالح المعروفة بالمبرز، وقد ظل في الكويت يتعاون مع ناصر السعيد في مقاومته للحكم السعودي، وقد تجنس بالجنسية الكويتية، ولم يعد للسعودية).

ولقد ظل صالح الجري - الضحية المسكين، ولفترة طويلة بعد سجنه - يبكي، ويندب حظه الذي رماه في هذه القضية التي لا ناقة له فيها ولا جمل، ولكن بكاءه لم يجده شيئاً؛ فاستسلم لقدره، وتقبل الأمر الواقع، وتأقلم مع محيطه - إن صح التعبير - ولسان حاله يقول: «إن لم أصير فماذا أصنع؟»، وهو شخص حسن المعشر مع الكل، وقد كان محل احترام، وتقدير كل السجناء.

(٢٩) كانت أرامكو تبيع في مخازنها (الكانتين) قوارير ذات مائة حبة مجموع الفيتامينات (أبيدك: Abdec)، فكئنا نطلب أن يرسلوا لنا كل شهر من هذه الحبوب، وكنا نعطي كل واحد منا في كل ليلة حبة واحدة تقوية له، كما كانوا يرسلون لنا زيت السمك المحلى معبأً في قوارير ذات حجم كبير نوعاً ما، وكنا نعطي كل فرد ملعقة منه عند النوم، (استطعنا أن نقتنع السجناء أن يبقى لدينا ملعقتين نستعملهما لتغذية المرضى)، هذا، والمرضى لا يخضعون للتقنين بل يعطون حسب الحاجة.

(٣٠) لم يكن للقصر مجارٍ عامة تتصرف إليها المياه المستعملة؛ لأن المدينة كلها - مدينة الهفوف التي يقع فيها القصر - ليس لها مجارٍ عامة، وإنما تستعمل البيارات (البوايع)؛ لذا فقد كان في جانب من القصر منطقة منخفضة كانت مياه المجاري تتجمع فيها، وتكون مستنقعاً، وكان السجان يطلب ماءً، باستمرار، أن تقتصد في استعمال الماء؛ لأن المستنقع فاض، ويكاد ماؤه أن يتسرب إلى بقية أراضي القصر.

(٣١) كانت العلاقة بيننا وبين السجان في الشهور الأخيرة في غاية التحسن، اللهم إلا هتات تعرض بيننا وبينه، أحياناً، لكنها لا تخلف أثراً، وكانت إحدى مظاهر هذا التحسن أنه - في بعض الليالي - يعفينا من وضع أرجلنا في الحطب، ويكتفي بإغلاق الباب علينا، وفي النهار - أحياناً إذا ما اشتدت حرارة الصيف - يضع أرجلنا في الحطب، ولكنه لا يغلّق باب القاعة الداخلي علينا، بل يكتفي بإغلاق الباب الأول الرئيسي حتى يدخل علينا الهواء من الساحة المكشوفة، ولكنه في تلك الليلة - التي اعتبرها حالة طوارئ - أصرّ على أن يطبق النظام بحذافيره؛ فيضع أرجلنا في الحطب ويغلّق الباب علينا، إلا أن حالة الطوارئ هذه لم تطل.

(٣٢) نحن نعرف مدى الإسراف، والتبذير الذي كان يرافق الموائد التي كان أمير المنطقة يقيمها للملك سعود ليلة وصوله، ويدعو إليها كبار الشخصيات من أهالي المنطقة.

لقد حضرت إحدى هذه الموائد، وذلك خلال الزيارة التي جرت فيها مظاهرة العمال أمام الملك سعود، وأعقبتها الاعتقالات، فقد كانت العادة أن يقف - ليلة عشاء الملك سعود لدى أمير المنطقة - على باب قصر الإمارة مدراء بلديات الخبر والدمام والقطيف مع موظفي القصر الذين يستقبلون الضيوف؛ ليقوم كل مدير بلدية بالتعريف للمدعوين من بلده.

ولما كان مدير بلدية القطيف - في تلك المرة - مفصّلاً من منصبه (راجع أحداث بلدية القطيف في الفصل الرابع)، فقد طلب أمير القطيف مني، ومن محاسب البلدية الذي كان قائماً بأعمال المدير، وهو السيد جعفر الماجد، أن نكون موجودين - بعد الصلاة - عند باب القصر؛ لنقوم بالتعريف بالمدعوين من أهالي القطيف.

ولقد كان الإسراف البالغ حد السفه مصاحباً لهذه الموائد؛ فقد كان الطعام يُصَفُّ في قاعة كبرى مستطيلة - إذا كان الوقت شتاءً، أو في حديقة القصر - إذا كان الوقت صيفاً - وفي تلك الليلة التي حضرتها كانت المائدة في الحديقة، وكانت مصفوفة على طاولة على شكل (ـجـ)، وكان على الطاولة ضوآن^(٥) كبيرة، متقارب بعضها من بعض، مملوءة بالرز المخلوط بالصنوبر، وسائر المشهيات، وعلى كل صينية ذبيحة كاملة (خروف) محشوة داخلها بالدجاج والبيض، هذا بالإضافة إلى الأنواع الأخرى الكثيرة المرصوفة حول الصحون من أنواع المرق، والمحشيات، والحلويات، وغيرها، وينتهي المدعوون من الأكل، ولم يستهلكوا إلا الجزء اليسير منه، لا يتجاوز - حسب تقديري - (١٠٪).

وكانت العادة أن يجلس - بعد أن يقوم المدعوون - على هذه الموائد كل موظفي القصر، وخدمه، والأخوياء، والجنود، ثم يأخذ منهم من أراد ما يشاء إلى منزله، وبعد ذلك يسمح لبعض الفقراء بالدخول من أبواب خلفية ليأخذوا من المتبقي ما يريدون، وهذه إحدى حسنات الأمراء من آل جلوي إذ يتكرمون بالسماح للفقراء بأخذ فتات موائدهم بدلاً من إلقائها في القمامة، فمرحى لهذا الكرم العربي.

ويجدر بي أن أشير، بهذه المناسبة، إلى إحدى القصص الطريفة التي حدثت خلال إحدى زيارات الملك سعود للمنطقة؛ ففي إحدى زيارته عام ١٩٥٥ م - فيما أظن - وبعد أن أتخم كل من في القصر، ودعي الفقراء لأخذ ما تبقى من طعام، ودخل أحد الفقراء، ووجد أمامه على أحد الصحون خروفاً لم يؤخذ منه إلا القليل؛ فما كان منه إلا أن تناوله، ووضعه على كتفه، وخرج به من الباب الخلفي مسرعاً إلى بيته.

ولما وصل الشارع كان هناك كلبٌ يبدو أنه هو، أيضاً، جائع، فلما رأى

(*) الشيخ محمد بن إبراهيم بن جبيرة: ولد بالجمعة عام ١٣٤٨هـ، وتولى عدة مناصب عليا في الدولة، منها منصب وزير العدل، وعضو مجلس الوزراء، ورئيس ديوان المظالم، ورئيس مجلس الشورى، وتوفي في ١٠ ذي القعدة

الخروف متدلياً خلف الرجل؛ ركض وراءه، وصار يقفز يريد أن يتناول قطعة لحم، والرجل يسرع، والكلب يسرع وراءه متقافزاً، وصادف أن أحد الصحفيين من المحررين بجريدة الخميعة - التي كانت تصدر يومذاك، من البحرين - شاهد هذا المنظر المضحك المبكي، (وشر البلاء ما يضحك)، فكتب مقالاً في الجريدة بعنوان (شعب و كلاب)، ووصف فيه ما شاهده، وكان لهذا المقال صدى كبير بين صفوف الشعب في المنطقة.

(٣٣) لم تستطع السنون الطويلة التي أمضاها السبيعي سجاناً في سجن العبيد، والقسوة التي اعتادها في معاملته للسجناء تنفيذاً للأوامر التي يتلقاها من السلطات - هذه الأوامر التي يعتقد أن تنفيذها شيء واجب يلزمه التقيد به مهما كانت شدته، ولا الطمع، وحب المال، والمبالغ التي سوف يخسرهما عند ما نخرج؛ كل ذلك لم يستطع أن يقضي على الحس الإنساني العفوي فيه، إن إحساسه بالفرحة لإطلاق سراحنا لهو برهان على الطبيعة الخيرة في الإنسان، وأن الذي يُبدله، ويلونه إنما هي الظروف، والبيئة، والأحداث التي يمر بها خلال مراحل حياته.

(٣٤) كانت عادة الملك سعود غالباً ما يزور القطيف - عند ما يكون في زيارة للمنطقة الشرقية - وكانت بلدية القطيف هي التي تتولى إقامة الحفل له، وكان يقام - في العادة - بعد صلاة العصر حتى صلاة المغرب، ويدعى للحفل كبار الشخصيات، ورجال الدين، وفي تلك الزيارة - كما علمنا بعد ذلك - قام فضيلة الشيخ محمد صالح آل مبارك الصفواني (قاضي محكمة الأوقاف والموارث الشيعية بالقطيف - يومذاك) بالكلام مع الملك سعود طالباً منه الأمر بإطلاق سراح السجناء، فوعده الملك خيراً، لكن الملك لم يصدر أمره بذلك إلا في اللحظات الأخيرة عند مغادرته المنطقة.

فعند ما كان الأمير سعود بن جلوي يسلم عليه موذعاً، والملك في مقصورته الخاصة بالقطار يريد العودة للرياض صباح يوم إطلاق سراحنا (كان الملك سعود غالباً ما يستخدم القطار بدلاً من الطائرة في رحلاته من الرياض للدمام، وبالعكس) في تلك اللحظة - لحظة توديع ابن جلوي للملك سعود - همس الملك سعود في أذن سعود بن جلوي قائلاً له: «هذه المساجين»، (أي اطلق سراحهم)، وكان الملك سعوداً أراد، بذلك،

أن لا يعطي ابن جلوي فرصة للمناقشة، أو الاعتراض، فيما لو أصدر اليه الأمر، وهو لا يزال مقيماً في المنطقة.

ولعل ابن جلوي فهمها، فما أن نزل من القطار، والتفت خلفه، ورأى العرفج واقفاً حتى ناداه، وقال له: «خذ معك أحد كتاب الإمارة، واذهب معه إلى المساجين، وسجل أسماءهم، وبلدانهم»، ثم التفت إلى أخيه عبد المحسن - أمير الأحساء يومها - فأخبره بأنه صدر أمر الملك بإطلاق سراح المساجين، ثم أمره بأن يكلف أحد الكتاب لديه بالذهاب مع العرفج، كما أمره بإعداد سيارات لنقل المساجين إلى الدمام.

(٣٥) مقبل القرعاوي، شقيق علي القرعاوي: كان يمارس التجارة في رأس تئورة، وكنت أعرفه منذ الخمسينات، قبل معرفتي لأخيه علي، حينما كنت أعمل مع أحد المقاولين هناك، ثم نقل تجارته للدمام ولا يزال، وليس في من دخلوا علينا السجن، وقت إطلاق سراحنا، أحد من أهل القطيف؛ إذ لم ينجي أحد منهم وراء موكب الملك سعود للأحساء، كما فعل مقبل وزملاؤه، ولكننا ما إن وصلنا أبقى حتى وجدنا أمامنا عشرات السيارات تقل أعداداً من أهاليها، وأصدقائنا جاءوا لاستقبالنا، وعند ما رأوا سياراتنا متجهة نحو الدمام انعطفوا بسياراتهم وجاءوا وراءنا.

(٣٦) كان صباح اليوم التالي لليلة وصولنا عيداً في القطيف، وأغلقت السوق، ولم تفتح أغلبية المتاجر والدكاكين أبوابها، ولقد قررنا أن نجلس كلنا - جميعاً، نحن المساجين من أهل القطيف - في مجلس واحد توفيراً على المهنيين من المرور على كل السجناء فرداً فرداً كل في محله، واختيرت حسينية آل الجشي مكاناً لاستقبال المهنيين؛ لأنها كانت الأنسب موقفاً وسعة.

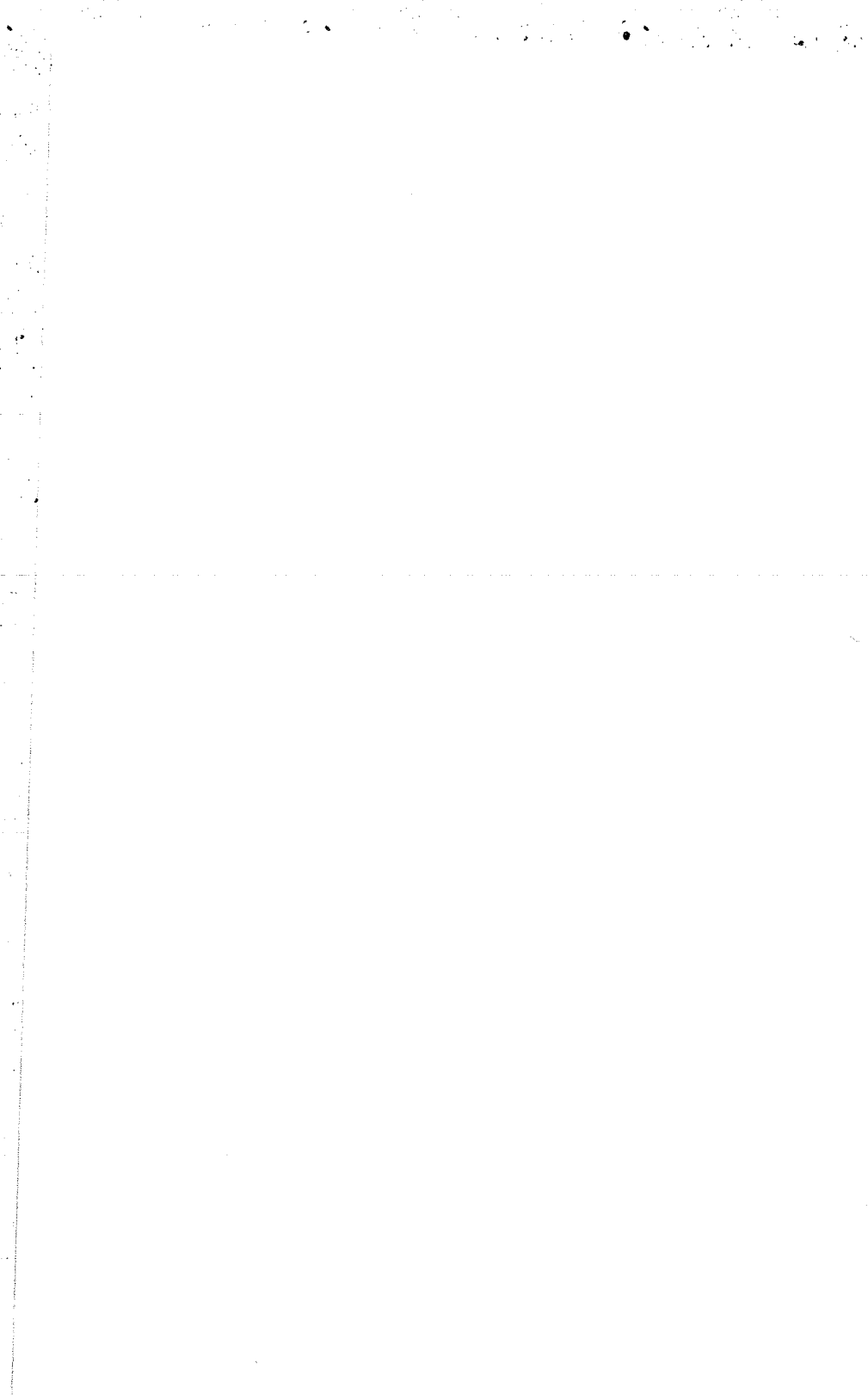
ولقد تذاك الناس علينا يهتفوننا بالخروج سالمين، وكانت الفرحة بادية على كل الوجوه، البعيد قبل القريب، كما أن كثيراً من غير أهاليها وأصدقائنا أرسلوا لمكان الجلوس بكراتين الدخان (السجائر)، وأغراش ماء الورد، والسكر، والشاي، والقهوة، (يومها لم يكن متعارفاً بعد، كما هو الآن، توزيع البيسي والعصيرات في المجالس العامة).

ولقد أدخلت هذه العواطف الجياشة تجاهنا، والاستقبال الحار الذي لقيناه

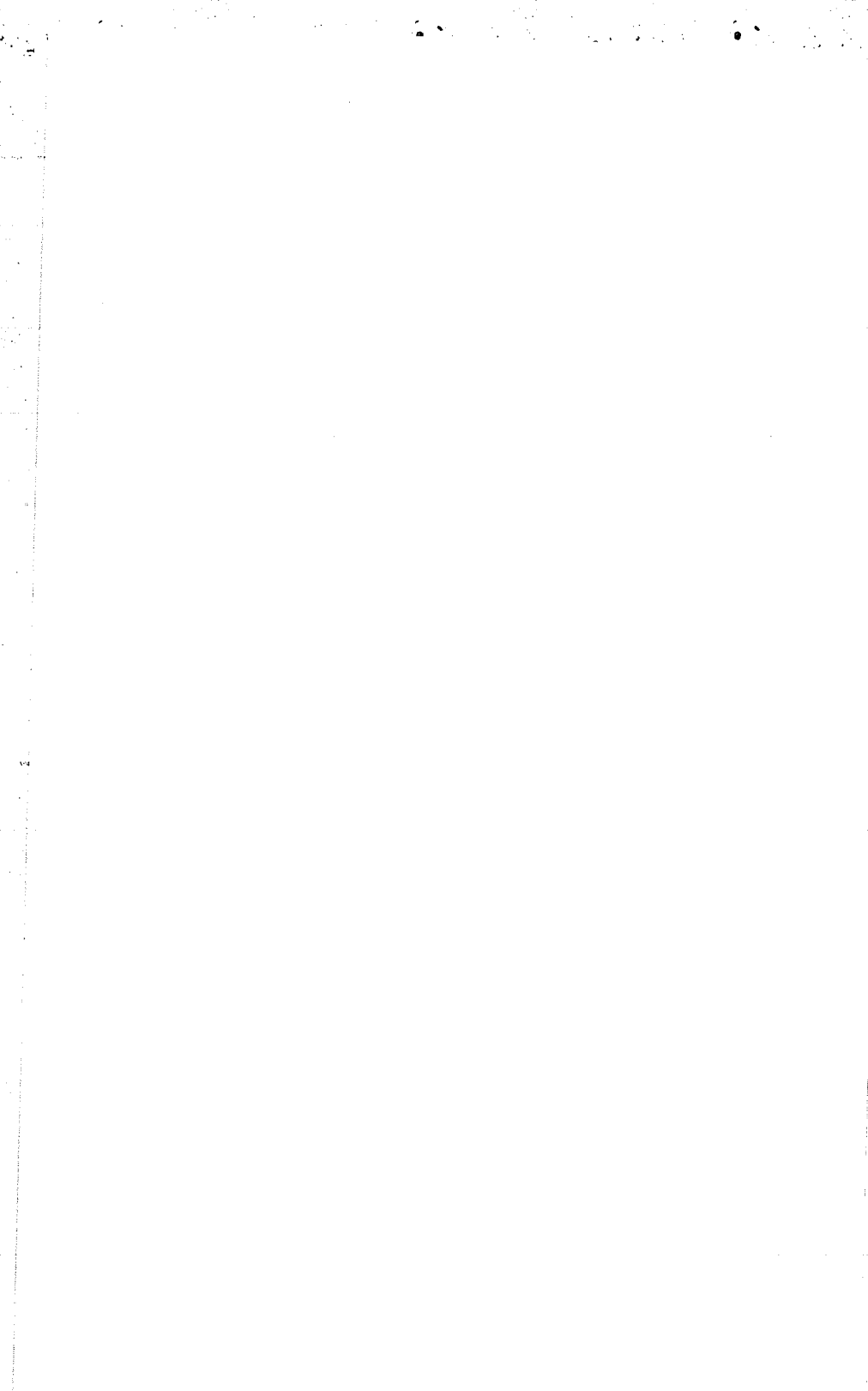
- السرور العميق في نفوسنا، وخففت ما عانينا من السجن وآلامه، وقوت من عزائمنا على قبول التضحيات، والاستمرار في نضالنا الوطني.
(٣٧) كنتُ، أنا، من ضمن من كتب مطالباً بنقابة للعمال، وقد كتبت ذلك في جريدة الخليج التي كان يصدرها، في الخبر، الأستاذ عبد الله شباط، وكان ذلك - فيما أظن - عام ١٩٦٢م (ليس لدي نسخة لهذا المقال؛ لأنه ذهب مع الريح مع ما ذهب من كتب وأوراق.

وخلال المحاكمة - بعد اعتقالات ١٣٨٤ هـ، ١٩٦٤ م - وفي إحدى المرات، وكنت جالساً أمام القاضي رئيس المحكمة، الشيخ محمد بن جبير - رئيس مجلس الشورى حالياً (١) - وكان المدعي العام - العقيد عبد الحلیم حمزة - يتصفح ملفاً يحتوي على نسخ للمقالات التي كنت أبعثها للصحف السعودية - ما نشر منها وما لم ينشر - وكانت المباحث قد صادرتني مع ما صادرت من كتب وأوراق؛ ف وقعت عين عبد الحلیم على المقال المشار إليه، فوجه كلامه إلي قائلاً: «هذا مقال لك تطالب فيه بنقابة للعمال، وهو دليل على شيوعيتك؛ لأن النقابات العمالية كلها حتى النقابات الأمريكية شيوعية» (١٩).

قلت له: «من أين جئت بهذا الرأي؟»، ثم دار نقاش طويل بيني وبينه حول النقابة ليس هنا مجال تفصيله، فما كان من القاضي الشيخ بن جبير - ونحن في ذروة النقاش - إلا أن التفت إلى المدعي العام قائلاً له: «هات الملف، وأغلق الحديث في هذا الموضوع».



ملحق الوثائق



PUBLIC RECORD OFFICE

Reference:-

FO 371/2140

86711

55472

INDIA, FOREIGN SECRETARY'S

No 36 M, dated

3 1914

CONFIDENTIAL, JUL 1914

No. Cl.-97, dated Bushire, the 8th (received 18th) August 1914.

From—MAJOR S. G. KNOX, C.I.E., Officiating Political Resident in the Persian Gulf,

To—The Foreign Secretary to the Government of India, Foreign and Political Department, Simla.

I have the honour to state that reports received from the Political Agent, Bahrain, writing under date the 25th July, mention that Bin Saud has paid to Saiyid Talib at Basrah through Abdul Latif Mendil a sum of Rs. 20,000. This is in addition to a sum of Rs. 40,000 given to Saiyid Talib in Kuwait.

Presumably these sums were paid for Saiyid Talib's assistance in the negotiations with the Turks.

The execution of the Qatif merchant, Abdul Hussain bin Juma, has already been reported in my summary for the month of July. Dr. Harrison who has only just returned from Al Qatif confirms the account that Abdul Hussain's letters to the Turkish authorities were sent to Bin Saud by Said Talib.

It is perhaps needless to say that Dr. Harrison's visit to Al Qatif was in no way encouraged by the Political Agent, Bahrain, who does not appear to have been consulted. Dr. Harrison, according to his own account, was very well received. He is enthusiastic about the improvements already effected in Qatif by the Amir's officials. Several old springs have been reopened and cultivation has increased. To a letter however in which Dr. Harrison sought permission to travel in Najd, no reply has been received from Bin Saud.

بسم

بعد حفظك الله نرجوك حفظ السر وعدم الاطلاع على عند
الخط الى غير اهله كما قيل الاسرار وادب الاعراب وكل انسان لما
عدو وصديق والاشارة لكم كافيه ثم نرجو ان التفرغ
عن غزم المسكر الذي هم في البحرين الواردين من الامساك
والقطيف وما يظهر لكم من اخبار غزمهم وما منطويين عليها
و دم سالم والسلام

اي اذن مسئلة الذكر الذي صدر فينا
ويبينك حان وقتها من بيت الامور صارت في
نرجو ان الاقامة يا تقضيه فكم لا عددنا
بسم

المملكة العربية السعودية
وزارة الداخلية
مديرية الأمن العام
مصلحة السجون

رقم بطاقة للدخول ● بطاقة الخروج ● (رقم) ()

الاسم الكامل: محمد بن عبد العزيز آل سعود
الجنسية: سعودية
العمر: ٤٨
تاريخ التوظيف: ١٤١٨
اسباب التوقف: مرض
المنظمة: منظمة
اسباب الاطلاق: تنظيم
اسم كنية: اسم كنية

الامر المستند اليه: _____
رقم: _____
تاريخ: _____
الجهة: _____

مدير اوراقه: _____
رقم: _____
تاريخ: _____
الجهة: _____

تسجيل الكفالة: _____
رقم: _____
تاريخ: _____
الجهة: _____

تليق : عند الاطلاق السجين تسحب منه البطاقة التي بيده سواء كانت دخول او حكومية ثانياً هذه البطاقة على مستحقين لمراسلة مصلحة السجون في يوم والسنة الاخرى لحفظ مع بطاقتي الدخول والحكومية في ملفه الخاص.

المملكة العربية السعودية
وزارة الداخلية
مديرية الأمن العام
مصلحة السجون

رقم () () ● بطاقة دخول بسجين (برئيس) ● رقم () ()

الاسم الكامل: محمد بن عبد العزيز آل سعود
الجنسية: سعودية
العمر: ٤٨
تاريخ التوظيف: ١٤١٨
اسباب التوقف: مرض
المنظمة: منظمة
اسباب الاطلاق: تنظيم
اسم كنية: اسم كنية

الامر المستند اليه: _____
رقم: _____
تاريخ: _____
الجهة: _____

مدير اوراقه: _____
رقم: _____
تاريخ: _____
الجهة: _____

مدير السجين المدعو: _____
الموظف المشرف: _____

تليق : يجري لكافة هذه البطاقة بالمعلومات الواردة عندما يدخل الشخص الى السجن على مستحقين لمراسلة مصلحة السجون في يوم والسنة الاخرى لثبات لدى الموقوف حتى يمك أو يخرج .

بسم الله الرحمن الرحيم

رقم مرسوماً ٤٤٤٤

الوصية الأمامية المكنية محمد الكارم والشمس سيدة الأمام المعظم الشيخ عبد العزيز بن الإمام الفقيه الشيخ والرحمن الفاضل امام الله محمد بن أبي
 السلام عليكم ورحمة الله وبركاته قد عرضتكم كل ما ناهى حكامكم من أهالي شرق ووسط نجد مما شاكركم النعم على ما فعل الله
 سبحانه وتعالى من الطاعة وما أنعم الله به علينا من الأمن والراحة لأننا في حديث الشجرة استمد مننا الأمير سلطان مع وكيل بيت
 صالح بن فاضل حضرة في الطاعة ما بلغنا ما أنعمتم اليهم من أن كل واحد في الكوفة المنبر وهذا امر به ينشرون للقيام من الطاعة ولكن
 على سبيل آية ما أنزلنا في ذلك من الضرب الكثير من وجوه اولها كما تعلم لديكم ان الخرس عند استعمال الحجر والصفرة وويل نحننا
 يشرف نضع من استعمال الدين واننا عرضت فبذلهم ذهاب اللوق وكثير ايها ان نحننا فلتقى والسوق وقت استعمال
 ويلقى هذا بكم من ذلك ضرب كبير والمكرب من قبل المديريت به مرعيتكم وان كانت تزيد على الزيادة في صلها
 وهذا الضرب الذي لا يرضوه على هذا بكم فارجو ونستعطف العفو من جنتكم والامر الله ثم اليكم ودمتم في عرض
 الله وتأييده وقت لا بكم عليكم وعلى سيدنا الامام مع كافة العميال والاخرين فمن هنا عمم خلافكم بنهون السلام ورحمة
 الله وبركاته خادكم على سلطان بن سعود خادكم على ابن احمد خادكم على ابن احمد خادكم على ابن احمد خادكم على ابن احمد

خادكم سيد علي بن علوي خادكم سيد محمد الصادق خادكم سيد احمد غلاب خادكم سيد محمد بن سعود بن علي
 خادكم علي بن سليمان خادكم علي بن عبد الله بن احمد

هزيم من أعمال الهيئة الموقرة للكعبة الاعلى العامة خلال الفترة الانتقالية
التي هي في الاجتماع العام للهيئة العامة للكعبة في ادارة الكعبة سنة ١٣٧٠ يوم الخميس ١٧/١

الغسواني :

قبل ان اقدم لكم بياناً او تقريراً عن أعمالنا - السجدة - خلال الفترة التي اولتصوت فيها بكم واؤتكم
الهيئة ادارة الكعبة - انصبا ان اوضح لكم الغاية التي من اجلها قضا بلع هذه - الكعبة - وماذا يرجو من ورائها
وما هي اهدافنا - الهدية والتعمير - فيها ؟

لا شك ان الغاية والهدف من وراء كل تكريم - ان لم يكن لديكم جميعاً - لنا ساقوله ليس فيها او
جديداً عليكم - ولنا جوهر من ذكر وتعبه فتمني اليه ما وجدته من ضرور لمن الشباب وهدم اقبال على هذه
الكعبة كان سببه المأساة التي ادعها لدى البعض .

وان الضرر لهذا قد يجرنا الى الضرر الى بئس واثماً وطبعاً في كل ما نؤول - وما اكثر ما نؤول -
وفي كل عمل - وما اقل ما نعمل - وهذا مشروع كثير فيه الاخل والرد والجدل والناقشة واصطفا كلنا على
اننا لا نعمل وعلى اننا نعرضون وعلى اننا نخطون جهادون جهادون نضادون نضادون نضادون على كل
ذالك وسلم به كل فرد منا ولكن يلزم ان نقتضينا على كل هذه الامور اننا نحن الآن - ولنا اقول وهذا - لم
نطق على تكديبه وتفتيد هذه الاقوال .

انه للتعريب وعجيباً وضعنا هذا صعباً ان نمنش ونشعر ونذكر نشاط الفعاليات ثم نظل نعمل ونعمل
لا على كل شيء هذه النقاط وتصددها ولكن على فرضها وقد فيها ؟ ولعمل هذا الداء السعير
هو الذي سبب المأساة في بعض الناس اننا نكلم على نفسها وابعد عن المصعب بعد ان يتسعه ومن
صاحبه - وويل لامة تصعب في مصعبها التماسي والمأرب حتى يتأسس صلحها من علاجها لغير كونها
للهدم وللظروف والمواد تتلذذ بها وهزيمتها - انه الصبر المأمون ولايك -

ولنا كما نذكر بهذا الخطر الذي يهدد كياننا ويحاول ان ياتي على النية الهادية لنا - ان كان لا يزال
هناك بقية بعد - ولنا كما نذكر ان صدر هذه الآلام والكرارث وسببها الاول - ان لم الاول والاخير -

هو الجهل - انه اعراض على ان نمنش ما فيها من قوى طموحة الى حيازة هذا المد والناظر بدهنا لذالك
بمخرج من الاول السبب كقولنا في ليل هلم حاله .

وكثيراً من هذه المطالعة البسيطة لعل - والتي يمكن لها ان تكثر وتكثف اذا وجدت الصان والمادى من قبل المواطنين - تركز على الكمية لتستعين بها على تدوير الامان وتقليد الأفكار وذلك من طريق الوسيلة كسر الآفة .

١ - ايها اكثر عدد سكان من الكتب والصحف وسجلها لدى الجمهور للمطالعة للعودة بها لان المجهود الفردى يصغر من طرية جميع الاليات والرقبات فليس يمكنه ان يفسر كل انواع المجلات والجزائل وان يأخذ جميع ما صدره المطابع ولا حتى جميع ما يورثه ما كتبه دور النشر في البلاد العربية ولكن اشراك البسيط يبي - له ان يقرأ اكثر الصحف ويطلع على احسن ما يبعثون كتب ادبية واجتماعية . . . و . . .

٢ - تدوير الشياطين الكتابة والاطا - الكلمات والصور على جدول في الذاكرة ويطلع على نحو يسير من عواطف الأفكار الجيدة وذلك من طريق اقامة المحلات الخاصة بين الأصدقاء والاطا - المحلات العامة في المطابع والاطا - . . .

٣ - فتح فروع للدراسات والبحوث العلمية ولتعليم التراث واللغة العربية والادب الانكليزية والكتابة على الآلة وغيرها .

هذه بعض الوسائل التي يستعين بها على تفهيم التراثية وهو مشقة الاجيال - واستمررون ابناء وسائل بسيطة بسيطة يمكن تحقيقها اذا صدقت العربية وانها الى جانب سهولة وبساطة تعلمها بسهولة .

ذلك كانت لها من اهداف بسيطة كقرط في فتح المكتبة وقد سجلها اناس لها من اهداف بعيدة اكثر مما تتصل وحسبها انها ترضى الى هدف بعيد الغرس وبذلك دفعوا اناصها الى مراكز تالية لتسليها به ورحم ولا تلتفتهم ان يفتوا اليها وان يقرؤا فيها فعلا .

وحسبها انهم اتقروا انما هي طريقة بسيطة وانها وفاتحة خاصة وبذلك انما يفتوا من اربابها والدخول فيها وحسبها انهم اتقروا هذا وذلك ما لا مجال للذكر هنا ولا فائدة من التوضيح له .

وانصبا ان اؤتمك للجمعية ان تترك المكتبة هدف غير بالقرط وانما حينئذ انسلها اردناها ان تكون موزعة وطرية طبع اردنا ان يشترك فيها الجميع من كل الطبقات والمجالات والكتل والاجزاب - ان صح ان يطلق على هذه الاعمال المتطرفة اسم كفة او هيئة او حرب او غير ذلك من الاسماء التي يروق لها ان يطلقها على المنطق لغرضي را - المنظمة الاجوف السعدي في فلسطينا -

ولكن هل حلقت الكمية - أو على الأصح - هل حلقت الهيئة الإدارية التي تولت إدارة الكمية خلال أربعة شهور قليلة من هذا الصبح البسيط ؟ الجواب : لا - وبما للأسف أنها لم تعلق شيئا من هذا وكل ما فعلته أنها أوجدت إدارة الكمية بصطنع أو حيلة غيرها لها بعد أن مرناها وصعدنا لتصبح بحيرة بأسنة هتتر عليها على أرض الوطن وهو هو مرعا البائع للمواطنين لذا - شيئا يفتدى الفكر والعقل - أما لماذا لم تعلق الهيئة شيئا من أمثالها ؟ وهل إن ذلك لتكسر كلالها وكهوتها ؟ أم أن ذلك ظروفها وظلمات فرق طائفتها ؟ أم أنها لم تعلق شيئا للجميع فلم تجد من يتعجب لها أنها ؟ أم أنها فلا سلت ولم تلم بواجبها غير تمام ؟ هل يكون السبب هو أشد هذه العلل ؟ وهل يكون السبب هو مجموعها ؟ وبصافي أنت هذه الهيئة - أو على الأصح - المسئول الأول في هذه الهيئة لا بد أن أقدم لكم الاطار والعبر ولا ولن ألقى المسئولية على غيره ولكني أتمنى عليكم هذه الامال البسيطة التي كتبت بها خلال الفترة التي أتربط فيها الكمية ولكم بعد ذلك ان تمكروا انتم طيب وطريا فأنا وكل ط أربوه عظم هو ان تتعاطوا للمسئول ادارة ونظما أي كان وكيف كان بصطنع ان يعبره الأثر بصطنع ان يعرض بالكمية وان يجعلها هو هو رسالتها وحقائق النفاية التي من أجلها انشئت فلتفكر النظر للخاص الا بعدد ما يتعدى من حجاب ومبر ولننظر للمستقبل بعين بصيرة نافذة منظمة .

كان أول ما فاق به أن ورعنا على المواطنين من مظالم الطيلة من شباب وجهار ووعاء في القطيف والظهران ورحبه وظروفه وصفاة (٢٠٠) كالأيا تطلب فيها منهم الصريح للكمية والمساهمة من فو مل انهم ان يساهموا .

تم كهيئة لهديا "الهدوك والمعارف" ورئيس مجلس ادارة شركة - أيا كوكو - كة كهيئة لرجال المكونة الكبار سورا لاسر قصل رأيت عبد الله القصيل ومالي وزير الطاقة محمد سرور والامير تركي ابن عتيقان كة كهيئة لهدير الصامم بالحقيقة الشرفية تطلب منه ان يكتب للمعارف لهدم لظ المساهمة الطرية والآلية كة كهيئة لجميع الصنف - الجمالك والمجالات - المعروف به تطلب منها ان تشر من الكمية وان ترسل اعدادا لها مساهمة وتشجيعها .

أما ماذا تطلب من كل هذه الكاميب ؟ فانه هو لم ومفعل في نفس الوقت فلم تجد مساهمة من أي فرد من حجابنا ورسالتنا وأمانتنا - إلا صح ان نطلق على هذه الهياكل اسم رسم - كما ان حضرات المعارف تجد هجم أي مساهمة فادية وكان كل ما حصلنا عليه - هذا مرطع بعض الشباب - وساهمنا بهم - حوطة

القطف

السلام في / ٥ / ٢٠١٤
(١٩٥٤ / ١٢ / ٢٦

الأخ الفاضل الأستاذ السيد علي السيد إبراهيم الموسوي المحترم

بهد التحية والاحترام:

يسرنا أن نخبر حضرتكم ، أننا سوف نصدر جريدة اسبوعية، ادبية، اجتماعية عامة ، باسم (النهر الجديد
يشرف على تحريرها لجنة من الادباء ، عندما وافق صاحب الجلالة الملك العظيم واصدر امره العكس:

برقم ٦٩٥٢/٢/٢١ وتاريخ ١٣-٤-١٣٧٤
٨-١٢-١٩٥٢

ولذا نوجه لكم الدعوة ان تسامحوا بموافقتنا بانناجكم الادبي ، والجريدة ترحب بكل تصاد
ادبي منكم ، وختاماً تقبلوا طاق التحية ؟

المخلص

صاحب بريدة «النهر الجديد»

أحمد الشيخ بن مقرب

البيانات رقم (١)

ملخص مطالب العمال والموظفين السعوديين

أخي العام مسئول :-

أود عند اجتماع بين مظالم ووظفي شعبة شؤون العمل والعمال التابعة لكتاب وزارة المالية بالدمام ومخاطبة الشركة ، وقد اجتمع بكتاب وزارة المالية بالدمام بتاريخ ٢٤ ذي الحجة سنة ١٣٧٢ هـ الموافق ٢ محرم سنة ١٩٥٣ م للبحث رسمياً في المطالب التي قدمها محضر الجلسة التي عقدت يومنا بين ممثلي الشركة بتاريخ ١٦ شوال سنة ١٣٧٢ هـ الموافق ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٣ م والتي وقعت صورها إلى صاحب السمو الملكي ولي العهد المعظم حفظه الله ، وللمرئى كل من رئاسة مجلس الشورى ، ووزارة الخارجية ، ووزارة المالية ، وكتاب شؤون العمل والعمال بالدمام ، وكتاب المعادن والشركة بجدة ، وإدارة مطاحة الظهران ، وأجري رأس تنورة وأبقيق ، والمصنف المحلية (أم القرى ، البلاد السعودية ، الدورية المنورة) ، وفي أجدنا ما الأشهره ما لخصنا لكل مطالبك السببية التي قدمها المحضر إضافة بعض المطالب الضرورية التي أراها من بابك الكريمين .

أخي العام مسئول :-

لقد أخطأنا أخطأ على عدد ذلك وسقطني في هذا الطور من حيث الزيادة في التفسير مما على بركة الله ، واللهم والى التوفيق من الله عز وجل :-

- ١- ملازمة قلاء العمومية :- بمطالب العمال والموظفين السعوديين بمعضلات قلاء المعيشة كما دفع للاجئين والاطفالين وقد اراها بين (٨٠٠) و (١٠٠٠) ريال شهريا أي على مقدار العلاقة المخصصة للاجئين :-
- ٢- ظروف العمل :-

- (أ) ان ظروف العمل واحدة بالنسبة لكل موظفي الشركة واد تكون ظروف السعوديين أكثر صعوبة
- (ب) المعاملة :- بما كان الموظف السعودي قديماً أو حديثاً كان معاملة الشركة تكون سيئة إذا في كذا العاملون
- (ج) المنصب :- لا يعطى السعودي مسؤلية إدارية ولا رئاسية حتى وإن قضى أكثر من عشرين عاماً بينما يعطى للاجنبي بعد توظيفه بفترة وجيزة
- (د) دور الأهل والقطاعات من قبل لأخر :- يمثل السعودى من قبل لأخر حتى لا يتمكن من العمل والتكسب في مثل ما
- (هـ) السكن والأوقات :- لا يعطى السعودي أوقات إترفيه أو دوره العائلي كما يعطى للاجئين والأجانب الأخرين
- (و) ضرورة بناء مساكن في المناطق المخصصة لأصحاب العمالة كل
- (ز) عدم تسكين أكثر من موظفين أو فاميليين أي أسرة واحدة
- (ح) يجب أن تعطى أسرة مستقلة لكل موظف قضى أكثر من سنتين كما هو مخصص بالنسبة للاجئين والأجانب الأخرين
- (ط) ضرورة بناء مساكن في المناطق المخصصة لأصحاب العمالة كل
- (ر) عدم تسكين أكثر من موظفين أو فاميليين أي أسرة واحدة
- (س) يجب أن تعطى أسرة مستقلة لكل موظف قضى أكثر من سنتين كما هو مخصص بالنسبة للاجئين وسما كل النقال :- (أ) العقليات من قبل وأليه وإلى المدن التجارية في أوقات العمل وفي

العمل الرسمية

(ب) العلاقات في الاجازات السنوية: - ضمان وسائل التكاليف جوية كانت أو برية لأصحاب الاجازات السنوية على حساب الشركة .

(ج) العلاقات الى المستشفى للموظفين السعوديين وإرتالهم: - ضمان نقل المرضى من العمل الى المستشفى وأجر سيارات برية لعوائلهم الساكنة في المدن القريبة من مناطق العمل ، وبنسبة مستشفى خاص هموا لهم وأخطا لهم .
السداد من صاحبهم : -

(أ) مصادر من ايجاد الهيئة وحسب سلطة وثا سرية للمسال ولأولادهم تمت اشراكهم في المعارف وطنية لبرأ مجها ما هذا المدارس الصناعية والفنية يجب لها أساطير يتبعين بهذه الامور من الدول العربية ، وتزويدها بكل الضروريات من مكينات و"وا" و"وافر" ، وحامات وزيارات مكتب وكتابة وادى وليجان للطلبة ، اللغة العربية هي الرسمية والمواد درس بها ما هذا اللغة الانكليزية طرما .

(ب) جعل مساكن لخدمة من أوقات الشركة ، تفيد أرباب صاحب العمولي العهد المعظم بخصوص التعليم .

(ج) تعديل نظام المعاشات الخارجية : - يجب أن يرسل سعودي (٥٠) خصون موظف واما للدراسة في الخارج على أن لا يقصر على الجامعة الاميكية وكلية طب ، بل يرسل للدارس والجامعات الأخرى ، يرسل الطالب حسب درجته العلمية اذا كان ابتدائيا أو جامعيا .

(د) الاهتمام بالصح معهد تفسير للمعاشات ، والاهتمام بالرسائل المبعوث للدراسة العلمية المتخصصة بشؤون السريوت وطسم طابقت الارض كالجوارها وغيرها عند يرسل الأجسور والمعاشات : -

(أ) عدم التمدد بنظام (الترقية بالدرجات) الجديد .

(ب) زيادة رواتب العمال والموظفين بصورة عامة وعدم يلجا حتى تطابق رواتب الأجايب الذين يعملون نفس العمل الذي يعمله السعودي ، واطلا أجور ساهية للأجور التي تدفع للعمال السعوديين في جهات المملكة الأخرى .

(ج) عدم جعل اللغة الانكليزية أساسا في الترقية ، واما صرف الترقية على اجادة اللغة فقط .

(د) لا تقصر ملاحة الترقية على الموظفين الخرسطين ، بل تشمل الموظفين والعمال العميين الموظفين الجدد والخصوس الطبية والعلمية : -

يجب أن تعين رواتب الموظفين للعمل في الشركة حسب الشهادات التي يحصلونها من جامعة أو غيرها أو حسب المهن الفنية التي يملكونها ويضمن لهم نفس الرواتب التي يحصلون للموظفين الكبار ، وأما الذين لا يفتقرون للمهن الطبية فيجب معالجتهم وعدم حرمانهم من العمل

- ٢ -

٧ - الاحتياجات والضروريات الأخرى :-

- (أ) - مسفرن المات ثلاث (البالدة) والطلحات الجارية التي تهمها في ما لها الرئيسية
 - (ب) - صدم جميع السعوديين من أخذ السلع والماء الطيب
 - (ج) - تركيب فرايسر المياه الباردة في الاحياء العمومية
- ٨ - تتمد بل نظام الاجازات السعودية والمرضية :-

(١٤) - وبما سدوية غير كافية ، تطالب به (شهر) مع دفع راتب كامل ، وإضافة الاجازات المرضية اليها ، وكذلك اجازة قصيرة كما يتبع بها الاميون ، وتسهيل أمر سفر العمال اللذين يرايون في كذا اجازاتهم خارج البلاد لا سيما في فصل الصيف .

٩ - الاجازات الخاصة :- لا يجوز أن يتبع أي موظف ، بما هو وعاصرون غيره ، علا

تطلب يمتدنا كذا الاجازات التي يتبع بها الاميون .

١٠ - الديارات وصيف أوكوز :- عشر الشركة دائما أولا وظلا عن الملكة ولا سيما من العمال السعوديين وأمر أوكوزي ومع متواهم ، وكل هذا مبالغ فيه ، يجب إيقاف شترها وتطبيق الشركة على كل ما تشتره ، ولماذا لا تكون للمعامل صيغة صير من أراهم وتمايح مثلا هم مثلا كما هو موجود للأمرين (SUN and FLARE)

١١ - الاحتياجات العمومية :- اذا ما تافقت أمريكا ولم يعجهه الطاش صيدام فقيمته طوك وادي انك كت بل كل السعود من كما قبل (أرا كوز) بدو جميعا لا أوى ولا طعام ولا متال لهم ، وهذا فهم لا يمتكرون الحياة ولا التكلم بطورهم والمطالبة بزيادة أ جورههم ٠٠٠٠٠ أيج .

١٢ - تطبيق قانون العمل والمعامل :- تطبيق القانون في العمومات وغيرها من الامور ووضع نظام المطالب وهم شياح خدمات العمال في حالات اسطالة الظروف قاهرة وتوجه للعمل قافية في الشركة ، وحسب القعدة للمال اللذين يتقدمون المطولين المرتبين بأعمال الشركة .

طالب للمعامل السعوديين أو لخدمة هالينة :-

ان المشاكل التي حدثت برها بين العمال والشركة لا يمكن أن يحل الا بوجود تنظيم لها بين للمال بدافع من حترتهم ويضمن تطبيق مطالبهم .

وإذا كانت الحكومة لا تستطيع بالتحريم القسري فسريرهم ، فالحكومة

المعامل رسميا وأبهد ما من الحكومة لتضرع للمال لخدمة

التمثيل والمعامل ، وتكون طلبة اتصال بين الحكومة والشركة

في المشاة كسل والشؤون والمسائل

- ٤ -

ملاحظات على مرسوم

أخي العا مسئل :-

لقد طلبت منكم الشركة خمسة أسابيع لدراسة مذكرتيك ، وقد واقفنا ومضينا في الحكومة على هذا الزمن ، وسنقدم اجتمعات بعدنا وبين ممثلي الشركة خلال هذه المدة للمناقشة والسداد ، وسنجهلك ان علم بكسل ما يدور بيننا وبينهم

أخي العا مسئل :-

لا تظننت ولا تسيطر الدائيات الخمرضة احصاها ولا اذنا صافية ، لان نرفها الفتي في عهدك وتشويهه بسمعتك واظهارك بصفتهم السفسوف الفموضوي كنها اذنا بين صطوفك قبل عهد الأفسس ويعده السفسوفسون من الدعوة للاضراب - لاظهارك أمام الرأي العام والحكومة بصفتهم لا يتسجون مع ما صرفت منك كغيرهم من شهاة وها كريفهم ووضوهم وأما كغيرهم من ولد أحمطت أخي العا مسئل بصفتهم النجوى ، وفيها هتك الحادة ولا كلك الفطري تلك المراسرة السفسوسية التي حاكها منسن لا فمهم لهم .

فكن واعيا بظننا وكسن حذرا منصفهم

لجنة ممثلي العمال السعوديين
في شركة (أراكس)

(صورة لأحد البيانات التي ولدها لجنة العمال من العمال في كل مناطق الفرقة)

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخ العزيز الأستاذ محمد العلي - المحترم

تحية طيبة :

كثيراً طالع علي بعض الإخوان من الشباب بأن أكتب عما عاصرت وشهدت من أحداث مرت بهذه البلاد لم يدركوها هم ولم يدركها أن تدوين . وكانوا يحصلونني مسجلة ضياع فترة هامة من تاريخ هذه البلاد شهدت خلالها تحولات وتغيرات وتبدلات جذرية في كثير من نواحي الحياة . ثقافية وسياسية واجتماعية وغيرها . وعلى الرغم من أنني أشاركهم الرأي في وجوب تدوين وتسجيل هذه الأحداث حتى يستفيد منها الجيل الجديد إلا أنني اختلف معهم في صلاحيتها لهذا الدور - ورحم الله أمراء عرف قدر نفسه - . وأنا لا أقبل هذا من باب التواضع . ولا لعدم ثقة بالنفس . ولكنني أقول لأشباب موضوعه - من وجهة نظري على الأقل - أنها :

- ١ - ان كتابة التاريخ وتدوينه يجب أن تتوفر لها فئتين يبرهن القيام بذلك العناصر الأربعة وأولها الإحاطة الكاملة بالثمة بما يبرهن تدوينه والكتابة منه . وثانيها يجب أن تكون بين يديه وثائق تلك الأحداث *Documents* ويستنداتها حتى ينجح في كتابته موثقا معتمدا على دلائل وبراهين . وكلا الأمرين ليس متوفرا لدى .
- ٢ - بالرغم من أن الكاروف قدرت لي أن أكون في لب بعض - وليس كل - الأحداث التي مرت بالثمة إلا أنني لم يعطروني بالي بونا ما أن أكون مؤرخا أو محدثا لهذه الأحداث . ولهذا فلمين لدى تدوين أو تدوينات يومية عن هذه الأحداث . حتى تلك التي كنت أطرقها فاعلا فيها .
- ٣ - كان لدى اهتمام بالاحتفاظ ببعض الوثائق كصور البعثات والخرائط التي ترفع من أهالي القطيف للذلة حول بعض الشؤون المحلية . وصور بعض المقالات التي كتبتها في الصحف السعودية معالجتها بها بعض الشؤون المحلية . وصور البيانات التي أصدرتها لجنة العمال عام ١٩٥٣ م وحتى صور بعض البيانات التي أصدرتها اللجنة التنفيذية العليا بالبحرين . وهي الهيئة العليا المناط بها تنفيذ قرارات ومطالب الحركة الوطنية . والتي شرفت عام ١٩٥٦ م بعد أحداث السويس واعتقل كل أعضاءها وفي ألبعض منهم التي شارح البحرين . كما كان لدى بعض المقالات والقصاصات من المجلات والجرائد التي كانت تعرض للملكة وأوضاعها يومذاك . ولكن كل هذه الإثبات التي كنت يحتفظ بها جاءتني في لحظة واحدة . وذلك عند ما أهضمت البولين فجر يوم ١٧ صفر ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م وأخذت مني كل ما لدى من أوراق وكتب وصحف حتى الجرائد السعودية في القديمه وحتى صور طالبة لا طاقالي . ولم يبق في يدي ورقة . كما انه لم يمد الي - بعد غروهي من السجن - عام ١٣٦٢ هـ - ١٩٧٢ م أي شيء منها حتى غير المتوخ .

لهذا كله وبغيره كثير كنت أجدني غير مؤهل للقيام بما يهلبني أو طوي الاصح بنا يؤهل في وقت دافق - عند ما يلح علي بعض الاصدقاء والشباب - أشتمل في دخيلة نفسي بقول الشاعر (ما أتيت سارغره غير ورائد أصبحت غصرة الدمن) الخ .

ولقد ظلت مصرا على موقفي هذا سنوات . ولكنني بعد ما فكرت بعيني حين نفسي قلت " لا بد لك لا يتبرك كله " . لانه لا تدوين ما تعرفه وأنت وأنتا منه حتى ولو لم يكن بكتلا . فانه خير من تضاعفه . وسيمكن - على الأقل - نواة . أو معدرا لمن ينجح بعدك ويستخرج أو يتفرغ ويجمع ويجمع شتات ذلك ليخرجها عملا متكاملا . ومن هذا المنطلق حاولت القيام بحمل ما . ولقد بدأت بذلك منذ أربع أو خمس سنوات تقريبا . بدأتها بسودة في الخاس حيث كنت فيها في أمريكا لمدة ٢٥ شهرا من صيف ١٩٨٧ م . ولكنني عند ما عدت ظلمت في حيرة كيف أدخلها للمصومية . وأبانتها هناك لدى البعض مكتوبة وهولا يعرف شيئا منها وبعد فترة قصيرة استطعت ادخالها سالمة ووصلت الي . ولكن لم استطع هنا - لاسباب عديدة - متابعة العمل باستمرار . وهكذا كنت أكتب فيها على فترات متقطعة ثم ألتصق بحمل للحد الذي تجده . ثم كنت يهربها على الاكث وهذا العملية أيضا لم تكن متواصلة بل زال العمل للحمد الذي تجده . ثم كنت يهربها على الاكث وهذا الاضيق .

انها - وقد جاءت بالصورة التي هي عليها الآن - ليست سوى مجرد معلومات متناثرة . فهي ليست تاريخيا . وليست ذكراوات . كما ان كل ما جاء فيها معدره الوحيد الذكري - والمأثر ما تخون الذكارة - سواء منها ما كان يتعلق بالماضي وسيمته من قبلي . أو ما طابقته شخصيا .

الاشية التي بيننا . انني أريد رأيك فيها من حيث الاسلوب وطريقة الصياغة . وس حيث التوجيه ومن حيث التنظيم والأخراج . وس حيث النفاذ والواضحة التي تعرضت لها . وهل فيها حذ ولا داعس للذكور . و . . . وطو . الأجمال أريد رأيك في كل شيء منها .

هذا وأرجو أن تغفر لي هذا الاعتلال عليه . والتغافل عنه . والله اعلم بالصواب .

تقبل تحياتي وتقديري براءته
سيد علي السيد باقر العواضي

١٤١٢/٦/١٣
١٤١١/١٢/١١

ميثاق من وزارة الداخلية

صدروا حكم على الأشخاص المقتدين بالمبادئ الشيوعية

هذا الميثاق الصادر عن الوفاق
وسكان الدنيا، دون أي وفاق من
خمس أو من الأثر الذي يجب
أن يكون في العمود السادسة
في شأنه وادع لهم ويمسرة
لغيرهم ممن سؤل له نفسه أن
يسلك مثل هذا الطريق .

وهد صدر أمر حفر صاحب
الجملة ونس مجلس الوزراء
المقام برقم ١٣٦٤-١٣٢٢
وتاريخ ١٣٢٤-١٣٢٤ هـ
بالحكم الآتي :

- ١ - الحكم على من
استخاض بالسجن لمدة خمس
سنوات من تاريخ سجنهم .
- ٢ - الحكم على من
استخاض بالسجن لمدة خمس
سنوات من تاريخ سجنهم .
- ٣ - الحكم على من
استخاض بالسجن لمدة ثلاث
سنوات من تاريخ سجنهم .
- ٤ - المانع سراج البلقين
وعديم أستا عشر سنفا
بمناخية شهر رمضان المبارك .
- ٥ - فصل دولي الدولة من
عولا جدهم وحرفانهم حسن
الوطاف في الحكومة أو في
الوقاية العامة التي لها مساهمة
بالدور وسفر الاجنبي اذا
أكمل مدة عمله ووضعه في
قائمة الموقوفين للمملكة
التي هي السجود .

وهد تم تعديل ذلك
أذ لأن وزارة الداخلية
بأنه من يكون في هذا ما يكفل
استمراره وأن واستمر هذه
البلاد في نفس تسبورها
السمان .

كانت هذه الوزارة قد اعتمدت أربعة وثلاثين ميثاقاً بتهمته
الاستمرار في منظمات سرية متفرقة تهدف إلى الإخلال بأمن البلاد
وبعد التحقيق معهم وتسجيل اعتراضاتهم الخطية بذلك خو كروا
من قبل محكمة رابعة سلك بهم .

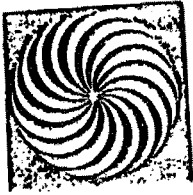
وتدور سرية ... وتوافقه تكون عسوا باذنه
الاجتهاد هذا في الأثر هو المبرور
المعروف الراد في كل أمر سري
مدعو من حذره ... في الجلالة
ونس مجلس الوزراء والمجلس
رقم ٢٢٢١-١٣٢٤ وتاريخ
١٣٢٤-١٣٢٤ هـ
سراجهم ببناء سر ورسائل
البارك . كل أن تعلق ما عني :

١ - يؤخذ من كل فرد منهم
الذي خلق معرفت فيه ببناءه
ويطلب الراحة به واطمئنه عنه .

- ٢ - يتلو كل من يلقى مبلغه
بانه اذا سؤل له عنه الامان
أو الاستقلال بأن يستعمل في
التسجيل بثلث بالامن .
- ٣ - به عند العمود وادباً معه ولا
رحبه ويقتل إذا في نفسه
بالجهات السؤوف .
- ٤ - عدم اعداد الوثائق لهم
للخدمة وعدم وكلفت م أو
المراسل العامة التي لها عني
بالجمهور .

١ - يؤخذ من كل فرد منهم
الذي خلق معرفت فيه ببناءه
ويطلب الراحة به واطمئنه عنه .

- ٢ - يتلو كل من يلقى مبلغه
بانه اذا سؤل له عنه الامان
أو الاستقلال بأن يستعمل في
التسجيل بثلث بالامن .
- ٣ - به عند العمود وادباً معه ولا
رحبه ويقتل إذا في نفسه
بالجهات السؤوف .
- ٤ - عدم اعداد الوثائق لهم
للخدمة وعدم وكلفت م أو
المراسل العامة التي لها عني
بالجمهور .



١ - عدم اعداد الوثائق لهم
للخدمة وعدم وكلفت م أو
المراسل العامة التي لها عني
بالجمهور .

بسم الله الرحمن الرحيم

بجانب حضرت العجل العظم والاعز الأكرم الاخي المكرم الشيخ يوسف بن اسعد كان في المحترم

دام عظم وجهه آمين السلام عليكم وسنة الله وبركاته ومغفرتهم ومرضاته وأزكى واشرف تحياته ومزيد
 هباته ويوجب لك كتاب بلا فخرنا بكم جزيل السلام يزيد القيمة والأكرام والسواكن صحة وجودكم على الدوام
 لأنكم عرويين بعين عناية الملك العلام بعد سلك الله بلفظنا لوصولنا حاضرا على الكرام الأئمة مع
 من القومندان وما موثوقين الحكومة انهم مفوضين علينا ان أولئك على القيام وسبيل استبنا هو الغفير هو
 واهم العظيم ونبية الكرم ما كان ذلك بل هو ظلنا وجور فتقولات اعداء والحال وقتنا الذي وصلت حلافة
 بن اسعد الفتيحة العظيمة في مجلس الحكومة فامرنا بتجديد الحكومة بالخرج اليه استبنا لاجل محافظة البلد وطلبت مني
 اخذ الشبار من طائر اسعد وافادة الحكومة فواجبني طائفة من اسعد من الحكومة فاجتهدت منهم التتبعه
 واجرة الحكومة وما يقرب من اللذي توجه في الخط الى الحكومة فقتله اليونان على الملائكة عند خطوط الافرانس
 طاروه عند شئ فلا يقرب من عملهم ويرونا طائفة من اسعد بملحة الاولى والافرنانته وانطربنا
 ان جميعهم واهل العظيمة القوتلم والانتباه لطائفة من اسعد ونحن في خطرنا معلوم جنايتكم الفناء الانقياد
 الي بن اسعد ما هو محبة له على الذوله وانما هو ذلك من حيث اهدم بالمجور وقتل المتوس وغيب الاموال منكم
 المرض والمال للملك احوالي القليل ضحفاء بالمحاكاة الدفاع ما دام عشائر اليا ويدا ما قدر من يخلصون
 انفسهم منهم فكيف لهم اقتدارهم بن اسعد وحيثه فعلواكم انتباههم رعايتهم لارضاه منهم والعارف
 ملككم لا يعرف ما هو يعرف فالرجاء فضلكم واحسانكم الاجتماع مع القومندان ودايرة الحكومة وتبين لكم
 صورة الغال وتظهر في اطراف الواهم الداخلة في خدمتها ونحن برؤون من ذلك وظلالنا من عبيد حليكم الذي له
 وانتم جملنا في حضورنا وغيابنا وبكم الكفاري في جميع الامور ونرجوا ان اذاهم مطربة الكرام انهم يفتشوا في فضلكم
 سلافة من ذلك بكم جزيل كرامنا كان ينجون السلام ودم عرويتنا والسلام
 يوسف بن اسعد
 ١٣٧٣ هـ



الشيخ العزيز الأستاذ الكريم أبو كامل المزمع
سنة ١١٤٦ هـ

قرأت (اللمعة) التي لنا تشظية ، وكانه كلامه فيه
بعض موضوعية ، وصدده في عرضه الأحداث ، وتعيين الأسماء
ينيفت بالأمانة الأخلاقية ، وتوافق شاعره ، كل صدق وفيره
يجانبه أقول لك بأمانة ؛ إنك لم تعلمنا فقط الجواب
العالي ، بل علمتنا به ، وبأجوابك الأدبية أيضا .
أرجو أن تلتقي عندنا مرة ، بل تكفره عرضه
كل ما يخطر في ذهنك من المسيرة الوطنية حتى وأهمتنا
الحاضر لبارك ذلك سراجا للأجيال القادمة ،
لك عيونه تعبيرية وشاربه ودمت حميدا

محمد المنير
١٤١٩/٨/٨

الى مناب حفرة الغيز اكرم الله الشيخ علي بن منصور لخدمته
أدام الله وجوده آمين

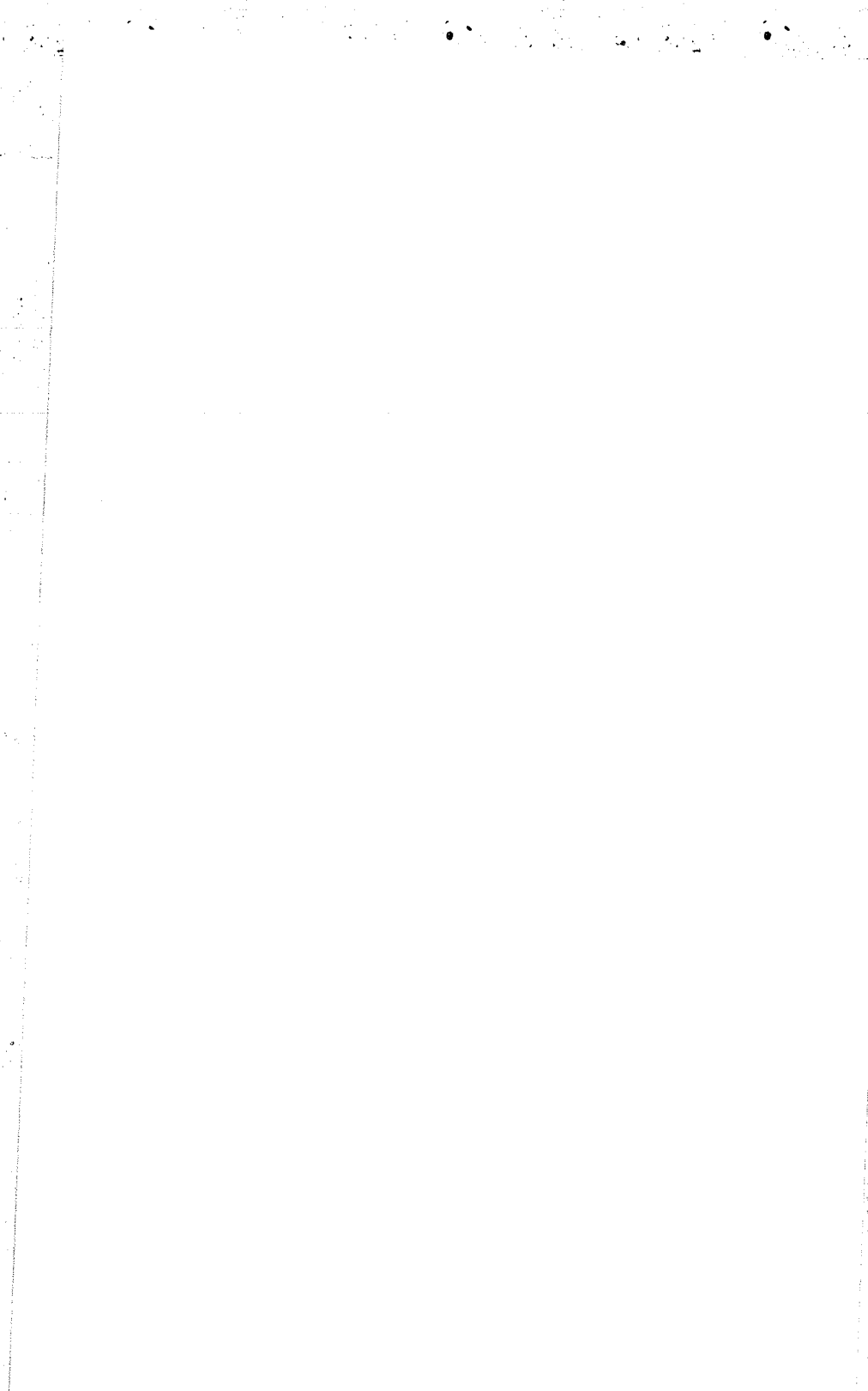
بعد بل السلام والسواكن عزيز وشريف فظنكم نائياً وصل لنا ضحك الغيز و
فرحنا في تبيين صحتك ولايمان نرضة الایام وقضا عظيم اجدان
شاء الله منصور هو في كل مكان وخصوا في هذه الایام ومع هذه
الخطا اسلككم قطع من المقطم وقطع واحد من الخلال وايضا
كنا با را حد احق الایرو وهو هدب من البوز والنسیر الذور نعت
كل صورة مني وسلمني على حفرة الایر سلا ما كثر وطلب انا المسحة في
شغور فبر ما ندر التلب خط او ناع مع جناح السفوان فاء انه من
ربح الایر ووعدي واحد من الاصحاها اسمه ذاك استري انه
يوسل لك صرايد من بعد سلمني على الایرو مع يوسف سلا ما كثر
وكذلك على حفرة الصديق علي بن فارس وعليكم اكرم السلام
هذا الایرو وردتم

الحليم الایر فاني

بولسن هارسن

P W Hansen

May 12, 1915



المؤلف

— ولد في ١٦ محرم ١٣٤٣هـ، ١٧ أغسطس ١٩٢٤م.

— التحق بكتّاب السيد محمد بن علوي العوامي (المعروف بالمعلم)، ولما أتمَّ دراسة القرآن ومبادئ القراءة انتقل لكتاب آل البريكي، وفيه تعلم مبادئ الحساب والإملاء والخط، ثم تخصص بالدراسة لدى الشيخ ميرزا حسين البريكي، وقد درس لديه القواعد - نحواً وتصريفاً - والبلاغة - معاني وبياناً - والمنطق، وشيقاً من أصول الفقه، وقد استمرت دراسته لدى الشيخ ميرزا حوالي عشر سنوات، وكان زميله في هذه الدراسة هو الشاعر والمؤرخ محمد سعيد المسلم، (، وكان يساعد أستاذه الشيخ ميرزا في إدارة الكتاب.

— تزوج في ربيع الثاني عام ١٣٦٣هـ، إبريل ١٩٤٤م، وهو لا يزال متفرغاً للدراسة لدى أستاذه البريكي.

— له (٥) أولاد، و(٣) بنات.

— بعد تركه الدراسة مارس البيع والشراء، حيث فتح له دكاناً مع شقيقه السيد حسن لبيع المواد الغذائية.

— بعد ذلك التحق بالعمل مع بعض المقاولين في رحيمة، بمنطقة رأس تنورة.

— في شهر ذي القعدة عام ١٣٧٣هـ، يوليو ١٩٥٤ م التحق بالعمل ببلدية القطيف بوظيفة مساعد محاسب، وظل حتى تاريخ اعتقاله الأول في ذي القعدة ١٣٧٥هـ، يونيو ١٩٥٦ م.

— بعد خروجه من السجن بمدة، وفي ربيع الأول عام ١٣٧٨هـ، سبتمبر ١٩٥٨ م عمل بشركة كهرباء الخبر.

— في شوال ١٣٧٨هـ، ابريل ١٩٥٩ م التحق بالعمل ببنك القاهرة، فرع القطيف، وبقي فيه حتى اعتقاله الثاني في ١٧ صفر ١٣٨٤هـ، ٢٧ يونيو ١٩٦٤ م

— كان له نشاط في الشؤون والقضايا المحلية والنشاطات الاجتماعية، وقد مارس الكتابة في الصحف المحلية - اليمامة، أخبار الظهران، الخليج العربي - معالجاً بعض القضايا المحلية وناقداً، أحياناً، لبعض الدوائر والتصرفات من قبل بعض المسؤولين فيها، وكان ذلك بتواقيع مستعارة أولاً ثم صريحة أخيراً. كما كتب في مجلة (صوت البحرين)، وفي جريدتي (الوطن) و(الثورة) اللتين صدرتا بالبحرين في منتصف الخمسينات للميلاد، معالجا مواضيع سياسية ولكن بتواقيع مستعارة.

— بعد خروجه من السجن في شوال ١٣٩٣هـ، نوفمبر عام ١٩٧٣ م التحق بالعمل لدى بنك القاهرة - فرع الخبر لمدة عامين،

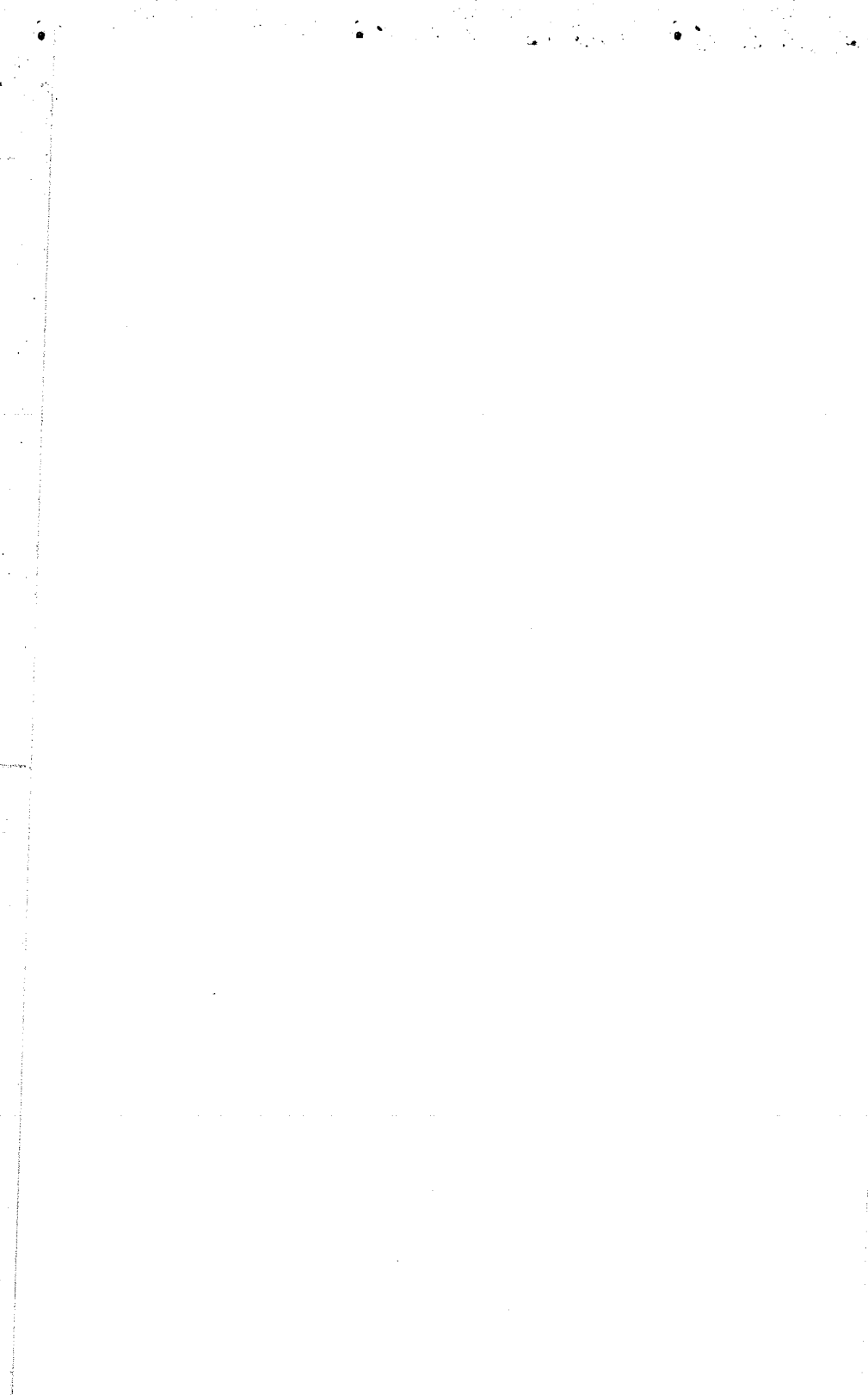
ثم انتقل، بعدها، لبنك الرياض، فرع شارع الأمير محمد بالدمام حتى تقاعد في عام ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

— له من المؤلفات:

(رجال عاصرتهم)، طبع بعد وفاته.

(جهاد قلم)، مخطوط، وهو يضم ما كتبه من المقالات في الصحف والمجلات في المملكة العربية السعودية والخليج.

— توفي (رحمه الله) فجر ١٤/١٢/١٤٢٢هـ ٥/٤/٢٠٠١م.



فهرس الأعلام

٢١١ ، ٢١٧ ، ٢٢٧ ، ٢٣٥ ،

٢٣٨

ابن جلوي، عبد العزيز بن سعود (الأمير)

١٠٦ ، ١٥٠ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٩٤ ،

١٩٧

ابن جلوي، عبد المحسن (الأمير)

٨٣، ٨٤، ١٠١، ١١٩، ٢٣٣

ابن خميس، عبد الله ١١٢

ابن سنبل، أحمد ١٥٦

ابن سويلم، عبد الرحمن (الأمير) ٢٧،

٤٠

ابن عدوان، عبد الله ٧٨، ٨٣، ٨٤

ابن عطيشان، تركي (الأمير) ١٠٤،

١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٢٨ ، ١٤٧ ، ١٥٦ ،

١٥٧ ، ٢١٥

ابن فارس ١١١، ١٤٩

ابن معمر، عبد العزيز بن إبراهيم

(الشيخ) ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ٢٢٥

أبو اسنيد، عبد العزيز ٧٨، ٨٧،

أ

آل حبيب، علي سلمان عبد الهادي
١٤٧

آل سعود، سعود (الملك) ٩٩، ١٠٨،
١١٥ ، ١٢٠ ، ١٨٧ ، ١٩٠ ، ١٩٢ ،

١٩٦ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٨ ،
آل سعود، عبد الله الفيصل (الأمير)

١٢٨ ، ١٢٩

آل سعود، عبد العزيز (الملك) ٢٠، ٢٥،
٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ١٠٧ ،

١٠٨ ، ١١٥

آل سعود، فيصل (الأمير) ١٢٨

آل سعود، مشعل بن عبد العزيز (الأمير)
١٩٤

آل العوامي ٨٦

أبا حسين، حسن ٢٠٨

ابن جلوي، سعود (الأمير) ١٠٤، ١١٦،

١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٤٨ ،

١٩٣ ، ١٩٤ ، ٢٠١ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ،

١٠٠، ١٠٢، ١٠٥، ١٠٨، ١٨٤، الجشي، علي (الشيخ) ١٠٣
 ١٩١، الجهيमान، عبد الكريم ١١٢، ١١٣،
 ١٤٠، أبو خمسين، علي ١١٤

ح

أبو السعود، عبد العزيز بن علي ٢٢٢
 أبو السعود، عبد الكريم مهنا ١٥٢
 الأحذب، عبد العزيز ٢٠٣
 إسلام، صالح ١٣٦، ١٣٧

ب

البحارنة، إبراهيم مكي ١٠٩
 البريكي، حسن ٢٢١
 البريكي، ميرزا حسين ١٥
 البريكي، عبد الحميد محمد صالح
 ٢٢٧، ٢٢٨

خ

البريكي، عبد الرزاق ٢١٧
 البقاوي، حمود ١٩٩
 البهيجان، عبد الرحمن ٧٨، ٨٢، ٨٣،
 ٨٤، ٨٦، ١٠٠، ١٠٢، ١٨٧
 البواردي، سعد ١١٣
 البيش، عبد الرسول ١٥٢، ١٥٦

ت

البريكي، حسن الشيخ علي ١٣٣،
 ١٣٤، ١٣٥، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩،
 ١٥٧
 الخنيزي، عبد الحميد (الشيخ) ١٠٩
 الخنيزي، عبد الرؤوف ١٥٤، ١٥٦
 الخنيزي، عبد الواحد ١٢١
 الخنيزي، محمد سعيد الشيخ محمد
 علي ١٥٢
 الخنيزي، محمد علي الحاج حسن علي
 ٢٠١

ج

التركي، عبد العزيز (الشيخ) ١١٨
 الجشي، حسن صالح ١٠٦، ١٠٧،
 ١١٠، ١٢٠، ١٢٢، ١٣٩، ١٤٧،
 ١٥٠، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٥، ١٥٦،
 ١٥٧، ١٩٧

د

الجشي، عبد الرسول (عبد الله) ١٠٥،
 ١٠٨، ١٠٩، ١١٣، ١٢١، ١٤٧،
 ٢٠٤، ٢٠١، ٢٠٠

ر

الدهامي، حمد ٢٠٢، ٢٠٣
 ربيع، محمد ٢٢٠، ٢٢٢
 الريس، عبد الرزاق ١٠١

ز

ض

الزهيري، عبد الجليل محمد ١٠٩،
١١١

الضبيب، عبد الله ١٠٢، ١٠٤

ع

الزبد، صالح سعد ٧٨، ١٠٠،
١٠٢

عبد الله، منصور ١٩٥

عبد الناصر، جمال ٧٠، ١٢٢، ١٢٣،

٢١٢، ٢١٣، ٢١٤

العرفج، أحمد ٢٣٨

العرفج، حسين ٢٣٨

العسمي، علي ٢٠٠

العلمي، محمد ١٠، ٢١٠

علي، نصر الشيخ ١٥٢

العوامي، آمال ٢٠

العوامي، السيد حسن ٢١، ٢٢، ١٢١،

١٥٢، ٢٢٨، ٢٢٩

العوامي، سيد علي ١٣١

العوامي، عدنان بن السيد محمد السيد

محفوظ ٢٣

العويسبي، عبد العزيز ١٤٥، ١٩٧،

٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٥، ٢٠٦

العيسى، سليمان ٢١٢

غ

الغام، عبد الله علي ٧٠

ف

الفارس، محمد صالح ١٠٩، ١١١،

١٢٨

الفرج، إبراهيم ٧٨

الفرج، خالد محمد ١٣١

الفرج، محمد حسن ١٥٢، ١٥٤

س

سعيد، جمعان ٢٢٩، ٢٣٠

السعيد، حمد ١٩٧، ٢٠٨

السعيد، ناصر ٨٢، ٨٣، ٨٤، ١٠٠،

١٨٧، ١٩٩، ٢٠٠

سنبل، أحمد ١٥٢

ش

شباط، عبد الله أحمد ١١١، ١١٢،

١١٤، ١١٩

الشريف الرضي ٢٣٦

الشماسي، عبد الله رضي ٢٢، ١٥١،

١٥٢

الشماسي، عبد الله سلمان ١٣٣،

١٣٤، ١٣٥

الشيخ علي، عبد العزيز ١٢٨

الشيخ يعقوب، أحمد ١٠٥، ٢٠٢

الشيخ يعقوب، إسحق ٢١٣

الشيخ يعقوب، يوسف ١٠٢، ١٠٥،

٢٠٢

ص

الصبان، محمد سرور ١٢٨

صفتان، عبد العزيز ٧٨

المعيد، يوسف ١٥٠، ١٥٦، ١٥٧	ق
المشاري، حسن ١٥٢، ١٥٤	قاسم، عبد الكريم ١٢٢
مصدق، محمد ١٨٣	القريحي، حسين ١٥٤
مطر، أحمد ١٩٥	القديحي، علي الشيخ حسين ١٥٢
منصور، إخوان ١٠٣، ٢٠٢، ٢٠٤	القرعاوي، علي ٢٠٨
المنصور، عبد الرحمن ١٠٢، ١٠٥	ك
ن	الكسني، حسن ٢٧
النصر، جعفر عبد المحسن ٢١٥	م
هـ	المجدوب، عبد المنعم ٧٨
الهاشم، عبد الله ١٨٦، ١٨٩، ١٩٢	المسلم، محمد سعيد ١١٣
الهوشان، محمد ١٠٢، ١٠٥	المشاري، حسن ١٢٤
و	المصطفى، عبد الرسول ١٥٢
وزنة، عمر ٧٨	المعجل، سعد ١٢٨
	المعجل، عبد العزيز ١٢٨

فهرس الأماكن

أ	ب
أبقيق ٧٧، ١٩٨، ٢٣٩ الأحساء ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٦، ٨٥، ٨٦، ١١١، ٢٢٢، ٢٢٧، ٢٣٠، ٢٣٨	البحرين ٢٧، ٣١، ٣٢، ٢٠٠ بريطانيا ٣١، ٣٢، ١٠٤، ١٨٩ البريمي ١٠٤ بغداد ١٨٩ بلاد الشام ٤٢ بيروت ٨٧، ٤٠٠
ج	خ
الجبل ٣٣	الخبر ١١٢، ١٣٢، ٢٤٢ الخليج العربي ٢٥، ٢٨، ٣١
ح	د
حائل ١٩٩ الحجاز ٤٣	الدمام ١٠٦، ١١٢، ١١٣، ١١٧، ١٢٩، ١٣٢، ١٣٦، ١٤٨، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٨، ٢١٣، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٣٩، ٢٤٢ دمشق ١٨٩
ت	تاروت ١٢٧

ق	ر
القاهرة ١٨٩	رأس تنورة ٧٧، ٨٢، ٨٤، ١٣٨
القطيف ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨	١٩٥، ١٩٧، ١٩٨، ٢٣٩
٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٦، ٣٧	رحيمة ١٢٧
٤٠، ٤٤، ٤٦، ١٠٦، ١٠٩، ١١٥	الرياض ١٠٤، ١١٣، ١١٧، ١٥٢
١١٩، ١٢٠، ١٢٣، ١٢٧، ١٣١	١٥٣، ١٩٢
١٣٩، ١٤١، ١٤٢، ١٤٥، ١٤٦	س
١٤٧، ١٤٨، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢	السعودية ١٨، ٢٠، ٢٨، ٨٧، ١٠١
١٥٣، ١٥٤، ١٥٧، ١٥٨، ١٨٧	١٠٤، ١٨٩، ١٩١، ٢١٣
١٩٠، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٧، ٢٠٠	السودان ٦٧
٢٠٤، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤	سورية ٦٧، ٦٨، ١٢٢، ١٨٤
ل	سيهات ١٢٨، ٢٤٣
لبنان ٦٧، ٦٨، ٨٧، ١٨٤	ش
م	الشرق الأوسط ١٨٣
مصر ٤٢، ٦٧، ٦٨، ١٢٢، ٢١٣	الشرقية ١٠٦، ١٢٨
ن	ص
نجد ٢٩	صفوى ١٢٨، ٢٤٣
النجف ٣٥	الصومال ٦٧
نيو مكسيكو ١٩	ظ
و	الظهران ٧٧، ٨٣، ٨٤، ٨٦، ١٠٠
الوطن العربي ٤٣، ١٢٢	١٠٨، ١١٢، ١١٣، ١٢٧، ١٤٠
الولايات المتحدة الأمريكية ١٩، ٢٢	١٤١، ١٤٩، ١٩٠، ١٩٤، ١٩٨
ي	٢٠٤، ٢١٤، ٢١٦، ٢١٧، ٢٣٩
اليابان ٢٨	ع
	العراق ٣٠، ٣٥، ٤٢، ٦٧، ٦٨، ١٤٢
	ف
	فلسطين ٦٧، ١٨٤

